

# التخفيف في المرضية

في نظم المسائل الأصولية  
على طريقة أهل السنة السنية

تأليف

الشيخ محمد بن علي بن آدم بن موسى الإيثوبي

عفا الله عنه وعن والده... آمين

مكتبة الرشيد  
ناشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

التَّحْقِيقُ الْمُرَصِّعُ

فِي تَطْعَمِ الْمَسَائِلِ الْأُصُولِيَّةِ

عَلَى طَرِيقَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ الشُّعْبَةِ

ح مكتبة الرشد ، ١٤٢٥ هـ  
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

موسى ، محمد علي  
التحفة المرضية . / محمد علي موسى . - الرياض ، ١٤٢٥ هـ  
...ص ؛ ...سم  
ردمك : ٦ - ٤١٢ - ٠١ - ٩٩٦٠

١ - اصول الفقه أ . العنوان  
ديوي ٢٥١  
١٤٢٥ / ٦١١٢

رقم الايداع : ١٤٢٥ / ٦١١٢  
ردمك : ٦ - ٤١٢ - ٠١ - ٩٩٦٠

حقوق الطبع محفوظة  
الطبعة الأولى  
١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

مكتبة الرشد ناشرون  
المملكة العربية السعودية - الرياض - شارع الأمير عبد الله بن عبد الرحمن ( طريق الحجاز )  
ص.ب : ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ هاتف ٤٥٩٣٤٥١ فاكس ٤٥٧٣٣٨١



[Email.alrushd@alrushdryh.com](mailto:Email.alrushd@alrushdryh.com)

Website : [www.rushd.com](http://www.rushd.com)

- فرع طريق الملك فهد : الرياض - هاتف ٢٠٥١٥٠٠ فاكس ٢٠٥٢٣٠١
- فرع مكة المكرمة : هاتف ٥٥٨٥٤٠١ فاكس ٥٥٨٣٥٠٦
- فرع المدينة المنورة : شارع ابي ذر الغفاري - هاتف ٨٣٤٠٦٠٠ فاكس ٨٣٨٣٤٢٧
- فرع جدة : ميدان الطائفة - هاتف ٦٧٧٦٣٣١ فاكس ٦٧٧٦٣٥٤
- فرع القصيم : بريدة - طريق المدينة - هاتف ٣٢٤٢٢١٤ فاكس ٣٢٤١٣٥٨
- فرع أبها : شارع الملك فيصل - تلفاكس ٢٣١٧٣٠٧
- فرع الدمام : شارع الخزان - هاتف ٨١٥٠٥٦٦ فاكس ٨٤١٨٤٧٣

#### وكلائنا في الخارج

- القاهرة : مكتبة الرشد - هاتف ٢٧٤٤٦٠٥
- بيروت : دار ابن حزم - هاتف ٧٠١٩٧٤
- المغرب : الدار البيضاء - ورافة للتوزيع - هاتف ٣٠٣١٦٢ فاكس ٣٠٣١٦٧
- اليمن : صنعاء - دار الآثار - هاتف ٦٠٣٧٥٦
- الأردن : عمان - الدار الأثرية ٦٥٨٤٠٩٢ جوال ٧٩٦٨٤١٢٢١
- البحرين : مكتبة الغرياء - هاتف ٩٥٧٨٣٣ - ٩٤٥٧٣٣
- الإمارات : مكتبة دبي للتوزيع هاتف ٤٣٣٣٩٩٩٨ فاكس ٤٣٣٣٧٨٠٠
- سوريا : دار البشائر ٢٣١٦٦٦٨
- قطر : مكتبة ابن القيم - هاتف ٤٨٦٣٥٣٣

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي قَدْ أَرْسَلَ  
 أَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِهِ وَأَزَيَّنَتْ  
 وَامْتَلَأَ الْكَوْنُ بِهِ ابْتِهَاجًا  
 عَلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ ثُمَّ سَلَّمَ  
 وَبَعْدُ طَالَمَا يَجُولُ فِي الْخَلْدِ  
 أَلَا هُوَ الْبَحْثُ عَنِ الْمَسَائِلِ  
 ذَاكَ عَلَى طَرِيقِ أَهْلِ السُّنَّةِ  
 يَقْدُمُهُمْ فِي ذَا الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ  
 قَدْ أَلْفَ الرِّسَالَةَ الْمَرْضِيَّةَ  
 فَيَا لَهَا رِسَالَةً هَزِيَّةَ  
 وَكُنْتُ عَازِمًا عَلَى نَظْمِي لَهَا  
 فَبَيْنَمَا رَجُلِي لَذَا أَقْدَمُ  
 جَاعِنَ شَخْصٍ آخِذٌ رِسَالَهُ  
 مُحَمَّدًا بِالنُّورِ فَالِدَيْنِ اعْتَلَى <sup>(١)</sup>  
 تَأَلَّفَتْ بِهِ الْقُلُوبُ انْتَزَتْ  
 وَسَلَكَ النَّاسُ بِهِ الْفَجَاجَا  
 وَالْآلَ وَالصَّحْبِ وَكُلُّ <sup>(٢)</sup> الْعُلَمَا  
 أَمْرُهُ الْهَمُّ تَصْنَبُو بِالْعَتَدِ  
 أَيُّ لَأُصُولِ الْفَقْهِ ذِي الْفَضَائِلِ  
 ذَوِي الْهُدَى وَالْفَضْلِ وَالْجَمَاعَةِ  
 عَلَيْهِ رَحْمَةُ الْإِلَهِ الْوَاسِعِ  
 مَشْحُونَةٌ بِالسُّنَنِ السَّنِيَّةِ  
 تُفِيدُ مَنْ مَالَ بِحُسْنِ نِيَّةٍ <sup>(٣)</sup>  
 مُقَرَّبًا لِلظَّامِثِينَ جُلُهَا  
 مُؤَخَّرًا أُخْرَى لَكَيْمًا تُحْجِمُ  
 قَدْ احْتَوَتْ مَا قَدْ ذَكَرْتُ حَالَهُ

(١) وفي نسخة: يُرْشِدُ الْمُلَا

(٢) وفي نسخة: الْهَدَاةِ الْكُرْمَا

مِثْلُ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ الْقُدْوَةُ	قَدْ لَخِّصْتَ كَلَامَ أَهْلِ السُّنَّةِ
مُفَنِّدُ الزَّائِفِ مَنْ رَأَى الْخَلْفَ	وَكَايُنُ تَيْمِيَّةٍ نَامُوسِ السَّلَفِ
مُهَذِّبُ النَّهْجِ بِبَحْثِ قِيمِ	كَذَا خَلِيفَتُهُ نَجَلُ الْقِيمِ
حَيْثُ وَجَدْتَهَا حَوَتْ مُقْتَرَحًا	لَمَّا رَأَيْتَهَا طَرَبْتُ فَرَحًا
نُظْمًا عَلَى جُلِّ الْمُهِمِّ اشْتِمَلًا	أَسْأَلُكَ اللَّهُمَّ أَنْ تُسَهِّلًا
لِسَانَ صِدْقٍ لِي لَدَى كُلِّ وَلِي	وَاجْعَلْهُ خَالِصًا لَوَجْهِكَ الْعَلِيِّ
بِالْحِفْظِ وَالْفَهْمِ وَبِالنَّشْرِ شُغْلٍ	يَكُونُ نَافِعًا لِكُلِّ مَنْ قَبْلِ
بِحَمْدِ مَنْ مِنْهُ كَمَالُ اللَّطْفِ	وَبَعْدَ أَنْ تَمَّ بِهِذَا الْوَصْفِ
يَا رَبِّ فَاجْعَلْهَا غَدًا رَضِيَّةً	أَسْمِيَّتُهُ بِـ«التُّحْفَةِ الْمَرْضِيَّةِ»

### تَنْبِيْهٌ

لَأَنَّهُ أَعْدَبُ سَهْلٍ رَائِقُ	أَعْلَمُ بِأَنَّ النَّظْمَ هَذَا فَائِقُ
مَعْدِنُ كُلِّ الضَّنْكِ وَالْمَلَامِ	لِبُعْدِهِ عَنِ مَنَهِجِ الْكَلَامِ
إِلَيْهِ فَهَمُّ الرَّاغِبِينَ وَصَلًا	إِذْ جَعَلَ الْفَنُّ مَعْقِدًا فَلَا
خَائِبَةً لِمَصْدِهِمْ بِبُعْدِهِ	أُمْنِيَّةُ الطُّلَّابِ نَيْلَ رَفْدِهِ
أَعْدَمَ نَفْعُهُ لَدَى الْمِرَاسِ	فَبُعْدُهُ عَنِ ذَوْقِ فَهْمِ النَّاسِ
كَتَبَهُ بِالذَّهَبِ عِنْدَ الْمُبْتَغَى	قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ قَوْلًا يَنْبَغِي
لِأَنَّهَا خُزْنُ بِلَاتٍ حَالِقَةٍ	مُفَنِّدًا قَوَاعِدَ الْمَنَاطِقَةِ

لَا يَفْهَمُ الْبَلِيدُ مِنْهَا الْفَرْضَا  
 بِذَا يَبِينُ أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي  
 إِذْ لَسْتُ تَحْتَاجُ لَدَيَّ فَهَمُ الْكِتَابِ  
 بَلْ هُوَ ضَرْبُ خَالِصٍ مُضَيِّعٍ  
 بَلْ قَدْ يَجُرُّهُ إِلَى الْهَاوِيَةِ  
 فَكُلُّ مَنْ لَهُ بِهِ عِنَايَةٌ  
 فَمِنْهُمْ مَنْ تَابَ مُعْلِسًا وَدَمَّ  
 مِثْلُ الْجَوْنِيْنِ وَكَالْفِرَازِي  
 وَأَحْسَنَ الرَّازِي وَشَهْرَسْتَانِي  
 أَمَّا الَّذِي أَتَى عَنِ السَّلَفِ فِي  
 قَدْ ذَمَّهُ أَبُو حَزِيْفَةَ كَذَا  
 أَكْثَرُ مَنْ ذَمَّ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ  
 وَغَيْرُهُوْلَا فَلَا تَمِلْ إِلَيْهِ  
 ثَمَّةَ ذَا النِّظْمِ لَهُ مُقَدِّمَةٌ  
 الْأَوَّلُ الْأَدْلَى الشَّرْعِيَّةُ

(٨) أَمَّا الدَّكِيُّ فَفَنِي مُنْتَضِي  
 أَنْ تَشْغَلَ الْوَقْتُ بِهِ يَا مُبْتَغِي  
 وَالسُّنَّةُ الْفَرَا لَهُ فَلَا عِتَابُ  
 لِلْوَقْتِ مَنْ فَهَمَهُ لَا يَنْتَفِعُ  
 يُلْقِيهِ لِلشَّكِّ وَلِلْعَوَايَةِ  
 حَزِيْرَةُ قَلْبِهِ هِيَ النَّهْيَاةُ  
 عَلَّمَ الْكَلَامَ يَا لَهُ خَيْرَ نَدَمٍ  
 وَكُلُّ مَنْ عَادَ إِلَى الْمَعَالِي  
 إِذْ رَجَعَا إِلَى الطَّرِيقِ الْهَانِي  
 ذَمَّ الْكَلَامَ فَهُوَ بَعْرٌ فَاعْرِفْ  
 (٩) سَفِيَانُ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ احْتَدَى  
 إِذْ قَدْ رَأَاهُ مَخْضُ سُمِّ نَاقِعٍ  
 إِنْ تُرِدِ الْخَيْرَ فَلَا خَيْرَ لَدَيْهِ  
 يَتَّبِعُهَا قِسْمَانِ خُدَّةٍ مَكْرَمَةٍ  
 وَالْآخِرُ الْقَوَاعِدُ الْأَصْلِيَّةُ

## الْمُقَدِّمَةُ، وَفِيهَا مَبَاحِثُ الْمَبْعَثِ الْأَوَّلِ: فِي التَّمْهِيدِ

اعْلَمْ هُدَيْتَ الرُّشْدَ أَنَّ اللَّهَ قَدْ  
وَبَعْدَ أَنْ أَرْضَاهُ بِاِكْتِمَالِهِ  
نَقَلَهُ إِلَى الرَّفِيقِ الْأَعْلَى  
قَدْ تَرَكَ الْمَحَجَّةَ الْبَيْضَاءَ  
عِصَابَةَ الْإِيمَانِ بَعْدُ خَلَفُوا  
أُولَئِكَ الصَّحْبُ الْكَرَامُ وَرَضِي  
أَلَيْنَ الْأُمَّةَ قُلُوباً أَعْمَقُ  
أَقْلَهَا تَكَلَّفُوا فَفَتَحُوا  
وَبَلَّغُوا الْوَحْيَيْنِ لِلَّذِي تَسْبِغُ  
وَهُمْ لِمَنْ بَعْدَهُمْ وَهَكَذَا  
وَهَكَذَا سَارَ الرَّعِيلُ الْأَوَّلُ  
دُونَ تَعْصِيبِ لِرَأْيٍ بَلْ جَرَوْا  
فَالنَّصُّ عِنْدَهُمْ أَجَلٌ أَعْظَمُ  
تُمَّتْ بَعْدَهُمْ أَتَى خَلْفُ أَسَا  
فَفَرَّقُوا الدِّينَ وَكَانُوا شِيعَا  
أَكْمَلَ دِينَهُ بِخَيْرٍ مَنْ سَجَدَ  
وَتَمَّتِ النُّعْمَةُ فِي إِرْسَالِهِ  
فَنِعْمَ ذُو الْفَضْلِ وَنِعْمَ الْمَوْلَى  
لِأُمَّةٍ مَرْفُوعَةٍ ثَنَاءً  
وَعَسَى كَرُّ الْقُرْآنِ نِعْمَ الْخَلْفُ  
إِلَهُنَا عَنْهُمْ وَعَنَّا يَرْضِي (ق)  
عِلْماً وَأَحْسَنُ بَيَاناً أَصْدَقُ  
مِنْ بَعْدِهِ الْبِلَادَ تَهْجَاً أَوْضَحُوا  
مِنْ دُونِ تَحْرِيفٍ وَتَغْيِيرٍ بَشِغُ  
كُلُّ يَمَنْ سَبَقَهُ قَدْ احْتَذَى  
عَلَى طَرِيقِهِمْ فَنِعْمَ الْمَنْهَلُ  
مَعَ الْأَدْلَةِ إِذَا لَهَا دَرَوُا  
مِنْ رَأْيٍ ذِي الرَّأْيِ هُوَ الْمُقَدَّمُ  
فَعَكَسَ الْأَمْرَ فَبِئْسَمَا ائْتَسَا  
وَكُلُّهُمْ بِرَأْيِهِ قَدْ قَنِعَا



لَكِنْ إِلَهُنَا الْحَفِيزُ قَدْ حَمَى  
أَقَامَ فِي كُلِّ الْعُصُورِ طَائِفَهُ  
قَدْ أَيْدَ اللَّهُ بِهِمْ أَعْصَارًا  
فَهُمْ وَإِنْ قَلُّوا وَصَارُوا غُرَبَا  
فَقَدْ نَفَوْا مُحَرَّفَ الْغُلَاةِ  
هُمْ ذَوُو السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ  
ذَا الدِّينِ <sup>(١)</sup> مِنْ كَيْدِ لَيْمٍ أَجْرَمَا  
تَنْصُرُهُ حَتَّى تَجِيءَ الْأَرْفَةُ  
وَنُورُوا الْبِلَادَ وَالْأَمْصَارَا  
لَكِنْ بِجُهِدِهِمْ أَثَارُوا الْعَجَبَا  
وَأَبْطَلُوا مِنْ تَحْلِ الطُّغَاةِ  
أَكْرَمَ بِهِمْ قَوْمًا حَلِيفِي الطَّاعَةِ

### المبحث الثاني : في التعريف بأهل السنة والجماعة

ثُمَّتْ أَهْلُ السُّنَّةِ السَّيِّئَةِ  
وَالسُّنَّةُ الطَّرِيقَةُ الْمُتَّبِعَةُ  
سَلَكَهَا الرَّسُولُ وَالصَّحَابَةُ  
أَمَّا الْجَمَاعَةُ فَهُمْ ذَوُو السُّنَنِ  
رُؤُوسُهُمْ أَهْلُ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ  
الْفِرْقَةُ النَّاجِيَةُ الْمَنْصُورَةُ  
وَالسَّلَفُ الصَّحْبُ وَكُلُّ مَنْ قَفَا  
مُقَابِلٌ لِلْفِرْقِ الْبِدْعِيَّةِ  
فِي الدِّينِ قَدْ أَوْضَحَهَا مَنْ شَرَعَهُ  
مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ كَذَاكَ النِّيَّةُ  
مَذْهَبُهُمْ حَقٌّ وَرَأْيُهُمْ حَسَنٌ  
لَشِدَّةِ اتِّبَاعِهِمْ خَيْرَ الْبِشْرِ  
كَمَا أَتَتْ أَخْبَارُهُمْ مَسْطُورَةٌ  
نَهَجَهُمُ الْحَقُّ إِلَى يَوْمِ الْوَفَا

(١) وفي نسخة: (دينه).

## الْمَبْحَثُ الثَّلَاثُ: فِي بَيَانِ بَعْضِ خَصَائِصِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ

لَيْسَ لَهُمْ مُتَّبِعٌ إِلَّا النَّبِيُّ  
لَيْسُوا بِمَعْرُوفِينَ بِائْتِسَابِ  
قَدْ تَرَكُوا لِذَيْنِ أَقْوَالِ الرَّجَالِ  
وَيَعْرِضُونَ كُلَّ قَوْلٍ سَمِعُوهُ  
عِنْدَ التَّنَازُعِ إِلَيْهِمَا دَعَا  
إِنْ سُنَّةٌ صَحَّتْ لَهَا يُبَادِرُونَ  
وَيَنْصُرُونَهَا وَأَمَّا الْمُبْتَدِعُ  
وَأِنْ لِسُنَّةٍ دَعَا قَدْ تَفَرَّتْ  
كَمَا أَتَى النَّصُّ بِهِ مَسْطُورًا  
قَدْ زَانَهُمْ عِلْمٌ وَرَحْمَةٌ تَعْمُ  
وَهُمْ يُوَالُونَ يُعَادُونَ عَلَى  
إِنْ سَمِعُوا «قَالَ الرَّسُولُ» وَقَفُوا  
مِنْ عَادَةِ الْبِدْعِيِّ أَنْ يَأْخُذَ مَا  
أَمَّا هُمْ فَلَيْسَ عِنْدَهُمْ هَوَى  
وَالْتُهُمْ مَعَ اخْتِلَافِ الْبِلَدِ  
قُلُوبُهُمْ كَقُلُوبِ شَخْصٍ وَاحِدٍ  
إِنْ صَنَّفُوا فَكُتِبَتْ لَهُمْ تَسْتَفِيقُ  
قَالَ أَبُو الْمُظَفَّرِ السَّبَبُ فِي

فَهُوَ إِمَامُهُمْ رَفِيعُ الْمَنْصَبِ  
إِلَّا إِلَى السُّنَّةِ وَالْكِتَابِ  
فَعِنْدَهُمْ لِلرَّأْيِ قِطْعًا لَا مَجَالَ  
عَلَيْهِمَا فَإِنْ يُوَافِقُ رَفَعُوهُ  
أَمَّا ذُووُ الْهَوَى فَلِلرَّأْيِ سَعَا  
لِيَمْنَةٍ أَوْ يَسْرَةٍ لَا يَنْظُرُونَ  
فَيَنْصُرُ الْهَوَى وَرَأْيَا يَتَّبِعُ  
قُلُوبُ أَهْلِ الزَّيْغِ عَنْهُمْ أَذْبَرَتْ  
﴿ وَلَوْ عَلَى أَذْبَرِهِمْ ثُفُورًا ﴾  
كُلُّ الْخَلَائِقِ يَبْسُرُهَا تَوَمُّ  
سُنَّةٌ أَحْمَدُ وَأَكْرَمُ عَمَلًا  
لَهُ وَلَا بَدِيلَ عَنْهُمْ يُعْرِفُ  
وَافِقَ رَأْيِهِ وَغَيْرَهُ رَمَى  
لِمَا سِوَى سُنَّةٍ مَنْ فَضَّلَ حَوَى  
وَزَمَنَ تَرَاهُمْ كَالْجَسَدِ  
إِذَا قَصَدَهُمْ أَحْيَاءُ دِينِ الْوَاحِدِ  
فِي الْحَقِّ إِذَا مَصَدَرُهُمْ مُحَقَّقُ  
وَفَقَّ الْمُحَدِّثِينَ فِي النَّهْجِ الْوَفِيِّ

أَخَذَهُمُ الدِّينَ مِنَ السُّنَّةِ أَوْ  
أَمَّا ذُووُ الْبِدْعِ بِالْعَقْلِ اكْتَفَوْا  
نَقْلُ الرُّوَاةِ قَلَمًا يَخْتَلِفُ  
وَقَلَمًا تَتَّفِقُ الْأَرَاءُ  
ثُمَّ الْجَمَاعَةُ غَدَوْا بَيْنَ الْفِرْقِ  
فَابْنَاهُ الْوَسْطُ بَيْنَ الْمَلِ  
الْعَدْلُ وَالرِّضَا سُهُولَةَ الْمَنَالِ  
كِتَابَ رَبِّهِمْ وَنِعَمَ مَا اقْتَفَوْا  
فَكَثُرَ اضْطِرَابُهُمْ لِمَا قَفَوْا  
لَأَنَّ أَصْلَهُ نُصُوصٌ تُعْرَفُ  
لَأَنَّ أَصْلَهَا الْهَوَى الْهَرَاءُ  
وَسَطًا كَمَا الْإِسْلَامُ مَعَ هَذَا  
الْبَسَةِ الْإِلَهَ أَرْقَى الْحُلِّ  
أَبْقَاهُ عُرْوَةً إِلَى يَوْمِ الْمَالِ

### المبحث الرابع : في بيان تعريف أصول الفقه

يَعْرِفُ الْأُصُولُ بِاعْتِبَارِهِ  
بِأَنَّهُ الْأَدْلَةُ الْفَقْهِيَّةُ  
لِلْاِسْتِفَادَةِ وَحَالِ الْمُسْتَفِيدِ  
فَالْأَصْلُ مَا عَلَيْهِ غَيْرُهُ ابْتِنَى  
وَالْفَقْهُ فَهُمْ الشَّيْءُ ذَا فِي اللُّغَةِ  
فَالْعِلْمُ بِالْأَحْكَامِ ذَاتِ الشَّرْعِ  
مُكَتَسِبًا مِنَ الْأَدْلَةِ الَّتِي  
لَقَبَ هَذَا الْفَنَ بِاخْتِصَارِهِ  
مُجْمَلَةً كَذَلِكَ الْكَيْفِيَّةُ  
وَبِاعْتِبَارِهِ مُرَكَّبًا يُفِيدُ  
وَهَاهُنَا الْقَصْدُ الدَّلِيلُ الْمُعْتَنَى  
أَمَّا لَدَى اصْطِلَاحِ أَهْلِ الصَّنْعَةِ  
الْعَمَلِيَّةِ فَخُذْ ذَا قَطْعِ  
تُوصَفُ بِالتَّفْصِيلِ لَا بِالْجُمْلَةِ

(مَوْضُوعُهُ)

مَوْضُوعُهُ الْأَدْلَةُ الشَّرْعِيَّةُ      حَيْثُ تُرَى الْعَوَارِضُ الدَّائِيَّةُ

## (مَصْدَرُهُ)

مَصْدَرُهُ الْكِتَابُ وَالصَّحِيحُ مِنْ سُنَّةٍ مَنْ أَتَى لِإِرْشَادِ الْفَطْنِ  
وَمَا أَتَى عَنِ الصَّحَابِ وَالتَّبَعِ وَمَا مِنَ الْعَرَبِ نَقْلُهُ سَطَعَ  
وَمَا احْتَوَى الْعَقْلُ السَّلِيمُ وَاجْتَهَدَ فِيهِ أُولُو الْعِلْمِ وَأَصْحَابُ الرَّشْدِ

## (فَائِدَتُهُ)

وَضَبْطُكَ الْأُصُولَ لِاسْتِدْلَالِ ذَلِكَ بِالْبَيَانِ لِلْأَدْلَةِ كَذَا بَيَانُ وَجْهِهِ الْاسْتِدْلَالِ  
بَيَانُهُ ضَوَائِبُ الْفَتْوَى كَذَا مَعْرِفَةُ الْأَسْبَابِ لِلْخِلَافِ  
وَالِاتِّبَاعُ لِلدَّلِيلِ حَيْثُ كَانَ حِفْظُ الْعَقِيدَةِ وَرَدُّ الشُّبْهِ  
كَذَاكَ حِفْظُ الْفَقْهِ عَنْ مَصَادِرِ عَنْ ادِّعَاءِ غَلَقِ بَابِ الْاجْتِهَادِ  
ضَبْطُ قَوَاعِدِ لَدَى الْمُنَظَرَةِ مَعْرِفَةُ السَّمَاخَةِ الشَّرْعِيَّةِ  
مِنْ الْفَوَائِدِ فَخُذْ مَقَالِي صَحِيحَهَا وَضِدَّهَا الزَّائِفَةَ  
تَيْسِيرُ الْاجْتِهَادِ لِلرِّجَالِ شُرُوطَ مَنْ يُفْتَى وَآدَابُ خُذَا  
مَعَ التَّمَسُّعِ عُذْرُ ذِي الْحِرَافِ بِلَا تَعْصِيٍّ وَتَقْلِيدٍ مُهَانَ  
عَنْ ذِي الْحِرَافِ بِالْإِدْلِيلِ الْمُنتَهَى مُحَدَّثَةٌ وَمِنْ جُمُودِ مَصَادِرِ  
فَقِيهَمَا شَرُّ عَظِيمٍ وَفَسَادُ بِالْعُودِ لِلْأَدْلَةِ الْمُعْتَبَرَةِ  
قَدْ شَمِلَتْ بَيُسْرَهَا الْبَرِيَّةُ

## أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ فِيهِ

أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ فِيهِ الشَّافِعِيُّ رِسَالَةً كَثِيرَةَ الْمَنَافِعِ فَكُلُّ مَنْ صَنَّفَ بَعْدَهُ تَبَعَ  
فَقَصَبُ السَّبْقِ حَوَاهُ فَارْتَفَعَ

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: فِي بَيَانِ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ عِنْدَ أَهْلِ  
السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ  
وَفِيهِ أَرْبَعَةُ فُصُولٍ  
الْفَصْلُ الْأَوَّلُ: فِي بَيَانِ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ إِجْمَالًا  
وَفِيهِ ثَلَاثَةُ مَبَاحِثَ

## الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: فِي الْكَلَامِ عَلَى الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ مِنْ حَيْثُ أَصْلُهَا، وَمَصْدَرُهَا

جُمُهورُ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالُوا الْمُعْتَبَرُ	مِنَ الْأَدِلَّةِ بِأَرْبَعِ ظَهَرَ
كِتَابُنَا وَالسُّنَّةُ السَّيِّئَةُ	إِجماعُهُمُ وَالْقَيْسُ ذِي رَضِيَّةٍ
وَكُلُّهَا تَرْجِعُ لِلْكِتَابِ	وَالسُّنَّةِ الْمُيِّنَةِ الْخَطَّابِ
فَأَيُّ قَوْلٍ نَابِعٍ عَنْ غَيْرِ ذَيْنِ	يُوسَمُ بِالزُّورِ وَبِالْبُهْتِ وَمَيْنِ
وَهَذِهِ الْأَدِلَّةُ الْأَرْبَعَةُ	بَلَا تَنَاقُضَ عَرَاهَا الْوَحْدَةُ
إِذْ بَعْضُهَا مُصَدِّقٌ لِلْآخَرِ	مُوافِقٌ لَهُ بِلَا تَنَافُرِ
دَلَّ الْكِتَابُ لاحتِجَاجِ السُّنَّةِ	وَهِيَ عَلَى الإِجماعِ دُونَ نُكْرَةٍ
ثُمَّ الثَّلَاثَةُ عَلَى الْقِيَّاسِ	وَمَصْدَرُ الْكُلِّ الْكِتَابُ الرَّاسِي
أَوْ قُلْ هُوَ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ	عَلَيْهِ إِذْ أَرْسَلَهُ الْإِلَهُ (ع)
بِذَا عَرَفْتَ أَنَّ أَصْلَ الْحُجَّةِ	كِتَابُنَا وَالسُّنَّةُ الْمُحَجَّجَةُ
وَسَمَّ هَذَا الْأَصْلَ بِالنَّقْلِ كَمَا	بِالْوَحْيِ وَالسَّمْعِ وَشَرَعَ قَدْ سَمَّا
وَالنُّصَّ وَالْخَبَرَ أَوْ بِالْأَثَرِ	قَابِلُهُ بِالعَقْلِ وَرَأْيِ نَظَرِ
كَذَا بِالاسْتِثْبَاتِ وَاجْتِهَادِ	فَحَقَّقَ الْفَرْقَ بِلَا عِنَادِ

### خَصَائِصُ أَصْلِ الْأَدِلَّةِ: الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ

ثُمَّ هَذَا الْأَصْلُ قَدْ تَفَرَّدَا	بِكُونِهِ حَوَى خَصَائِصَ الْهُدَى
هِيَ قَوَاعِدُ مُهِمَّةٌ لِمَنْ	يُعَامِلُ النُّصُوصَ بِالْوَجْهِ الْحَسَنِ

مَنْ يَنْظُرُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ قَدْ  
 أَوَّلَهَا تَعْلَمُ أَنَّ الْأَصْلَ ذَا  
 فَذَا الْقُرْآنُ قُلْ كَلَامُ رَبِّنَا  
 فَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ مَا يَنْطِقُ  
 الثَّانِ أَنَّهُ إِلَيْنَا مَا وَصَلَ  
 ثَالِثُهَا أَنَّ الْإِلَهَ ضَمِينَا  
 رَابِعُهَا أَنَّ الْإِلَهَ جَعَلَهُ  
 خَامِسُهَا أَنَّ الْعُلُومَ تَتَّبِعُ  
 سَادِسُهَا أَنَّ الْحَرَامَ وَالْحَلَالَ  
 سَابِعُهَا وَجُوبُ الْأَتِّبَاعِ لَهُ  
 تَاسِعُهَا التَّسْلِيمُ بِالتَّامِّ  
 فَعَدَمُ الْقَبُولِ كُفْرٌ أَوْ نِفَاقٌ  
 عَاشِرُهَا أَنَّ الْمُعَارَضَةَ لَا  
 إِلَّا عَلَى قَوَاعِدِ الْفَلَسِيفَةِ  
 الْحَادِي الْعَشَرَ يُرْجَعُ السَّرَاعُ  
 يَحْتَاجُهَا لِثَلَاثٍ مَالَهُ قَصْدٌ  
 وَحَى مِنَ اللَّهِ الْحَكِيمِ حَبِذَا  
 وَالسُّنَّةُ الْبَيَانُ عَنْ نَبِيِّنَا  
 عَنِ الْهَوَى أَعْظَمُ نَصٍّ يَفْرُقُ  
 إِلَّا عَنْ الرَّسُولِ ثَقَلًا اكْتَمَلَ  
 أَنْ يَحْفَظَ الذِّكْرَ بِنَصٍّ أُعْلِنَا  
 حُجَّتَهُ لِلْخَلْقِ طُرًّا أَنْزَلَهُ  
 مِنْ ذَلِكَ الْأَصْلِ فَنِعْمَ الْمَتَّبِعُ  
 بَلْ كُلُّ حُكْمٍ الشَّرْعِ مِنْ هَذَا يُنَالُ  
 ثَامِنُهَا يَعْمُ مَنْ قَدْ وَصَلَهُ<sup>(١)</sup>  
 دُونَ اعْتِرَاضِكَ عَلَى الْأَحْكَامِ  
 فَلَا تَكُنْ مِمَّنْ يَجْهَلُ بِالشَّقَاقِ  
 تَكُونُ بَيْنَ الْعَقْلِ وَالنَّصِّ جَلَا  
 أُولَى الْحِمَاقَةِ وَغَى وَسَفَهَ  
 لَذَلِكَ الْأَصْلِ فَخُذْ بِمَا آمَنَّا

(١) وفي نسخة بدل هذا الشطر:

ثَامِنُهَا عُمُومُهُ مَنْ وَصَلَهُ

السَّابِعَ الْعَشَرَ لَا تَسْتَشِيرُ	فِي الْأَخْذِ بِالْأَصْلِ وَلَا تَسْتَخِرُ
الثَّالِثَ الْعَشَرَ أَنَّهُ يَجِبُ	تَفْصِيلُكَ الْفَتْوَى الْمُخَالَفَ قَطْبُ
الرَّابِعَ الْعَشَرَ أَنَّ الْأَصْلَ ذَا	مِغْيَارُ رَأْيِ النَّاسِ نِعَمَ مَا خَذَا
الخَامِسَ الْعَشَرَ أَنَّ الْأَصْلَ ذَا	هُوَ الْمُقَدَّمُ الْإِمَامُ الْمُحْتَدَى
السَّادِسَ الْعَشَرَ لَا يَنْتَعِدُ	إِجْمَاعُ مَنْ إِلَيْهِ لَا يَسْتَدِ
قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ لَمْ أَجِدْ	إِجْمَاعَهُمْ خِلَافَ سُنَّةٍ تَرُدُّ
السَّابِعَ الْعَشَرَ إِنَّهُ وَجِدَا	فَالْاجْتِهَادُ مَعَهُ قَدْ فَسَدَا <sup>(١)</sup>
كَمَا إِذَا وَجَدَ مَنْ تَيَمَّمَا	الْمَاءَ فَاسْتَتَعْمَالُهُ تَحَا <sup>(٢)</sup>
الثَّامِنَ الْعَشَرَ أَنْ لَا يُوجَدُ	خِلَافَ ذَا الْأَصْلِ قِيَاسٌ يُورَدُ <sup>(٣)</sup>
التَّاسِعَ الْعَشَرَ أَنَّ الْأَصْلَ لَا	يُعَارِضُ الْعَقْلَ الصَّرِيحَ الْأَعْدَلَا
مُتَمِّمَ الْعِشْرِينَ لَوْ تَعَارَضَا	فِي ظَاهِرِ قَدَمِ الْأَصْلِ الْمُرْتَضَى
وَالْحَادَ وَالْعِشْرُونَ حَقُّ كُلُّهُ	لَأَنَّهُ وَخَى يَغْمُ فَضْلُهُ <sup>(٤)</sup>

(١) وفي نسخة بدل هذا البيت:

السَّابِعَ الْعَشَرَ إِنَّهُ نَصٌّ وَرَدُّ      فَالْاجْتِهَادُ مَعَهُ قَطْعًا فَسَدُ

(٢) (أَنْ) مخففة من الثقيلة، ولذا رفع الفعل بعدها، وفي نسخة بدل هذا البيت:

الثَّامِنَ الْعَشَرَ أَنْ لَا يُوجَدَا      خِلَافَ ذَا الْأَصْلِ قِيَاسٌ أَبَدَا

(٣) وفي نسخة بدل هذا الأصل:

وَالْحَادَ وَالْعِشْرُونَ أَنَّ الْأَصْلَ حَقُّ      لَأَنَّهُ وَخَى مِنَ السَّمَاءِ حَقُّ

و(حَقُّ) الثاني فعل ماضٍ، أي ثبت كونه وحياً من السماء.



وَالثَّانِ وَالْعِشْرُونَ أَنَّ الْأَصْلَ لَا	يَأْتِي بِإِثْبَاتٍ لِأَمْرٍ بَطْلًا
وَالثَّلَاثُ الْعِشْرُونَ أَنَّهُ أَفَادَ	الْعِلْمَ وَالْيَقِينَ دُونَ مَا اتَّقَادَ
فَمَنْ يَقُولُ إِنَّ دَلِيلَ السَّمْعِ لَا	يُفِيدُ إِلَّا الظَّنَّ إِنْ كُنْهُ انْجَلَى
وَالرَّابِعُ الْعِشْرُونَ قَالَ الشَّافِعِيُّ	مَا نَزَلَتْ نَازِلَةٌ فِي الْوَاقِعِ
بِأَحَدٍ إِلَّا وَفِي الْكِتَابِ جَا	دَلِيلُهَا الَّذِي يَكُونُ مَخْرَجًا
وَالْخَامِسُ الْعِشْرُونَ ظَاهِرُ الْمُرَادِ	لَا لَبْسَ لَا غُمُوضَ فِي الَّذِي يُرَادُ
وَالسَّادِسُ الْعِشْرُونَ فِي التَّمَسُّكِ	بِهِ السَّعَادَةُ وَطَيْبُ الْمَسْئَلِ (١)
وَفِي مُخَالَفَتِهِ الشَّقَاءُ	فِي أَبَدِ الْآبَادِ وَالْعَنَاءُ
وَالسَّابِعُ الْعِشْرُونَ أَنَّ الْأَصْلَ لَا	بُدَّ لَهُ بِالْحَقِّ أَنْ يُبْجَلَ
وَالثَّامِنُ الْعِشْرُونَ يَرْجِعُ إِلَيْهِ	كُلُّ الْأَدْلَةِ فَهِيَ فَرْعٌ عَلَيْهِ

## المبحث الثاني: في الأدلة الشرعية من حيث القطع والظن، وفيه مسائل

### المسألة الأولى: في بيان معنى القطع والظن

القطع بالجزم وعلم واليقين      فسّر فاقبله بجزمك المتين  
وهو اعتقاد الشيء أنه كذا      مطابق الواقع ذا الحدّ خذا  
خلافه الظن وقد يطلق ذا      على اليقين إذ يصحّ مأخذا  
وهو اعتقاد راجح محتملاً      نقيض ما يبدو من المعنى الجلي

### المسألة الثانية: العمل بالظن نوعان

ثم اتّباع الظن جاً قسمين      حسن أو ذو الدّم دون مئين  
إذا بغير حجة أتى يذم      قد أكثر القرآن نفعه بدم  
أما اتّباع الظن إذ يستتد      لسنة أو الكتاب يحمّد  
(١٠)

### المسألة الثالثة: العمل بالعلم نوعان

إن<sup>(١)</sup> على المجتهدين العمل      بمقتضى العلم إذا ما يحصل  
ثمّة هذا العلم إمّا لا يجي      معه نقيضه لقطع المخرج

(١) وفي نسخة: «ثم».

فَإِذَا يَكُونُ عَمَلًا بِالْاِعْتِقَادِ      رُجْحَانُهُ فَسَلَمَنْ دُونَ اِلتِقَادِ  
أَوْ يَقْبَلُ التَّقْيِيزَ وَهُوَ مَا أَتَى      خِلَافُ نَفْسِ الْأَمْرِ فِيهِ ثَابِتًا  
وَأَوْجِبَ الشَّرْعُ الشَّرِيفُ الْعَمَلًا      بِالْعِلْمِ مِثْلَمَا نَحَاهُ الْعُقْلًا  
يَعْتَقِدُونَهُ اِعْتِقَادًا عَمَلِي      لَا يَمْنَعُ الْمَرْجُوحَ مَعَهُ يَنْجَلِي  
فِي وَاقِعِ الْأَمْرِ نَظِيرَ الْبَيِّنَةِ      إِذَا أَتَى خَصْمَهُ بِمَا قَدْ بَيَّنَّه  
وَحَصْمُهُ لَمْ يَأْتِ كَانَ الْحَاكِمُ      يَحْكُمُ لِلأَوَّلِ إِذْ هُوَ عَالِمُ  
بَأَنَّهُ أَرْجَحُ مَعَ أَنَّهُ قَدْ      يَكُونُ خَصْمُهُ بِحَقِّهِ أَسَدُ  
وَهَكَذَا أَدْلَةُ الْأَحْكَامِ      إِذَا تَعَارَضَتْ لَدَى إِمَامٍ (١)  
يُقَدِّمُ الْأَقْوَى لَدَيْهِ لَا يَسْغُ      سِوَاهُ مَعَ أَنَّهُ رَبُّمَا وَقَعَ  
الْخَبَرُ الْمَرْجُوحُ أَقْوَى إِذْ جَلَا      مُطَابِقَ الْوَاقِعِ لَكِنْ مَا انْجَلَى  
لَدَى الْإِمَامِ فَهُوَ بِالْعِلْمِ عَمَلُ      لَيْسَ لَهُ الْعُدُولُ عَنْهُ إِذْ كَمَلُ  
فَعَمَلُ الْعَالِمِ بِاللَّذِّ أَوْجَبَا      الْعِلْمَ بِالرُّجْحَانِ حَثْمًا وَجَبَا  
وَلَيْسَ ذَا بِنَفْسِ ظَنٍّ عَمَلًا      وَإِنَّمَا بِعِلْمٍ رَاجِحٍ جَلَا

### المسألة الرابعة : في بيان أن القطع والظن من الأمور النسبية

وَالْقَطْعُ وَالظَّنُّ مِنَ الْأُمُورِ      تُعْرِفُ بِالنَّسْبَةِ يَا سَمِيرِي  
قَدْ يَقْطَعُ الْإِنْسَانُ بِالضَّرُورَةِ      أَوْ نَقْلِهِ عِلْمًا بِشَيْءٍ مُثَبَّتِ  
وَلَيْسَ عِنْدَ غَيْرِهِ قَطْعٌ وَلَا      ظَنٌّ وَرَبُّمَا بِقَطْعٍ حَصَلَا

مَعَ كَوْنِهِ لَفَيْرِهِ بِالظَّنِّ      وَسِرُّ الاختِلَافِ فِي ذَا الْفَنِّ  
مَعْرِفَةُ الدَّلِيلِ وَالْقُدْرَةُ فِي      وَجْهِ الدَّلَالَةِ وَقُوَّةُ تَقْوَى (ع)  
فِي ذَهْنِهِ وَسُرْعَةُ الإِذْرَالِ مِنْ      مَوَاهِبِ الْمُؤَلَّى الْكَرِيمِ لِلْفَطْنِ  
قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ قَدْ تَبَيَّنَا      أَنَّ الَّذِينَ اجْتَهَدُوا فِي شَرْعِنَا  
اتَّبَعُوا الْعِلْمَ وَبِالْعِلْمِ اهْتَدَوْا      لَا اتَّبَعُوا الظَّنَّ وَلَا بِهِ ارْتَدَوْا  
لَكِنَّ بَعْضَهُمْ يَكُونُ أَعْلَمًا      مِنْ بَعْضِهِمْ وَقَدْ يَكُونُ أَفْهَمًا  
قِصَّةُ دَاوُدَ تَكُونُ شَاهِدَةً      مَعَ سُلَيْمَانَ بِنَصِّ خَالِدَةٍ

### الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ : فِي بَيَانِ انْقِسَامِ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ إِلَى قَطْعِيَّةٍ وَظَنِّيَّةٍ

أَدِلَّةُ الشَّرْعِ غَدَتِ مُنْقَسِمَةٌ      لِلْقَطْعِ وَالظَّنِّ فَخَذُّهَا مُحْكَمَةٌ  
مَا كَانَ قَطْعِيَّ الثُّبُوتِ وَالسَّنَدِ      مَعَ الدَّلَالَةِ فَقَطْعُوهُ يُعَدُّ  
وَحُكْمُهُ وَجُوبُ أَنْ يُعْتَقَدَا      مُوجِبُهُ عَمَلًا أَوْ عِلْمًا بَدَا  
وَأَنَّ الاختِلَافَ لَا يَسُوغُ لَهُ      وَلَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَ الْكَمَلَةِ  
وَالشَّافِعِيُّ قَالَ مَا ثَبَتَ فِي      كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ أَجْمَاعٍ يَفِي (ع)  
فَالْعُدْرُ مَقْطُوعٌ فَلَا الشَّكَّ يَسَعُ      فِيهَا وَمَنْ أَبَى اسْتُتِيبَ إِنْ نَفَعَ  
وَقَالَ أَيْضًا كُلُّ مَا اللَّهُ أَبَانَ      حُجَّتُهُ بِهِ بِنَصِّهِ الْمُبَانَ  
فَالاختِلَافُ فِيهِ لَا يَجُوزُ      لِمَنْ يَكُونُ عِلْمُهُ يَحُوزُ  
قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ كُلُّ مَنْ غَدَا      أَعْلَمَ بِالْأَخْبَارِ مِمَّنْ اهْتَدَى

فَقَدْ يَكُونُ قَاطِعاً بِالْخَبَرِ      مَا لَا يَرَاهُ غَيْرُهُ بِالسَّنْظَرِ  
وَتَارَةً يَخْتَلِفُونَ هَلْ بَدَأَ      دَلَالَةً الْقَطْعُ لِنَصٍّ وَرَدَا  
وَذَلِكَ لِاخْتِلَافِهِمْ هَلْ هُوَ نَصٌّ      أَوْ ظَاهِرٌ ثُمَّ عَلَى ذَا هَلْ يُخَصُّ  
بِنَفْيِ الاحْتِمَالِ لِلْمَرْجُوحِ أَوْ      لَا الْبَابُ وَاسِعٌ فَحَقَّقْ مَا رَأَوْا  
فَبَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ قَدْ يَقْطَعُ فِي      دَلَالَةِ الْأَخْبَارِ حَثْمًا فَأَعْرِفْ  
خِلَافَ غَيْرِهِمْ لِعِلْمِ حَصَالِ      بِكَوْنِ ذَا مَعْنَى الْحَدِيثِ قَدْ جَلَا  
أَوْ عِلْمِهِمْ بِكَوْنِ غَيْرِهِ امْتِنَعَ      عَلَيْهِ حَمْلُهُ لِمَانِعٍ سَطَعَ  
أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَدْلَةِ      مُوجِبَةِ الْقَطْعِ فَخُذْ وَاسْتَثْنِ  
أَمَّا دَلِيلُ الظَّنِّ فَهُوَ مَا غَدَتْ      فِيهِ الْأَدْلَةُ بِلَا قَطْعٍ أَتَتْ  
ظَاهِرَةً أَوْ الثُّبُوتُ حَصَالًا      لَهَا بِلَا قَطْعٍ فَكَانَ سَافِلًا  
وَحُكْمُهُ وَجُوبُ أَنْ نَعْمَلَ بِهِ      فِي كُلِّ الْأَحْكَامِ فَكُنْ مِمَّنْ  
وَلَا خِلَافَ بَيْنَ مَنْ يُعْتَبَرُ      مِنَ الْمُحَقِّقِينَ فِي ذَا يَظْهَرُ  
فَإِنْ يَكُنْ ضَمِنَ حُكْمًا يُعْتَقَدُ      فَمَذْهَبُ السَّلَفِ فِيهِ الْمُعْتَمَدُ  
يُثْبِتُ بِالْأَدْلَةِ الظَّنِّيَّةِ      ثُبُوتَهُ بِالْحُجَّةِ الْقَطْعِيَّةِ  
قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ قَوْلُ السَّلَفِ      وَأَكْثَرُ الْمُؤَصِّوفِ بِالْفِقْهِ الْوَفَى

(٣٠) إِنْ الْأَحَادِيثَ تَكُونُ حُجَّةً      فِيمَا تَضَمَّنَتْهُ دُونَ لِحْجَةٍ<sup>(١)</sup>  
 فَإِنَّ أَصْحَابَ الرَّسُولِ أَجْمَعِينَ      عَلَيْهِمُ الرِّضْوَانُ ثُمَّ التَّابِعِينَ  
 قَدْ أَثْبَتُوا الْوَعِيدَ بِالْأَخْبَارِ      كَعَمَلٍ بِدُونِ فَرْقٍ جَارٍ  
 مُصَرِّحِينَ بِالْحُقُوقِ الْفَاعِلِ      وَعَمِيدُهَا فِي جُمْلَةٍ فَقَابِلِ  
 إِذِ الْوَعِيدُ حُكْمٌ شَرَعُ تَارَةً      يَثْبُتُ بِالظَّاهِرَةِ الْعِبَارَةِ  
 وَتَارَةً أُخْرَى بِقَطْعِيٍّ ثَبَتَ      وَالْكُلُّ وَاضِحٌ كَشَمْسٍ طَلَعَتْ  
 وَالشَّافِعِيُّ قَالَ كُلُّ مَا أَتَى      مِنْ خَبَرٍ بِخَاصَّةٍ قَدْ ثَبَتَا  
 وَهُوَ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ يَخْتَلِفُ      فَيَقْبَلُ التَّأْوِيلَ حَسْبَمَا وَصِفَ  
 وَانْفَرَدَ الرَّأْيُ فَعِنْدِي الْحُجَّةُ      لِأَزْمَةٍ لِلْعَالَمِينَ ثَبَّتْ  
 فَلَا يَجُوزُ لَهُمُ الرَّدُّ لِمَا      يَكُونُ مَنْصُوصاً عَلَيْهِ فَاعِلِماً  
 يَلْزِمُهُمْ قَبُولُهُ كَمَا لَزِمَ      (٣١) شَهَادَةُ الْعُدُولِ بِالْقَطْعِ حُتِمَ

### الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: فِي بَيَانِ إِفَادَةِ نُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الْقَطْعِ

إِنَّ النُّصُوصَ قَدْ أَفَادَتْ قَطْعاً      ثُمَّ الْمُرَادُ إِنْ أَرَدْتَ نَفْعاً  
 بِذَلِكَ إِمَّا كَانَ حُصُولُ الْعِلْمِ      بِهَا مَعَ الْقَطْعِ فَكُنْ ذَا فَهْمٍ  
 وَأَنَّ هَذَا الْعِلْمَ قَدْ لَا يَحْصُلُ      لِكُلِّ وَاحِدٍ بَلِ الْمُؤَهَّلُ

(١) أي بغير خصام.

للاجتهاد ناله وغالبُ      أحكام شرعنا له مُصاحبُ  
وقلّ فيها الظنُّ ثمّ الغالبُ      الاجتهاديات قلّ يُصاحبُ  
مسائلُ الإيمان والإجماع قلّ      أكثرها بالقطع علمه كملّ

**المسألة السابعة : في بطلان القول بأن نصوص الكتاب والسنة لا تفيدُ**

**اليقين**

إذا علمت ما مضى فلتنبه      لأهل الاهواء بقلب منتهبه  
فقد تفوهوا بأعجب العجائب      أعماهم الهوى عن النهج الصواب  
أدلة لفظية لا يحصّل      بها اليقين بشما قد أبطلوا  
إذ لا تفيده بغير عشرة      من الأمور بثست المناظرة  
عصمة من روى لها وأغربت      وصرفت وعن مجاز قد خلّت  
والنقل الاشتراك والتخصيص      بالشخص والزمن بالتخصيص  
كذا عن الإضمار والتقديم      وضده والنسخ للقديم  
وعدم المعارض العقل      فترك عشر مفعول الغوى  
معاقل الدين بها يهدم      وحرمة النصوص عنها يقدم  
ففة التأويل بالباطل قد      انتهكوا الحرمة فالدين فسد  
وأسقطوا الهيبة من قلوب جم      وفتحوا الباب لكل من ظلم  
فكل زنديق وملحد وجد      طريق الاعتداء في النص الأسد

فَإِنْ تُخَاصِمُهُ بِنَصِّ خَاصِمِكَ      بِهِذِهِ الْأُمُورُ زُورًا هَاجِمَكَ  
فَهَذِهِ عُدَّتُهُ حَتَّى يَصُدَّ      عَنْ حُجَّةِ الْقُرْآنِ وَالْحَقِّ يَسُدُّ (ع)

## الْمَسْأَلَةُ الثَّامِنَةُ: فِي بَيَانِ أَوْجِهٍ بُطْلَانِ هَذَا الْقَوْلِ الْفَاسِدِ، وَالرَّأْيِ الْقَبِيحِ الْكَاسِدِ

ثُمَّ ذَا الْقَوْلُ الْبَغِيضُ يَبْطُلُ      بِمَا يَلِي فَكُنْ لَهُ تَسْتَفْصِيلُ  
فَكُلُّ مَا مِنْ اِحْتِمَالٍ ذَكَرُوا      لِوَاحِدٍ يَرْجِعُ أَيُّ تَخْتَصِرُ  
وَهُوَ اِحْتِمَالُ اللَّفْظِ مَعْنَى آخَرًا      خِلَافَ مَا يَظْهَرُ عِنْدَ الْبُصْرَا  
وَلَا خِلَافَ أَنَّ غَالِبَ النُّصُوصِ      لَهَا ظَوَاهِرُ يَوْضَعُهَا فُصُوصُ  
مَوْضُوعَةٌ لَهَا لَدَى الْإِطْلَاقِ      مَفْهُومَةٌ مِنْهَا بِالِاتِّفَاقِ  
أَمَّا اِحْتِمَالُهُ خِلَافَ ذَا فَقَدْ      يَقَعُ بِالْعَشْرِ وَغَيْرِ يُنْتَقَدُ  
إِذْ أَنَّ ذَا مِنْ لَازِمِ الطَّبِيعَةِ      لَكِنَّهُ دُونَ قَلِيلَةٍ بِالنِّسْبَةِ  
إِلَى الَّذِي أَيْقَنَهُ الصَّحَابَةُ      مِنْ أَنَّ ذَا الْمُرَادُ بِالِإِصَابَةِ  
فَهُوَ الَّذِي أَرَادَهُ الرَّسُولُ      بِلَفْظِهِ وَاجِبُهُ الْقَبُولُ  
فَلَمْ يَجْزِ لِأَجْلِ ذَا أَنْ يُدْعَى      أَنَّ النُّصُوصَ لَا تُفِيدُ الْمُدْعَى (ع)  
وَأَيْضًا الصَّحْبُ الْكِرَامُ يَعْلَمُونَ      أَحْوَالَهُ بِالِاضْطِرَارِّ مُوقِنُونَ  
دُونَ تَوْقُفٍ لِهَذَا الْعَشْرَةِ      بَلْ جَازِمُونَ دُونَ مَا مُكَابَرَةٌ



بأنَّ ذَا مُرَادُ اللَّهِ وَالرَّسُولُ  
وَهَكَذَا دَرَجَ مَنْ جَا بَعْدَهُمْ  
وَقَوْلُهُمْ إِنَّ النُّصُوصَ لَا تُفِيدُ  
لأنَّه إِمَّا يُرَادُ مُطْلَقًا  
وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ أَوْ الْبَعْضُ فَقَطْ  
إِذْ فِيهِ الْإِسْلَاحُ مِنْ عَقْلِ وَمِنْ  
فَفِيهِ قَدْحٌ لِلشَّرَائِعِ بَلَى  
وإنَّ أَتَوْا بِالْفَرْقِ قَالُوا لَا تُفِيدُ  
وإِنَّمَا فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ الْمَعَادُ  
فَمَا يُجِيبُونَ بِهِ الْقَائِلَ لَا  
وَأَيْضًا الْأَدِلَّةُ اللَّفْظِيَّةُ  
فَحَاجَةُ النَّاسِ إِلَى التَّخَاطُبِ  
وَيَفْهَمُ الْبَعْضُ مُرَادَ الْآخِرِ  
بَلْ فَهْمُهُمْ مِنَ الْكَلَامِ أَبِينُ  
بَلْ إِنَّمَا عُلُومُ عَقْلِ النَّاسِ لَا  
وَأَيْضًا التَّعْرِيفُ بِاللَّفْظِيَّةِ

فَالشَّكُّ وَالرَّيْبُ إِلَيْهِمْ لَا يَجُولُ  
مِمَّنْ قَدْ اهْتَدَى وَنَالَ رُشْدَهُمْ  
مَعْنَى الْيَقِينِ قُلْ كَلَامٌ لَا يُفِيدُ  
أَيُّ فِي الصِّفَاتِ وَالْمَعَادِ الْمُرْتَقَى  
فَإِنْ أَرَادُوا كُلَّهَا فَقَدْ سَقَطَ  
إِيمَانُهُمْ أَيَّ اسِّلَاحٍ فَاسْتَنْبِ  
قَدْحُ صَحِيحِ الْعَقْلِ وَاضِحًا جَلًا  
فِي الْخَبَرِ الْوَارِدِ فِي اللَّهِ الْمَجِيدِ  
فَذَا جَوَابُهُ لَدَيْهِمْ يُسْتَفَادُ  
يَقِينٌ فِي الْمَعَادِ رَدُّ كَمَلًا  
لَيْسَتْ عَلَى النَّصِّ فَقَطْ مَرْعِيَّةُ  
مِنْ الضَّرُورِيِّ لَدَى التَّجَاوُبِ  
مِنْ لَفْظِهِ قَطْعًا بَلَا تَنَاسُخٍ  
مِنْ فَهْمِهِمْ عُلُومَ الْعَقْلِ أَتَقَنُ  
يَعْرِفُهَا كُلُّ وَهَذَا مُجْتَلَى  
أَصْلٌ لِمَنْ عَرَفَ بِالْعَقْلِيَّةِ

فَمَنْ خَلَا مِنْ فَهْمِهِ اللَّفْظِيَّةُ      فَهُوَ حَرِبَ بِجَهْلِهِ الْعَقْلِيَّةُ  
فَالْقَدْحُ فِي اللَّفْظِ يَكُونُ قَدْحًا      فِي الْعَقْلِ مَا أَعْظَمَ هَذَا قُبْحًا (١)

### المسألة التاسعة: في بيان بطلان القول بأن الفقه كله أو أكثره ظنون

وَبَاطِلٌ قَوْلُهُمْ فِي الْفَقْهِ      أَكْثَرُهُ ظَنْ فَكُنْ ذَا نُبْهِ  
بَلْ هُوَ قَطْعِيٌّ سِوَى الَّذِي يَقِلُّ      بَيَانُ ذَا مِنْ الْوَجْهِ الَّذِي قَبِلُ  
جُلُّ الْمَسَائِلِ الَّتِي يُحْتَاجُ      نُبُوَّتُهَا بِالنَّصِّ لَا حِجَاجُ  
كَذَاكَ بِالْإِجْمَاعِ وَالَّذِي يَقَعُ      بِالظَّنِّ وَالنِّزَاعِ قُلًّا<sup>(١)</sup> قَدْ سَطَعَ  
وَمَا مِنَ الدِّينِ ضَرُورَةٌ عَلِمَ      فِيهِ الْإِتِّفَاقُ جُزْءٌ قَدْ سَلِمَ  
وَهُوَ مِنَ الْفَقْهِ بِأَخْلَافٍ      يُذَكِّرُ عَنْدهُمْ<sup>(٢)</sup> بِأَلَا اسْتِكَافٍ  
مِثْلُ وَجُوبِ الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ      وَالْحَجِّ وَالْوُضُوءِ وَالزَّكَاةِ  
ثُمَّ ذَا الْعِلْمِ الضَّرُورِيُّ غَدَا      ذَا نِسْبَةٍ فَرِيئًا الْبَعْضُ اهْتَدَى  
مِنْ دُونَ بَعْضِ كَحَدِيثِ الْعَهْدِ      وَلَا يَكُونُ الْفَقْهُ فَقْهًا يُجْدَى  
إِلَّا مِنْ الْمُجْتَهِدِ الَّذِي اسْتَدَلَّ      وَعِلْمُ الْأَرْجَاحِ مِمَّا لَهُ دَلٌّ (٢)  
فَعِلْمُهُ بِالْقَطْعِ لَا الظَّنُّ اتَّصَفَ      خِلَافَ مَنْ قَلَدَهُ فَمَا عَرَفَ

(١) القُلُّ بوزن الكل: ضد الكثرة، كالقلة بالكسر. قاله في «القاموس».

(٢) أي في كتبهم، فالضمير للفقهاء المفهوم من الفقه، فتنبه.

## المَسْأَلَةُ الْعَاشِرَةُ: فِي بَيَانِ الْأُمُورِ الَّتِي سَاعَدَتْ عَلَى انْتِشَارِ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْفِقْهَ أَكْثَرُهُ ظُنُونٌ

مِنَ الَّذِي سَاعَدَ فِي انْتِشَارِ ذَا	الْمَذْهَبِ الْفَاسِدِ صَاحِبِ الْبِدَا
ظُهُورُ تَقْلِيدِ الْمَذَاهِبِ فَقَدْ	وَقَعُوا فِي الظُّنُونِ فَالْعِلْمُ فَسَدَ
كَذَاكَ تَجَرِيدُ مَسَائِلِ النِّزَاعِ	فِي كُتُبِ خُصَّتْ فَأَدَّى لِانْتِزَاعِ
الْمُتَكَلِّمِينَ رَأْيًا فَاسِدًا	بِأَنَّ ذَا الْفِقْهَ ظُنُونًا قَدْ بَدَا
كَذَا انْتِشَارُ الْبِدْعِ الْمُضِيلَةِ	وَأَهْلِ الْإِهْوَاءِ رُؤُوسِ الدَّلِيلَةِ
وَالْمُتَكَلِّمُونَ قَدْ بَنَوْا عَلَى	أَصْلِ يَكُونُ بِالْفَسَادِ فَشِلًا
أَنْ لَيْسَ لِلإِلَهِ حُكْمٌ عَيْنًا	بَلْ كُلُّ شَخْصٍ بِاجْتِهَادِهِ اعْتَنَى
فَعِنْدَهُمْ يُصْرَبُ كُلُّ مُجْتَهِدٍ	فِي الْفَرْعِ لَا مَنْ فِي الْأُصُولِ يَجْتَهِدُ
فَعِنْدَهُمْ مَسَائِلُ الْأُصُولِ	قَطْعِيَّةٌ نَتِيجَةُ الْعُقُولِ (ع)
وَهَكَذَا اخْتِلَافُ أَهْلِ الْعِلْمِ	لِسَبَبٍ مِثْلِ اخْتِلَافِ الْفَهْمِ
مَعَ كَوْنِهِ يَسُوعٌ لَكِنْ نَتَجَا	أَنْ قُلْدُوا مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ بَلَجَا

## الْمَسْأَلَةُ الْحَادِيَّةُ عَشْرَةٌ: فِي بَيَانِ أَنَّ الْأَدِلَّةَ الظَّنِّيَّةَ تَتَفَاوَتُ فِيمَا بَيْنَهَا

ثُمَّ الَّذِي مَشَى عَلَيْهِ السَّلَفُ      جُمُهورُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَيْضاً وَصَفُوا  
تَفَاوَتُ الْأَدِلَّةُ الْمَظْنُونَةُ      فَبَعْضُهَا أَقْوَى وَبَعْضُ دُونَهُ  
فَوَاجِبٌ عَلَى الَّذِي يَجْتَهِدُ      أَنْ يَطْلُبَ الْأَقْوَى دَلِيلاً يُسَعِدُ  
فَبِإِنْ يَقَعُ فِي خَطَأٍ مَعْدُورُ      بَلْ هُوَ بِاجْتِهَادِهِ مَا جُورُ  
قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ قَلَمًا      اخْتَلَفُوا إِلَّا وَجَدْنَا سُلَمًا  
دَلَالَةً مِنَ الْكِتَابِ أَوْ سُنَنِ      عَلَيْهِمَا أَوْ وَاحِدٍ بِهِ اقْتَرَنَ

## الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ عَشْرَةٌ: فِي بَيَانِ هَلْ يَكْفِي فِي مَسَائِلِ أُصُولِ الدِّينِ الظَّنُّ؟

قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي الْجَوَابِ عَنْ      هَذَا السُّؤَالِ فِيهِ تَفْصِيلٌ حَسَنٌ  
إِنْ يَكُنِ الْإِلَهُ عِلْمًا أَوْ جَبًا      فِيهِ فَعِلْمُهُ يَكُونُ وَجَبًا (١)  
كَذَلِكَ مَا الْإِيْمَانُ فِيهِ لَزِمًا      فَإِنَّ الْإِيْمَانَ (١) بِهِ قَدْ حُتِمَا  
أَمَّا الْمَسَائِلُ الَّتِي تَنَازَعُوا      لِدِقَّةٍ فِيهَا فَفِيهَا يَنْتَفَعُ  
ظَنُّهُ لِلْعَجْزِ عَنِ الْيَقِينِ لَا      تَكْلِيفَ إِلَّا مَا اسْتَطَاعَ وَاتَّجَلَى

(١) ينقل حركة الهمزة ودرجها للوزن.

لَكِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُعْرَفَ أَنَّ  
فَائِمًا هُوَ لِتَقْرِيطِهِ فِي  
مَعْرِفَةِ السُّنَنِ وَالْحَقِّ الْوَفِيِّ  
فَمَنْ غَدَا مُفَرِّطًا فِي ذَا فَمَا  
مَنْ ضَلَّ فِي ذَا الْبَابِ مِنْ دَوِي الْوَهْنِ  
وَأَيُّهَا الْمُجْتَهِدُ الَّذِي بَدَّلَ  
طَاقَتَهُ فِي دَرْكِ حَقٍّ وَاعْتَدَلَ  
فَإِنْ يَقَعُ فِي خَطَا يُعْذَرُ بِهِ  
هَذَا هُوَ الْفَصْلُ فَكُنْ مِمَّنْ نَبِهَ

### الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ: فِي ذِكْرِ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ مِنْ حَيْثُ النُّقْلُ وَالْعَقْلُ

#### وَفِيهِ مَسَائِلُ

### الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي بَيَانِ انْقِسَامِ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ إِلَى نَقْلِيَّةٍ وَعَقْلِيَّةٍ

إِنَّ دَلِيلَ الشَّرْعِ تَارَةً يَكُونُ  
أَمَّا دَلِيلُ الشَّرْعِ مَا أَمْرِيَّةٌ  
أَوْ فِيهِ قَدْ أَذِنَ مِنْ هُنَا عِلْمٌ  
أَوَّلُهَا مَصْنُودُهُ الشَّرْعُ فَقَطُّ  
شَرْعِيًّا أَوْ غَيْرُهُ أُخْرَى سَيَهُونَ  
الشَّرْعُ أَوْ دَلٌّ عَلَيْهِ فَائِمِيَّةٌ  
أَنَّ الْأَدِلَّةَ ثَلَاثًا تَنْقَسِمُ  
لَا الْعَقْلُ يَذَرِيهِ بَلِ النُّقْلُ ضَبْطُ  
وَكَتَفَاصِيلِ الْأُمُورِ فَاسْتَلْكَ  
فَكُلُّهَا طَرِيقُهُ الْمَرْضِيَّةُ  
سُبْحَانَ مَنْ أَنْزَلَهُ وَأَحْكَمَا  
وَأَرْشَدَ الْعَقْلَ إِلَيْهِ فَضْلًا  
خَبَرَ الْأَنْبِيَاءَ عَنْ وَحْيِ السَّمَاءِ  
وَالثَّانِ مَا الشَّرْعُ عَلَيْهِ دَلٌّ

فَإِذَا دَلِيلُ الشَّرْعِ لِلْعَقْلِ نُسِبَ	إِثْبَاتَ تَوْحِيدٍ مِثْلًا انْتَحَبَ
وَالْبَغْتُ وَالثُّبُوتُ الشَّرِيفُ	وَنَحْوَهَا مِنْ مِثْلِ مُزِيْفَةٍ
وَالثَّالِثُ الَّذِي أَبَاحَ الشَّرْعُ لَهُ	وَفِيهِ قَدْ أَذِنَ أَنْ نُسْتَعْمَلَهُ
يَشْمَلُ ذَا مَا أَخْبَرَ الرَّسُولُ	بِهِ وَمَا دَلَّ لَهُ التَّنْزِيلُ (١)
وَمَا عَلَيْهِ الْخَلْقُ دَلٌّ أَوْ عِلْمٌ	تَجْرِبَةً كَالطَّبِّ فَاسْمَعْ وَاغْتَنِمْ
وَكَالْفِلَاحَةِ وَكَالْحِسَابِ أَوْ	مِثْلِ التَّجَارَةِ وَنَحْوَهَا رَأَوْا
إِذَا عَلِمْتَ فَالدَّلِيلُ الشَّرْعِيُّ	يُوصَفُ بِالْآتِي بِوَصْفٍ قَطْعِيٍّ
فَلَا يَكُونُ غَيْرَ حَقٍّ إِذْ مُدْخِجٌ	بِالْوَصْفِ بِالشَّرْعِيِّ وَصْفًا يَتَضَحُّ
وَأَنَّهُ عَلَى سِوَاهُ قُدِّمَ مَا	لَأَنَّهُ لِرَبِّنَا قَدْ انْتَمَى
فَتَارَةً يَكُونُ سَمْعِيًّا كَمَا	يَكُونُ تَارَةً إِلَى الْعَقْلِ انْتَمَى
وَأَنَّهُ يُقَابَلُ الْبِدْعِيًّا	وَلَا تَقُلْ يُقَابَلُ الْعَقْلِيًّا
إِذَا عَلِمْتَ ذَا فَمَعْرِفَةٌ مَا	يُدْخَلُ فِي الشَّرْعِيِّ أَمْرٌ حُتِمَا
وَضِدُّهُ إِذْ بَعْضُهُمْ قَدْ ادْخَلَا	مَا لَيْسَ مِنْهُ جَهْلًا أَوْ تَغَافُلًا
وَبَعْضُهُمْ أَخْرَجَ مِنْهُ مَا دَخَلَ	فَحَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْمُتَّكِلُ (٢)

### الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ أَنَّ السَّمْعَ أَصْلُ جَمِيعِ الْأَدِلَّةِ

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ السَّمْعَ أَصْلُ	كُلِّ الْأَدِلَّةِ وَنِعَمَ النُّقْلُ
وَاجِبٌ كُلُّ عَاقِلٍ أَنْ يَجْعَلَ	النَّصَّ أَصْلَ كُلِّ فِكْرَةٍ الْمَلَأَ

فَلْيَعْقِلَنَّ مَعْنَاهُ بِالتَّدَبُّرِ      وَلْيَعْرِفَنَّ بُرْهَانَهُ بِالنَّظَرِ  
 دَلِيلُهُ الْعَقْلِيُّ وَالسَّمْعِيُّ دَرَسُ      ثُمَّ دَلَالَتُهُ لِلْكَوْنِ حَرَسُ  
 إِذْ هُوَ فَرْقَانُ يُمَيِّزُ الْهُدَى      مِنْ الضَّلَالَةِ وَيُوَلِّي الرَّشَدَا  
 طَرِيقُنَا إِلَى السَّعَادَةِ الَّتِي      فِيهَا فَلَاحُنَا وَنَيْلُ الْبُغْيَةِ  
 فَهُوَ الَّذِي اتَّبَاعُهُ قَدْ انْحَتَمَ      عَلَى جَمِيعِ الثَّقَلَيْنِ وَالْأَبْرَمِ  
 وَمَا سِوَاهُ مِنْ كَلَامِ الْخَلْقِ      عَلَيْهِ فَاعْرِضْهُ لِدَرْكِ الْحَقِّ  
 فَإِنْ يَكُنْ وَافِقَ فَهُوَ الْحَقُّ      أَوْ لَا فَابْطُلْ عَلَيْهِ السُّحْقُ

### المسألة الثالثة: في بيان موافقة المعقول للمنقول

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ فَائِدَةَ وَجِيزَةَ      تَنْفَعُ مَنْ يَحْفَظُهَا عَزِيزَةَ  
 أَنَّ دَلِيلَ الْعَقْلِ لَا يُمْكِنُ أَنْ      يَدُلَّ لِلْبَاطِلِ فَاطْرَحِ الْوَهْنَ  
 إِذْ حُجَّجُ السَّمْعِ لِعَقْلِ طَبِيقُ      فَمَنْ يَرَى الْخِلَافَ فِيهِ حُمُقُ  
 لِيَذَا صَحِيحُ السَّمْعِ لَا يَنْفَكُ عَنْ      صَرِيحِ مَعْقُولٍ لَدَى ذَوِي الْفِطَنِ  
 لِيَذَا كِتَابُ اللَّهِ وَالْعَقْلُ الَّذِي      يُدْرِكُ حُجَّةَ الْإِلَهِ فَاحْتَنِ  
 لِذَاكَ لَمْ يُوجَدْ مِنَ السَّلَفِ مَنْ      عَارَضَ بِالْعَقْلِ الْقُرْآنَ الْمُؤْتَمَنَ

وَلَمْ يَقُلْ أَحَدُهُمْ تَعَارَضَا      الْعَقْلُ وَالنَّقْلُ هُنَا أَخَا الرِّضَا  
بَلْ كُلُّهُمْ قَدْ أَجْمَعُوا عَلَى الْوِفَاقِ      بَيْنَهُمَا دُونَ اخْتِلَافٍ وَشِقَاقِ  
وَقَسَّمُوا الْعِلْمَ ثَلَاثَةً فَقَطْ      مَا كَانَ دَرَكُهُ بِعَقْلِ ارْتَبَاطِ  
ذَلِكَ كَالثُّبُوتِ لِلنُّبُوَّةِ      وَصِدْقِ الْأَخْبَارِ الَّتِي وَرَدَتْ  
أَحْسَنُهَا مَا أَرْشَدَ الْقُرْآنُ      إِلَيْهِ إِذْ فِيهِ لَنَا تَبْيَانُ (خ)  
وَالثَّانِ مَا يُعْلَمُ بِالسَّمْعِ فَقَدْ      مِثْلُ تَفَاصِيلِ أُمُورٍ تُعْتَمَدُ  
أَعْنِي الْإِلَهِيَّةَ وَالْعِبَادَةَ      فَإِنَّهَا تُنَالُ بِالْإِفَادَةِ  
أَيُّ مِنْ طَرِيقِ الرُّسُلِ حَيْثُ أَخْبَرُوا      مُبَيَّنِينَ مَا بَوَحِيَ أَخْبَرُوا  
ثَالِثُهَا مَا السَّمْعُ وَالْعَقْلُ شَمِلَ      كَرُؤْيَا الْإِلَهِ فِي الْأُخْرَى مَثَلُ  
مَا جَاءَ فِي السَّمْعِ فَلَنْ يَخْلُو مِنْ      أَنْ يُدْرِكَ الْعَقْلُ الْمُرَادَ فَاسْتَبْنِ  
فَعِنْدَ ذَا لَا بُدَّ أَنْ يَحْكُمَ لَهُ      بِصِرْحَةٍ ثَابِتَةٍ مُعْتَدِلَةٍ  
أَوْ لَا يَكُونُ الْعَقْلُ مُدْرِكًا لَهُ      فَعِنْدَ ذَا يَعْجِزُ أَنْ يَنَالَهُ  
بِنَفْسِي أَوْ إِثْبَاتِهِ تَحْصِيرًا      فَوَاجِبًا تَسْلِيمُهُ السَّمْعَ يُرَى  
كَذَاكَ مَا يُدْرِكُهُ الْعَقْلُ فَقَدْ      يُثَبِّتُهُ السَّمْعُ وَنِعْمَ الْمُسْتَتَدُّ  
أَوْ بِهِ يَأْذَنُ فَقَدْ تَبَيَّنَا      تَعَاظِدُ السَّمْعِ وَعَقْلٍ عَلْنَا (ح)



## المسألة الرابعة : في بيان مكانة العقل عند أهل السنة

لَهُ مَكَانَةٌ لَدَيْهِمْ لَا تَقْهَهُ	بِهِ رَفِيعَةٌ تَكُونُ فَائِزَةً
هُمْ وَسَطٌ بَيْنَ فَرِيقٍ جَعَلَهُ	أَصْلًا وَعَنْهُ الشَّرْعُ قَطْعًا عَزَلَهُ
وَبَيْنَ مَنْ أَعْرَضَ عَنْهُ غَائِبًا	مُخَالَفًا صَارِيحَهُ مُجَانِبًا
قَدَحَ فِي الدَّلَائِلِ الْعُقْلِيَّةِ	أَيُّ مُطْلَقًا وَبُثِّتِ الْمَطْلَبِيَّةِ
وَالْحَقُّ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْعَقْلَ فِي	مَعْرِفَةِ الْعُلُومِ شَرْطٌ لَا يَفِي
كَمَالِ الْأَعْمَالِ إِذَا قَدْ شَرِطًا	سَلَامَةُ الْعَقْلِ بِأَنْ يَنْضَبِطًا
لَدَى الْمُكَلَّفِ فَمَا قَدْ حَصَلَ	مَعَ عَدَمِ الْعَقْلِ فَتَقْصُهُ جَلًا
وَيَبْطُلُ الْقَوْلُ الْمُخَالَفُ لَهُ	بِذَا عَرَفْتَ قُدْرَهُ وَفَضْلَهُ
قَدْ أَمَرَ إِلَهُ بِاسْتِمَاعِ	كِتَابِهِ بِفَهْمِ عَقْلٍ وَاعٍ
وَأَنَّهُ بِنَفْسِهِ لَا يَسْتَقِلُّ	بَلْ هُوَ مُحْتَاجٌ لِشَرْعٍ مُعْتَدِلٍ (١)
فَالْعَقْلُ فِي النَّفْسِ كَقُوَّةِ الْبَصَرِ	أَيُّ الَّتِي فِي الْعَيْنِ فِي حَالِ النَّظَرِ
فَإِنْ بِهِ الْإِيمَانُ وَالْقُرْآنُ	اتَّصَلَ طَابَ لَهُ الْإِيقَانُ
كَمَا إِذَا اتَّصَلَ ضَوْؤُ الشَّمْسِ	بِالْعَيْنِ قَدْ أَزَالَ كُلَّ لَبْسٍ

فَعَقَّلْنَا مُصَدِّقَ لِلشَّرْعِ	فِي كُلِّ مَا أَخْبَرَنَا بِالْقَطْعِ
يَدُلُّنَا أَيْضاً بِصِدْقِ الْمُصْطَفَى	دَلَالَةً عَمَّتْ وَمَا فِيهَا خَفَا
وَدَلَّ شَرْعُنَا عَلَى اعْتِبَارِ	أَدْلَةِ الْعَقْلِ بِإِلَّا اسْتِثْكَارِ
بِضَرْبِهِ الْأَمْثَالِ إِذْ هِيَ أَقْيَسُهُ	عَقْلِيَّةٌ مَحْمُودَةٌ مُسْتَأْنَسُهُ
فَأَثَبَتِ التَّوْحِيدَ فِي مَا ذَا خَلَقَ	كَذَا النَّبُوَّةَ بِقَوْلِهِ الْأَحَقُّ
﴿ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا ﴾ وَالْبَعْثَ فِي	﴿ أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ يَفِي
فَبَانَ أَنَّ الْعَقْلَ لَا يُعَارِضُ	مَا صَحَّ فِي الْوَحْيِ وَلَا يُنَاقِضُ
وَمَا يُظَنُّ عَكْسَ ذَا فَلَأُمُورُ	إِمَّا لِظَنِّ شُبُهَاتٍ قَدْ تَشَوَّرُ
مَعْقُولَةٌ تَوْهَمًا وَقَدْ وَهَمَ	أَوْ ظَنَّهُ النَّصَّ صَحِيحًا قَدْ سَلِمَ
وَلَيْسَ ثَابِتًا أَوْ الْفَهْمُ نَبَا	عَنْ دَرْكِهِ الْمُرَادَ حَتَّى انْقَلَبَا
أَوْ لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ مَا أَحَالَهُ	الْعَقْلُ أَوْ لَيْسَ بِبَحْثٍ نَالَهُ
فَهَذِهِ هِيَ الْعَوَارِضُ الَّتِي	تَمْنَعُ وَفْقَ الْعَقْلِ لِلشَّرِيعَةِ

**الفصلُ الثَّاني: في بيان الأدلة المتفق عليها**  
**وفيه أربعة مباحث**  
**المبحث الأول: في الكتاب**  
**وفيه مسائل**

### المسألة الأولى: في تعريفه

هو القرآن والكلام المنزل	على محمد بلفظ ينقل
المعجز الذي به تعبدا	تلاوة فائل تنل كل الهدى
ثمة ذا التعريف فيه أربعة	من القيود اكتفت ساطعة
أولها أن القرآن حقا	كلامه معنى كذاك نطقا
نزل جبريل به على النبي	من عند ربنا الحكيم فارغب (١)
ثالثها كونه معجزا خرج	به حديث القدس من دون حرج
رابعها كونه قد تعبدا	فأخرج المنسوخ لفظا فابعدا
وكون ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ منه رجحوا	فيما سوى التوبة خذ ما أوضحوا

### المسألة الثانية: في بيان القراءة الشاذة

وكل ما تواترا لم ينل	عند الأصوليين شاذاً ينجلي
واتفقوا أن ليس قرأنا ثلي	واختلفوا هل مثله في العمل
وكونه كخبر الواحد في	وجوب الاحتجاج راجحاً يفي
وقولهم يجوز أن يكونا	مذهب راوية فيقطعنونا
في نقله رد بأنه افترا	على الصحابة الكرام الكبرا

يُعْزَى إِلَى اللَّهِ فَيَا سُبْحَانَا      بِجَعْلِهِمْ رَأْيَا لَهُمْ قُرْآنَا  
أَعْنِي بِمَعْنَى بَشَتْ الْجَرَاءُ (١)      كَذَلِكَ التَّجْوِيزُ لِلْقِرَاءَةِ  
تَبًّا لِمَنْ يَطْعَنُ فِيهِمْ بِالْبَدَا      فَهُمْ بَرِيئُونَ عَنِ الْبُهْتَانِ ذَا

### المسألة الثالثة : في بيان هل في القرآن لفظ غير عربي

اِخْتَلَفُوا هَلْ فِي الْقُرْآنِ يُوجَدُ      دُوْ عُجْمَةٍ فَالْشَّافِعِيُّ يَنْكَدُ  
قَالَ الْقُرْآنُ مَحْضُ أَلْسُنِ الْعَرَبِ      وَلَيْسَ فِيهِ أَعْجَمِيٌّ يُصْطَحَبُ  
وَافَقَهُ جَمَهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ      دَلِيلُهُمْ أَقْوَى فَخُذْ بِالْفَهْمِ  
إِذْ أَثَبَتَ اللَّهُ بَغَيْرِ آيَةٍ      نَسَبَتْهُ لِلْعَرَبِ دُونَ رِيبَةٍ  
مُؤَكَّدًا فِي آيَتَيْنِ نَفِيَهُ      عُجْمَتَهُ فَلَا تُخَاصِمُ هَدْيَهُ  
فَإِنْ ثَقُلَ يُوجَدُ لَفْظٌ أَعْجَمِي      فِيهِ فَعَنْ عُجْمَتِهِ لَمْ يَسْلَمْ  
جَوَابُهُ أَنَّهُ لَفْظٌ عَرَبِي      لَكِنْ لِسُوءِ الْفَهْمِ ظَنَّهُ الْغَيْبِي  
إِذْ لُغَةُ الْعَرَبِ أَوْسَعُ وَلَا      يَحُوطُهُ (١) إِلَّا نَبِيٌّ أُرْسِلَ  
أَوْ أَنَّهُ مِمَّا تَوَارَدَتْ عَلَيْهِ      الْفُتَنَانِ رَغْبَةً فِي مَعْنَيْهِ (٢)

(١) من باب قال: أي يحفظه.

أَوْ أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ غَيْرُ عَرَبِيٍّ      لَكِنَّهُ اسْتُعْمِلَ عِنْدَ الْعَرَبِ  
فَصَارَ مِنْ لِسَانِهَا وَإِنْ غَدَا      يُعْزَى إِلَى الْعَجَمِ نِلْتَ الرَّشْدَا

### المسألة الرابعة : في بيان هل في القرآن مجاز؟ :

ثُمَّ الْمَجَازُ لَفْظٌ اسْتُعْمِلَ فِي      مَا لَيْسَ مَوْضُوعًا لَهُ فَلْتَعْرِفِ  
وَلَا يُصَارُ لِلْمَجَازِ إِلَّا      عِنْدَ تَعَدُّرِ الْمُرَادِ الْأَوَّلَى  
فَحِينَمَا امْتَنَعَ الْأَصْلُ يُحْمَلُ      عَلَيْهِ مَعَ قَرِينَةٍ تَكْتُمِلُ  
فَمِنْ هُنَا نَعْلَمُ أَنَّ لَا يَدْخُلُ      عَلَى صِفَاتِ اللَّهِ جَلًّا فَاعْقِلُوا  
إِذِ الْحَقِيقَةُ عَلَيْهَا تَنْضَحُ      فَحَمَلُهَا عَلَى الْمَجَازِ مُنْجِرُحُ  
ذَا الْمَذْهَبُ الْحَقُّ لِكُلِّ مَنْ سَلَفَ      وَإِنَّمَا قَدْ حَادَ عَنْهُ مَنْ خَلَفَ  
فَاسْتَعْمَلُوا الْمَجَازَ فِيهَا فَطَفُوا      فَعَطَّلُوا الْمَعْنَى وَبِئْسَمَا بَغَوْا  
أَمَّا وَقُوعُهُ بِغَيْرِهَا فَقَدْ      تَنَازَعُوا وَالْحَقُّ أَنَّهُ وَرَدَ (١)  
وَفِي «الرِّسَالَةِ» الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ      بَيَّنَّهُ فَافْهَمْ بِعَقْلِ وَاسِعِ  
قَالَ الْخَطِيبُ الْحَافِظُ الْبَغْدَادِيُّ      مُبَيِّنًا وَقُوعَهُ لِلصَّادِي  
إِنَّ الْمَجَازَ لُغَةً لِلْعَرَبِ      وَعَادَةٌ لَهَا لِئَلَّا يَلِ الْأَرْبِ  
فَسَمَّتِ الشَّيْءَ بِمَا جَاوَرَهُ      وَتَحَذَفُ اللَّفْظُ تَرَى اخْتِصَارَهُ

وَتَحْذِفُ الْمُضَافَ وَالْمُضَافُ لَهُ	يُعْرَبُ إِعْرَابُهُ أَوْ مَا مَا تِلْكَ
وَالْمَا الْقُرْآنُ جَا مُطَابِقَا	أُسْلُوبَهَا الْمُطْلَقَ لَا مُفَارِقَا
إِثْبَاتُنَا الْمَجَازَ فِي الْقُرْآنِ لَا	يَسْتَلْزِمُ الْمَحْذُورَ عِنْدَ الثُّبُلَا
تَأْوِيلًا أَوْ نَفْيًا لآيَاتِ الصِّفَاتِ	إِذِ الْحَقَائِقُ لَهَا مُحْتَمَاتٌ
فَلَيْسَ يُوجَدُ إِلَى الْمَجَازِ	دَاعٍ فَتُلْجَأُ إِلَى الْجَوَازِ
وَقَدْ مَضَى أَنَّ الْمَجَازَ لَا يُصَارُ	إِلَّا لَدَى الْحَاجَةِ ذَاتِ الْاضْطِرَارِ (٥٠)
وَمِنْ هُنَا يُعْلَمُ أَنَّ الْخُلْفَ لَا	يَعْدُو عَنِ اللَّفْظِيِّ فَاطْوِ الْخُلَا

### المسألة الخامسة : في بيان المحكم والمتشابه :

قَدْ وَصِفَ الْقُرْآنُ أَيَّ بِالْمُحْكَمِ	وَالْمُتَشَابِهِ فَفَصَّلْ تَسْلَمَ
فَالْمُحْكَمُ الْمُتَقَنُّ فِي الْأَحْكَامِ	وَاللَّفْظِ وَالْمَعْنَى عَلَى الدَّوَامِ
وَالْمُتَشَابِهُ الَّذِي تَشَابَهَتْ	آيَاتُهُ فِي الصِّدْقِ وَالْعَدْلِ انْجَلَتْ
وَهَهُنَا الْمُحْكَمُ مَا لَا يَحْتَمِلُ	لِغَيْرِ مَعْنَى وَاحِدٍ بِهِ كَمَلُ
وَالْمُتَشَابِهُ الَّذِي قَدْ اخْتَمَلَ	أَكْثَرُ مِنْ وَجْهِ فَذَا فَرْقٌ جَلَلُ
وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ مَا يُعْمَلُ بِهِ	فَمُحْكَمٌ وَمَا عَدَاهُ الْمُشْتَبِهُ
وَقِيلَ مَا اتَّضَحَ مَعْنَى مُحْكَمٌ	وَالْمُتَشَابِهُ بَعْضُ مَا يُعْلَمُ
وَمِنْ هُنَا يُعْلَمُ أَنَّ الْأَشْتِبَاهَ	أَمْرٌ إِضَافِي لِمَنْ لَهُ اتِّبَاهُ

فَرِيئًا اشْتَبَهَ ذَا عَلَى فُلَانٍ      وَغَيْرُهُ يَرَاهُ أَجْلَى فِي الْبَيَانِ (٤٦)  
**الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: فِي بَيَانِ طَرِيقَةِ السَّلَفِ فِي الْمُحْكَمِ وَالْمُتَشَابِهِ:**

وَاجِبُ كُلِّ عَاقِلٍ أَنْ يَعْمَلَ      بِمَا اسْتَبَانَ مُؤْمِنًا بِمَا خَلَا  
 وَأَنْ يَرُدَّ الْمُتَشَابِهَ إِلَى      مُحْكَمِهِ وَلِيَأْخُذَنَّ بِمَا جَلَا  
 إِذِ النَّصُوصُ بَعْضُهَا يُصَدِّقُ      بَعْضًا وَفِي الْمَعْنَى لَهُ يُوَافِقُ  
 إِذْ كُلُّهَا مِنَ الْعَلِيِّ الْأَحَدِ      فَلَا تَنَاقُضَ بِهَا فَلْتَهْتَدِ  
 وَهَذِهِ طَرِيقَةُ الصَّحْبِ الْكَرَامِ      وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ عَلَى الدَّوَامِ

### تَنْبِيْهٌ:

اتَّفَقُوا أَنْ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ      مَا لَمْ يَضِحْ مَعْنَاهُ بِالْعِيَانِ  
 وَاتَّفَقَ السَّلَفُ أَنْ كُلُّ مَا      لَدَى الْقُرْآنِ قَصْدُهُ قَدْ فَهِمَا  
 يُمَكِّنُ إِدْرَاكَهُ بِالتَّدَبُّرِ      وَبِالتَّأَمُّلِ وَقَلْبِ السَّنْظَرِ  
 وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مَا لَيْسَ لَهُ      مَعْنَى كَمَا الْحَشْوِيُّ زُورًا قَالَهُ  
 كَذَاكَ مَا يُعْنَى بِهِ غَيْرُ النَّوِي      ظَهَرَ إِلَّا مَعَ دَلِيلٍ نَحْتَدِي (٤٧)  
 وَاتَّفَقُوا عَلَى وُجُودِ مَا انْفَرَدَ      بِعِلْمِهِ إِلَهُنَا الرَّبُّ الصَّمَدُ  
 كَالرُّوحِ وَالسَّاعَةِ وَالْأَجَالِ      بِالْمُتَشَابِهِ ادْعُ لَا تُبَالِي





قَدْ بَيَّنَّ الْإِلَٰهُ أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ	فِي الْمُتَشَابِهِ لَهُمْ حِصْنٌ أَمِينٌ
قَدْ آمَنُوا بِهِ وَرَدُّهُ إِلَى	رَبِّهِمُ الْعَلِيمُ جَلَّ وَعَلَا
أَمَّا الْفَرِيقُ الزَّائِعُ الْمَرِيضُ	قُلُوبُهُمْ نَحَلَتْهُمْ بَغِيضُهُ
هِيَ اتِّبَاعُ الْمُتَشَابِهِ الَّذِي	بِهِ يَزِيغُونَ إِلَى الرَّأْيِ الْبَنِي
يُحَرِّفُونَ كَلِمَاتِ اللَّهِ	لِطَلَبِ الْفِتْنَةِ قَلْبَ الْأَهِي

## المبحث الثاني: في السنة وفيه مسائل المسألة الأولى: في تعريفها

فِي اللُّغَةِ السُّنَّةُ بِالطَّرِيقَةِ      قَدْ فَسَّرَتْ أَمَّا لَدَى الشَّرِيعَةِ (١)  
مَا صَدَرَتْ عَنِ النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى      غَيْرَ كِتَابِ اللَّهِ جَلَّ وَعَفَا  
فَتَشْمَلُ الْقَوْلَ وَفِعْلًا تَرَكَا أَوْ      قَرَّرَ أَوْ هَمَّ إِشَارَةً رَأَوَا  
وَالْكُلَّ حُجَّةً لِعِصْمَةِ النَّبِيِّ      عَمَّا يَصُدُّ عَنْ مَعَالِي الرُّتَبِ  
فَكُلُّ مُرْسَلٍ بُعِيدَ الْبُعْدَةِ      لَا يَفْعَلُ الْمُزْرِيَّ بِالنُّبُوَّةِ  
أَوْ مُوجِبَ الْخِسَّةِ أَوْ مَا يُسْقِطُ      مُرُوءَةً عَمْدًا وَسَهْوًا يَهْطُ  
وَأَجْمَعُوا عَلَى اتِّفَاقِ الْكَبَائِرِ      وَرَجَّحُوا الْجَوَازَ لِلصَّغَائِرِ  
لَكِنَّهُمْ يَنْسَبُهُونَ فَوْرًا      فَسَنِعَمَةُ الْمُؤَلَّى عَلَيْهِمْ تَثْرَى  
وَالْحِكْمَةُ السُّنَّةُ إِذْ تَقْتَرِنُ      مَعَ الْكِتَابِ فِي الْقُرْآنِ تُعْلَنُ

## المسألة الثانية: في بيان أقسامها

فَبَاعْتِبَارِ ذَاتِهَا تَقَسَّمَ      لِلْقَوْلِ وَالْفِعْلِ وَتَقْرِيرِ حَوْتِ  
وَبَاعْتِبَارِهَا مَعَ الْقُرْآنِ      ثَلَاثَةٌ تَكُونُ فِي التَّبْيَانِ (٢)

أولها هي التي تؤكد  
والثاني ما قد بينت مجملته  
ثالثها السنة باستقلال  
فأوجبته وحرمت ما سكتا  
مثل ثبوت شفعة الجار  
وباعتبار ثقلها تواترت  
لأنها معني به تتجدد  
كعدد الصلاة خذ ثمثيله  
زائدة على الكتاب العالي  
عنه الكتاب فيها قد ثبتا  
وفرض جدّة بحكم جار  
أو عن طريق واحد قد وصلت

### المسألة الثالثة : في بيان حجيتها :

المسلمون مجمعون قاطبة  
أي للنبي ولزوم سنته  
وفرضها جاء بها الكتاب  
ف﴿ قل أطيعوا الله ﴾ أو ﴿ فليحذر ﴾  
﴿ فإن تنزعتم ﴾ دليل قاطع  
وجاءت السنة أيضاً ملزمة  
﴿ إذا أمرتكم بشيء ﴾ و﴿ ألا  
على وجوب الطاعة المواظبة  
حاكمة على جميع حالاته  
في غير آية ونعم الباب  
كذا ﴿ وما كان لمؤمن ﴾ دري (ع)  
يا ويصل من غدا لها ينزع  
مثل ﴿ تمسكوا ﴾ بدون لائمه  
وإن ما حرم ﴾ أيضاً ثقل

فَهَذِهِ وَنَحْوُهَا قَدْ بَيَّنَّتْ      حُجِّيَّةَ السُّنَّةِ فَاحْفَظْ مَا ثَبَتَ  
 قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ لَمْ أَرَى      مِنْ أَهْلِ عِلْمٍ أَحَدًا قَدْ سَطَرًا  
 مُخَالِفًا فِي أَنْ فَرَضَ اللَّهُ أَنْ      تَتَّبَعَ الرَّسُولَ نِعَمَ الْمُؤْتَمَنِ  
 وَلَمْ يَسْعَ مَنْ بَعْدَهُ إِلَّا اتِّبَاعُ      لَيْسَ لِغَيْرِهِ يَحِقُّ أَنْ يُطَاعَ  
 فَكُلُّ مَا أَتَى بِهِ الرَّسُولُ      فَحَقُّهُ التَّسْلِيمُ وَالْقَبُولُ

### المسألة الرابعة : في بيان حجية السنة الاستقلالية :

اتَّفَقَ السَّالِفُ أَنَّهُ حُتِمَ      أَنْ تَتَّبَعَ السُّنَّةَ مُطْلَقًا فَوُضِعَ  
 إِذِ الْأَدْلَةُ الَّتِي مَضَتْ عَلَى      (إِطْلَاقِ الْإِتِّبَاعِ نَصٌّ فَأَقْبَلَا  
 فَلَمْ تَخُصَّ بِاتِّبَاعِ مَا اتَّفَقَ      مَعَ الْكِتَابِ فَلْتُفَنِّدْ مَنْ فَرَّقَ  
 وَمَا أَتَاكُمْ فَأَعْرِضُوهُ وَضَعَهُ      مَنْ لَا يَخَافُ رِيَّهَ وَاصْطَنَعَهُ  
 مِنَ الزَّنَادِقَةِ وَالْخَوَارِجِ      لِيُبْعِدُوا النَّاسَ عَنِ الْمَنَاهِجِ  
 فَمَا يَكُونُ زَائِدًا مِنْهَا عَلَى      كِتَابِنَا فَمِنْهُ تَشْرِيعٌ جَلَا  
 فَوَاجِبٌ طَاعَتُهُ فِيهَا وَلَا      يَكُونُ تَقْدِيمًا لَهَا فَلْتُقْبَلَا  
 بَلْ امْتِنَالُ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ      (( مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ )) نَالَ أَمْنَهُ  
 لَوْ لَمْ تَجِبْ طَاعَتُهُ إِلَّا بِمَا      قَدْ وَافَقَ الْقُرْآنَ حُكْمًا دَائِمًا  
 لَمَا أَتَتْ طَاعَتُهُ مُخْتَصِّصَةً      بِهِ فَلَمْ نَعْمَلْ بِمَا قَدْ نَصَّه

## المسألة الخامسة: في بيان حجية أفعال الرسول ﷺ:

وَمَا مَضَى مِنَ الْأَدْلَةِ الَّتِي	دَلَّتْ عَلَى احْتِجَاجِنَا بِالسُّنَّةِ
يَدْخُلُ فِيهَا الْفِعْلُ إِذْ هُوَ قِسْمٌ	مِنْهَا فَلَا تَحْدُ عِدَاكَ الظُّلْمُ
وَجَاءَ بِالْخُصُوصِ قَوْلُهُ لَقَدْ	كَانَ لَكُمْ جَلٌّ إِلَيْنَا الصَّمَدُ
وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ ﴿وَاتَّبِعُوهُ﴾	لَعَلَّكُمْ ﴿يَا فَوْزَ مَنْ قَدْ تَبِعُوهُ﴾
وَهَاهُنَا نَقَرُّ الْأُصُولَ	أَرِيقَةً نَشْرَحُهَا فَصُولًا
أَوَّلُهَا وَاجِبُ كُلِّ الْأُمَّةِ	أَنْ يَقْتَدُوا بِصَاحِبِ الْمَرْحَمَةِ
قَوْلًا وَفِعْلًا حَالَهُ الْمَرْضِيَّةُ	فَهَذِهِ قَاعِدَةٌ كُلِّيَّةٌ
يَدْخُلُ تَحْتَهَا أَمْرُ الْإِلَهِ	لَهُ وَنَهْيُهُ فَخُذْهَا بِاتِّبَاعِ
مَا لَمْ تَقُمْ أدْلَةٌ بِهَا اخْتِصَاصُ	لَهُ فَلَا اتِّبَاعَ إِذْ فِيهَا مَنَاصُ
كَذَاكَ أَفْعَالُهُ أَيْضًا تَدْخُلُ	مَا لَمْ يَخُصَّهَا دَلِيلٌ يَنْقُلُ
وَأَمْرُهُ أَمْرَتُهُ وَنَهْيُهُ	فَالْكُلُّ دِينَ اللَّهِ حَقٌّ وَعُمِيَّةُ
وَالثَّانِ أَنَّ فِعْلَهُ دَلٌّ عَلَى	إِبَاحَةِ وَلِلْوُجُوبِ حَصَالًا
كَذَاكَ الْاسْتِحْبَابُ لَا الْكِرَاهَةُ	إِلَّا بَيَانًا لِجَوَازِ الرَّاحَةِ

(٥٣)

(٥٤)

ثَالِثُهَا اخْتِلَافَ فِي أُمُورٍ	فَعَلَهَا الرَّسُولُ فِي دُهُورٍ
تَخَصُّصُهُ أَمْ لَا وَذَا كَتَرَكِهِ	صَلَاةَ مَنْ غَلَّ لِعُظْمِ هَتَكِهِ
كَذَا دُخُولُهُ إِمَامًا بَعْدَ أَنْ	قَدْ أَمْ غَيْرُهُ وَنَحْوِ ذِي السُّنَنِ
وَاخْتَلَفُوا فِي بَعْضِ مَا قَدْ فَعَلَا	هَلْ يُقْتَدَى لِنَوْعٍ أَوْ جِنْسٍ جَلَا
مِثَالُهُ اخْتِجَامُهُ لِيُخْرِجَا	دَمًا مِنْ الْجِسْمِ الشَّرِيفِ أَخْرَجَا
هَلِ الْحِجَامَةُ تُخَصُّ بِاتِّبَاعٍ	أَمْ يُخْرِجُ الدَّمُ عَلَى وَجْهِ الدِّفَاعِ
وَمِثْلُ لُبْسِهِ الْإِزَارَ وَالرِّدَا	فَعِنْدِي الْكُلُّ مَحَلُّ الْاِقْتِدَا
رَابِعُهَا أَنَّ التَّأْسِيَّ بِالرَّسُولِ	تَفْعَلُ مَا فَعَلَ مِنْ دُونِ دُهُولِ
إِذَنْ فَلَا بُدَّ مِنَ الْمُتَابَعَةِ	فِي صُورَةِ الْعَمَلِ لَا مُنَازَعَةِ
كَذَا الْمُتَابَعَةُ فِي الْقَصْدِ فَإِنْ	طَافَ وَصَلَّى فِي الْمَقَامِ يَا فَطِنُ
فَاتَّبِعْنِ فِي الْفِعْلِ وَالْقَصْدِ فَقَدْ	فَعَلَهُ بِهِ الْعِبَادَةُ قَصْدُ
أَمَّا الَّذِي فَعَلَهُ اتِّفَاقًا	مِثْلُ نُزُولِهِ مَكَانًا فَاقَا
ثُمَّ صَلَاتِهِ بِلا تَخْصِيصٍ	لِذَلِكَ الْمَكَانِ بِالتَّخْصِيصِ
فَقَلِيلَ لَيْسَ هَهُنَا اقْتِدَاءُ	لِعَدَمِ الْقَصْدِ فَذَا اسْتِثْنَاءُ
وَعِنْدِي الرَّاجِحُ أَنَّ لَا اسْتِثْنَاءَ	لِعَدَمِ الدَّلِيلِ حَتَّى نَعْنَى

بَلْ قَوْلُهُ عَزَّ بِإِطْلَاقٍ لَقَدْ      كَانَ لَكُمْ أَقْوَى دَلِيلٍ يُعْتَمَدُ  
 وَهُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الْعَمَلُ      مِنَ الصَّحَابَةِ الْكَرَامِ يُنْقَلُ  
 فَأَنْسُ مَا زَالَ لِلدَّبِّ يُحِبُّ      وَجَابِرٌ لِلْخَلِّ دَوْمًا يَسْتَحِبُّ  
 وَقُرَّةٌ مَعَ ابْنِهِ مُعَاوِيَةَ      قَدْ أَطْلَقَا الْأَزْرَارَ فَاحْفَظْ وَاعِيَهُ (٥٠)  
 أَمَّا الَّذِي اشْتَهَرَ وَهُوَ ابْنُ عُمَرَ      حَدَّثَ عَنِ الْبَحْرِ وَلَا تَخْشَ الضَّرَرَ  
 وَلَوْ عَدَدْنَا مَا عَنِ الصَّحْبِ أَتَى      وَتَبِعَ مِنْ ذَا سَائِمَتِ يَا فَتَى  
 خُلَاصَةُ الْقَوْلِ ثَلَاثَةُ قُسِمٍ      أَفْعَالُهُ فَاسْمَعْ بِصِدْقٍ تَغْتَنِمُ  
 لِأَنَّهُ إِمَّا جَبِيلَةٌ وَمَا      تَكُونُ تَشْرِيْعًا وَهَذَا انْقِسَامَا  
 لِكُونِهِ يَعْمُ كُلُّ أُمَّتِهِ      أَوْ كُونِهِ يَخْصُهُ لِرَفْعَتِهِ  
 فَأَوَّلُ مِثْلُ الْقِيَامِ وَالْقُعُودُ      وَالْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَنَوْمٍ وَصُعُودُ  
 فَقِيلَ ذَا الْقِسْمِ مُبَاحٌ لَمْ يَرِدْ      بِفِعْلِهِ التَّشْرِيْعَ حَتَّى نَعْتَقِدُ  
 وَعِنْدِي اتِّبَاعُهُ فِي ذَا اسْتِحْبٍ      لِمَا سَمِعْتَهُ قَرِيبًا فَاسْتَحِبُّ  
 أَمَّا الَّتِي تَخْصُهُ كَالْجَمْعِ      لِيَسْنَعَ نِسْوَةً فَلَا بِالْقَطْعِ  
 أَمَّا الَّذِي يَعْمُهُ وَأُمَّتُهُ      فَلْيُتَّبِعْ إِذْ كَانَ هَذَا شِرْعَتُهُ (٥١)  
 مَا بَيْنَ الْوَاجِبِ وَاجِبٍ وَمَا      بَيْنَ مَنْدُوبٍ فَلِلدَّبِّ انْتِمَى



### تنبيه :

اعْلَمْ بِأَنَّ فِعْلَهُ قَدْ احْتَوَى      جَمِيعَ أَنْوَاعِ الْبَيَانِ فَانْطَوَى  
فَالْقَوْلُ وَالْفِعْلُ سَوَاءٌ فِي الْبَيَانِ      إِذْ ﴿ لِتُبَيِّنَ ﴾ صَرِيحٌ قَدْ أَبَانَ  
فَلَوْ تَعَارَضَا لُرَجِّحُ بِمَا      نَرَى مُرَجِّحًا فَهَذَا الْمُعْتَمَى

### المسألة السادسة : في حجية تقريره ﷺ :

تَقْرِيرُهُ أَنْ يَفْعَلَ الشَّيْءَ لَدَى      حَضَرَتِهِ فَلَا اعْتِرَاضَهُ بَدَا  
فَهُوَ حُجَّةٌ لِكَوْنِهِ سَكَّتْ      وَلَا يُؤَخَّرُ بَيَانًا قَدْ ثَبَتَ  
فَإِنَّ مِنْ خَصَائِصِ النَّبِيِّ      وَجُوبَ الْإِنْكَارِ عَلَى الْغَوِيِّ  
وَلَوْ عَلَى نَفْسِهِ خَافَ إِذْ عَصِمَ      لَكِنْ بِشَرْطَيْنِ عَلَى مَا قَدْ عَلِمَ  
عِلْمُهُ بِالْفِعْلِ وَأَنْ لَا يَصُدْرَا      مِنْ كَافِرٍ إِذْ فِعْلُهُ قَدْ أُنْكَرَا

### المسألة السابعة : في بيان حجية تركه ﷺ :

وَتَرْكُهُ فِعْلًا مِنَ الْأَفْعَالِ      يَكُونُ حُجَّةً بِلَا جِدَالٍ (٥٠)  
نَقْلُ الصَّحَابَةِ لَهُ يَنْقَسِمُ      إِلَى صَرِيحٍ دُونَ لَبْسٍ يُفْهَمُ  
كَمِثْلٍ صَلَّى عِيدَهُ بِلَا أَذَانٍ      وَلَا إِقَامَةٍ فَحَقَّقَ الْبَيَانَ

وَالثَّانِ أَنْ لَا يَنْقَلُوا فِعْلًا لَهُ  
كَتَرَكِ لَفْظِ نِيَّةِ الصَّلَاةِ مَعَ  
أَيِّ مَعَ تَأْمِينِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ  
وَتَرَكَهُ يَكُونُ حُجَّةً إِذَا  
أَنْ يُوجَدَ السَّبَبُ مِمَّا يَقْتَضِي  
وَالثَّانِ أَنْ تَقُومَ حَاجَةٌ إِلَى  
وَالثَّلَاثُ انْتِفَاءُ مَانِعٍ فَقَدْ  
فَتَرَكَهُ فِي مِثْلِ هَذَا الْحَالِ دَلٌّ  
أَمَّا إِذَا خَلَا عَنِ الشُّرُوطِ لَا  
خُلَاصَةً الْقَوْلِ لِتَرَكِ الْفِعْلِ لَا  
أَوَّلَهَا التَّرَكُّ لِفَقْدِ الْمُقْتَضَى  
وَالثَّانِ تَرَكُهُ لِمَانِعٍ حَصَلَ  
ثَالِثُهَا التَّرَكُّ مَعَ اقْتِضَاءِ  
كَتَرَكِهِ الْأَذَانَ لِلْعَبِيدَيْنِ  
فَهَذِهِ بِالسُّنَّةِ التَّرَكِيَّةِ  
وَسُنَّةِ التَّرَكِ عَلَى ثَلَاثَةِ  
إِذْ هُوَ مُسْتَعْنٍ عَنِ الزَّيْدِ فَقَدْ

مَعَ تَوْفَرِ الدَّوَاعِي نَقْلَهُ  
تَرَكِهِ لِلدُّعَاءِ بَعْدَهَا فَدَعِ  
وَنَحْوِذَا مِمَّا الصَّحَابُ لَمْ يَعُوهُ  
وُجِدَتْ الشُّرُوطُ فَادْرِ الْمَأْخِذَ  
الْفِعْلَ ذَا فِي عَهْدِهِ الَّذِي ارْتَضَى  
ذَلِكَ الَّذِي تَرَكَهُ لِيُفْعَلَ  
بِأَنْتِ شُرُوطُ التَّرَكِ فَاحْفَظْ  
لِكَوْنِهِ سَنَ لَنَا تَرَكِ الْعَمَلِ ﴿٥٠﴾  
يَدُلُّ تَرَكُهُ عَلَى السَّنِّ انْجَلَى  
يَخْلُو مِنَ الْحَالَاتِ تَأْتِي فَاعْقِلَا  
كَتَرَكِ مَانِعِ الزُّكَاةِ الْمُعْرَضِ  
كَتَرَكِهِ الْقِيَامَ خَوْفًا لِلْمَلَلِ  
لَهُ كَذَا الْمَانِعُ ذُو انْتِفَاءٍ  
تَقُولُ تَشْرِيْعٌ بَغَيْرِ مَیْنِ  
يَدْعُونَهَا فَاتَّرَكَ بِحُسْنِ نِيَّةٍ  
تُبْنَى كَمَالِ الدِّينِ مِنْهَا أَثْبَتِ  
رَضِيَهُ دِينًا إِلَهُنَا الصَّمَدُ

وَالثَّانِ أَنَّ الْمُصْطَفَى بَيْنَهُ  
فَمَا مِنَ الْخَيْرَاتِ إِلَّا أَرْشَدًا  
وَمَا مِنَ الشُّرُورِ إِلَّا حَذَرًا  
ثَالِثُهَا حِفْظُ الْإِلَهِ الدِّينَ مِنْ  
أَتَمَّ تَبْيِينَ فَمَا أَحْسَنَهُ  
أُمَّتُهُ لَهَا وَحَسَنًا أَكْثَرًا  
وَشَدَّدَ النَّكِيرَ حَتَّى تَحْذَرَا  
كَيدَ الشَّيَاطِينِ فَشَرُّهُمْ أَمِنْ

### المسألة الثامنة : في بيان منزلة السنة من القرآن

اعْلَمْ بِأَنَّ دِينَ حَيْثُ الْمَصْدَرُ  
لَأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا وَحْيٌ نَزَلَ  
كَذَلِكَ أَيْضًا بِاعْتِبَارِ الْحُجَّةِ  
وَبِاعْتِبَارِ أَنَّهُ دَلٌّ عَلَى  
وَبِاعْتِبَارِ أَنَّهَا الْبَيَانُ لَهُ  
وَخَصِّصَتْ عُمُومَهُ وَقَيَّدَتْ  
فَبِاعْتِبَارِ ذَا تُرَى مُقَدَّمَهُ  
فَلَا نَقُولُ إِنَّهَا تَقْضِي عَلَيْهِ  
بَلْ إِنَّهَا تُفَسِّرُ الْقُرْآنَ  
وَحَاصِلُ الْقَوْلِ هُمَا مُتَّفِقَانِ  
وَقَالَ بَعْضُ الْكُتَّابِ أَحْوَجُ  
مَنْزِلَةٌ وَاحِدَةٌ لَا تُنْكَرُ  
مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا عَلَى مَنْ اكْتَمَلَ  
مُسْتَوِيَانِ عِنْدَ كُلِّ الْأُمَّةِ  
وَجُوبُهَا فَهُوَ أَصْلٌ أَصْلًا  
إِذَا أَوْضَحَتْ وَبَسَطَتْ مَا أَجْمَلَهُ  
مُطْلَقَهُ بِكُلِّ حَاجَةٍ وَفَتْ  
لَكِنْ أَحْمَدُ يَرَى أَنَّ لُكْرِمَهُ  
لِكَوْنِهِ جَسَارَةٌ أَدَّى إِلَيْهِ  
لِكَوْنِهَا أَتَتْ لَهُ بَيَانًا  
تَلَازَمًا دَوْمًا فَلَا يَفْتَرِقَانِ  
لِسُنَّةٍ مِنْهَا إِلَيْهِ فَانْهَجُوا

## الْمَسْأَلَةُ التَّاسِعَةُ : فِي بَيَانِ الْخَبَرِ الْمُتَوَاتِرِ تَعْرِيفُهُ

بِالْمُتَّابِعِ غَدَا يُعَرَّفُ      فِي لُغَةٍ وَفِي اصْطِلَاحٍ يُعَرَّفُ  
بِأَنَّهُ خَبَرٌ جَمَعَ قَدْ أَقَادَ      بِنَفْسِهِ الْعِلْمَ لَدَى مَنْ اسْتَفَادَ  
فَخَبَرُ الْوَاحِدِ عَنْهُ يَخْرُجُ      كَذَلِكَ مَا بَوْسَطَ يُسْتَخْرَجُ

## شُرُوطُ الْمُتَوَاتِرِ

لِلْمُتَوَاتِرِ شُرُوطٌ أَرْبَعَةٌ      إِخْبَارُهُمْ عَنِ الْيَقِينِ ذِي السَّعَةِ  
كَذَا اسْتِثْنَاهُمْ إِلَى الْحَسِّ فَقَدْ      وَكَثْرَةُ الْمُخْبِرِ مِنْ دُونِ عَدَدٍ  
بَلْ ضَاطِبُ الْكَثْرَةِ أَنْ يُحْصَلَا      خَبَرُهُمْ عِلْمًا لِمَنْ قَدْ عَقَلَا (ع)  
بِأَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْكَثْرَةُ قَدْ      أَحَالَتِ الْعَادَةُ أَيُّهَا السَّنَدُ  
أَنْ يَتَوَاطَّؤُوا عَلَى الْكَذِبِ ثُمَّ      أَنْ تُوجَدَ الشُّرُوطُ كُلُّهُمْ تَعْمُ  
أَيُّ فِي جَمِيعِ طَبَقَاتِ السَّنَدِ      هَذِهِ الشُّرُوطُ لِلْعُمُومِ اعْتَمِدِ  
أَضِفْ لِذِي الْخُصُوصِ كَوْنُ      تَخَصَّصُوا بِالْعِلْمِ أَيُّ هُمْ كَمَلَهُ  
وَالشَّرْطُ فِي السَّامِعِ أَنْ يَعْقِلَ مَعَ      عِلْمٌ بِمَدْلُولِ الَّذِي لَهُ اسْتَمَعَ  
وَخَالِيًا عَنِ اعْتِقَادٍ ضِدِّ ذَا      لِشُبْهَةِ التَّقْلِيدِ أَوْ غَيْرِ احْتَدَى

## تَنْبِيْهٌ : فِي بَيَانِ طُرُقِ حُصُولِ الْعِلْمِ

الْعِلْمُ يَحْصُلُ بِكَثْرَةِ الْعَدَدِ      بِالْعَدَدِ الْكَامِلِ سَمَّهِ تَفْدُ  
وَتَارَةً يَحْصُلُ بِالْقَرَائِنِ      وَبِهِمَا يَحْصُلُ أُخْرَى فَاعِثَنِ  
فَأَوَّلُ هُوَ الْمُرَادُ فِي الْأَصُولِ      تَصَحِيحُ الْأُطْلَاقِ أَحَقُّ لِلْفُحُولِ

## أَقْسَامُ الْمُتَوَاتِرِ

فَبَاعِثَبَارٍ مَثْنِيهِ يَنْقَسِمُ      قِسْمَيْنِ لَفْظِيٍّ وَهُوَ مَا يُعْلَمُ (١)  
وَفَقُّ الرُّوَاةِ فِيهِ لَفْظًا مَعْنَى      مِثْلُ تَوَاتُرِ الْقُرْآنِ يُعْنَى  
وَالثَّانِ مَا مَعْنَى فَقَطٌ وَهُوَ مَا      اتَّفَقُوا مَعْنَى بِلَا لَفْظٍ سَمَّا  
مِثْلُ حَدِيثِ الْحَوْضِ وَالْمَسْحِ عَلَى      خُفٍّ وَرَفْعِ الْيَدَيْنِ فَاَقْبَلَا  
وَبَاعِثَبَارٍ أَهْلِيهِ يَنْقَسِمُ      قِسْمَيْنِ عِنْدَ عَامَةٍ يَنْحَتَمُ  
وَعِنْدَ خَاصَّةٍ فَرُبَّ عِلْمٍ      قَدْ يَتَوَاتَرُ لِأَهْلِ الْفَهْمِ  
فَأَهْلُ عِلْمِ الْفِقْهِ وَالْحَدِيثِ قَدْ      تَوَاتَرُوا رَأَوْا مَا غَيْرُهُمْ فَقَدْ  
مِثْلُ سُجُودِ السَّهْوِ وَالشُّفْعَةِ      وَالرَّجْمِ وَالرُّؤْيَا وَالشُّفَاعَةِ  
وَقَدْ يَكُونُ خَبَرٌ تَوَاتَرَا      لِبَعْضِهِمْ لَا الْبَعْضِ دُونَ مَا مَرَا  
وَيَحْصُلُ الْعِلْمُ بِصِدْقِهِ لَدَى      قَوْمٍ فَمَنْ يَعْلَمُ هَذَا اعْتَقَدَا

كَذَاكَ يَعْمَلُ وَجُوباً وَالَّذِي      لَمْ يَحْصُلِ الْعِلْمُ لَهُ فَلْيَحْتَدِ  
 بِمَنْ لَهُ عِلْمٌ فَلَا قَوْلَ لَهُ      وَإِنَّمَا الْقَوْلُ لِمَنْ قَدْ نَالَهُ  
 قَالَ ابْنُ قَيْمٍ إِذَا الْمُحَدِّثُونَ      قَابَلُوا الْأَخْبَارَ بِتَصْدِيقٍ يَعْوَنُ  
 فَهُوَ مُحْصَلٌ لِعِلْمٍ وَيَقِينُ      فَمَنْ عَدَاهُمْ أَعْتَبَارُهُ مَهِينُ  
 يَغْنِي دَوِي الْكَلَامِ وَالْأُصُولِ      وَنَحْوَهُمْ لِأَنَّهُمْ فَضُولِي

### دَرَجَةُ الْمُتَوَاتِرِ

اتَّفَقُوا أَنَّ السُّنَنَ تَوَاتَرًا      يُفِيدُنَا الْعُلُومَ دُونَ مَا مَرَا  
 وَالْعِلْمُ دُو ضَرُورَةٍ أَوْ نَظَرِي      خُلْفٌ وَعَوْدُهُ إِلَى اللَّفْظِ دُرِي

### الْمَسْأَلَةُ الْعَاشِرَةُ: فِي بَيَانِ خَبَرِ الْأَحَادِ تَعْرِيفُهُ

فِي اللَّفْظِ الْفَرْدُ وَفِي الْأُصُولِ مَا      لَيْسَ تَوَاتُرًا حَوَى فَلَتَعْلَمَا

### حُجَّتُهُ

وَأَجْمَعُوا عَلَى وَجُوبِ الْعَمَلِ      بِهِ فَمَنْ خَالَفَ ذَا لَا تَقْبَلُ<sup>(١)</sup>

(١) وفي نسخة بدل هذا الشرط: ..... بِخَبَرِ الرَّاحِدِ لَا خُلْفَ يَلِي

## أدلة وجوب العمل به

أَحَدُهَا أَنَّهُ قَدْ تَوَاتَرَا	عَنِ النَّبِيِّ أَنَّهُ قَدْ أُرْسِلَا
رُسُلُهُ كَذَا الْقُضَاةَ وَالسُّعَاةَ	وَالْأَمْرَا أَنْفَذَهُمْ كَذَا الدُّعَاةَ (٥٨)
إِلَى نَوَاحِي الْأَرْضِ كَيْ يُبْلَغُوا	رِسَالَةَ اللَّهِ فَهُمْ قَدْ بُلِّغُوا
وَالثَّانِ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ عَلَى	قَبُولِهِمْ خَبَرَ وَاحِدٍ جَلَا
ثُمَّ فَلَوْلَا نَفَرَ الثَّلَاثُ إِذْ	طَائِفَةٌ تَعْمُ مَا قَلَّ فَخُذْ
رَابِعُهَا ﴿إِنْ جَاءَكُمْ﴾ فَقَدْ أَفَازْ	قَبُولَ قَوْلِ الْعَدْلِ مِنْ دُونِ عِنَاذِ
خَامِسُهَا قَوْلُهُ رَبِّ حَامِلِ	فَقِهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ جَلِي

## خبر الواحد حجة في الأحكام والعقائد:

قَدْ أَجْمَعَ السَّلَفُ أَنْ يُحْتَجَّ فِي	بَابِ الْعَقَائِدِ بِهِ فَهُوَ فِي
كَبَابِ الْأَحْكَامِ لِأَنَّ الْحُجَجَا	كِلَيْهِمَا تَعْمُ خُذْ مِنْهُمَا
ثُمَّتَ رَدُّ خَبَرِ الْوَاحِدِ فِي	بَابِ الْعَقَائِدِ فَسَادُهُ وَفِي
إِذْ فِيهِ إِبْطَالُ أَحَادِيثَ تَصْرَحُ	بِهَا الْعَقَائِدُ تُبَوِّثُهَا يَضْرَحُ
وَأَجْمَعَ الصَّحْبُ الْكِرَامُ وَالتَّبَعُ	عَلَى قَبُولِهَا وَنِعْمَ الْمُتَّبِعُ (٦٠)

وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْحُكْمِ وَالْعَقَائِدِ	أَحَدَتُهُ أُولُو اتِّجَاهٍ فَاسِدِ
فَلَيْسَ يُعْرَفُ عَنِ الصَّحْبِ وَلَا	مَنْ بَعْدُ مِنْ ذَوِي الْعُلُومِ الْفَضَلَا
وَأَيْمًا يُعْرَفُ عَنْ رُؤُوسِ	أَهْلِ الْهَوَى وَالْمَذْهَبِ الْمَنَحُوسِ
وَهُوَ حُجَّةٌ لِكُلِّ بَابٍ	مِنْ دُونِ فَرْقٍ لِسُذَوِي الْأَلْبَابِ
لَا فَرْقَ بَيْنَ مَا تَعْمُ الْبُلُوى	وغيره لَدَى ثُبُوتِ الْفَتْوى
وَبَيْنَ مَا يَسْقُطُ بِالشُّبْهَةِ أَوْ	زَادَ عَلَى مَا فِي الْكِتَابِ قَدْ رَأَوْا
أَوْ خَالَفَ الْقِيَاسَ إِذَا أَدْلَى	وَجُوبِ أَخَذْنَا سَوَاءً عَامَةً <sup>(١)</sup>
هَذَا الَّذِي مَضَى عَلَيْهِ مَنْ سَلَفَ	وَمَا عَنِ الْبَعْضِ أَتَى أَنْ قَدْ عَزَفَ
عَنْ خَبَرِ الْوَاحِدِ أَوَّلَ عَلَى	عَدَمِ عِلْمِهِمْ بِهِ أَوْ وَصَلَا
عَنْ غَيْرِ مَوْثُوقٍ أَوْ الْمُعَارِضُ	قَامَ لَدَيْهِمْ فَعَنَّهُ أَعْرَضُوا (ح)
ثُمَّ اَعْلَمَنْ بِأَنَّ تَقْسِيمَ الْخَبَرِ	لِمُتَوَاتِرٍ وَآخِادٍ يَقَرُّ
فِيهِ اِعْتِبَارَانِ صَحِيحٌ يُقْبَلُ	وَبَاطِلٌ يُرَدُّ أَمَّا الْأَوَّلُ
تَقْسِيمُهُ بِحَسَبِ الْمَعْنَى كَمَا	سَبَقَ فِي تَعْرِيفِ كُلِّ عِلْمَا

(١) بتخفيف ميم (عامة) للوزن.



وَالثَّانِ تَقْسِيمُهُ <sup>(١)</sup> مِنْ حَيْثُ الْعَمَلُ	وَالْأَحْتِجَاجُ فَهُوَ تَقْسِيمٌ بَطْلُ
فَمَنْ يَقُلْ نَقْبِلْ مَا تَوَاتَرَا	لَا خَبَرَ الْوَاحِدِ عَمْدًا افْتَرَى
إِذِ الْقَبُولُ وَاجِبٌ بِالنَّصِّ	لِكُلِّ الْقَسْمَيْنِ دُونَ فَحْصِ
وَقَدْ جَرَى بِذَلِكَ إِجْمَاعُ السَّلَفِ	وَلَمْ يُخَالَفْهُمْ سِوَى مَنْ انْحَرَفَ
ثُمَّ الَّذِي بِهِ وَجُوبُ الْعَمَلِ	هُوَ الَّذِي صَحَّ وَإِلَّا فَاحْظِلْ
فَالْأَحْتِجَاجُ بِالضَّعِيفِ مُطْلَقًا	غَيْرُ مُسَوَّغٍ فَكُنْ مُحَقِّقًا
وَلِئَمَّا الْحُجَّةُ مَا صَحَّ وَذَا	رَوَاهُ عَدْلٌ ضَاطِبُ يَا حَبْدًا (ج)
مُتَّصِلُ الْإِسْنَادِ دُونَ عِلَّةِ	فَذَا هُوَ الْحُجَّةُ دُونَ مِرْيَةِ

### مَاذَا يُفِيدُ خَبَرَ الْوَاحِدِ الْعِلْمَ، أَوِ الظَّنَّ؟:

خَبَرُ وَاحِدٍ إِذَا احْتَفَّتْهُ	قَرَأْنُ الصِّدْقِ فَقَدْ أَعْطَتْهُ
إِفَادَةُ الْعِلْمِ وَإِنْ تَجَرَّدَا	إِفَادَةُ الظَّنِّ بِهِ تَأَكَّدَا
فَلَيْسَ كُلُّ خَبَرٍ يُفِيدُ	عِلْمًا وَلَا ظَنًّا فَلَا تَحِيدُوا <sup>(٢)</sup>

(١) بترك الصلة للوزن.

(٢) وفي نسخة: (أَيَا سَعِيدُ).

وَأَيُّ مَا يُعْرِفُ بِالْقَرِينَةِ      وَهِيَ تَخْتَلِفُ بِالْقَرِيحَةِ  
بِحَسَبِ الْمُخْبِرِ وَالْمُخْبَرِ أَوْ      بِحَالَةِ الْخَبَرِ فَادْرِ مَا رَأَوْا  
فَقَدْ يُرَى بِالْقَطْعِ عِنْدَ عَمَرٍ      مَا هُوَ ظَنِّيٌّ لَدَى ابْنِ عَمَرٍ  
ثُمَّ هَذَا الْعِلْمُ يُوجَدُ لَدَى      أَهْلِ الْحَدِيثِ إِذْ هُمْ أَوْلُو الْهُدَى<sup>(١)</sup>  
أَمَّا أَوْلُو الْكَلَامِ وَالْفَلَسَفَةِ      فَهُمْ بَعِيدُونَ عَنِ الْمَعْرِفَةِ  
فَنُكِرَهُمْ لِمَا الْمُحَدِّثُونَ      قَدْ قَطَعُوا بِهِ يُرَى جُنُونًا  
وَالْفَرْقُ بَيْنَ مَذْهَبِ الْأَيْمَةِ      وَ مَذْهَبِ الْكَلَامِ أَهْلِ الظَّنِّ  
فِي خَبَرِ الْوَاحِدِ إِذْ ظَنًّا أَفَادَ      تَلْخِيصُهُ بِمَا يَجِيءُ يُسْتَفَادُ  
أَحَدُهَا الْإِثْبَاتُ لِلْعَقَائِدِ      بِهِ وَلَا الْإِثْبَاتُ لِلْمُعَانِدِ  
وَتَأْنِيهَا الْعَمَلُ بِالْإِطْلَاقِ      فِي كُلِّ الْأَحْكَامِ بِلا شِقَاقِ  
ثَالِثُهَا أَنَّهُ أَصْلٌ يَسْتَقِلُّ      بِلا خِلَافٍ مَا بِهِ قَدْ اسْتَقِلَّ  
رَابِعُهَا إِنْ وَجِدَتْ قَرَائِنُ      حَقَّتْ أَفَادَ الْعِلْمَ لَا يُبَايِنُ  
أَهْلُ الْحَدِيثِ بِالْقَرَائِنِ الَّتِي      تَحُفُّ أَعْلَمُ فَلَا تَلْتَفِتُ  
إِذِ الْمَدَارُ فِي الْفُنُونِ مَنْ غَدَا      مُتَّصِفًا بِالْاِخْتِصَاصِ وَالْهُدَى  
وَغَيْرُهُمْ عَوَامٌ لَا يُعْتَبَرُونَ      فِي الْحَلِّ وَالْعَقْدِ فَهُمْ مُكَابِرُونَ

(١) وفي نسخة بدل هذا البيت:

ثُمَّ حُصُولُ الْعِلْمِ دَا يَكُونُ      لَدَى الْمُحَدِّثِينَ قَطْ مَصُونُونَ

### الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ: فِي الْإِجْمَاعِ، وَفِيهِ مَسَائِلُ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي بَيَانِ تَعْرِيفِهِ

(٥) فِي اللُّغَةِ الْعَزْمُ وَالْإِتِّفَاقُ      أَمَّا فِي الْأَصْطِلَاحِ قُلُوفُ وَفَاقُ  
مُجْتَهِدِي عَصْرِ مِنَ الْأَعْصَارِ      مِنْ أُمَّةِ الرَّسُولِ حُبُّ الْبَارِي  
بَعْدَ وَفَاتِهِ عَلَى أَمْرٍ يَعُودُ      لِلدِّينِ خَمْسَةُ حَوَى مِنَ الْقِيُودِ  
فَلَا يَصِحُّ وَفْقُ بَعْضِهِمْ وَلَا      مَنْ لَمْ يَكُنْ بِالْاجْتِهَادِ قَدْ جَلَا  
وَهُوَ الَّذِي يُوجَدُ عِنْدَ الْاجْتِمَاعِ      لَا قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ عَلَى النِّزَاعِ  
وَأَنْ يَكُونُوا مُسْلِمِينَ أَجْمَعُوا      بَعْدَ وَفَاةِ الْمُصْطَلَفَى وَاقْتَنَعُوا  
وَشَرَطُوا مَا قَدْ أَجْمَعُوا عَلَيْهِ أَنْ      يَكُونَ مِنْ أُمُورِ دِينِنَا الْحَسَنِ  
وَبَعْضُهُمْ أَطْلَقَهُ فَشَمَلًا      وَالْأَوَّلُ الْأَرْجَحُ عِنْدَ الثُّبُلَا

### الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ أَقْسَامِهِ

(٦) يَنْقَسِمُ الْإِجْمَاعُ عِدَّةً انْقِسَامَ      فَاسْمَعْ إِلَى الْبَيَانِ يَنْجَلِي الْغَمَامُ  
فَبَاعْتِزَابَارِ ذَاتِهِ يَنْقَسِمُ      لِلْقَوْلِ وَالسُّكُوتِ فَالْمُقَدَّمُ  
تَصْرِيحُهُمْ بِحُكْمِ شَيْءٍ أَوْ فَعَلٍ      جَمِيعُهُمْ فِعْلًا بِلَا اسْتِثْنَا حَصَلُ

فَإِذَا إِذَا وَجِدَ حُجَّةً بِلَا  
 أَنْ يُشْهَرَ الْقَوْلُ وَفِعْلُ بَعْضِ  
 وَمِثْلُهُ الْإِجْمَاعُ الْاسْتِقْرَآئِي  
 فَلَا تَرَى مُخَالَفًا وَاخْتِلَافًا  
 فَبَعْضُهُمْ يَرَاهُ قَطْعًا وَيَرَى  
 بِجَعْلِهِ دَلِيلَ ظَنٍّ وَالسَّبَبُ  
 وَالْحَقُّ أَنَّهُ إِذَا الرِّضَا غَلَبَ  
 يَكُونُ قَطْعِيًّا وَإِنْ تَرَجَّحَا  
 وَبَاعْتَبَارَ أَهْلِهِ قَدْ انْقَسَمَ  
 فَأَوَّلُ إِجْمَاعٍ كُلِّ الْمُسْلِمِينَ  
 مِثْلُ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ الصَّوْمِ  
 ثَانِيهِمَا إِجْمَاعُ أَهْلِ الْعِلْمِ  
 وَحُكْمُهُذَا يَكُونُ قَطْعِيًّا وَقَدْ  
 وَبَاعْتَبَارَ الْعَصْرِ أَيْضًا انْقَسَمَ  
 فَأَوَّلُ يُمَكِّنُ أَنْ نَعْرِفَهُ  
 نَنَازِعُ أَمَّا السُّكُوتِيُّ ثَلَا  
 وَسَكَتَ الْبَاقُونَ دُونَ قَرْضِ<sup>(١)</sup>  
 تَسْتَقْرَى الْقَوْلَ بِلَا اسْتِثْنَاءٍ  
 فِي الْاِحْتِجَاجِ بِالسُّكُوتِيِّ إِذْ وَفَا  
 عَدَمُهُ بَعْضٌ وَبَعْضٌ قَدْ جَرَى  
 هَلْ وَجِدَ الرِّضَا أَوْ الْعَكْسُ اصْطَحَبَ  
 يَكُونُ مَظْنُونًا وَإِنْ قَطْعًا جَلَبَ  
 عَدَمُهُ فَلَا اعْتِدَادَ وَضَحَا  
 لِعَامَّةٍ<sup>(٢)</sup> وَضِدَّهَا فَلْيُغْتَنَمَ  
 عَلَى الَّذِي يُعْلَمُ دِينًا بِالْيَقِينِ  
 فَلَا يَجُوزُ فِيهِ خُلْفُ الْقَوْمِ  
 كَالْوُطْءِ مُفْسِدٍ لِقَرْضِ الصَّوْمِ  
 يَكُونُ غَيْرُهُ عَلَى الْوَصْفِ اعْتَمَدَ  
 لَزَمَ الصَّحْبِ وَمَنْ بَعْدَ أَلَمْ  
 وَلَا نِزَاعَ بَيْنَهُمْ دَفَعَهُ

(١) أي دون طعن فيه.

(٢) بتخفيف الميم للوزن.

فَكُلُّ مَنْ أَثْبَتَ إِجْمَاعاً يَرَاهُ      وَالتَّانِ فِيهِ الْخُلْفُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُ  
 إِمْكَانِهِ وَعِلْمِهِ أَمَّا احْتِجَاجُ      بِهِ الْجَمَاهِيرُ يَرَى بِلَا حِجَاجٍ<sup>(١)</sup>  
 وَبَاعْتِبَارِ نَقْلِهِ يَنْقَسِرُ      إِلَى تَوَاتُرٍ وَغَيْرِ يُعْلَمُ  
 وَبَاعْتِبَارِ قُوَّةِ قَطْعِهِ أَوْ      ضِدِّهِ وَبِالْجُمْلَةِ حُجَّةٌ رَأَوُا  
 أَيْ حُجَّةٌ قَاطِعَةٌ وَإِنْ غَدَا      مُخْتَلَفًا فِي بَعْضِهِ فَاسْتَرْشِدَا<sup>(٢)</sup>  
 وَبَعْضُ أَنْوَاعِهِ لَا يُنَازَعُ      فِيهِ لِأَنَّهُمْ رَأَوْهُ يُقْطَعُ

### المسألة الثالثة: في بيان أدلة حجته

أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنْ يُحْتَجَّ بِهِ      لَهُ أَدْلَةُ النُّصُوصِ فَانْتَبِهْ  
 فَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ ﴿ وَيَتَّبِعْ      ﴾ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ ﴿ قَدْ شِيعَ  
 وَ﴿ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ بَعْدَ قَوْلِهِ      أَيْ ﴿ خَيْرَ أُمَّةٍ ﴾ سَمَتْ بِفَضْلِهِ  
 وَأُمَّةٌ تُوصَفُ أَنَّهَا وَسَاطُ      لِيَشْهَدُوا غَدًا عَلَى مَنْ قَدْ فَرَطُ  
 ذُكِرَ فِي الْآيَةِ لِلتَّزْكِيَةِ      أَكْرَمَ بِمَنْ زُكِّيَ ضِمْنَ آيَةٍ  
 أَمَّا مِنَ السُّنَنِ جَاءَ «مَنْ أَرَادَ      بِخُبْرَةِ الْجَنَّةِ»<sup>(٢)</sup> نِعَمَ الْمُسْتَفَادِ<sup>(٣)</sup>

(١) أي بلا نزاع وخصام، وفي نسخة (بلا لحاج)، وهو بمعناه.

(٢) حديث صحيح، أخرجه الحاكم في «المستدرک» ١١٤/١ وصححه من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، ووافقه الذهبي، ولفظه: «(من أحب منكم بخبرة الجنة، فعليه بالجماعة...)» الحديث.

(٣) وفي نسخة بدل هذا البيت:

كَذَاكَ (إِنَّ أُمَّتِي لَا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالَةٍ) <sup>(١)</sup> مَقَامُ مُرْتَفَعٍ  
وَهَكَذَا جَاءَتْ أَحَادِيثُ أُخَرُ  
فَنَزِي النَّصُوصُ أَوْجَبَتْ أَصْلَيْنِ  
وَعِصْمَةُ الْأُمَّةِ مِنْ ضَلَالٍ  
وَبَيَّنَتْ عِصْمَتَهَا دُونَ عَدَدٍ  
وَدَلَّتِ النَّصُوصُ أَيْضاً أَنَّهُ  
فَلَيْسَ مَقْصُوراً عَلَى الصَّحْبِ الرِّضَا  
إِذِ الْأَدْلَةُ تَعُمُّ مُطْلَقاً

عَلَى ضَلَالَةٍ) <sup>(١)</sup> مَقَامُ مُرْتَفَعٍ  
تُبَيَّنَتْ الْإِجْمَاعُ فَاحْفَظْ مَا اسْتَقَرَّ  
وَجُوبُ الْأَتِّبَاعِ دُونَ شَيْئٍ  
فَالزَّمْ وَلَا تُخَالِفْ بِحَالٍ  
مُعَيَّنٍ بَلْ أَيُّ جَمْعٍ اتَّحَدَ  
فِي أَيِّ عَصْرٍ كَانَ نَالَ أَمْنَهُ  
كَمَا بِهِ يَقُولُ بَعْضُ مَنْ مَضَى  
فَلَا تُخَصِّصْ بِغَيْرِ مُرْتَقَى <sup>(٢)</sup>

### الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ: فِي بَيَانِ مَنْ هُمْ أَهْلُهُ ؟

الشَّرْطُ كَوْنُهُمْ ذَوِي عِلْمٍ وَقَدْ  
اجْتَهَدُوا وَلَوْ لِحُزْنِيٍّ وَرَدَّ  
لَهُ لِفَهْمِ الْحُكْمِ قُلْ لَا يُعْتَبَرُ  
فَهُمْ عَوَامٌ لَيْسَ عِنْدَهُمْ كَلَامٌ

الشَّرْطُ كَوْنُهُمْ ذَوِي عِلْمٍ وَقَدْ  
اجْتَهَدُوا وَلَوْ لِحُزْنِيٍّ وَرَدَّ  
لَهُ لِفَهْمِ الْحُكْمِ قُلْ لَا يُعْتَبَرُ  
فَهُمْ عَوَامٌ لَيْسَ عِنْدَهُمْ كَلَامٌ

أَمَّا مِنَ السُّنَّةِ جَا «فَمَنْ أَحَبَّ بِخُبْرَةِ الْجَنَّةِ» نَعَمَ الْمُرْتَقِبُ

(١) حديث ضعيف، جاء بطرق كثيرة لا يخلو طريق منها من كلام، ولكن يصح بمجموع طرقه، ولا سيما وله شواهد في «الصحيح»، كالحديث المتفق عليه: «ولا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق...» الحديث.

(٢) أي بغير دليل.

وَاشْتَرَطُوا الْإِسْلَامَ فَالْكَافِرُ لَا	دَخَلَ لَهُ إِذْ كَانَ جَنْسًا سَافِلًا
وَاحْتَلَفُوا فِي فَاسِقٍ وَالْمُعْتَمِدِ	إِسْقَاطُهُ إِلَّا الْمُؤَوَّلَ فَقَدْ (٥٠)
وَاشْتَرَطُوا كَوْنَهُ قَوْلَ الْكُلِّ	فَلَيْسَ إِجْمَاعٌ بِقَوْلِ الْجُلِّ
فَمِنْ هُنَا إِجْمَاعُ أَهْلِ طَيْبَةِ	يَحْتَاجُ تَفْصِيلًا بِدُونِ مَرِيَةِ
كَمَا ابْنُ تَيْمِيَّةٍ قَدْ قَسَمَهُ	أَرْبَعَةً فَهَآكَ مَا رَسَمَهُ (١)
أَوَّلُهَا مَا صَارَ مِثْلَ النُّقْلِ عَنْ	نَبِيِّنَا كَالصَّاعِ حُجَّةً قَمَنْ
وَتَانِهَا عَمَلُهُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ	يُقْتَلَ عُثْمَانُ فَحُجَّةٌ تُسَنَّ
أَعْنَى لَدَى الْجُمْهُورِ إِذَا دَا سُنَّةُ	الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ حُجَّةُ
وَلَيْسَ يُعْلَمُ لَهُمْ مُخَالَفَتُهُ	لِسُنَّةِ الرَّسُولِ يَا ذَا الْمَعْرِفَةِ
ثَالِثُهَا إِنْ حُجِّجَ تَعَارَضَتْ	عَمَلُهُمْ لِبَعْضِهَا هَلْ رَجَّحَتْ؟
فَمَا لِكَ وَالشَّافِعِيُّ رَجَّحَا	بِهِ وَتُعَمَّانُ إِبَاءً أَوْضَحَا
أَصْحَابُ أَحْمَدَ لَهُمْ وَجْهَانِ	كَلَامُهُ يَمِيلُ لِلرَّجْحَانِ (٥١)
رَابِعُهَا عَمَلُهُمْ مُؤَخَّرًا	فَفِي احْتِجَاجِنَا بِهِ خُلْفٌ جَرَى

(١) وفي نسخة بدل هذا البيت:

كَمَا ابْنُ تَيْمِيَّةٍ قَدْ حَقَّقَهُ فِي أَرْبَعِ الْأَقْسَامِ قَدْ نَمَّقَهُ

والأول أولى؛ لأنه يلزم على الثاني تذكير العدد للضرورة، والتنميق: التحسين والتزيين.

فَأَحْمَدُ النُّعْمَانُ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ  
وَهُوَ الَّذِي لَدَى الْمُحَقِّقِينَ مِنْ  
وَبَعْضُ أَهْلِ الْغَرْبِ مِنْ أَصْحَابِهِ  
إِذْ لَيْسَ نَصُّ مَالِكٍ وَلَا دَلِيلُ  
فَقَوْلُ أَهْلِ طَيْبَةِ لَذَا يُرَى  
فَتَارَةً بِالْقَطْعِ حُجَّةً أَتَى  
وَتَارَةً مُرَجَّحاً لِمَا يَدُلُّ  
كَذَلِكَ قَوْلُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ  
وَاشْتَرَطُوا أَيْضاً حَيَاةَ الْكُلِّ  
وَاخْتَلَفُوا هَلْ انْقَرَضَ الْعَصْرُ  
لِعَدَمِ الشَّرْطِ وَبَعْضٌ قَدْ شَرَطَ  
ثُمَّتَ لَا بُدَّ مِنَ التَّأَكُّدِ  
فَإِنْ تَبَيَّنَ ثُبُوتُهُ وَلَوْ  
مِنْهُمْ وَمِنْ غَيْرِهِمْ وَإِنْ نُقِلَ  
كَوْنُهُ إِجْمَاعاً فَلَا يَصِحُّ أَنْ

أَبَوْا وَرَأَيْهُمْ أَسَدٌ فَاتَّبَعَ  
أَصْحَابُ مَالِكٍ يُرَى الرَّأْيَ الْقَمِينَ  
جَعَلَهُ الْحُجَّةَ لَا تَغْبِأُ بِهِ  
أَيْدُهُ بَلْ مَخْضُ تَقْلِيدِ دَلِيلُ  
أَصَحَّ أَقْوَالُ لَدَى الْقَوْمِ جَرَى  
وَتَارَةً ذَا قُوَّةٍ قَدْ ثَبَتَا  
مُلَخَّصُ التَّفْصِيلِ هَذَا قَدْ كَمُلَ  
لَيْسَ بِإِجْمَاعٍ فَخُذْهُ بِالْيَقِينِ  
فِي وَقْتِ الْإِجْمَاعِ بِدُونِ فَضْلِ  
شَرَطُ جَوَازِهِ فَجُلُّ يَجْرِي  
وَالأَوَّلُ الْأَرْجَحُ مِنْ دُونِ شَطَطِ  
مِنْ صِحَّةِ الْإِجْمَاعِ بِالتَّنْقُدِ<sup>(١)</sup>  
لِلْحُظَّةِ فَحُرْمَةِ الْخُلْفِ رَأَوْا  
وَفَاقَهُمْ دُونَ ثُبُوتِهِ<sup>(٢)</sup> حُظِّلَ  
يُقَالُ حُجَّةٌ لَهُ الْفَضْلُ الْحَسَنُ<sup>(٣)</sup>

(١) (التنقُّد): كالتنقُّد، والتنقُّد، والانتقَاد: تمييز الدراهم وغيرها، قاله في «القاموس»، والمراد هنا تمييز

ثبوت الإجماع من عدم ثبوته.

(٢) الضمير للإجماع، أي دون ثبوت الإجماع.

(٣) وفي نسخة: (فَخُذْ وَحَقِّقْ).



### المسألة الرابعة : في بيان مستنده :

اتَّفَقَ الْجُمُهورُ أَنَّ الْأُمَّةَ	لَمْ تَجْتَمِعْ إِذْ فَضَّلَتْ بَعْضُهَا <sup>(١)</sup>
إِلَّا بِحُجَّةٍ وَصَوِّبَ كَوْنُهَا	مِنْ سُنَّةٍ أَوْ مِنْ كِتَابٍ صَانِهَا
قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ لَيْسَ يُوجَدُ	إِجمَاعُهُمْ بِدُونِ نَصٍّ يَعْضُدُ
إِذِ الرَّسُولُ بَيَّنَّ الْأَحْكَامَا	أَحْسَنَ تَبْيِينٍ يُرَى تَمَامَا
وَأَيْضًا التَّصْوِصُ جَاءَتْ شَامِلَةً	لِكُلِّ مَا يُرَادُ مِنْهَا كَافِلَةً
لِذَاكَ بَعْضٌ يَسْتَدِلُّ بِاجْتِهَادٍ	وَبَعْضُهُمْ يَجِدُ نَصًّا يُسْتَفَادُ
وَأَيْضًا اسْتِقْرَاءُ أَهْلِ النَّبَاتِ	مَوَارِدَ الْإِجمَاعِ بِالتَّثْبِيتِ
أُثْبِتَ أَنَّ كُلَّ إِجمَاعٍ غَدَا	بِالنَّصِّ ثَابِتًا بِهِ تَأْيِيدًا
كَذَا ابْنُ تَيْمِيَّةٍ حَقًّا حَرَّرَهُ	وَهُوَ إِمَامُ النُّقْذِ فَاتَّبِعْ نَظْرَهُ
وَعَبْرَهُ ذَكَرَ خُلَفَاءُ فِي اسْتِنَادِ	إِجمَاعِهِمْ إِلَى قِيَاسٍ وَاجْتِهَادِ
وَعَوْدُ ذَا الْخُلْفِ إِلَى اللَّفْظِ رَجَحُ	فَأَمْعِنِ الْبَحْثَ تَجِدُهُ قَدْ وَضَحُ

(١) وفي نسخة بدل هذا البيت:

اتَّفَقَ الْجُمُهورُ أَنَّ الْأُمَّةَ لَمْ تَجْتَمِعْ لِكُونِهَا مَفْصُومَةً

### المسألة الخامسة: في بيان الأحكام المترتبة عليه

مِنْهَا وَجُوبُ الْاِتِّبَاعِ وَمُنْعُ	خِلَافُهُ مِنْ دُونِ تَفْرِيقِ فَطْعٍ <sup>(١)</sup>
وَكَوْنُهُ حَقًّا صَوَابًا لَا خَطَا	فَلَا يُخَالِفُ نُصُوصًا فَاضْطِطًا
مَنْ ادَّعَى وَقُوعَ ذَا رُدٍّ عَلَيْهِ	بِأَنَّ ذَا الْاِجْمَاعِ مَا صَحَّ لَدَيْهِ
أَوْ أَنَّ ذَا النَّصِّ بِنَسْخِ ثَرْكََا	خِلَافُ الْاِجْمَاعِ لِهَذَا سُلْكََا
وَأَنَّ الْاِجْمَاعَيْنِ لَنْ يَخْتَلِفَا	مَنْ ادَّعَى هَذَا أَجِبَهُ مُسَوِّفَا
بِكَوْنِ وَاحِدٍ بِبُطْلَانِ رُمِي	إِذْ لَا تَعَارُضَ لِقَطْعِيٍّ لُمِي
وَلَا يَجُوزُ أَيْضًا ارْتِدَادُ	أَمَّا نَا لِأَنَّهُ فَسَادُ
لِأَنَّهَا مَعْصُومَةٌ مِنَ الضَّلَالِ	بِمَا مَضَى بَيَانُهُ مِنَ الْمَقَالِ <sup>(٢)</sup>
كَذَاكَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تُضَيِّعَا	نَصًّا إِلَيْهِ حَاجَةً فَلْتَقَطْعَا
وَقَدْ يَكُونُ بَعْضُهَا قَدْ يَجْهَلُ	بَعْضَ النَّصُوصِ إِنَّ ذَا لَا يُحْظَلُ
إِذَا اخْتَلَفَ الصَّحْبُ لِلْقَوْلَيْنِ	فَلَا يَجُوزُ ثَالِثٌ لِذَيْنِ

(١) وفي نسخة بدل هذا البيت:

مِنْهَا وَجُوبُ الْاِتِّبَاعِ مَعَ عَدَمِ خِلَافِهِ أَيْ مُطْلَقًا فَلْيُحْشَرَمْ

(٢) أي بما سبق ذكره من الأدلة.

إِذْ فِيهِ نَسْبَةُ ضَيَاعِ الْحَقِّ      عَنْ أُمَّةٍ تُوصَفُ خَيْرَ خَلْقٍ  
 أَمَّا إِذَا فَصَّلَ مُحَدَّثٌ فَلَا      مَنَعَ عَلَى الْمُخْتَارِ مِمَّا نُقِلَا  
 كَذَلِكَ تَأْوِيلٌ لَأَيِّ أَوْ خَبَرٍ      مُخَالِفِ الْقَوْلَيْنِ مَنَعُهُ اسْتَقَرَّ  
 إِذَا يُؤَدِّي ذَا لِحُكْمِنَا عَلَى      كِلَيْهِمَا بِخَطَايَا قَدِ انْجَلَى  
 أَمَّا إِذَا بَيَّنَّ مَا يَحْتَمِلُ      دُونَ اعْتِرَاضِ ذَيْنِ لَيْسَ يُحْظَلُ  
 وَجَازَ إِحْدَاثُ دَلِيلٍ مَا اسْتَدَلَّ      بِهِ أُولُو الْعِلْمِ عَلَى الْقَوْلِ الْأَجَلُ  
 وَلَمْ يَجْزِ إِجْمَاعُ مَنْ قَدْ تَبِعَا      لِأَحَدِ الْقَوْلَيْنِ مِمَّا وَقَعَا  
 فِيهِ اخْتِلَافُ الصَّحْبِ بَلْ يَجِبُ أَنْ      لَا يَخْرُجُوا عَنْ قَوْلِهِمْ فَلْتَعْلَمَنَّ  
 أَمَّا الْحَوَادِثُ الَّتِي قَدْ حَدَثَتْ      بَعْدَ الصَّحَابَةِ فَلَا مَنَعَ ثَبَتَ  
 ثُمَّ الْمُرَجَّحُ لَدَى أُولَى النُّظَرِ      مَنْ جَحَدَ الْإِجْمَاعَ مَعْلُومًا كَفَرَ  
 كَالنَّصِّ مَعْلُومًا وَأَمَّا غَيْرُهُ      فَلَا يُرَى بِخُلْفِهِ تَكْفِيرُهُ  
 وَيَحْرُمُ اجْتِهَادُنَا مَعَهُ إِذْ      ثَبَتَ بِالنَّصِّ فَرَأَيْكَ انْتَبِهْ  
 كَذَا سُقُوطُ الْبَحْثِ عَنْ دَلِيلِهِ      فَتَكُنْ تَقَى بِنَقْلِهِ لِفَضْلِهِ  
 كَذَلِكَ تَكْثِيرُ الْأَدْلَةِ حَصَلَ      بِهِ مَعَ النَّصِّ الَّذِي عَلَيْهِ دَلٌ  
 كَذَلِكَ يَجْعَلُ الدَّلِيلَ الْمُجْمَعَا      عَلَيْهِ قَطْعِيًّا فَانِعَمَ مَرْجَعَا  
 فَالنَّصُّ مُجْمَعًا عَلَيْهِ قُدِّمَا      عَلَى سِوَاهُ حَيْثُ كَانَ مُحْكَمَا

## الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ: الْقِيَاسُ، وَفِيهِ خَمْسُ مَسَائِلَ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي تَعْرِيفِهِ

فِي اللِّغَةِ الْقِيَاسُ تَقْدِيرٌ كَمَا      تَقُولُ قِسْتُ الثَّوْبِ ذُرْعًا عُلْمًا  
حَمْلُكَ مَعْلُومًا عَلَى ذِي عِلْمٍ      سَاوَاهُ فِي عِلَّتِهِ فِي الْحُكْمِ  
حَدُّ اصْطِلَاحٍ وَتَعَارِيفٍ آخَرُ      قَدْ ذَكَرُوا وَتَقَدُّ كُلُّهَا اسْتَقْرَ  
أَرْكَائِهِ أَرْبَعَةٌ أَصْلٌ بَدَأَ      هُوَ الْمَقْيَسُ أَيُّ عَلَيْهِ اعْتَمَدَا  
وَالْفَرْعُ وَهُوَ مَا بِالْأَصْلِ يُلْحَقُ      وَالْحُكْمُ وَهُوَ وَصْفُهُ الْمُحَقَّقُ  
وَالْعِلَّةُ الْجَامِعَةُ الَّتِي غَدَتْ      رَابِطَةٌ بَيْنَهُمَا فَحَقَّقَتْ (١)

## الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ أَقْسَامِهِ:

وَبَاعْتِبَارَاتٍ غَدَا يَنْقَسِمُ      نُورِدُهَا بَعْدُ فَخَذُّهَا تَغْنَمُ (١)  
فَبَاعْتِبَارِ قُوَّةٍ وَالضُّعْفِ قَدْ      قُسِمَ لِلْجَلِيِّ وَالْخَفِيِّ قَدْ (٢)

(١) بفتح النون، من باب تَعَبٍ، وفي نسخة (تعم) بالعين المهملة، بوزنه أيضًا، وفي أخرى: (تُكْرَم) بالبناء للمفعول.

(٢) (قد) الأولى حرف تحقيق، والثانية اسم بمعنى حسب.

فَأَوَّلُ هُوَ الَّذِي قَدْ يُقْطَعُ	فِيهِ بِنَفْيِ فَارِقٍ قَدْ يَقَعُ
أَوْ كَانَتْ الْعِلَّةُ فِيهِ نَصًّا أَوْ	قَدْ أَجْمَعُوا عَلَيْهَا فَافْهَمَ مَا رَأَوْا
فَلَيْسَ يَحْتَاجُ بَيَانَ الْعِلَّةِ	لِذَلِكَ سَمَّاهُ الْجَلِيَّ وَأَنْعَمْتُ
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَهُوَ أَعْلَى	لِكَوْنِهِ بِالْقَطْعِ نَالٍ فَضْلًا <sup>(١)</sup>
أَمَّا الْخَفِيُّ فَهُوَ مَا لَمْ يُقْطَعِ	بِنَفْيِ فَارِقٍ كَذَا لَمْ يَقَعِ <sup>(٢)</sup>
النَّصُّ فِي الْعِلَّةِ أَوْ مَا أُجْمِعَا	عَلَيْهِ مِثْلُ الْقَتْلِ حَيْثُ وَقَعَا
بِمَا يُثْقَلُ يُقَاسُ فِي الْقِصَاصِ	عَلَى الْمُحَدَّرِ فَمَا عَنْهُ مَنَاصُ
فَالنُّوْعُ ذَا لَا بُدَّ أَنْ تُبَيَّنَا	عِلَّتُهُ وَهِيَ لِفَرْعٍ تُقْتَنَى <sup>(٣)</sup>
فَالسُّكْرُ عِلَّةٌ لِتَحْرِيمِ الْخُمُورِ	أَدْلَةُ الشَّرْعِ لَهُ ذَاتُ ظُهُورِ
وَهُوَ فِي النَّبِيذِ مَوْجُودٌ فَلَا	يَجُوزُ شُرْبُهُ لِمَا قَدْ انْجَلَى
وَذَا قِيَاسٌ بِاتِّفَاقٍ وَالَّذِي	قَبْلَهُ فِي اسْمِهِ خِلَافٌ احْتِزِي

(١) وفي نسخة بدل هذا الشرط: أَنْوَاعِهِ لَلْقَطْعِ بِهِ فَاسْتَعْلَى وَهُوَ بِسُكُونِ الْهَاءِ لِلْوِزْنِ.

(٢) وفي نسخة بدل هذا البيت:

أَمَّا الْخَفِيُّ فَهُوَ مَا لَا يُقْطَعُ      بِنَفْيِ فَارِقٍ وَلَيْسَ يَقَعُ

وَبَاعْتَبَارِ عِلَّةٍ يَنْقَسِمُ      إِلَى ثَلَاثَةٍ فَخُذْهَا تَعْلَمُ  
قِيَاسُ عِلَّةٍ هُوَ الَّذِي أَتَى      بَيَانُ عِلَّةٍ صَرِيحاً ثَبَتَا  
كَقَوْلِنَا فِي الْقَتْلِ بِالْمُتَقَلِّ      قَتْلُ بَعْدَوَانٍ وَعَمْدٌ يَنْجَلِي  
فَوَجَبَ الْقِصَاصُ مِثْلَ الْجَارِحِ      وَمَنْ أَبَى لَمْ يَرْعَ لِلْمَصَالِحِ  
وَتَانِهَا قَيْسُ الدَّلَالَةِ فَلَمْ      تُذَكَّرْ لَهُ الْعِلَّةُ بَلْ مَا قَدْ أَلَمْ  
مِنَ اللُّوَاظِمِ وَحُكْمِ أَثَرِ      مِثْلُ الْقِيَاسِ لِلتَّيْبِذِ الْمُسْكِرِ  
بِجَامِعِ الرَّائِحَةِ الْمُلَازِمَةِ      وَقَيْسِنَا الْقَتْلَ بِإِثْمٍ لَازِمِهِ <sup>(١)</sup>  
وَقَطَعَ أَيْدِي الْجَمْعِ بِالْوَاحِدَةِ      إِذْ أَوْجَبَ الشَّرْعُ أَدَاءَ الدِّيَةِ  
ثَالِثُهَا قِيَاسُ مَعْنَى الْأَصْلِ مَا      كَانَ بِإِلْفَاءٍ لِفَارِقٍ سَمَا <sup>(٢)</sup>  
فَلَيْسَ حَاجَةً لِذِكْرِ الْجَامِعِ      كَحَمْلِ ضَرِيهِ بِأَفٍّ قَامِعٍ <sup>(٣)</sup>  
وَذَا بِمَفْهُومِ الْمُوَافَقَةِ سِمِ      وَهُوَ الْقِيَاسُ بِالْجَلِيِّ يَتَّسِمُ  
وَبَاعْتَبَارِ لِمَحَلِّهِ انْقِسَامُ      قِسْمَيْنِ فَالْأَوَّلُ جَاءَ وَالْأَمِ

(١) وفي نسخة (نمى).

(٢) أي مُدَلِّ.

لَدَى الْعَقَائِدِ وَأَهْلُ السُّنَّةِ      قَدْ أَجْمَعُوا بِرَدِّهِ إِنْ يُثْبِتَ  
مَا لَا يَجُوزُ مِثْلُ تَشْبِيهِ الْإِلَهِ      بِالْخَلْقِ وَالتَّعْطِيلِ عَنْ وَصْفِ عِلَافِهِ  
وَأَيْمًا يَصِحُّ قَيْسٌ إِنْ أَفَادَ      مَعْرِفَةً بَدَتْ وَتَوْحِيدَ الْجَوَادِ  
قِيَاسُ الْأَوَّلَى هَهُنَا يُسْتَخْدَمُ      إِذِ الْإِلَهِ جَلَّ قَدْرًا أَعْظَمُ  
كُلُّ كَمَالٍ دُونَ نَقْصٍ ثَبَتَا      لِلْخَلْقِ فَالْخَالِقُ أَوْلَى فَاتَّسَبَا (١٠٦)  
وَكُلُّ مَا يُنْفَى مِنَ النِّقَائِصِ      يُنْفَى عَنِ الْإِلَهِ ذِي الْخَصَائِصِ  
وَالثَّانِ قَيْسٌ جَا لِحُكْمِ الشَّرْعِ      جَوْرُهُ الْجُمْهُورُ بِالْقَيْدِ الْأَسَدِ  
وَبَعْضُهُمْ لِكُلِّهِ قَدْ يَحْظُلُ      لِأَنَّ فِي الْأَحْكَامِ مَا لَا يُعْقَلُ  
مَعْنَى فَلَا يُمَكِّنُ قَيْسٌ وَارْدَدَا      ذَا الْقَوْلِ سَالِكًا طَرِيقًا رَشَدَا  
وَبَاعِثَبَارٍ صِرَاحَةً وَضَرَبَهُ      مُنْقَسِرًا ثَلَاثَةً فَلَنُثْبِتْهُ  
صَحِيحٌ أَوْ فَاسِدٌ أَوْ مُرَدَّدٌ      أَمَّا الصَّحِيحُ فَهُوَ مَا يُؤَيَّدُ  
فِي سُنَّةٍ أَوْ الْكِتَابِ يَجْمَعُ      الْمُتِمَاتِلَيْنِ جَمْعًا يَنْفَعُ  
كَذَا قِيَاسُهُ بِالْغَا الْفَارِقِ      وَضِدُّ ذَا الْفَسَادِ فِيهِ حَقُّ  
أَمَّا الَّذِي بَيْنَهُمَا تَرَدَّدَا      فَلَيْسَ فِيهِ الْقَطْعُ قَدْ تَأَكَّدَا  
وَمِنْ هُنَا يُعْلَمُ أَنَّ الْقَيْسَ قَدْ      يَصِحُّ أَوْ يَفْسُدُ إِذْ فِيهِ نَكْدُ (١٠٧)

فَلَا يَصِحُّ أَنْ نَقُولَ مُطْلَقًا      صَحِيحٌ أَوْ فَسَدَ دُونَ الْأُتَقَا  
لِذَا وَجَدْنَا فِي كَلَامِ السَّلَفِ      دَمًا لَهُ وَذَا بِبُطْلَانٍ يَفِي  
وَتَّارَةً يَسْتَعْمِلُونَهُ وَذَا      هُوَ الصَّحِيحُ فَأَعْلَمَنَّ الْمَأْخِذَا

### المسألة الثالثة: في بيان حجتيه:

اتَّفَقَ الْجَمُّ الْغَفِيرُ فِي احْتِجَاجِ      بِهِ عَلَى الْجُمْلَةِ مِنْ دُونَ حِجَاجِ<sup>(١)</sup>  
وَالنَّاسُ فِيهِ طَرَفَانِ وَوَسْطُ      أَنْكَرَهُ قَوْمٌ وَقَوْمٌ دُو شَطَطُ  
قَدْ جَاوَزُوا الْحَدَّ فَرَدُّوا النَّصَّ بِهِ      وَذَا هُوَ الْجَوْرُ الصَّرِيحُ فَانْتَبِهْ  
وَالْوَسْطُ الْحَقُّ اخْتِيَارُ السَّلَفِ      إِبْرَائِيْلُهُ لَدَى ضَوَائِبِ تَقِي  
عَدَمُ نَصٍّ ثَابِتٍ فِي الْمَسْأَلَةِ      إِذْ هُوَ حُجَّةٌ فَلَا بَدَلَ لَهُ  
إِذِ الْقِيَاسُ جَازٌ لِلضَّرُورَةِ      مِثْلُ التَّيْمَمِ لَدَى الطَّهَارَةِ  
وَالثَّانِ أَنْ يَصْدُرَ مِنْ مُؤَهِّلٍ      لِلاِجْتِهَادِ شَرْطُهُ مُسْتَكْمَلٌ<sup>(٢)</sup>  
لَقَدْ أَجَادَ وَصَفَهُ الْإِمَامُ      الشَّافِعِيُّ الْقَانِتُ الْهُمَامُ  
إِذْ قَالَ لَا يَقِيسُ إِلَّا مَنْ جَمَعَ      جَمِيعَ آلَاتِ الْقِيَاسِ الْمُتَّبِعِ  
وَهِيَ عِلْمُهُ بِأَحْكَامِ الْكِتَابِ      أَدَبِهِ وَفَرْضِهِ وَمَا يُصَابِ

(١) أي من دون خصام، وفي نسخة: (من دون لجأج) باللام، وهو بمعناه.



مِنْ نَاسِخٍ وَضِدِّهِ وَالْعَامِ  
وَمَا لِتَأْوِيلٍ يَكُونُ احْتِمَالاً  
إِنْ لَمْ يَجِدْ وَجَدَ فِي الإِجْمَاعِ  
وَلَيْسَ لِلإِنْسَانِ أَنْ يَقْيِسَ مَا  
مِنْ سُنَنِ كَذَا أَقَاوِيلُ السَّلَفِ  
صَحِيحَ عَقْلِ فَارِقِ الْمُشْتَبِهِ  
يَسْتَمِعُ الْقَوْلَ لِمَنْ قَدْ خَالَفَهُ  
وَيَبْلُغُ الْجُهْدَ وَأَنْصَفَ وَكَانَ  
فَمَنْ خَلَا مِنْ هَذِهِ الْأَوْصَافِ  
ثَالِثُهَا كَوْنُ الْقِيَاسِ صُحْحًا  
هَذَا هُوَ الْقِيَاسُ عِنْدَ السَّلَفِ  
فَهُوَ مِيزَانٌ مِنَ الْعَدْلِ الَّذِي  
وَمَا خَلَا مِنْ هَذِهِ الْقَوَاعِدِ  
قَدْ ذَمَّهُ السَّلَفُ شَنُّوا الْغَارَةَ

وَضِدُّهُ يَجْرِي بِفَهْمِ سَامِي  
فِي السُّنَّةِ الْغَرًّا بَيَانُهُ جَلًّا  
أَوْ لَا فَفِي الْقِيَاسِ بَحْثُ الْوَاعِي  
لَمْ يَكْ عَالِمًا بِمَا قَبْلُ سَمَا  
وَلُغَةُ الْعُرْبِ وَإِجْمَاعًا عَرَفَ  
غَيْرَ عَجُولٍ دُونَ مَا تَتَّبِعُهُ  
إِذْ رُبَّمَا الصَّوَابُ مِنْهُ صَادَفَهُ  
أَعْنَى بِمَا قَالَ وَمَا خُلِفَهُ بَانَ  
فَلَيْسَ أَهْلًا لِلْقِيَاسِ الْوَاقِي  
فِي نَفْسِهِ إِذْ شَرْطُهُ قَدْ وَضَحَا  
قَدْ أَسَّسُوهُ مَنِهَجًا لِلْخَلْفِ  
قَدْ أَمَرَ اللَّهُ بِهِ فَلْتَحْتَذِرْ  
أَوْ بَعْضُهَا فَبَاطِلٌ لَا تَعْتَدِرْ  
وَأَطْلُقُوا اللِّسَانَ بِالْعِبَارَةِ

## تَنْبِيْهٌ :

وَقَبْلَ ذِكْرِنَا أَدْلَةَ الْقِيَاسِ  
أَوَّلُهَا إثْبَاتُ حِكْمَةِ لَدَى  
وَتَانِهَا أَنَّ النُّصُوصَ شَامِلَةً  
لَكِنَّ فَهْمَ النَّاسِ فِيهَا مُخْتَلِفٌ  
وَمِنْهُمْ الْمُكَثِّرُ وَالْمُقْتَصِرُ  
وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْرُنُ النَّصَّيْنِ  
ثَالِثُهَا وَفَقُّ صَحِيحِ الْقَيْسِ  
إِذْ هُوَ عَدْلٌ وَالْكِتَابُ أَمْرًا  
وَأَيْضًا الْأَدْلَةُ الشَّرْعِيَّةُ  
وَجَاءَ شَرْعُنَا بِجَمْعِ بَيْنَ مَا  
وَالْقَيْسُ مِنْ قَبِيلِ جَمْعِ دَيْنِ  
بِذَا قَدَرَاتُضَحَ جَهْلُ مَنْ زَعَمَ  
فَإِنْ يَقَعُ فَرَضًا أُجِيبَ بِفَسَادِ

اعْلَمْ ثَلَاثَةَ أَصُولٍ بِالْمَرَّاسِ<sup>(١)</sup>  
أَحْكَامَ رَبِّنَا لِكَيْمَا يُهْتَدَى  
جَمِيعَ أَحْكَامٍ لَشَرْعٍ كَافِلُهُ<sup>(٢)</sup>  
فَمِنْهُمْ الْمُقِلُّ جِدًّا مُؤْتَنِفٌ<sup>(٣)</sup>  
عَلَى مُجَرَّدِ الْكَلَامِ يَقْصُرُ<sup>(٤)</sup>  
مُسْتَخْرَجًا مَا شَاءَ دُونَ شَيْنِ<sup>(٤)</sup>  
نُصُوصَ شَرْعِنَا بِدُونِ لَبْسٍ  
بِالْعَدْلِ وَالرَّسُولُ أَيْضًا نَصْرًا  
لَا تَتَنَاقَضُ فَخُذْ بِنَبِيِّهِ  
تَمَازُلًا وَالْفَرْقُ إِنَّ هَذَا ارْتَمَى  
قَدْ وَافَقَ الشَّرْعَ بِدُونِ مَيْنِ  
تَخَالَفَ الْحَدِيثِ وَالْقَيْسِ يُذَمُّ<sup>(٥)</sup>  
الْقَيْسُ أَوْ هَذَا الْحَدِيثُ ذُو الْبِقَادِ<sup>(٥)</sup>

(١) بكسر الميم أي بالمعالجة والمزاولة.

(٢) الالتئاف الابتداء، أي مبتدئ في الاجتهاد غير متوسّع فيه.

(٣) يعني أن فهمه لا يتعدى مجرد الألفاظ.

(٤) أي دون نقص، وفي نسخة: (دُون مَيْنٍ)، أي دون كذب.

## المسألة الرابعة: في بيان أدلة القياس

أَمَّا الْأَدِلَّةُ عَلَى اخْتِجَاجِ	بِالْقَيْسِ تَأْتِيكَ بِلا إِخْرَاجِ
أَوَّلُهَا أَنَّ الْكِتَابَ أَرْشَدَا	فِي غَيْرِ آيَةٍ لَهُ فَاغْتَمِدَا
وَالثَّانِ إِرْشَادُ الرَّسُولِ الْمُصْطَفَى	أَمَّتَهُ لَهُ كَثِيرًا قَدْ وَفَا
مِنْهَا حَدِيثٌ لِمَعَاذِ اشْتَهَرَ	وَضَعْفُهُ بِجَهْلٍ مَنْ عَنْهُ أَكْثَرَ
تَجْبِرُهُ الْأَدِلَّةُ الْأُخْرَى كَذَا	شُهُرَتُهُ كَمَا الْخَطِيبُ حَبَّذَا
ثَالِثُهَا إِجْمَاعُ صَحْبِ بَرَرَةٍ	إِذْ حَكَمُوا بِهِ لِقُومِ خَيْرَةٍ
لَدَى وَقَائِعِ كَثِيرَةٍ غَدَا	مَجْمُوعُهَا تَوَاتُرًا مُؤَيَّدَا
فَالْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ أَثْبَتُوا	وَهُمْ هُدَاةُ الدِّينِ نِعَمَ الْقُدْوَةِ
وَتَجَلُّ مَسْنُودُ وَحَبْرُ الْأُمَّةِ	وَجُلُّ أَصْحَابِ رَسُولِ الرَّحْمَةِ
وَلَمْ يَزَلْ مَنْ بَعْدَهُمْ يَتَّبِعُ	أَثَرَهُمْ فِي ذَا وَنِعَمَ التَّبَعِ (١٠)
رَابِعُهَا مَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ	مِنْ أَمْرِنَا بِالْإِعْتِبَارِ بِالْمَحَنِ
بِمَنْ مَضَى مِنَ الطُّغَاةِ الْكَفَرَةِ	كَيلاً يُصِيبُنَا عَذَابُ الْفَجَرَةِ
وَذَا مِنَ الْمَعْلُومِ فِطْرَةَ فَطَرُ	عِبَادَهُ عَلَيْهِ خَالِقُ الْبَشَرِ

### المسألة الخامسة : في بيان شروطه

لَا بُدَّ فِي الْقَيْسِ لِأَنْ يُعْتَبَرَ	شَرْعاً مِنَ الشُّرُوطِ أَنْ تَوْفَّرَ
أَوَّلُهَا ثَبُوتُ حُكْمِ الْأَصْلِ	بِنَصٍّ أَوْ إِجْمَاعِ أَهْلِ الْفَضْلِ
أَوْ اتِّفَاقِ بَيْنِ خَصْمَيْنِ عَلَيْهِ	أَوْ بِدَلِيلٍ صَحِّحٍ مُرْشِدٍ إِلَيْهِ
وَالثَّانِ كَوْنُ الْأَصْلِ ثَابِتًا فَلَا	قِيَاسَ بِالْمَنْسُوخِ حَيْثُ بَطُلَ
ثَالِثُهَا يَكُونُ حُكْمُهُ عُقْلٌ	حَتَّى تُعَدِّيَهُ لِلَّذِي نُقِلَ
أَمَّا إِذَا لَمْ يُعْقَلِ الْمَعْنَى فَلَا	يُمْكِنُ تَعْدِيَتُهُ فَلَا يُحْظَلَا
رَابِعُهَا أَنْ تُوجَدَ الْعِلَّةُ فِي	الْفَرْعِ بِالتَّمَامِ لَا نَقْصٍ يَفِي (١)
إِذَا وَجُودُهَا بِقَطْعٍ ثَبَاتًا	قِيَاسُ الْأَوَّلَى وَالْمُسَاوِي يَافَتَى
وَإِنْ وَجُودُهَا بظَنٍّ غَلَبَا	قِيَاسُ الْآدُونِ يُسَمَّى لَقَبًا
خَامِسُهَا أَنْ لَا يَكُونَ الْفَرْعُ قَدْ	خَالَفَ أَصْلَهُ بِنَصٍّ يُعْتَمَدُ
إِذِ الْقِيَاسُ بِخِلَافِ النَّصِّ	يَكُونُ بَاطِلًا بِدُونِ فَحْصٍ
سَادِسُهَا حُكْمُ لِفَرْعٍ سَاوَى	لِحُكْمِ أَصْلِهِ فَلَا يُسَاوَى
مَا هُوَ وَاجِبٌ عَلَى مَنْدُوبٍ أَوْ	عَكْسٌ لِمَا مَرَّ فَحَقَّقْ مَا رَأَوْا

سَابِعُهَا تَعْدِيَةُ الْعِلَّةِ إِنَّ	قَاصِرَةٌ كَأَنَّ فَتَعْلِيلًا أَبْنُ
دُونَ تَعْدِيَهَا مِثَالُ الْقَاصِرَةِ	الْتَمَنِيَّةُ لِعَسَى جَدِّ فَرَةٍ <sup>(١)</sup>
مَعَ فِضَّةٍ وَالْعِلَّةُ الْمُعَدِّيَّةُ <sup>(٢)</sup>	الطَّعْمُ فِي الْبُرِّ فَكُنْ ذَا وَاعِيَةٍ
وَعِنْدِي الْأَرْجَحُ قَوْلُ مَنْ أَجَازَ	قَاصِرَةٌ فِيهَا فَوَائِدُ تُحَازُ <sup>(٣)</sup>
ثَامِنُهَا ثُبُوتُ عِلَّةٍ بِمَا	يَكُونُ مَسْلُكًا لَهَا فَلْتَعْلَمَا
وَهُوَ نَصٌّ وَكَذَا اسْتِثْبَاطُ	كَذَاكَ بِالْإِجْمَاعِ قَدْ يُنَاطُ
تَأْسِرُهَا أَنْ لَا تَكُونَ الْعِلَّةُ	قَدْ خَالَفتُ وَهِيَ مُسْتِثْبَاطَةٌ
إِجْمَاعًا أَوْ نَصًّا وَإِلَّا بَطَلَا	وَمَا بِالْإِسْتِثْبَاطِ عَاشِرًا جَلَا
يَجِبُ أَنْ تَكُونَ وَصْفًا نَاسِبًا	يَصْلَحُ لِلْأَحْكَامِ أَنْ تُرْتَبَا
فَلَا يُعْلَلُ بِوَصْفٍ طَرْدِي	كَالطُّولِ وَالْعَرْضِ فَحَقَّقْ قَصْدِي
الْحَادِي الْعَشَرَ كَوْنُ الْقَيْسِ جَا	فِي حُكْمِ شَرْعٍ عَمَلِيٍّ مِنْهَجَا
فَلَا يَصِحُّ فِي الْعَقَائِدِ إِذَا	أَدَّى لِمَحْذُورٍ كَتَعَطِيلٍ بَذَا <sup>(٣)</sup>

(١) أمر من الرؤية، والهاء للسكت.

(٢) أي التي تُعَدِّي الحكم إلى الفرع.

(٣) وفي نسخة: «خذًا».

## مَبْحَثُ الْعِلَّةِ، وَفِيهِ مَسَائِلُ

## الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي بَيَانِ تَعْرِيفِهَا، وَأَقْسَامِهَا

الْعِلَّةُ الْمَرَضُ ذَا فِيهِ اللَّفْظُ  
 وَصَفٌ مُنَاسِبٌ لِتَشْرِيعِ غَدَا  
 سَمَوُهَا بِالْمَنَاطِ وَالسَّبَبِ أَوْ  
 وَجَامِعًا مُقْتَضِيًا مُسْتَدْعِيًا  
 كَذَاكَ بِالذَّلِيلِ وَالْأَمَارَةِ  
 ثُمَّتِ الْأَوْصَافُ<sup>(١)</sup> ثَلَاثًا تَنْقَسِمُ  
 أَى لِبِنَاءِ حُكْمٍ شَرْعِنَا عَلَيْهِ  
 وَصَفًا مُنَاسِبًا يُسَمَّى وَلِذَا  
 الثَّانِ وَصَفٌ مَا بِهِ تَوْهُمُ  
 لِعَدَمِ التَّفَاتِ شَرْعِنَا إِلَيْهِ  
 بِالْوَصْفِ ذِي الطَّرْدِ يُسَمَّى وَاحْظُلَا  
 الثَّالِثُ الْوَصْفُ الَّذِي تَرَدَّدَا  
 يُدْعَى قِيَاسَ شَبِّهِ فَحَيْثُ لَا

أَمَا فِي الْأَصْطِلَاحِ فَاسْمُ قَوْلَتِي  
 جَامِعُ فَرْعٍ مَعَ أَصْلٍ قَدْ بَدَا  
 مَظْنَّةٌ مُؤَثَّرًا كَمَا رَأَوَا  
 وَحَاسِمِلًا وَمُوجِبًا وَدَاعِيًا  
 قَدْ لَقَّبُوهَا فَاحْفَظِ الْعِبَارَةَ  
 أَحَدُهَا وَصَفٌ مُنَاسِبٌ عِلْمُ  
 كَالسُّكْرِ لِلْخَمْرِ فَلَا تَمِلْ إِلَيْهِ  
 جَازَ بِهِ الْقِيَاسُ نِعَمَ مَا أَخَذَا  
 تَنَاسُبِ الْبِنَاءِ لِحُكْمٍ يُعْلَمُ  
 كَالطُّولِ وَالْقَصْرِ فَلَا يُبْنَى عَلَيْهِ  
 بِهِ الْقِيَاسُ إِذْ يَكُونُ بَطْلًا  
 لِشَبِّهِ الْوَصْفَيْنِ فَلْيُرَدَّدَا  
 تَنَاسُبُ مُحَقَّقٌ قَدْ حَصَلَا

(١) بدرجة الهمزة بعد نقل حركتها.

قَدْ أَشْبَهَ الطَّرْدَى ثُمَّ حَيْثُ لَمْ      يُحَقِّقِ انْتِفَاؤُهُ شَبْهَ أَلَمْ  
أَيُّ بِالْمُنَاسِبِ لِهَذَا سُمِّيَا      بِشَبْهِ وَهُوَ لَدَيْهِمْ دُرِيَا  
أَصْنَعَبَ مَسْئَلِكَ لِعِلَّةٍ أَدَقُّ      مِثَالُهُ الْعَبْدُ إِذَا قَتَلَهُ <sup>(١)</sup> حَقُّ  
هَلْ يُلْزَمُ الْقَاتِلَ فِيهِ الْقِيَمَةُ      كَالشَّاةِ أَوْ تُلْزَمُ فِيهِ الدِّيَّةُ

### المسألة الثانية: في بيان أنواع العلة

اعْلَمْ بِأَنَّهَا تَجِي وَصَفًا عَرَضُ      كَشِدَّةٍ فِي الْخَمْرِ فَافْهَمِ الْغَرَضُ  
أَوْ صِفَةً تُلْزَمُ كَالْأَنْوَةِ      لَدَى وَلَايَةِ النِّكَاحِ أَثْبِتِ  
وَقَدْ تَكُونُ حُكْمَ شَرْعٍ إِذْ يُقَالُ      يَحْرُمُ بَيْعُ الْخَمْرِ كَالْمَيْتِ مِثَالُ  
وَقَدْ تَكُونُ فِعْلَ مَنْ قَدْ كَلَّفَا      مِثَالُهُ سَرِقَةٌ قَتْلٌ وَفَا  
وَقَدْ تَكُونُ وَصَفًا جَا مُجَرَّدَا      كَالْكَيْلِ فِي الرِّبَا لَدَى مَنْ عَدَّدَا <sup>(٢)</sup>  
كَذَاكَ أَوْ صَافًا تَرَكَّبَتْ كَذَا      تَكُونُ نَفْيًا فَلْتُحَقِّقْ مَا أَخَذَا  
قَاصِرَةً وَضِدَّهَا مُنَاسِبَا      وَغَيْرُهُ أَوْ رُدِّدَتْ كُنْ طَالِبَا  
وَقَدْ تَكُونُ عِلَّةً مُطَّرِدَةً      وَغَيْرَهَا مِثَالُهَا مُعَدَّدَةٌ

(١) بغير إشباع للوزن.

### المسألة الثالثة: في بيان مذهب أهل السنة في التعليل

اعلم بأن ههنا قواعداً أولها أن الإله قادر فليس عن قدرته مشيئته أجمعت الرسل عليه والكُتب دلت عليه الفطرة السليمة وتأنهها أن الإله ربطاً تأثيراً ذا السبب بالمسبب فمن تعلق به فقد غدا فالواجب الصعود من أسباب فالالتفات جملة إلى السبب كذاك الاعراض عن الأسباب قد نوه القرآن في شأن السبب ثالثها أن الإله يفعل لا يفعل الشيء لغير مصلحة وهذه الحكمة لا يعلمها

تبين ذا المذهب خذها راشداً<sup>(١)</sup> له الإرادة فما شا صادر يخرج شيء كائن بحكمته به تنزلت فمن أبى يخب والمسلمون مجمعون ديمه<sup>(٢)</sup> مسبباً بسبب قد شرطاً طوع مشيئة الإله الأقرب<sup>(٣)</sup> كمثل بيت العنكبوت اعتقداً إلى الإله المالك الوهاب يعاكس التوحيد للذي وهب نقصان عقل فاستمع خطابي في غير آية فتابع بالنصب بحكمة بالغة تفضل فكل ما فعله قد أصلحه أي غيره مفصلاً عمومها

(١) وفي نسخة بدل هذا الشطر: تبين المذهب في ذا فارشداً.

(٢) بالكسر: أصله المطر، والمراد هنا دائماً.



وَقَدْ يَكُونُ نَالَهَا مَنْ ارْتَضَى  
 وَهِيَ عَلَى نَوْعَيْنِ حِكْمَةٌ إِلَى  
 يُحِبُّهَا رَحْمَتُهُ بِخَلْقِهِ  
 أَثَابَ مُحْسِنًا عَلَى إِحْسَانِهِ  
 أَثَرُ عَذْلِهِ وَفَضْلِهِ وَجِدْ  
 عَرَفَهُ الْخَلْقُ إِلَّاهَا وَحْدَهُ  
 وَالثَّانِ حِكْمَةٌ تَعُودُ لِلْعِبَادِ  
 عَاقِبَةُ الْجَهَادِ لِلنَّاسِ عِلْمٌ  
 وَهَكَذَا حِكْمَةٌ كُلُّ مَا شَرَعُ  
 قَدْ نَزَرَهُ اللَّهُ بِغَيْرِ آيَةٍ  
 ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ ﴾ وَكَذَا ﴿ اتَّخَسَّبُ ﴾  
 إِبْتِائُنَا الْحِكْمَةَ فِي فِعْلِهِ لَا  
 رَابِعُهَا أَفْعَالُهُ سُبْحَانَهُ  
 كَذَا رِعَايَةُ مَصَالِحِ الْعِبَادِ  
 وَهَكَذَا السُّنَّةُ وَالْقُرْآنُ  
 مِنْ رُسُلِهِ أَهْلُ الْكَمَالِ  
 إِلَهُنَا تَعُودُ جَلٌّ وَعَلَا  
 تَذْيِيرُهُ لَأَمْرِهِمْ بِحَقِّهِ  
 عَاقِبَ مَنْ أَسَا عَلَى عِصْيَانِهِ  
 عُرِفَ بِالْأَسْمَاءِ وَفِعْلٍ قَدْ حُمِدُ  
 لَا رَبَّ غَيْرُهُ وَيَكْفِي عَبْدَهُ  
 هِيَ نِعْمَةٌ لَهُمْ فَيَعْرِضُونَ الْبِلَادُ  
 النَّصْرُ وَالْفَتْحُ وَجَنَّةٌ نَعْمُ  
 يُحْمَدُ عُقْبَاهُ لَدَى مَنْ اسْتَمَعَ  
 عَنْ عَبَثٍ فِعْلُهُ فَاقْرَأْ تُثْبِتِ  
 وَغَيْرَ ذَلِكَ أَتَاكَ الْعَجَبُ  
 يَسْتَلْزِمُ الْحَاجَةَ أَوْ نَقْصًا جَلًّا  
 قَدْ عَلَّلَتْ بِحُكْمِ أَبَائِهِ  
 فَكُلُّ أَمْرِهِ اخْتَوَى بِلَا عِنَادُ  
 عِنْدَهُمَا يُوجَدُ ذَا الْبَيَانُ

﴿ وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي ﴾ أَتَى  
 ﴿ كَى لَا يَكُونَ دُولَةً ﴾ قَدْ أَوْضَحَا  
 وَهَكَذَا آيَا كَثِيرَةٌ تَجِدُ  
 فَذِكْرُهُ الْعِلَّةُ ذَلِكَ عَلَى  
 تَعْلِيلُ أَفْعَالِ الْإِلَهِ لِلسَّلَفِ  
 وَجُوبُ رَغْبِهِ مَصَالِحِ الْعِبَادِ  
 وَمَذْهَبُ السَّلَفِ خَيْرُ الْأُمَّةِ  
 وَحِكْمَتُهُ وَلَا يُشْتَبِهُوهُ  
 يَفْعَلُ مَا يَفْعَلُ بِالسَّبَابِ  
 لَهُ مَشِيئَةٌ وَقُدْرَةٌ حِكْمُ  
 لَيْسَ عَلَيْهِ وَاجِبٌ فِيمَا قَضَى  
 لِذَاكَ فَالْقَوْلُ بِأَنَّ الْعِلَّةَ  
 لِكَوْنِهِ بُنِيَ عَلَى الْكَارِ  
 بَلِ الصَّوَابُ أَنَّهَا الْوَصْفُ اشْتَمَلُ  
 بِاعْتِنَاءٍ لِشَرْعِ حُكْمِ مُرْتَضَى

بِلَامٍ تَعْلِيلُ بَيَانُ ثَبَاتِ  
 ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ ﴾ أَتَاكَ أَصْرَحَا  
 قَدْ أَوْضَحْتَ هَذَا فَخُذْ وَلَا تَحِدْ  
 تَعْلُقُ الْحُكْمَ بِهَا فَلْتَعْقِلَا  
 لَمْ يَلْزَمْ الْمَحْذُورَ عِنْدَ مَنْ خَلَفَ  
 فَإِنَّ ذَا رَأْيٍ لِأَصْحَابِ الْعِنَادِ  
 إِبْرَاهِيمُ لَهُ كَمَالُ الْقُدْرَةِ  
 بِخَلْقِهِ عَزَّ وَجَلَّ شَأْنُهُ  
 وَحِكْمُ جَلَّتْ عَنِ الْعِتَابِ  
 تَمَّتْ فَمَنْ حَادَ لَهَا <sup>(١)</sup> فَقَدْ ظَلَمَ  
 فَلَيْسَ مَسْئُولًا فَقَابِلْ بِالرِّضَا  
 مَحْضُ عِلَامَةٍ طَرِيقُ الدُّلَّةِ  
 تَعْلِيلُ فِعْلِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ  
 لِحِكْمَةٍ بِالْفَةِ فَلَا خَلَلَ  
 فَلَا تَمِلْ لِلزَّيْغِ يَا أَخَا الرِّضَا

(١) اللام بمعنى (عن)، أي مال عنها، ولم يؤمن بها.

## المسألة الرابعة: في بيان مسالك العلة

طُرُقُ اثِّبَاتٍ لَهَا فَلَا تَسَلُ	ثُمَّ الْمُرَادُ بِمَسَالِكِ الْعِلَلِ
عِلَّةٌ حُكْمٌ كُنْ حَلِيفَ الْمَعْرِفَةِ	وَهِيَ مَا دَلَّ عَلَى كَوْنِ الصِّفَةِ
إِجْمَاعاً أَوْ مُسْتَتَبِطاً قَدْ وَجَدَا	وَطُرُقُ الْإِثْبَاتِ نَصٌّ أَوْ غَدَا
نَقْلِيَّةٌ ذِي النَّصِّ دُونَ مَمْنُونِ	أَوِ الْمَسَالِكُ تُسَمَّى نَوْعَيْنِ
تُدْرِكُ بِاسْتِتْبَاطِهِ فَتُثَبِّتُ	كَذَلِكَ الْإِجْمَاعُ أَوْ عَقْلِيَّةٌ
أَيُّ أَجْمَعَتْ أُمَّتُنَا لِشَيْئَاتَا	الْمَسَالِكُ الْأَوَّلُ إِجْمَاعٌ أَتَى
كَصَغْرِ فِي مَالٍ طِفْلٍ أَخَذَا	عِلَّةٌ هَذَا الْحُكْمُ أَنَّهُ كَذَا
وَهُوَ قِسْمَانِ صَرِيحٌ ذُو هُدَى	وَالْمَسْلُوكُ الثَّانِي أَتَى نَصّاً بَدَا
وَبَعْدُ «مِنْ أَجْلِ» فَ«كَيْ» «إِذَنْ» جُيِّ	مِثْلُ «لِعِلَّةٍ» كَذَا «لِسَبَبٍ»
وَمِمَّا تُلْهَى «إِذَنْ» وَ«إِنَّ» تُلْفَى	وَزَاهِرٌ كَاللَّامِ قَالِباً فَالْفَا
كَ«فِي» «عَلَى» «حَتَّى» وَ«مَنْ» «بَيْنَ» وَرَدُ <sup>(١)</sup>	وَكُلُّ مَا أَفَادَ تَعْلِيلاً يُعَدُّ
وَهُوَ اقْتِرَانُ الْحُكْمِ بِأَنْبِيهِ	ثَالِثُهَا الْإِيْمَاءُ وَالتَّشْبِيهُ

(١) وفي نسخة بدل هذا البيت:

وَنَحْوَهَا مَا جَاءَ لِلتَّعْلِيلِ مِنْ الْحُرُوفِ عُدَّ فِي التَّكْمِيلِ

بِالْوَصْفِ لَوْ لَمْ يَكُ لِلتَّعْلِيلِ  
وَهُوَ أَنْوَاعٌ فَأَوَّلُ وَفَا  
فَتَارَةً تَدْخُلُ فِي الْعِلَّةِ مَعَ  
وَالثَّانِ ذِكْرُ الْوَصْفِ مَعَ  
فَائِدَةٍ مَعَ السُّؤَالِ عَنْهُ أَوْ  
لِرَجُلٍ جَامِعٍ فِي الصَّوْمِ «وَلَوْ  
ثَالِثُهَا الْفَرْقُ لِيُوصَفَ كَالْخَبَرِ  
رَابِعُهَا بَعْدَ الْكَلَامِ ذِكْرُ  
عَنِ انْتِظَامِ «وَذَرُوا الْبَيْعَ» مِثْلُ  
خَامِسُهَا الرِّبْطُ بِمُشْتَقٍّ كَمَا  
سَادِسُهَا تَرْتِيبُهُ الْحُكْمَ عَلَى  
مَعَ الْجَزَا كَمِثْلُ مَنْ يُطْعَمُ يُثَبِّ  
السَّابِعُ التَّعْلِيلُ لِانْتِفَاءِ  
ثَامِنُهَا إِنْكَارُهُ لِمَنْ نَفَى  
تَاسِعُهَا إِنْكَارُ أَنْ يُسَوِّيًا

لِبَعْدَتِ فَصَاحَةُ التَّنْزِيلِ  
تَعْلِيلُ حُكْمِ أَىْ بَعْلَةٍ بِفَا  
تَقْدُمُ الْحُكْمِ وَعَكْسُهُ تَبَعٌ  
لَوْ لَمْ يَكُنْ لِعِلَّةٍ مَا ثَبَتَا  
نُظِيرُهُ كَمِثْلُ «أَعْتَقُ» قَدْ رَأَوْا  
كَانَ عَلَى أَبِيكَ دَيْنٌ» قَدْ رَوَوْا  
سَهْمٌ لِرَجُلٍ وَفَارِسٌ وَفَرٌ  
شَيْءٌ وَلَوْ لَمْ يَكُ تَعْلِيلًا عَرَى  
إِذْ عَلَّلَ النَّهْيَ بِكَوْنِهِ شَفْلُ  
تَقُولُ يَا ذَا أَكْرَمَنِ الْعَالَمَا  
الْوَصْفِ إِنْ بِصِيفَةِ الشَّرْطِ جَلَا  
وَمَنْ أَبَى ذَلِكَ نَالَهُ الْعَطَبُ  
حُكْمٌ بِمَنْعٍ لَهُ يُنَائِي  
حِكْمَةَ خَلْقِهِ فَوَيْلُ مَنْ جَفَا  
مُخْتَلَفَيْنِ مَعَ عَكْسِ رُعْيَا

### تَنْبِيْهُ

اخْتَلَفُوا فِي شَرْطِ أَنْ يُنَاسِبَا      الْوَصْفُ لِلْحُكْمِ فَمِنْهُمْ مَنْ أَبَى

وَذَا لَدَى الْأَكْثَرِ وَالْبَعْضُ اشْتَرَطُ  
وَبَعْضُهُمْ إِنْ كَانَ تَعْلِيلُ فَهُمْ  
الْمَسْئَلُ الرَّابِعُ قُلْ أَنْ يُسْتَدَلَّ  
أَيُّ النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى بِأَنْ فَعَلَ  
يُعْلَمُ أَنَّ لِسَاطَ صَدْرًا  
أَوْ فَعَلَ الْفِعْلُ بِأَمْرِهِ كَمَا  
الْخَامِسُ التَّقْسِيمُ وَالسَّبْرُ وَقَدْ  
حَصَرَكَ الْأَوْصَافَ وَذَا التَّقْسِيمُ  
وَذَا هُوَ السَّبْرُ فَفِي الْبَاقِي  
بَحَثْتُ ثُمَّ لَمْ أَجِدْ وَالْأَصْلُ  
وَالْحَصْرُ وَالْإِبْطَالُ حَيْثُ عَنَّا  
وَذَا بِهِ الْحُجَّةُ لِلْمُنَظِّرِ  
فَإِنْ يَوْصَفُ زَائِدٌ خَصْمٌ وَفَا  
وَذَا هُوَ الْأَقْرَبُ مِنْ دُونَ شَطَطُ  
مِنْ الْمُنَاسَبَةِ فَالشَّرْطُ لَزِمَ  
لِعِلَّةِ الْحُكْمِ بِفِعْلٍ مَنْ كَمَلُ  
بَعْدَ وَقُوعِ الشَّيْءِ فِعْلًا يُقْتَبَلُ  
مِثْلُ سُجُودِهِ لِسَهْوٍ ذَكَرًا  
فِي رَجْمٍ مَاعِزٍ بِنَصٍّ عُلِمَا  
لُقِّبَ بِاسْمَيْنِ لَدَيْهِمْ لَا نَكْدُ<sup>(١)</sup>  
إِبْطَالٍ غَيْرِ صَالِحٍ لِيُتَّبَعَ  
وَيُكْتَفَى فِيهِ بِقَوْلٍ مَنْ نَظَرَ  
عَدَمُهُ وَالظَّنُّ فِيهِ يَحُلُو  
قَطْعًا فَقَطْعِيٌّ وَإِلَّا ظَنًّا  
وَتَاطَرَّ عَلَى الْأَصَحِّ الظَّاهِرِ  
بَيَانُهُ الصَّلَاحُ لَنْ يُكْفَا

(١) وفي نسخة بدل هذا البيت:

لُقِّبَ بِاسْمَيْنِ لَدَى الْفُهِيمِ

الْخَامِسُ السَّبْرُ مَعَ التَّقْسِيمِ



ثُمَّ الْحَقِيقِي ثَلَاثَةٌ قُسِمَ  
 أَعْلَى الْمُنَاسَبَاتِ حِفْظُ الدِّينِ ثُمَّ  
 فَالْمَالُ وَالْعِرْضُ وَمُكْمَلُ لِحَقِّ  
 بِشْرِبِ نَزَرِ مُسْكِرٍ وَالتَّانِي  
 وَبَعْضُهُ يَكُونُ أَبْلَغُ وَقَدْ  
 وَمُكْمَلُ لَهُ كَمَهْرٍ مِثْلُ  
 ثَالِثُهَا الْمَدْعُوُّ بِالتَّحْسِينِ  
 وَذَا كَتَحْرِيمِ النَّجَاسَةِ كَذَا  
 مُعَارِضُ مِثْلُ الْكِتَابَةِ كَمَا  
 وَهَذِهِ لَيْسَتْ بِحُجَّةٍ عَلَى  
 ثَانِي الْمُنَاسِبِ هُوَ الْإِقْنَاعِي  
 عِنْدَ تَأْمُلِ كَمَنْعِ بَيْعِ مَا  
 وَإِنْ عَلَى مَصْلَحَةٍ وَمَفْسَدَةٍ  
 اشْتَمَلَ الْوَصْفُ فَلَا تَنْخَرِمُ  
 مُعَلَّلُ تَرْجِيحِ وَصْفِهِ بِمَا  
 ثُمَّةَ ذَا الْوَصْفِ الْمُنَاسِبُ جَلًّا  
 مُؤَثَّرٌ مَلَأَتْهُمُ غَرِيبُ

مَا بِالضَّرُورِيِّ لَدَيْهِمْ قَدْ عَلِمَ  
 النَّفْسُ فَالْعَقْلُ يَلِي نَسْلُ يُضَمُّ  
 كَالْحِفْظِ لِلْعَقْلِ بِحَدِّ قَدْ يَحَقُّ  
 حَاجِيَّتُهُمْ كَالْبَيْعِ لِلْأَعْيَانِ  
 يَجِي ضَرُورِيًّا كَمَا الطُّفْلُ قَصْدُ  
 صَغِيرَةٍ وَكَخِيَارِ الْعِزْلِ  
 غَيْرُ مُعَارِضٍ لِشَرْعِ الدِّينِ  
 عَقْدُ نِكَاحٍ عَنْ نِسَاءٍ تُبْذَرُ  
 قِيلَ وَلَيْسَ ذَا لَدَيَّ مُكْرَمًا  
 أَصَحُّ الْأَقْوَالِ وَبَعْضُ حَاوِلًا  
 ظَنَّ الْمُنَاسَبَةَ ذُو امْتِنَاعٍ  
 مَاتَتْ لِنَجْسٍ مِثْلُ مَا الْبَعْضُ اعْتَمَى  
 تَرْجِيحُ أَوْ سَاوَتْ لَدَى مَنْ نَقَدَهُ  
 مِنْهُ الْمُنَاسَبَةُ بَلْ يَفْتَرِمُ  
 يُثْبِتُهُ مِنَ الطَّرِيقِ الْمُفْتَمَى  
 مُنْقَسِمًا أَرْبَعَةً مُفَصَّلًا  
 وَمُرْسَلٌ تَقْصِيرُهَا عَجِيبُ

(٧٠)

(٧٠)

أَمَّا الْمُؤَثَّرُ فَمَا دَلَّ الدَّلِيلُ  
فِي عَيْنِ حُكْمٍ مِثْلُ مَسِّ الذَّكَرِ  
سُمِّيَ ذَا مُؤَثَّرًا إِذْ أَثَرَا  
أَمَّا الْمُلَائِمُ فَمَا اعْتُبِرَ فِي  
إِذَا بِاجْتِمَاعٍ أَوْ النَّصِّ اعْتُبِرَ  
أَوْ جِنْسُهُ فِي جِنْسِ حُكْمٍ وَدُعِيَ  
أَمَّا الْغَرِيبُ فَهُوَ مَا لَمْ يُعْتَبَرَ  
وَالْاِحْتِجَاجُ بِالثَّلَاثَةِ رَجَحَ  
مُعْتَبَرًا فِي جِنْسِ حُكْمٍ مُرْسَلٍ  
وَالْمُرْسَلُ الْغَرِيبُ وَالْمُلْفَى إِذَا  
فَأَوَّلَ قَدْ رَدَّهُ الْجُمُهورُ  
السَّابِعُ الشَّيْبَةُ وَهُوَ مَنْزِلُهُ  
وَبَعْضُهُمْ قَالَ مُنَاسِبٌ أَتَى  
إِذَا قِيَاسُ عَلَيْهِ قَدْ أَمَكْنَا  
بَعْضُهُمْ وَالرَّدُّ أَرْجَحُ فَلَا  
الدَّوْرَانُ ثَامِنُ الْمَسَائِلِ  
تَرْتَّبُ الْحُكْمُ عَلَى الْوَصْفِ بَدَا  
عَلَى اعْتِبَارِ عَيْنٍ وَصَفِهِ الْمُثِيلُ  
بِالنَّصِّ وَالْاجْتِمَاعِ مِثْلُ الصَّغِيرِ  
عَيْنًا وَجِنْسًا فَلِحُكْمِ ظَهَرَا  
تَرْتَّبُ الْحُكْمُ عَلَى الْوَصْفِ الْوُفِي  
عَيْنُهُ فِي الْجِنْسِ أَوْ الْعَكْسِ أُثِرَ  
بِهِ لَوْفَقِهِ لِمَا شَرَعًا رُعي  
تَرْتَّبُ الْحُكْمُ عَلَى الْوَصْفِ اسْتَقَرَّ  
وَجِنْسُهُ الْبُعِيدُ إِنْ يَكُنْ وَضَحَ  
مُلَائِمٌ بِهِ اِحْتِجَاجُ يُحْظَلُ  
لَمْ يُعْتَبَرَ جِنْسٌ لِجِنْسٍ نَبِذَا  
وَالسَّائِغَانِ بِاتِّفَاقِهِمْ مَهْجُورُ  
بَيْنَ الْمُنَاسِبِ وَطَرْدِي صِلَهُ  
بَشَبَعٍ إِلَيْهِ لَا تَلْتَفِتَا  
وَعِنْدَ فَقْدِهِ اِحْتِجَاجًا أَعْلَنَا  
تُعَوَّلُنَ بِالْاعْتِبَارِ مُسْجَلَا  
الطَّرْدُ وَالْعَكْسُ لِبَعْضِ السَّائِلِ  
وَجُودًا أَوْ بَعْدَمَ قَدْ اهْتَدَى



وَاخْتَلَفُوا هَلْ هُوَ عِلَّةٌ يُفِيدُ      بِالظَّنِّ أَوْ بِالْقَطْعِ أَوْ لَا تَسْتَفِيدُ  
 وَقَوْلُ لَا يُفِيدُ عِنْدِي أَرْجَحُ      إِذَا احْتِجَّاجُهُمْ عَلَيْهِ أَوْضَحُ  
 التَّاسِعُ الطَّرْدُ قِرَانُ الْحُكْمِ مَعَ      وَصْفٍ وَلَا تَسَبُّ حَتَّى بِالتَّبَعِ  
 وَالطَّرْدُ لَيْسَ حُجَّةٌ وَمَنْ رَأَى      فَإِنَّهُ عَنِ الصَّوَابِ قَدْ نَأَى  
 الْعَاشِرُ التَّنْقِيحُ لِلْمَنَاطِ أَنْ      يَدُلَّ لِلتَّعْلِيلِ ظَاهِرٌ عَلَنُ  
 فَيُحَذَفُ الْخُصُوصُ بِاجْتِهَادٍ      يُنَاطُ بِالْأَعْمِّ خُذْ إِرْشَادِي  
 أَوْ فِي مَحَلِّ الْحُكْمِ أَوْ صَافٍ بَدَتْ      فَبَعْضُهَا بِالْاجْتِهَادِ حُذِفَتْ  
 ثُمَّ أُبَيِّطَ الْحُكْمُ بِالْبَاقِي وَإِنْ      أَرَدْتَ تَحْقِيقَ مَنَاطٍ فَاسْتَيْنُ  
 إِثْبَاتُهُ لِعِلَّةٍ مُتَّفَقَةٍ      فِي صُورَةِ النِّزَاعِ خُذْ مُحَقِّقَهُ  
 تَخْرِيجُهُ اسْتِثْنَاطُ عِلَّةٍ وَقَدْ      مَضَى بَيَانُهُ فَفَرِّقْ تُعْتَمَدُ  
 الْحَادِي الْعَشَرَ قُلْ الْغَاءُ      فَرِّقْ فَكَالْعَبْرِ تُسْرَى الْإِمَاءُ  
 وَذَا مَعَ الطَّرْدِ كَذَاكَ الدَّوْرَانِ      ضَرْبٌ مِنَ الشَّيْبِ إِذْ بِهَا يُبَانَ  
 الظَّنُّ فِي الْجُمْلَةِ لَا تُعَيَّنُ      مَصْلَحَةٌ مَقْصُودَةٌ تُبَيَّنُ

### خَاتِمَةٌ

لَيْسَ تَأْتِي الْقَيْسُ مَعَ عِلَّةٍ      وَصْفٍ وَلَا عَجْزُكَ عَنْ إِفْسَادِ تِي  
 دَلِيلَ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى الْأَصَحِّ      وَبَعْضُهُمْ إِلَى ثُبُوتِهِ جَنَحُ

## مَبْحَثُ الْقَوَادِحِ

[النَّقْضُ]: قُلْ تَخْلَفْ لِلْحُكْمِ عَنْ  
 وَقِيلَ لَا يَقْدَحُ فِي مُسْتَبْطَةِ  
 إِلَّا لِمَانِعٍ كَفَقْدِ شَرْطِ  
 جَوَابِهِ مَنَعُ وَجُودِ الْعِلَّةِ  
 أَوْ بَيَانِ مَانِعٍ يَمْنَعُ مِنْ  
 وَالْكَسْرُ قَادِحٌ عَلَى الصَّحِيحِ أَنْ  
 وَعَدَمُ الْعَكْسِ وَجُودُ الْحُكْمِ قَدْ  
 وَعَدَمُ التَّأْثِيرِ أَيْ أَنَّ الصِّفَةَ  
 أَرْبَعَةٌ فِي الْوَصْفِ طَرْدِيًّا وَفِي  
 وَالْحُكْمِ وَهُوَ أَضْرَبُ ثَلَاثَةٍ  
 وَمَا لَهُ فَائِدَةٌ ذَاتُ ضَرَرٍ  
 وَالْفَرْعُ كَوْنُ الْوَصْفِ لَا يَطْرُدُ  
 عَلَيْهِ يَقْدَحُ قِيلَ مَا طَعَنُ  
 وَقِيلَ عَكْسُهُ وَبَعْضُ ضَبْطِهِ  
 وَتَمَّ أَقْوَالُ أَتَتْ بِالضَّبْطِ  
 أَوْ مَنَعُ الْاِئْتِفَاعِ لِلْحُكْمِ مُثَبَّتِ  
 ثُبُوتِ حُكْمٍ عِنْدَ مَنْقُوضٍ يَعْنِ  
 يُسْقَطُ مِمَّا رُكِبَتْ وَصَفًا عَكَسُ  
 فِي صُورَةٍ أُخْرَى بِلَا وَصْفٍ وَرَدَ  
 لَيْسَتْ تُنَاسِبُ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ  
 أَصْلٍ بِإِغْنَاءِ سِوَاهُ فَاغْرِفِ  
 مَا لَمْ يَكُنْ لِدِكْرِهِ فَائِدَةٌ  
 وَغَيْرُ ذِي ضَرُورَةٍ بَلْ تُعْتَبَرُ  
 فِي صُورِ النَّزَاعِ فَاحْفَظْ تُرْشِدُ<sup>(١)</sup>

(١) وفي نسخة: (تُسَعَّدُ)

وَالْقَلْبُ وَهُوَ قَوْلُ مَنْ يَعْتَرِضُ	هَذَا عَلَيْهِ لَا لَهُ يَنْتَهِضُ
قِسْمَانِ تَصَحِيحُ لِقَوْلِ مُعْتَرِضٍ	مَصْرَحًا أَوْ لَا فَسَادَ الْمُعْتَرِضُ
وَالثَّانِ إِبْطَالُ لِقَوْلِ مُسْتَدِلٍّ	صَرَاخَةٌ أَوْ بِالتِّزَامِ مُتَفَصِّلٌ (٢٠)
قَلْبَ الْمُسَاوَاةِ كَثِيرٌ جَعَلًا	مِنْ ذَا وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ مَا دَخَلَ
وَالْقَوْلُ بِالْمُوجِبِ أَنْ يُسَلَّمَ	بِمُقْتَضَى الدَّلِيلِ وَالْخُلْفُ سَمًا
وَقَدْحُهُ الْوَارِدُ فِي الْمُنَاسَبَةِ	وَالْإِضْرَابُ أَوْ ظُهُورًا نَاصِبَةً
أَوْ فِي صِلَاحِيَّةِ إِفْضَالِ الْحُكْمِ	إِلَى الَّذِي قَصَدَهُ ذُو الْعِلْمِ
وَكُلُّهَا جَوَابُهَا الْبَيَانُ	بِمَا بِهِ عَنْ قَدْحِهَا تُصَانُ
وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ بِمَا	يَجْلِبُ بَطْلَانُ الْقِيَاسِ الْمُغْتَمَى
فَسَادُ الْأَعْتِبَارِ أَنْ يُخَالِفَا	إِجْمَاعًا أَوْ نَصًّا وَسَبْقُهُ وَقَا
عَلَى الْمُنُوعَاتِ وَأَنْ يُؤَخَّرَا	بِالِطَّعْنِ فِي النَّصِّ جَوَابُهُ جَرَى
أَوْ الْمُعَارَضَةِ أَوْ مَنَعَ الظُّهُورِ	تَأْوِيلُهُ أَيْضًا جَوَابٌ ذُو دُخُورٍ
ثُمَّ فَسَادُ الْوَضْعِ أَنْ لَا يُوجَدَا	دَلِيلُهُ بِالْهَيْئَةِ الَّتِي بَدَا (٢١)
صِلَاحُهَا لِأَنْ يَكُونَ اعْتِبَارًا	تَرْتُّبُ الْحُكْمِ عَلَيْهِ قَدْ جَرَى
كَأَخْذِ تَخْفِيفٍ وَتَوْسِيعٍ عَنْ	ضِدِّ وَإِثْبَاتٍ مِنَ النَّفْيِ عُنِي

وَمِنْهُ كَوْنُ جَامِعٍ ثَبَتَ فِي  
أَوْ بِالنُّصُوصِ وَالْجَوَابُ قَدْ يُرَى  
مَنْعٌ لِعِلَّةٍ دُعِي مُطَالِبَةٌ  
وَصَحَّحُوا الْقَبُولَ وَالْجَوَابُ قُلُ  
وَمَنْعٌ وَصَفٍ عِلَّةٍ مِنْهُ يُبَانَ  
وَمِنْهُ مَنْعُهُ لِحُكْمِ الْأَصْلِ ثُمَّ  
مِنْهَا اخْتِلَافٌ ضَائِعٌ فِي الْأَصْلِ  
جَوَابُهُ بِأَنَّهُ الْمُشْتَرَكُ  
آخِرُهَا التَّقْسِيمُ كَوْنُ اللَّفْظِ جَا  
مُسَلَّمٌ غَيْرُ مُحَصَّلٍ الْمُرَادُ  
وَصَحَّحُوا قَبُولَهُ وَلَيُوجِبُ  
بِنَقْلِهِ أَوْ اسْتِعْمَالِهِ كَذَا  
أَوْ أَحَدُ الْمُحْتَمَلَيْنِ ظَاهِرٌ  
تَقْيِضُ حُكْمِهِ بِاجْتِمَاعِ يَفِي  
تَقْرِيرِ كَوْنِهِ كَذَلِكَ جَرَى  
تَصْحِيحِ عِلَّةٍ لَدَى الْمُغَالِبَةِ  
إثْبَاتُهُ بِمَا عَلَيْهِ قَدْ يَدُلُّ  
ثُبُوتُ الْاِخْتِصَاصِ فِي الْوَصْفِ الْمُبَانَ  
هَلْ يَتَّبِعُ انْقِطَاعُهُ خَلْفَ يَوْمٍ  
وَالْفَرْعُ لَمْ يُوْجَدْ دَلِيلُ الْوَصْلِ  
أَوْ أَنَّ الْأَفْضَاءَ سَوَاءً يُدْرِكُ  
أَيُّ مُتَرَدِّدًا لِأَمْرَيْنِ التَّجَا  
وَالْآخِرُ الْمَمْنُوعُ فِيهِ مَا يُرَادُ  
بِأَنَّ وَضْعَهُ لِسَدِّ قَدْ اجْتَبَى  
بَيَانُهُ الظُّهُورَ فِيهِ أَخْذًا  
حَيْثُ قَرِينَةٌ لَهُ تُتَاصِرُ

الفصل الثالث: في بيان الأدلة المختلف فيها

وفيه خمسة مباحث

المبحث الأول: في بيان الاستصحاب

وفيه خمس مسائل

### الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي بَيَانِ تَعْرِيفِهِ

ثُمَّ الاسْتِصْحَابُ فِي اللُّغَةِ جَا      طَلَبَ صُحْبَةٍ فَخُذَهُ مِنْهَا  
أَمَّا فِي الاصْطِلَاحِ فَاسْتِدَامَةٌ      إِثْبَاتُ مَا هُوَ قَبِيلُ ثَابِتُ  
أَوْ نَفَى مَا كَانَ يَنْفَى قَدْ وَصِفَ      فَهُوَ الْبَقَا عَلَى الَّذِي قَبْلُ عُرِفَ

### الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ أَنْوَاعِهِ، وَحُكْمِ كُلِّ نَوْعٍ

النَّوْعُ الْأَوَّلُ هُوَ اسْتِصْحَابُ      بَرَاءَةِ أَصْلِيَّةٍ تُصَابُ  
أَوْ لِدَلِيلِ الْعَقْلِ أَوْ لِلْعَدَمِ      أَغْنَى بِهِ الْأَصْلَى فَاحْفَظْ تَغْنَمُ  
مِثَالُهُ نَفَى وَجُوبٍ سَادِسُهُ      مِنْ صَلَوَاتٍ خُتِمَتْ بِخَامِسِهِ  
وَلَا خِلَافَ فِي اعْتِبَارِ النَّوْعِ      إِذْ وَاضِحٌ دَلِيلُهُ بِالْقَطْعِ  
الثَّانِ صُحْبَةُ دَلِيلِ الشَّرْعِ جَا      فَرَعَيْنِ خُذْ عُمُومَ نَصٍّ مِنْهَا  
وَاسْتِصْحَابُ الْعَمَلِ بِالنَّصِّ إِلَى      أَنْ يَرِدَ النَّسْخُ لَهُ فَيَحْظُلَا  
وَالنَّوْعُ ذَا فِيهِ اتِّفَاقٌ وَقَعَا      إِذِ الْعُمُومُ وَالْبَقَاءُ سَطَعَا  
وَوَقَعَ النِّزَاعُ فِي تَسْمِيَّتِهِ      وَذَلِكَ لَا يَنْقُصُ فِي مَرْتَبَتِهِ  
الثَّلَاثُ اسْتِصْحَابُ حُكْمٍ دَلَالٍ      شَرْعٌ عَلَى ثَبُوتِهِ وَجَلَا  
ثُمَّ اسْتِمْرَارُ لَوْجُودِ سَبَبِهِ      كَالْمَلِكِ بَعْدَ الْبَيْعِ يَبْقَى فَائْتَبَهُ  
إِلَى ثَبُوتِ نَاقِلِ كَالْبَيْعِ      وَلَا نِزَاعَ فِي جَوَازِ النَّوْعِ  
رَابِعُهَا اسْتِصْحَابُ إِجْمَاعٍ إِلَى      مَحَلِّ اخْتِلَافٍ فِيهِ الثُّبُلَا

مِثْلُهُ تَيَمُّمٌ قَدْ أَجْمَعُوا      بِصِحَّةِ ابْتِدَاءِ صَلَاةٍ تَقَعُ  
 أَيُّ قَبْلَ رُؤْيَا لِمَا فَيُصْحَبُ      لِمَوْضِعِ النَّزَاعِ وَهُوَ الْمَطْلَبُ  
 رُؤْيَا الْمَاءِ لِأَثْنَاءِ الصَّلَاةِ <sup>(١)</sup>      فَاسْتَصْحَبُوا الْحُكْمَ لِمَا بَعْدَ ثَلَاثِ <sup>(٢)</sup>  
 ثُمَّتَ فِي ذَا النُّوعِ خُلْفٌ يُؤَثَّرُ      وَكَوْنُهُ الْحُجَّةَ عِنْدِي أَظْهَرُ

### المسألة الثالثة : في بيان شروط العمل به

يَنْقَسِمُ الْعَمَلُ بِاسْتِصْحَابِ      قَطْعِيًّا أَوْ ضِدًّا بِلَا عِتَابِ  
 إِذَا انْتَفَى النَّاقِلُ قَطْعًا      وَإِنْ يَكُنْ ظَنًّا فَظَنًّا وَقَعًا  
 وَهُوَ آخِرُ مَدَارِ الْفَتْوَى      إِذْ لَا يُرَى إِلَّا لِفَقْدِ الْأَقْوَى  
 مِنْ نَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ أَوْ قِيَاسٍ      فَاسْتَغْمَلْنَهُ لَدَى الْإِيَّاسِ

### المسألة الرابعة : في بيان هل النافي يلزمه الدليل؟

لَا فَرْقَ بَيْنَ مُثَبَّتٍ وَنَافِي      فِي ذِكْرِ حُجَّةٍ لَدَى الْخِلَافِ  
 دَلِيلُهُ (هَاتُوا) فَقَدْ أَلْزَمَهُمْ      بُرْهَانُهُمْ لِيُثْبِتُوا مَزْعَمَهُمْ <sup>(١)</sup>

(١) اللام بمعنى (في)، أي في أثناء الصلاة.

(٢) أي استصحبوا حكم ابتدائها، وهو الصحة إجماعاً إلى ما فعل بعد رؤية الماء من أجزاء الصلاة،

فحكموا بصحتها استصحاباً لهذا الإجماع.

## الْمَبْحَثُ الثَّانِي: قَوْلُ الصَّحَابِيِّ

### وَفِيهِ مَسْأَلَتَانِ

#### الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي بَيَانِ حُكْمِهِ

قَوْلُ الصَّحَابِيِّ إِذَا حَصَلَ فِي مَا لَا مَجَالَ فِيهِ لِلرَّأْيِ يَفِي  
وَلَيْسَ مَعْرُوفًا بِنَقْلِ مَا كَتَبَ أَهْلُ الْكِتَابِ عَنْهُمْ قَدْ اجْتَلَبَ  
لَهُ إِلَى النَّبِيِّ حُكْمُ الرَّفْعِ يَكُونُ حُجَّةً بِدُونِ مَنَعِ  
أَوْ هُوَ مَرْفُوعٌ بِنَقْلِ الْمَعْنَى وَكَوْنُهُ قَوْلَ النَّبِيِّ لَا يُعْنَى  
إِذَا الصَّحَابَةُ الْكِرَامُ اخْتَلَفُوا بَيْنَهُمْ فَلَا اخْتِجَاجَ يُؤْلَفُ  
أَيُّ لَا يَكُونُ قَوْلُ بَعْضِهِمْ عَلَى الْآخَرِينَ حُجَّةً كَذَاكَ لَا  
يَجُوزُ لِلْمُجْتَهِدِ التَّقْلِيدُ لِلْبَعْضِ بَلْ لِحُجَّةٍ يَعُودُ  
قَوْلُ الصَّحَابِيِّ إِذَا انْتَشَرَ لَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ صَارَ إِجْمَاعًا يُؤْمَرُ  
وَقَوْلُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُشْتَهَرًا وَلَا مَجَالَ لِاجْتِهَادِهِ يُرَى  
وَلَمْ يُخَالَفْهُ سِوَاهُ اخْتِجَّ بِهِ جُمُهورُ أَهْلِ الْعِلْمِ فَلْتَعَنَّ بِهِ  
إِنْ لَمْ يُخَالَفْ وَيَكُنْ مُشْتَهَرًا وَكَانَ لِلرَّأْيِ مَجَالًا قَدْ يُرَى  
بِهِ قَدْ اخْتِجَّ الْأَئِمَّةُ إِذَا لَمْ يَكُنْ نَصًّا أَوْ قِيَاسًا نَابِذًا

#### الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ أدَلَّةِ حُجِّيَّتِهِ

أَوَّلُهَا آيُ الْكِتَابِ الْخَالِدَةُ «السَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ» الْوَارِدَةُ  
وَقَوْلُهُ «قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي» «سَبِيلَ مَنْ أَنْابَ» مِنْ دَلِيلِي



كَذَاكَ «كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ» كَذَا  
وَتَأْنِهَا الْأَخْبَارُ عَنْ خَيْرِ الْوَرَى  
مِنْهَا حَدِيثُ «لَنْ تَزَالَ طَائِفَةٌ  
وَقَوْلُهُ «خَيْرُ الْقُرُونِ قَرْنِي»  
وَقَوْلُهُ «أَمَنَّةٌ لِأُمَّتِي»  
تَشْبِيهِهُمْ بِالْمَلِجِ جَا عَنْ مُرْسَلٍ  
ثُمَّ إِنَّهُمْ أَبَرُّ الْأُمَّةِ  
أَقْلَهُهُمْ تَكْلُفًا وَذَهْنُهُمْ  
فَالْعَرَبِيَّةُ غَدَتِ سَلِيْقَةٌ  
لَيْسَ لَهُمْ حَاجٌ<sup>(١)</sup> لِحَالِ السَّنَدِ  
بَلْ يَأْخُذُونَ النَّصَّ مِنْ مَوْرِدِهِ  
قَدْ حَضَرُوا التَّنْزِيلَ ثُمَّ عَرَفُوا  
ثُمَّ لَا يَخْرُجُ فَتَوَاهُمُ عَنِ  
سَمْعِهَا مِنَ النَّبِيِّ ثَقَلًا  
أَوْ أَلَّهُ فَهَمَّهَا مِنْ آيَةٍ  
وَلَمْ يَصِلْ لَنَا سِوَى فَتَوَاهُ

آيٍ سِوَاهَا قَدْ تَكُونُ مَأْخِذًا  
فِيهَا الْكِفَايَةُ لِمَنْ تَبَصَّرَا  
مِنْ أُمَّتِي» حَتَّى تَجِيءَ الْآزِفَةُ  
كَذَا حَدِيثُ «لَا تَسُبُّوا» يُدْنِي  
رَوَاهُ مُسْلِمٌ إِمَامُ الزُّمَرَةِ  
الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ فَاحْفَظْ تَعْتَلِ  
قَلْبًا وَأَعْمَقْ عُلُومًا جَمَّةً  
مُسْتَقْدًّا وَأَفْصَحْ لِسَانَهُمْ  
كَذَا الْمَعَانِي أَصْبَحَتْ عَرِيقَةً  
وَعَلَّلَ الْحَدِيثُ بِالقَوَاعِدِ  
هُمْ أَسْعَدُ النَّاسِ بِفَهْمِ قَصْدِهِ  
تَأْوِيلُهُ أَكْرَمُ بِقَوْمٍ أَنْصَفُوا<sup>(٢)</sup>  
سِتَّةٌ أَوْجُهُ فَكُنْ مِمَّنْ عُنِي  
أَوْ صَاحِبٍ عَنْهُ رَوَاهَا حَمَلًا  
أَوْ مَلَأُ قَالَ بِذِي الْمَسْأَلَةِ  
أَوْ لِكَمَالِ عِلْمِهِ حَوَاهُ

(١) (الحاج) جمع حاجة بالهاء. قاله في «المصباح».

(٢) (الإنصاف) - كما في «القاموس» - : العدل، أي عَدَلُوا في أخذهم وإعطائهم.

مَعَ دَلَالَةٍ لِلْفِظِّ اقْتَرَنَ  
مَعَ مُشَاهَدَةِ أَحْوَالِ الرَّسُولِ  
فَإِنَّهُ يَفْهَمُ مَا لَا نَفْهَمُ  
سَادِسُهَا خَطَاؤُهُ فِي فَهْمِ مَا  
فَلَا يَكُونُ حُجَّةً وَالْوَجْهُ ذَا  
أَوْ لِأُمُورٍ مِثْلُ طُولِ فِي الزَّمَنِ  
مَعَ الدَّرَاسَةِ بِتَأْوِيلِ النُّقُولِ  
فِي هَذِهِ الْأَوْجُهَةِ قُلُ مُسَلِّمُ  
لَيْسَ مُرَادًا لِلرَّسُولِ عِلْمًا  
أَقْلُ الْأَوْجُهَةِ وَقَوْعًا فَخُذًا

### الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ: فِي بَيَانِ حُكْمِ شَرْعٍ مِنْ قِبَلِنَا

اعْلَمُ بِأَنَّ دِينَ الْأَنْبِيَاءِ  
دِينُهُمُ التَّوْحِيدُ وَالْعِبَادَةُ  
وَالْإِمَامُ اخْتَلَفَتْ الشَّرَائِعُ  
وَلَمْ يَكُنْ نَبِيُّنَا مُتَّبِعًا  
بَلْ يَعْبُدُ اللَّهَ وَلَكِنْ مَا ثَبَتَ  
وَشَرْعٌ مِنْ قَبْلُ ثَلَاثَةٌ يُرَى  
وَهُوَ مَا صَحَّ لَدَيْنَا شَرْعًا  
وَالثَّانِ مَا لَيْسَ لَنَا بِشَرْعٍ  
وَهُوَ مَا لَيْسَ لَدَيْنَا مُتَّبِعًا  
مِثْلُ الَّذِي نُقِلَ مِنْ سَلَفًا  
أَوْ هُوَ ثَابِتٌ وَلَكِنْ وَضِعًا  
ثَالِثًا فِيهِ اخْتِلَافٌ مَا اشْتَمَلَ  
مُتَّفِقٌ لَيْسَ بِهِ تَنَاءٍ  
لِلَّهِ وَخُذَهُ لَهُ الْعِنَايَةُ  
بِحُكْمَةِ الْمَوْلَى يَكُونُ الْوَاقِعُ  
دِينَ قُرَيْشٍ قَبْلَ بَعْثِ فَاقْطَعَا  
نَوْعَ الْعِبَادَةِ فَصَوَّبَ مَنْ سَكَتَ  
شَرْعٌ لَنَا بِإِخْلَافٍ قَدْ جَرَى  
وَعِنْدَهُمْ كَالصَّوْمِ خُذَهُ قَطْعًا  
بِإِخْلَافٍ بَيْنَ أَهْلِ الْقَطْعِ  
كَوْنُهُ شَرْعُهُمْ بِنَقْلِ ثَبَتًا  
مِنْ كُتُبِ تَحْرِيفُهُمْ لَهَا وَفَا  
كَالِإِصْرِ وَالْأَغْلَالِ إِذْ قَدْ رُفِعَا  
عَلَى ثَلَاثَةِ ضَوَابِطَ اكْتَمَلَ

أَوَّلُهَا كَوْنُهُ شَرْعٌ مِّنْ سَبَقٍ      ثَبَتَ بِالنَّصِّ الصَّحِيحِ فَاتَّسَقَ  
 وَثَانِيهَا أَنْ لَا يَجِي فِي شَرْعِنَا      مُؤَيَّدٌ لَهُ وَإِلَّا شَرْعِنَا  
 ثَالِثُهَا أَنْ لَا يَجِي مَا يُبْطِلُهُ      فِي شَرْعِنَا فَإِنْ يَجِي لَا نَقْبَلُهُ  
 فَذِي الضُّوَابِطِ إِذَا تَوَفَّرَتْ      بِهِ احتِجَاجُ الْأَكْثَرِينَ قَدْ ثَبَتَ  
 وَهُوَ الصَّوَابُ إِذْ إِلَاهُنَا عَلَا      مَا قَصَّ الْأَخْبَارَ سِوَى أَنْ نَعْمَلَا  
 كَذَلِكَ الرَّسُولُ لَمَّا أَخْبِرَا      عَنْ رَجُلٍ بِسَقْيِ كَلْبٍ أُجْرَا  
 سُئِلَ هَلْ تُوجَرُ فِي الْبَهَائِمِ      قَالَ نَعَمْ مُقَرَّرًا لِلْهَائِمِ  
 وَرَدُّ ذَا الْخِلَافِ لِلْفُظِّ لِمَنْ      أَمَعْنَ فِي النَّظَرِ تَوْجِيهٌ حَسَنٌ

### المبحث الرابع : في الاستحسان

اخْتَلَفُوا فِي حَدِّ اسْتِحْسَانٍ      وَأَحْسَنُ الْكَلَامِ فِي التَّبَيَّانِ  
 تَقْسِيمُهُ قِسْمَيْنِ حَقٌّ بِاتِّفَاقٍ      وَذَلِكَ الْعَمَلُ مِنْ دُونِ شِقَاقٍ  
 بِمَا هُوَ الْأَحْسَنُ مِنْ أَدْلَةٍ      أَوْ مَا هُوَ الْأَقْوَى مِنَ الْبَيِّنَةِ  
 وَيَاطِلٌ وَهُوَ الَّذِي يَسْتَحْسِنُهُ      مُجْتَهِدٌ بِعَقْلِهِ وَيُعْلِنُهُ  
 دُونَ اسْتِثْنَاءٍ لِذَلِيلِ شَرْعِي      لِيَذَا يُعَدُّ مِنْ قَبِيلِ الْيَدْعَى  
 لِذَاكَ شَنَعَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ      قَالَ مَنْ اسْتَحْسَنَ شَرْعًا يَدْعَى  
 وَالشَّافِعِيُّ إِنَّمَا أَنْكَرَهُ      بِحَدِّهِ الَّذِي رَسَمْنَا نُكْرَهُ  
 أَمَّا بِمَعْنَاهُ الصَّحِيحُ فَوْفَا      عَمَلُهُ بِهِ وَلَمْ يَسْتَتَكِفَا  
 وَنُسِبَ الْقَوْلُ بِالِاسْتِحْسَانِ      إِلَى أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ

وَهَذِهِ النَّسَبَةُ لَا تَصْرِحُ إِنَّ	أُرِيدَ مَعْنَاهُ الْقَبِيحُ فَاسْتَتَبَنُ
لَأَنَّهُ أَوْزَعُ مَنْ أَنْ يَقْصِدَا	رَدَّ النَّصُوصِ أَجَلْ رَأْيٍ فَسَدَا
لِذَا أَبُو يُوسُفَ لَمَّا رَحَلَا	إِلَى الْحِجَازِ وَالتَّقَى بِالْفُضْلَا
كَمَا لَكَ رَجَعَ عَنْ مَسَائِلِ	مُتَّبِعاً مَا صَحَّ مِنْ دَلَائِلِ
وَقَالَ لَوْ رَأَى الْإِمَامُ مِثْلِي	رَجَعَ عَنْ فَتَوَاهُ لَا يَسْتَعْلِي

## الْمَبْحَثُ الْخَامِسُ: فِي الْمَصَالِحِ الْمُرْسَلَةِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي التَّمْهِيدِ

وَفِيهِ أَمْرَانِ

الْأَمْرُ الْأَوَّلُ: أَوْجُهُ التَّلَازُمِ بَيْنَ الْمَصْلَحَةِ وَالشَّرِيعَةِ

(١٢٥٠)

ثُمَّ اعْلَمَنَّ أَنَّ الشَّرِيعَةَ ابْتَنَتْ عَلَى مَصَالِحِ الْعِبَادِ وَاحْتَوَتْ وَأَنَّهَا لَمْ تُهْمَلِ الْمَصَالِحُ بَلْ دَلَّتِ الْأُمَّةُ بِالنُّصَائِحِ فَمِنْ هُنَا نَعْلَمُ أَنَّ الشَّرْعَ لَا فَمَنْ رَأَى مَصْلَحَةً لَمْ تُشْرَعْ مِنْ جَهْلِهِ بِشَرْعِهَا أَوْ أَنْ يَرَى إِذْ بَعْضُ مَا يَرَاهُ بَعْضُ قُرْبِهِ عَلَى مَصَالِحِ الْعِبَادِ وَاحْتَوَتْ بَلْ دَلَّتِ الْأُمَّةُ بِالنُّصَائِحِ يُعَارِضُ النِّفْعَ النَّبِيلَ فَاعْقِلَا فَإِنَّهُ لَمْ يَخُلْ هَذَا الْمُدَّعَى غَيْرَ الْمَصَالِحِ مَصَالِحاً تُرَى يَكُونُ أَعْلَى ضَرراً وَخَيْبَةً

الْأَمْرُ الثَّانِي: أَقْسَامُ مُطْلَقِ الْمَصْلَحَةِ

(١٢٦٠)

ثُمَّ مُطْلَقُ الْمَصَالِحِ انْقَسَمَ عَلَى ثَلَاثَةٍ فَكُنْ مِنْ أَلَمِ مَا اعْتُيِرَتْ شَرْعاً وَمِنْهُ طُلِبَتْ وَثَانِيهَا الْمَصْلَحَةُ الْمُتَفَاعَاةُ وَذَاكَ كَالْخَمْرِ فَهَذَا النَّوْعُ فِي ثَلَاثَةٍ فَكُنْ مِنْ أَلَمِ مِثْلُ الصَّلَاةِ لِلْمَصَالِحِ حَوَتْ شَرْعاً وَهِيَ الَّتِي يَرَى الْغَوَاةُ نَظَرَ شَرْعِيّاً مَقْاسِداً<sup>(١)</sup> يَفِي

(١) منصوب بترع الخافض، أي يفي بمقاسد.

وَسُمِّيَتْ مَصْلَحَةً حَيْثُ اعْتُبِرَ  
ثَالِثُهَا الْمَسْكُوتُ عَنْهَا وَهِيَ مَا  
لَا بَاعْتِبَارَهَا وَلَا إِبْطَالُهَا  
أَيُّ عَنْ دَلِيلٍ عَمَّ فَهِيَ تَعْتَمِدُ  
مَصْلَحَةً مُرْسَلَةً قَدْ سُمِّيَتْ  
نَظَرُ عَابِرٍ قَاصِرٍ فَلْتَعْتَبِرْ  
لَمْ يَرِدِ الدَّلِيلُ فِيهَا مُعْلَمًا  
لَكِنَّهُ أَتَى بَيَانُ حَالِهَا  
مَقَاصِدَ الشَّرْعِ إِلَيْهِ تَسْتَدِ  
لَأَنَّهَا عَنْ قَيْدٍ خَاصٍ قَدْ خَلَتْ

### المسألة الثانية: في بيان تعريف المصلحة المرسلة

وَحَدُّهَا هِيَ الَّتِي لَمْ يَشْهَدْ  
دَلِيلُهَا الْخَاصُّ وَبِاسْتِصْلَاحِ  
كَذَاكَ بِالْمُنَاسِبِ الْمُرْسَلِ قَدْ  
بِالاعْتِبَارِ أَوْ سُقُوطِ الْمَقْصَدِ  
قَدْ سُمِّيَتْ لَدَى ذَوِي الصَّلَاحِ  
يَدْعُونَهَا فَاحْفَظْ تَكُونُ ذَا سَنَدٍ

### المسألة الثالثة: في بيان أقسامها

أَقْسَامُهَا هِيَ: الْأُمُورُ الْخَمْسَةُ  
وَبِمَقَاصِدِ الشَّرْعِ وَهِيَ:  
لِلتَّكَالُفِ حَمِيْعًا دَائِمَةً  
دَلِيلُ ذَا اسْتِقْرَاءٍ نَصٍّ مَا وَدَّ  
وَقَدْ مَضَى، النَّحْتُ لَهَا مُسْتَوْفٍ،  
تُدْعَى، الضَّرُورَاتُ خُذْ مَا أَتَتْهَا  
قَدْ اعْتَنَى، الشَّرْعُ بِهَا فَاتَّبِعْ  
بِالْحِفْظِ وَالصَّوْنِ لَهَا مُسَابِرَةٌ  
فِي سُنَنِ، وَفِي الْكِتَابِ الْمُعْتَمَدِ  
لَدَى الْمُنَاسَبَةِ فَارْجِعْ تُكْفَى

### المسألة الرابعة: في بيان حكم الاحتجاج بها

جَلَبُ الْمَصَالِحِ وَدَفْعُ الْمَفْسَدَةِ  
وَاخْتَلَفُوا فِي الْمَصْلَحَاتِ الْمُرْسَلَةِ  
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَهُوَ مُحْمَدَةٌ  
فَقَوْمٌ اخْتَجَّوْا رَأَوْهَا مَسْهَلَةً

لَجَلْبِهَا وَدَرَّتْهَا وَمَنْ رَأَى  
وَالْحَقُّ أَنَّهَا إِذَا تَشْتَمَلُ  
أَوَّلُهَا أَنْ لَا تُصَادِمَ النُّصُوصُ  
وَالثَّانِ أَنْ تَعُودَ بِالصِّيَانَةِ  
ثَالِثُهَا أَنْ لَا تَكُونَ فِي الَّتِي  
رَابِعُهَا أَنْ لَا تُنَافِيَ أَرْجَحَا  
وَلَيْسَ يَلْزَمُ فَسَادُ أَرْجَحُ  
أَيُّ كَوْنِهَا رَأَى الْهُوَى فَقَدْ نَأَى  
عَلَى ضَوَائِبِ يَحِقُّ الْعَمَلُ  
كَذَاكَ إِجْمَاعُ تَقُومُ بِالْخُصُوصِ  
وَالْحِفْظُ فِي مَقَاصِدِ الشَّرِيعَةِ  
لَا تَتَغَيَّرُ كَمَثَلِ الدِّيَةِ  
وَلَا مُسَاوِيَا لَهَا فَلْتُجَرِّحَا  
وَلَا مُسَاوِيَا فَحَقُّ تَرْجِيحُ

(٧٨١)

### المسألة الخامسة في بيان أدلة اعتبارها

مِنْ الْأَدْلَةِ عَلَى اعْتِبَارِهَا فَتَوَى الصَّحَابَةُ عَلَى اخْتِيَارِهَا  
لَدَى وَقَائِعٍ وَأَنَّ الْعَمَلَ بِهَا يَكُونُ وَاجِبًا حَيْثُ انْجَلَى  
مُتَمِّمَ الْوَاجِبِ كَالْحِفْظِ عَلَى الْخُمْسَةِ الَّتِي مَضَتْ لَا تَذْهَلُ<sup>(١)</sup>

### المسألة السادسة: في بيان سد الذرائع، وإبطال الحيل

مِمَّا مَضَى يُعْلَمُ أَصْلَانِ هُمَا  
كَالْنَهْيِ عَنْ سَبِّ إِلَهِ الْمُشْرِكِينَ  
وَالْحِيلُ الَّتِي تُؤَدِّي لِلْحَرَامِ  
كَحِيلَةِ الْيَهُودِ فِي صَيْدِ السَّمَكِ  
سَدُّ الذَّرَائِعِ لِمَا قَدْ حُرِّمًا  
كَي لَا يَسُبُّوا هُمْ إِلَهَ الْعَالَمِينَ  
بَاطِلَةٌ تَفْتَحُ بَابًا لِلطُّغَامِ<sup>(٢)</sup>  
وَهَكَذَا حِيلُ كُلِّ مَنْ هَلَكَ

(١) من باب فتح، وفي لغة من باب تعب.

(٢) (الطغام) كسحاب أوغاد الناس، و(الأوغاد) بالفتح جمع وُعْد بفتح، فسكون: الأحمق الضعيف.

قاله في «القاموس».

الفصل الرابع: في النسخ، والتعارض،  
والترجيح، وترتيب الأدلة  
وفيه أربعة مباحث  
المبحث الأول: في النسخ  
وفيه مسائل



### المسألة الأولى: في بيان تعريفه

فِي اللُّغَةِ النَّقْلُ كَذَا الْإِزَالَةُ  
فَهُوَ الْبَيَانُ فِي اصْطِلَاحِ السَّلَفِ  
يَعُمُّ تَخْصِيصاً لِعَامٍ وَكَذَا  
لِمُجْمَلٍ وَرَفَعَ حُكْمَ جُمْلَةٍ  
وَالْمُتَأَخِّرُونَ خَصُّوا رَفَعَا  
مَعَ تَرَاحٍ ثُمَّ هَذَا يَشْمَلُ  
أَوَّلَهَا رَفَعَ لِأَصْلِ الْحُكْمِ  
وَالثَّانِ شَرْعِيٌّ وَلَيْسَ رَفَعَا  
ثَالِثُهَا كَوْنُ خِطَابٍ شَرْعِيٍّ  
رَابِعُهَا كَوْنُهُ ذَا تَرَاحٍ  
فَهَذِهِ الْقِيُودُ إِنْ تَوَفَّرَتْ  
أَمَّا فِي الاصْطِلَاحِ خُذْ مَا أَثْبَتُوا  
فَهُوَ أَعَمُّ عِنْدَهُمْ فَلْيَتَّعَرَفِ  
تَقْيِيدُ مُطْلَقٍ وَتَبْيِينُ خُذَا  
فَذَا مُرَادُ هَؤُلَاءِ الْجُلَّةِ  
حُكْمٌ لِشَرْعٍ بِدَلِيلٍ يُرْعَى  
أَرْبَعَةٌ مِنَ الْقِيُودِ تُقْبَلُ  
وَلَيْسَ تَقْيِيداً لَدَى ذِي الْفَهْمِ  
بَرَاءَةً أَصْلِيَّةً قَدْ تُرْعَى  
لَا غَيْرُ مِثْلُ مَوْتِهِ ذِي الْقَطْعِ  
إِذْ غَيْرُهُ مُخَصَّصٌ يُوَاحِي (١)  
حَقِيقَةُ النَّسْخِ لَدَيْهِمْ حَصَلَتْ

### المسألة الثانية: في بيان حكم النسخ

اعْلَمْ بِأَنَّ هَذِهِ الشَّرِيعَةَ  
صَالِحَةٌ لِكُلِّ وَقْتٍ وَمَكَانٍ  
نَاسِخَةٌ لِمَا مَضَى جَمِيعَةً  
تَعُمُّ كُلَّ النَّاسِ أَمْنًا ذَا ضَمَانٍ

(١) أي يُصاحِبُ الْعَامَ فِي الذِّكْرِ، وَلَا يَتَرَاخَى عَنْهُ، كَقَوْلِهِ ﷺ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾.

لِذَاكَ صَارَتْ خَيْرَ شِرْعَةٍ السَّمَاءِ  
ثُمَّ اَعْلَمَنْ اَيْضًا بِأَنَّ الْأُمَّةَ  
عَلَى جَوَازِ النَّسْخِ مَعَ وَقُوعِهِ  
يَقُولُ سُبْحَانَهُ ﴿ مَا نَنْسَخْ ﴾ كَذَا  
تَحْوِيلَ قَبْلَةٍ وَنَسْخَ عِدَّةٍ  
وَأَهْلُهَا الْوَسْطُ تَعْلَسُوا الْأُمَمَا  
قَدْ أَجْمَعَتْ عَلَى وِفَاقِ الْحِكْمَةِ  
يَمْحُوا إِلَاهَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ شَرْعِهِ  
قَدْ قَالَ ﴿ يَمْحُوا ﴾ خُذْ مِثَالًا يُحْتَذَى  
وَصَبْرًا وَاحِدًا لَدَى عَشْرَةِ

### المسألة الثالثة: في بيان حكمة النسخ

فَاللَّهُ جَلَّ وَعَلَا يَحْكُمُ مَا  
تَخْفِيفُهُ عَنْ خَلْقِهِ وَتَوْسِيعُهُ  
تَكْثِيرُ أَجْرِ الْمُؤْمِنِينَ إِنْ يَكُنْ  
وَدَفْعُ حُجَّةِ الْيَهُودِ الْفَجْرَةِ  
إِذْ أَنْكَرُوا النَّسْخَ مِنَ الْقُدْسِ إِلَى  
تَمْيِيزِهِ الْقَوِيَّ فِي الْإِيمَانِ  
وَالامْتِحَانُ بِكَمَالِ الْإِنْقِيَادِ  
وَهَذِهِ الْحِكْمَةُ فِي النَّسْخِ تُرَى  
كَمِثْلِ مَا جَرَى لِإِبْرَاهِيمَ فِي  
يَشَاءُ فَنَفِي النَّسْخِ أَرَادَ حَكَمًا  
كَنَسْخِهِ الْأَثْقَلَ قُلْ مَا أَوْسَعَهُ  
نَسْخُ الْأَخْفِ أَيْ بِأَثْقَلِ فَصُنْ  
وَالْمُشْرِكِينَ الظَّالِمِينَ الْكَفَرَةَ  
الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ كَامِلِ الْعَلَا  
مِمَّنْ هُوَ الضَّعِيفُ فِي الْإِيقَانِ  
مُبَادِرًا لِأَمْرِ قَاهِرِ الْعِبَادِ  
قَبْلَ تَمَكُّنِ مِنَ الْفِعْلِ جَرَى  
ذُبْحَ ابْنِهِ الْحَكِيمِ ذِي الْعَهْدِ الْوَفِيِّ<sup>(١)</sup>

(١) وفي نسخة بدل هذا البيت:

كَمِثْلِ إِبْرَاهِيمَ ذُبْحَ وَلَدِهِ      فَهُوَ ابْتِلَاءٌ نَالَهُ مِنْ سَيِّدِهِ

فقلوه: ذبح ولده بالجر بدل اشتغال من إبراهيم عليه السلام.

ثُمَّ ذَا النَّاسِخُ خَيْرٌ مُطْلَقًا      أَخَفٌّ أَوْ أَثْقَلُ أَوْ قَدْ وَافَقَا

### المسألة الرابعة: في بيان شروطه

أَوَّلُهَا النَّاسِخُ وَخَى السُّنَّةُ      أَوْ الْكِتَابُ غَيْرَ ذَا لَا تُثْبِتُ  
لَا نُسَخَ بِالْإِجْمَاعِ إِذْ لَا يَنْعَقِدُ      مِنْ قَبْلِ مَوْتِ الْمُصْطَفَى فَلَا تُحْدِثُ  
فَإِنْ أَتَى النَّسَخُ بِهِ مَنصُوصًا      فِي قَوْلِهِمْ عَنُوا بِهِ النَّصُوصَا  
مُسْتَبَدًّا لَهَا كَذَا الْقِيَّاسُ لَا      يَنْسَخُ حَيْثُ كَانَ رَأْيَا حُظْلًا<sup>(١)</sup>  
كَذَاكَ بِالْأَدِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ      لَا نُسَخَ إِذْ لَا خُلْفَ لِلشَّرْعِيَّةِ  
وَلَيْسَ يُشْتَرَطُ كَوْنُ النَّاسِخِ      أَقْسَوَى وَمِثْلُهُ لِقِسْومِ رَاسِخِ  
بَلْ أَنْ يَكُونَ ثَابِتًا صَحِيحًا      قَوْلَ الْأُصُولِيِّينَ خُذْ مَرْجُوحًا  
لَا تَنْسَخُ الْآحَادُ مَا تَوَاتَرَا      فَهُوَ كَلَامٌ دُونَ أَصْلٍ قَدْ جَرَى<sup>(٢)</sup>  
ثَانِي الشُّرُوطِ كَوْنُ مَا قَدْ نُسِخَا      مُؤَخَّرًا وَعِلْمُ هَذَا رَسَخَا  
بَطْرُقِ إِجْمَاعُهُمْ إِذَا أَتَى      عَلَى خِلَافٍ خَبَرَ قَدْ ثَبَّتَا  
كَذَا بِقَوْلِ الْمُصْطَفَى وَفِعْلِهِ      وَقَوْلِ رَأَوْ خَبَرَ فِي ثَقْلِهِ  
قَدْ كَانَ هَذَا الْأَمْرُ نُسِخَا      أَوْ بَعْدَ تَرْخِيصِ لُهِى فَنُسِخَا  
أَوْ ضَبْطِ تَارِيخٍ وَكُلُّ ثَقُلُ      فَلَا الْقِيَّاسُ نَاسِخٌ وَالْعَقْلُ

(١) أي لأنه رأي الناس، والرأي في مقابلة النص فاسد الاعتبار، فلا يصلح للنسخ.

(٢) وفي نسخة: (قَدْ يُرَى).

ثَالِثُهَا امْتِنَاعُ أَنْ يَجْتَمِعَا      بِأَنْ تَتَأَفَّسِيَا وَجَمْعُ مُنْعَا  
رَابِعُهَا كَوْنُ الَّذِي قَدْ نُسِخَا      لَا خَبْرًا بَلْ حُكْمَ شَرْعٍ رَسَخَا  
لَأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ النَّسْخُ الْخَبَرَ      كَمِثْلِ مَا مَضَى وَيَأْتِي مِنْ أَثَرِ  
وَالْجَنَّةِ النَّارِ وَأَسْمَاءِ الْإِلَهِ      صِفَاتِهِ فَالْكُلُّ لَا نُسْخَ عِلَالَهُ<sup>(١)</sup>  
وَأَيْمًا يَدْخُلُ نُسْخُ خَبَرًا      تَضَمَّنَ الْإِنْشَاءَ فَأَمْعِنَ نَظْرًا  
كَ﴿ يَتَرَبَّصَنَّ ﴾ أَتَى فِي الْبَقَرَةِ      أَيُّ لِلْمُطَلَّقاتِ أَمْرٌ أَصْدَرَهُ  
تَنْبِيهِ

لَا نُسْخَ مَعَ إِمْكَانِ جَمْعٍ وَكَذَا      مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ مَنْ لِيَتَكَلِّفَ حَدَا  
وَجَازَ وَالنَّبِيُّ فِي السَّمَاءِ أَوْ      مِنْ قَبْلِ وَقْتِ فِعْلِهِ كَمَا رَأَوْا  
وَالْقَوْلُ بِالْبَدَاءِ كُفْرٌ وَهُوَ أَنْ      يُجَدِّدَ الْعِلْمُ لِمَنْ يُعْطَى الْمِنَّةُ  
وَعَايَةُ مَجْهُولَةٍ إِنْ بَيَّنَّتْ      فَلَيْسَ ذَا نُسْخًا لَدَى أُولِي الثَّبَتِ  
إِخْبَارُ مَنْ رَوَى بِنُسْخِ خَبَرٍ      دُونَ بَيَانِ نَاسِخٍ نُسْخًا دُرِي  
وَقِيلَ لَا وَقِيلَ إِنْ خَالَفَ نَصُّ      يُقْبَلُ وَذَا عِنْدِي بِتَرْجِيحٍ يُخَصُّ  
كَذَاكَ سَبَقُ آيَةٍ فِي الْمُصْنَحَفِ      وَصِغَرُ الرَّأْيِ الصَّحَابِيِّ فَأَعْرِفِ

(١) وفي نسخة: «تلاه».

كَذَلِكَ مَنْ إِسْلَامُهُ تَأَخَّرَ      وَلَا وَفَاقُ الْأَصْلِ نُسْخًا أَثَرًا  
لَا نُسْخَ بِالْعَقْلِ وَلَا يُنْسَخُ أَوْ      يَنْسَخُ إِجْمَاعٌ وَقَيْسٌ قَدْ رَأَوْا  
إِنْ يُنْسَخِ الْأَصْلُ فَفَرَعٌ تَبِعَهُ      وَالنُّسْخَ بِالْفَحْوَى أَجَازَ الْأَرْبَعَهُ  
ثُمَّ مَقْهُومُ الْمُخَالَفَةِ إِنْ      ثَبَتَ جَازَ نُسْخُهُ لَدَى الْفَطْنِ  
بُطْلَانُهُ يَنْسَخُ أَصْلُهُ وَفَى      وَلَا يُرَى النُّسْخُ بِهِ فَلْتَعْرِفَا  
وَكُلُّ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ النُّسْخَ فَلَا      يُلْزِمُهُ فِيمَا رَأَهُ النَّبَلَا  
وَلَيْسَ نُسْخًا الزِّيَادَةُ عَلَى      قَوْلِ الْمُحَقِّقِينَ خُذْهُ مُسْجَلًا  
وَنُسْخُهُ جُزْءًا وَشَرْطًا قَصِيرًا      عَلَيْهِمَا لَا الْأَصْلُ فِيمَا حُرِّرَا

### المسألة الخامسة : في بيان أقسامه

أَقْسَامُهُ ثَلَاثَةٌ أَخَفُّ      بِأَثْقَلِ وَجَاءَ فِيهِ الْخُلْفُ  
وَعَكْسُهُ وَبِالْمُسَاوَى حَصَلًا      وَذَانِ لَا خِلَافَ فِيمَا نُقِلَا  
وَأَيْضًا انْقِسَمَ فِي الْوَقْتِ إِلَى      مَا كَانَ نُسْخُهُ الْمُزِيلُ حَصَلًا  
بَعْدَ تَمَكُّنِ مِنَ الْفِعْلِ وَذَا      غَالِبُهُ كَقِبْلَةِ الْقُدُسِ خُذَا  
وَمَا أَتَى قَبْلَ التَّمَكُّنِ كَمَا      بِقِصَّةِ الْخَلِيلِ فِي الدَّبْحِ سَمَا  
وَأَيْضًا انْقَسَمَ فِي بَدَلِهِ      لِمَا لَغَيْرِ بَدَلٍ فِي فِعْلِهِ  
وَمَا أَتَى لِبَدَلٍ كَالْقِبْلَةِ      وَلَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ الْأُمَّةِ

وَأَيْمًا الْخِلَافُ فِيمَا قَبْلَهُ  
أَثَبَتْهُ الْجُمْهُورُ قَالُوا وَجِدَا  
فِعْلَ مُنَاجَاةِ الرَّسُولِ الْأَعْظَمِ  
وَفِي الْحَقِيقَةِ الْخِلَافُ لَفْظِي  
فَمَنْ رَأَى الرَّدَّ لِمَا قَبْلُ بَدَلْ  
وَالْأَحْسَنُ الْقَوْلُ بِأَنَّ النَّسْخَ لَا  
جَدِيداً أَوْ لَا مِثْلُ قَبْلَةٍ وَأَنَّ  
وَأَيْضاً انْقِسَمَ لِلثَّلَاثَةِ  
كَعَشْرَ رَضَعَاتٍ بِخَمْسٍ عُلِمَتْ  
نَسْخُ تِلَاوَةِ يَدُونِ الْحُكْمِ ثَانٍ  
ثَالِثُهَا فِي الْحُكْمِ لَا التِّلَاوَةِ  
وَزَادَ بَعْضُهُمْ عَلَى مَا ذَكَرَا  
ثُمَّةً بِالنَّظَرِ لِلدَّلِيلِ جَا  
نَسْخُ الْقُرْآنِ بِالْقُرْآنِ أُثِرَا  
أَحَادُهَا بِمِثْلِهَا وَاخْتِلَافَا  
أَحَدُهَا نَسْخُ الْقُرْآنِ السُّنَّةِ  
وَقَدْ نَفَاهُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ  
لِلأَوَّلَيْنِ وَنَفَاهُ الشَّافِعِيُّ

فَبَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ قَدْ حَظَّلَهُ  
نَسْخُ وَجُوبِ مَا يُقَدَّمُ لَدَى  
فَلَمْ يَرُدْ بَدْلُهُ فَلَمْ تَعْلَمْ  
إِذْ فِي سَمَاءِ الْخُلْفِ فَاسْمَعْ لَفْظِي  
سَمَاءُ نَسْخًا وَسِوَاهُ مَا جَعَلَ  
بَدْلُهُ مِنْ بَدَلِ جَا مُسْجَلَا  
تُنَاجَى الرَّسُولَ تَحْقِيقُ حَسَنُ  
أَوَّلُهَا فِي الْحُكْمِ وَالتِّلَاوَةِ  
فَحُكْمُهَا زَالَ كَذَا مَا تَلَيْتُ  
كَأَيَّةِ الرَّجْمِ فَحَقَّقَ الْبَيَانُ  
وَفِي الْقُرْآنِ غَالِبٌ فَاسْتَثْنَيْتُ  
ثَلَاثَةً فَصَارَ ضِعْفًا مَا جَرَى  
فَسَمِعْنَا مَا بِالْإِتِّفَاقِ نُهَجَا  
وَسَمِعْنَا أَيْضاً بِمَا تَوَاتَرَا  
أَيُّ فِي مَسَائِلِ ثَلَاثٍ فَأَعْرِفَا  
أَهْلُ الْأُصُولِ قَدْ رَأَوْهُ سُنَّةً  
وَالثَّانِ نَسْخُهَا بِهِ فَيُحْمَدُ  
وَهُوَ الصَّحِيحُ فِيهِمَا فَتَابِعْ

ثَالِثُهَا النَّسْخُ لِمَا تَوَاتَرَ  
إِذَا مَا تَوَاتَرَ يَكُونُ أَقْوَى  
وَالْأَرْجَحُ الْجَوَازُ وَالْوُقُوعُ  
وَجَازَ نَسْخُ الْفِعْلِ لِلْقَوْلِ كَمَا  
بُضِدَ لَهُ الْأُصُولُ حَظَرًا  
لَكِنَّ تَعْلِيلَهُمْ لَا يَقْوَى  
مِثَالُهُ فِي النَّصِّ قُلْ مَسْمُوعٌ  
يَجُوزُ عَكْسُهُ بِقَوْلٍ مُفْتَمَى

### المسألة السادسة : في بيان الزيادة على النص

ثُمَّ الزِّيَادَةُ عَلَى النَّصِّ أَتَتْ  
وَهِيَ الزِّيَادَةُ الَّتِي اسْتَقْلَتْ  
مِثْلُ الصَّلَاةِ لِلزَّكَاةِ أَوْ صَلَاةِ  
وَالثَّانِ مَا لَمْ يَسْتَقِلَّ مَا يُزَادُ  
فَهَلْ يَكُونُ نَسْخًا أَوْ لَا وَنَرَى  
فَأَوَّلُ أَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى  
فَلَمْ يَجُزْ أَنْ يُطْلَقَ النَّسْخُ عَلَيْهِ  
كَوْنُ الزِّيَادَةِ لِحُكْمٍ رَفَعَتْ  
وَكَوْنُهَا صَحِيحَةً وَإِنْ غَدَتْ  
نُوعَيْنِ مَا بِالِاتِّفَاقِ قَدْ ثَبَتَ  
مِنْ جِنْسٍ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ قَدْ أَتَتْ  
زِيدَتْ عَلَى الصَّلَاةِ كُنْ مِمَّنْ تَلَاةِ  
كَمِثْلِ تَغْرِيبٍ عَلَى جُلْدٍ يُفَادُ  
فِيهِ الْكَلَامُ فِي مَقَامَيْنِ جَرَى  
نَصٌّ لَدَى التَّحْقِيقِ لَفْظٌ أَجْمَلًا  
إِلَّا إِذَا شُرُوطُهُ بَدَتْ لَدَيْهِ  
وَأَنْ يُرَى ذَا الْحُكْمِ شَرْعِيًّا ثَبَتَ  
أَقَلَّ رُتْبَةً مِنَ النَّزِي وَفَتَ

وَكُونُ حُكْمِهَا يُنَافِي مَا      وَكَوْنُهَا تَأَخَّرَتْ لَمْ تَتَّصِلْ  
(١٣٩٠) فِي خَبَرٍ إِذْ نَسَخَهُ لَنْ يَحْصُلَا      وَأَنْ يَكُونَا وَقَعَا فِي الْحُكْمِ لَا  
بَعْضُ فَتَسْخَهُ بِبُطْلَانٍ رَمَوْا      فَمَا خَلَا مِنْ هَذِهِ الْقُيُودِ أَوْ  
يَكُونُ مُطْلَقَ الْبَيَانِ فَاقْبَلَنْ      إِلَّا عَلَى الْمَعْنَى لَدَى السَّلَفِ أَنْ  
أَيُّ سُنَنِ الْهَادِي الْبَشِيرِ الْمُؤْتَمَنِ      وَالثَّانِ أَنَّهَا تُعَدُّ فِي السُّنَنِ  
ثَلَاثَةٌ تَحْتَاجُ لاسْتِفْصَالِ      وَهِيَ لَا تَخْلُو مِنَ الْأَحْوَالِ  
يَجِبُ بِهَا الْعَمَلُ بِالْإِيقَانِ      أَوْلَهَا الْبَيَانُ لِلْقُرْآنِ  
لَا نَصَّ فِيهِ فِي الْقُرْآنِ عُلَمَا      وَثَانِيهَا مُنْشِئَةٌ لِحُكْمِ مَا  
إِذْ هِيَ تَشْرِيعُ النَّبِيِّ الْمُجْتَبَى      وَهَذِهِ الْعَمَلُ أَيْضًا وَجَبَا  
تَوَفَّرَتْ شُرُوطُهَا فَاَعْمَلْ تُقَدِّ      ثَالِثُهَا نَاسِخَةُ الْكِتَابِ قَدْ  
زَادَتْ عَلَى الْكِتَابِ بِالْأَخْذِ قَمَنْ      خُلَاصَةُ الْقَوْلِ هُنَا أَنَّ السُّنَنَ  
(١٣٩١) أَتَتْ بِالِاسْتِقْلَالِ فَاحْفَظْ مَا رَأَوْا      كَأَنْتَ مُبَيِّنَةٌ أَوْ تَنْسَخُ أَوْ

(١) بالبناء للمفعول، أي ما أتصل به، وهو المزيد عليه.



## المبحث الثاني: في التعارض

### وفيه مسألتان:

#### المسألة الأولى في بيان تعريفه

هُوَ تَقَابُلُ الدَّلِيلَيْنِ عَلَى  
وَقَدْ يُرَى كُلِّيًّا أَوْ جُزْئِيًّا  
كَذَا الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ وَمَا  
كَذَاكَ مَا صَحَّ مِنَ الْقِيَاسِ لَا  
إِذْ الْأَدِلَّةُ لَهَا اتِّفَاقُ  
فَكُلُّ مَا لَدَى الْكِتَابِ فَالرَّسُولِ  
وَأَجْمَعَتْ عَلَيْهِ أَيْضًا أُمَّتُهُ  
كَذَلِكَ الْأَدِلَّةُ الشَّرْعِيَّةُ  
إِذْ خَالِقُ الْعَقْلِ هُوَ الَّذِي شَرَعَ  
إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ فَمَا تَعَارَضَا  
أَيَّ حَيْثُ يَظْهَرُ لَدَى الْمُجْتَهِدِ  
فَإِنْ تَعَارَضَ بَدَأَ فِي الْخَبَرَيْنِ  
وَأَنْ يَكُنْ قَيْسٌ يُعَارِضُ الْخَبَرَ

وَجْهَ الْمُمَانَعَةِ خُذْ مَا نُقِلَ  
مِنْهُ كِتَابُ اللَّهِ جَا بَرِيًّا  
إِجْمَاعُ أُمَّةِ الْهُدَى قَدْ اعْتَمَى  
يُرَى التَّعَارُضُ لَهُ فَلْتَعْقِلَا  
وَلَيْسَ فِيهَا خُلْفٌ أَوْ فِرَاقُ  
مُصَدِّقٌ لَهُ مُقَرَّرٌ بِالْقَبُولِ  
أَثْبَتَهُ الْقَيْسُ الصَّحِيحُ حُجَّتُهُ  
تَوَافَقُ الْعَقْلِ الصَّرِيحِ النَّيَّةُ  
فَكُلُّ مَعْقُولٍ يَصِحُّ لَمْ يَدْعُ  
مِنْهَا فَقَدْ عَادَ لِرَأْيِ مَنْ قَضَى  
لَا فِي الْحَقِيقَةِ فَحَقَّقْ تُرْشِدُ  
فَوَاحِدٌ بَطْلَانُهُ مِنْ دُونِ مَيِّنْ  
فَفَاسِدٌ أَوْ لَمْ يَصِحَّ ذَا الْأَثَرِ

## المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ : فِي بَيَانِ مَحَلِّهِ ؛ وَطُرُقِ دَفْعِهِ

وَلَا يُعَارِضُ الدَّلِيلُ الْقَطْعِيُّ	مِثْلُهُ عَقْلِيًّا غَدَاً أَوْ سَمْعِيًّا
كَذَاكَ ذُو الْقَطْعِ مَعَ الظَّنِّ	إِذْ يَلْزَمُ الْعَمَلُ بِالْقَطْعِيِّ
وَإِنَّمَا يَجِيءُ التَّعَارُضُ لَدَى	دَلِيلِ الظَّنِّ فَخُذْ نَهْجَ الْهُدَى
فَلْتَجْمَعَنَّ بَيْنَهُمَا إِنْ أَمَكْنَا	أَوْ لَا فَنَاسِخٌ أَخِيرُ زَمَانَا
أَوْ لَا يُرْجَحُ بَوَجهُ يُذَكَّرُ	بَعْدُ مِنَ الْمُرْجَحَاتِ تُؤَثَّرُ
وَقِفْ إِذَا تَعَدَّرَ التَّرْجِيحُ	وَلْتَجْتَهِدْ فِيمَا هُوَ الصَّحِيحُ
دَفْعُ تَعَارُضِ الْأَدْلَةِ أَتَى	بِالْبَحْثِ عَنْ صِحَّتِهَا كَيْ تَثْبُتَا
وَبِالْتَّتَبُّعِ وَالْإِسْتِقْرَاءِ مَعَ	نَظَرِهَا حَتَّى يُضِيءَ الْمُتَّبَعُ
وَجَمْعُكَ الطُّرُقَ وَالْأَلْفَازَ إِذْ	بَعْضٌ يُفَسِّرُ سِوَاهُ فَلْتَلَدُ
وَالْعِلْمُ بِاللُّغَةِ وَالِدَّلَالَةِ	إِذْ لِلْعَوِصَصَاتِ بِهَا الْإِزَالَةُ

## المبحث الثالث: في بيان الترجيح وفيه مسائل

### المسألة الأولى: في بيان تعريفه

ترجيحهم تقوية لأحد دليلي الحكم بشيء عايد

### المسألة الثانية: في بيان محله

محله الظنّي حيث لا يرى في غيره تعارض مقررًا

### المسألة الثالثة: في بيان طرقه

فلتجمعن من قبل ترجيح بما  
وإن يك الترجيح لا بحجة  
وعمل برأجج نعيّنا  
وعمل العالم برأجج لا  
إذ واجب عمله برأجج  
ثمة ذا الترجيح إما أن يرى  
أو عقل أو بينهما فالأول  
مدلول لفظ أو لأمر خارجي  
فأول معتبر بحال

من الأدلة ثراه سالما  
فذا تحكّم بغير مريّة  
معلوما أو بالظن كان اقترنا  
يكون بالظن بلى علم جلا  
من ظنه وهو يعلم واضح  
بين دليّين ذوي ثقل جرى  
في سند أو متن أو ما يحصل  
فهذه أربعة للمرتجي  
روى فكثر الرواة قل فمن

عَلُوُّ الْأَسْنَادِ وَفِقُّهُ الرَّأْيِ      لُغَتُهُ وَنَحْوُهُ يَا حَاوِي  
 وَرَعُهُ وَضَبْطُهُ وَفِطْنَتُهُ      وَلَوْ رَوَى مَعْنَى كَذَا يَقْطَعْتُهُ  
 وَشُهْرَةُ الْعَدْلِ وَفَقْدُ بَدْعَةٍ      وَكَوْنُهُ اخْتَبَرَ فِي التَّزْكِيَةِ  
 كَثْرَةُ مَنْ زَكَاهُ مَنْ قَدْ عُرِفَا      نَسَبُهُ وَقِيلَ مَشْهُورًا وَقَا  
 وَمَنْ يُزَكَّى بِالصَّرِيحِ قَدِّمَا      عَلَى الَّذِي بِالْإِلْتِزَامِ عُلِمَا  
 وَحِفْظُ مَرْوِيٍّ وَذِكْرُ السَّبَبِ      مَعُولُ الْحِفْظِ بِدُونِ الْكُتُبِ  
 ظُهُورُ حَمْلِهِ سَمَاعُهُ بِأَلَا      حَجَبِ أَكَابِرِ الصَّحَابِ الْفُضَّلَا  
 وَذَكَرًا أَوْ غَيْرِ أَحْكَامِ النِّسَا      حُرًّا وَضَعْفًا ذَا وَمَا قَبْلُ اثْنَسَا  
 وَمَنْ تَأَخَّرَ فِي الْإِسْلَامِ رَجَحُ      وَقِيلَ عَكْسُهُ هُوَ الَّذِي وَضَحُ  
 وَمَنْ تَحَمَّلَ مُكَلَّفًا وَمَنْ      غَيْرَ مُدَلِّسٍ يَكُونُ أَكْرَمَنْ  
 وَغَيْرُ ذِي اسْمَيْنِ مُبَاشِرٌ وَمَنْ      صَاحِبٌ وَقَعَةٍ يَكُونُ قَدِّمَنْ  
 رَأَوْ بِلَفْظٍ ثُمَّ مَا لَمْ يُنْكَرِ      أَصْلٌ وَمَا حَوَى (الصَّحِيحُ) فَاخْتَرِ  
 وَالثَّانِ تَرْجِيحُ بِحَالِ الْمَثْنِ إِذْ      قَوْلٌ فَفَعَلْتُ ثُمَّ تَقْرِيرٌ أَخَذْ  
 فَصِيحُهُ لَا زَائِدٌ عَلَى الْأَصَحِّ      مُشْتَمِلٌ عَلَى زِيَادَةٍ رَجَحُ  
 وَمَا بِلَهْجَةٍ قُرَيْشٍ مَدَنِي      وَمُشْعَرٌ عَلُوُّ شَأْنِهِ السُّنِّي  
 مَذْكُورٌ عَلَيْهِ مَعَ الْحُكْمِ كَ «مَنْ      بَدَلْ دِينَهُ» وَمَا فِيهِ عِلْنُ

تَهْدِيدٌ أَوْ تَأْكِيدٌ أَوْ عَامٌّ عَلَى  
وَالْعَامُّ شَرْطِيًّا عَلَى النِّكَرَةِ  
جَمْعٌ مُعَرَّفٌ عَلَى «مَا» «مَنْ»  
مَا لَمْ يُخَصَّ مِنْ عُمُومٍ قَدْ مَّا  
أَقْلُ تَخْصِيصًا وَالْاِقْتِضَا عَلَى  
هُمَا عَلَى الْمَفْهُومِ وَالْمُوَافَقَةِ  
وَتَالِثٌ أَتَى بِمَدْلُولِ الْخَبَرِ  
وَمُنْبِتٌ لِلتَّنَافِي وَالنَّهْيِ عَلَى  
وَأَيْضًا الْخَبَرَ قَدَّمَهُ عَلَى  
وَقَدَّمَ الْحَظْرَ عَلَى الْإِبَاحَةِ  
وَوَاجِبٌ وَالْكُورَةُ لِلتَّنَدُّبِ وَذَا  
وَمَا نَفَى الْحَدَّ وَمَعْقُولُ الْمُرَادِ  
رَابِعُهَا مَا بِالْأُمُورِ الْخَارِجَةِ  
مُوَافِقٌ آخِرٌ أَوْ مُرْسَلٌ أَوْ  
أَهْلُ الْمَدِينَةِ وَقَوْلُ الْأَكْثَرِ  
أَوْ الصَّحَابِيُّ بِنَصِّ مُيَزَا

ذِي سَبَبٍ إِلَّا إِذَا فِيهِ جَلَا  
مَنْفِيَّةٌ وَهِيَ عَلَى الْبَقِيَّةِ  
عَلَى الَّذِي عُرِّفَ لِلْجِنْسِ يَدُلُّ  
وَالْبَعْضُ عَكْسَهُ يَرَى مُقَدِّمًا  
إِشَارَةً مَعَ الْإِيمَاءِ فَضْلًا  
لِعَكْسِهِ وَقِيلَ عَكْسٌ سَبْقَهُ  
فَنَاقِلُ الْأَصْلِ لِجُلِّ مُعْتَبَرِ  
أَمْرٌ وَذَا عَلَى الْإِبَاحَةِ عَلَا  
أَمْرٌ وَنَهْيٌ إِدْثَبُوهُ جَلَا  
أَوْ عَكْسَهُ أَوْ اسْتِوَاءٌ أُثْبِتَ  
عَلَى الْمُبَاحِ فِي الْأَصَحِّ مَا خَذَا  
كَذَلِكَ الْوَضْعِيُّ تَقْدِيمًا يُرَادُ  
تَرْجِيحُهُ أَتَى فَكُنْ مُعَالِجَةً  
قَوْلَ صَحَابِيٍّ كَذَلِكَ مَا رَأَوْا  
وَمَنْعُ ذَا لَدَيَّ أَقْوَى النَّظَرِ  
أَوْ أَحَدُ الشَّيْخَيْنِ قَوْلًا أَبْرَزَا

أَوْ لَمْ يُخَالِفْ لَهُمَا مُعَادُ فِي  
 وَقَدْ حُكِيَ أَنَّ الْإِمَامَ الشَّافِعِيَّ  
 ثُمَّ مُعَادًا فَعَلِيًّا إِذْ وَرَدَ  
 عَلَى النُّصُوصِ قَدَّمُوا الْإِجْمَاعَ  
 فَمَا غَدَا لِلصَّحْبِ قُدَّمَ عَلَى  
 مُنْقَرِضِ الْعَصْرِ وَمَا لَمْ يُسْبِقِ  
 وَصَحَّحُوا تَسَاوِي مَا تَوَاتَرَ  
 بِقُوَّةِ الدَّلِيلِ قَيْسًا رَجَّحُوا  
 وَالْقَطْعُ بِالْعُلَّةِ أَوْ ظَنُّ غَلَبِ  
 وَذَاتُ أَصْلَيْنِ كَذَا الدَّائِيَّةُ  
 وَمَا احْتِيَاطًا اقْتَضَتْ وَعَامَّةُ  
 وَمَا أُصُولًا وَافَقَتْ أَوْ أُخْرَى  
 وَمَا بِإِجْمَاعٍ فَنَصُّ عُلَا  
 إِيْمَاؤُهُمْ فَالْسَّبْرُ فَالْمُنَاسَبَةُ  
 قِيَاسُ مَعْنَى وَسِوَى الْمُرَكَّبِ

حِلٌّ وَفِي الْفَرَضِ ابْنُ ثَابِتٍ يَفِي  
 تَقْدِيمَ زَيْدٍ فِي الْفَرَائِضِ يَعِي  
 تَرْتِيبُهُمْ كَذَا بِنَصِّ يُغْتَمَدُ  
 كَذَلِكَ إِجْمَاعًا مَضَى إِيْقَاعًا  
 أَتْبَاعُهُمْ وَهَكَذَا مُسَلَّسًا  
 بِخُلْفِهِمْ رَأَوْهُ حَقًّا يَرْتَقِي  
 مِنْ سُنَّةٍ أَوْ مِنْ كِتَابٍ قَدْ جَرَى  
 وَمَا عَلَى السَّنَنِ جَاءَ أَرْجَحُ  
 وَقُوَّةُ الْمَسْئَلِ أَيْضًا تُنْتَجَبُ  
 قَلِيلَةُ الْأَوْصَافِ أَيْضًا أُثْبِتُ  
 الْأَصْلُ أَوْ تَعْلِيلُ أَصْلٍ أُثْبِتُوا  
 إِنْ عُلَّتَانِ جَازَتَا فَأُخْرَى  
 بِالْقَطْعِ أَوْ بِالظَّنِّ قِيلَ قَدْ عَلَا  
 فَشَبَهُهُ فَالدَّوْرَانُ قَارِيَهُ  
 عَلَيْهِ إِنْ يَكُنْ قَبُولُهُ اجْتِهَابِي

وَصَنَّفَ حَقِيقِيٌّ فَعُرِفِيٌّ عَلَى  
مَا اطَّرَدَتْ وَانْعَكَسَتْ فَأَلَوَلَى  
وَقِيلَ عَكْسُهَا أَوْ اسْتَوَتْ وَمَا  
وَأَعْرِفُ الْخُدُودِ ذِي السَّمْعِ عَلَى  
كَذَا الصَّرِيحِ وَالْأَعْمُ وَعَلَا  
وَمَا طَرِيقٌ لَا كِتْسَابِهِ رَجَحُ  
بِذَا الْمُرَجَّحَاتُ لَا تَتَحَصَّرُ  
شَرْعِيٌّ وَجُودِيٌّ بَسِيطٌ اعْتَلَى  
وَمَا تَعَدَّتْ قَدْ رَأَوْهَا أَوْلَى  
كَثْرَ فَرْعًا لِلْخِلَافِ يُنْتَمَى  
أَخْفَى وَذَاتِيٌّ عَلَى الضِّدِّ عَلَا  
مُؤَافِقُ اللَّغَةِ وَالسَّمْعِ جَلَا  
تَقْدِيمُهُ عَلَى خِلَافِهِ وَضَحُ  
مَثَارُهَا الظَّنُّ الْمُفِيدُ الْبَاهِرُ

### المبحث الرابع : في بيان ترتيب الأدلة

تَرْتِيبُهَا الْمُرَادُ مِنْهُ النَّظَرُ  
وَبَعْدَهُ السُّنَّةُ مُطْلَقًا يَلِي  
وَهَكَذَا ثَقُلَ عَنْ جَمَاعَةٍ  
صِدِّيقُهُمْ وَنَجَلُ مَسْعُودٍ عُمَرُ  
هَذَا هُوَ الصَّوَابُ لَا تُقَدِّمُ  
وَلَيْسَ تَأْخِيرُ بِهِذَا لِلْسُّنَنِ  
إِذِ الْمُرَادُ نَظَرُ الْمُجْتَهِدِ  
أَوِ الْمُرَادُ سُنَّةٌ تَنْفَرِدُ  
فِيهَا فَأَعْلَاهَا الْكِتَابُ الْأَكْبَرُ  
إِجْمَاعُهُمْ ثُمَّ الْقِيَاسُ يَنْجَلِي  
مِنْ الصَّحَابَةِ هُدَاةُ الْأُمَّةِ  
وَيَحْرَهُمُ وَالشَّافِعِيُّ قَدْ زَيَّرُ  
إِجْمَاعُهُمْ عَلَى الْكِتَابِ الْأَعْظَمِ  
عَنِ الْكِتَابِ حُجَّةٌ فَلْتَفُطِنَنَّ  
أَوَّلَةَ الْأَحْكَامِ حَتَّى يَهْتَدِيَ  
بِشَرْعِ أَحْكَامٍ بِهِ لَا تَرُدُ

البَابُ الثَّانِي: فِي الْقَوَاعِدِ الْأُصُولِيَّةِ عِنْدَ  
أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ  
وَفِيهِ ثَلَاثَةُ فُصُولٍ  
الفَصْلُ الْأَوَّلُ: فِي الْكَلَامِ عَلَى الْحُكْمِ  
الشَّرْعِيِّ  
وَفِيهِ ثَلَاثَةُ مَبَاحِثَ



### المبحث الأول في بيان تعريفه ، وأقسامه

فِي اللُّغَةِ الْحُكْمُ بِمَنْعٍ فَسَّرَا	أَمَّا فِي الاصْطِلَاحِ فَهُوَ مَا يُرَى
إِثْبَاتِ أَمْرٍ أَوْ لَأَمْرٍ أَوْ نَهْيٍ	ذَا مُطْلَقُ الْحُكْمِ ثَلَاثَةٌ يَفِي
عَقْلِيٌّ أَوْ عَادِيٌّ أَوْ شَرْعِيٌّ	وَذَا هُوَ الْمَقْصُودُ وَالْمَرْعِيُّ
فَهُوَ مَدْلُولُ خِطَابِ الشَّرْعِ قُلْ	بِفِعْلِ مَنْ كَلَّفَ مَرْبُوطًا كَمَلْ
مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ بِهِ مُكَلَّفٌ	ثَلَاثَةٌ مِنَ الْقِيُودِ تُعْرَفُ
خَرَجَ بِالْأَوَّلِ حُكْمٌ غَيْرِهِ	وَخَمْسَةٌ أَخْرَجَ ثَانٍ فَادِرِهِ
مَا يَتَعَلَّقُ بِذَاتٍ أَوْ صِفَةٍ	أَوْ فِعْلٍ رَبَّنَا فَكُنْذَا مَعْرِفَةٍ
أَوْ بِالْجَمْعِ آدَاتٍ أَوْ الْمُعْلَقُ	بِذَاتٍ مَنْ كَلَّفَهُ قَدْ حَقَّقُوا
فِعْلُ الْمُكَلَّفِ هُنَا الْقَوْلُ شَمِلْ	وَعَمَلًا وَالْاِعْتِقَادَ الْمُكْتَمِلْ
وَتَالِثُ الْقِيُودِ قَدْ أَخْرَجَ مَا	بِفِعْلِ مَنْ كَلَّفَ لَا مِنْ حَيْثُ مَا
كَلَّفَ وَالْمَعْنَى هَهُنَا غَدَا	ثَلَاثَةٌ أَوَّلُهَا مَا وَرَدَا
فِيهِ اقْتِضَاءٌ شَامِلٌ لِأَرْبَعَةٍ	وَاجِبُ الْمَنْدُوبِ مَعَ مَا مَنَعَهُ
مَكْرُوهٌ الثَّانِي بِهِ التَّخْيِيرُ	هُوَ الْمُبَاحُ الْخَامِسُ الْأَخِيرُ
وَمَا مَضَى لَدَيْهِمْ يُسَمَّى	خِطَابَ تَكْلِيفٍ فَخُذْ مَا عَمَّا

ثَالِثُهَا مَا لَا اقْتِضَا فِيهِ وَلَا  
إِذَا الْخُطَابُ جَاءَ بِنَصْبٍ سَبَبٍ  
أَوْ كَوْنِ فِعْلٍ رُخْصَةً أَوْ ضِدًّا  
أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ فَتَابِعْ رُشْدًا

### الْمَبْحَثُ الثَّانِي : فِي بَيَانِ أَقْسَامِ الْحُكْمِ التَّكْلِيفِيِّ

هُوَ خُطَابُ الشَّرْعِ قَدْ تَعَلَّقَا  
بِالْإِقْتِضَاءِ أَوْ بِتَخْيِيرٍ وَقَدْ  
إِجْبَابُ التَّحْرِيمِ وَالْكَرَاهَةِ  
وَوَجْهُ هَذَا الْحَصْرُ أَنَّهُ إِذَا  
طَلَبًا أَوْ تَخْيِيرًا أَيْ وَالطَّلَبُ  
أَوْ لَا فَمَا طَلَبَ جَزْمًا يَجِبُ  
وَمَا بِجَزْمٍ تَرَكُّهُ قَدْ طَلَبَا  
بِفِعْلِ مَنْ كُفِيَ خُذْ مُحَقَّقًا  
جَاءَ مُقَسَّمًا لِخَمْسَةِ فَقَدْ  
وَالنَّدْبُ وَالْخَامِسُ قُلْ إِبَاحَةً  
جَاءَ خُطَابُ الشَّرْعِ نَعْمَ مَا خُذَا  
لِفِعْلِ أَوْ تَرَكْ لِحَزْمٍ يَنْصَحَبُ  
وَغَيْرُ جَزْمٍ فِعْلُهُ قُلْ يُنْدَبُ  
مُحَرَّمٌ أَوْ لَا لِكُرْهِ صَحْبَا

### الْوَاجِبُ

فِي اللُّغَةِ الْوَاجِبُ قَالُوا السَّاقِطُ  
فِي الشَّرْعِ مَا تَارَكَهُ أَيْ مُطْلَقًا  
وَالْفَرَضُ يُطْلَقُ عَلَى التَّقْدِيرِ  
وَلَا زَمَ وَتَأْبَسَتْ ذِي ضَابِطُ  
قَصْدًا يُذَمُّ فِي شَرِيعَةِ الثَّقَى  
عَطِيَّةٌ كَذَا عَلَى التَّأْثِيرِ

إِبَاحَةٌ إِلْزَامِ الْإِنِّزَالِ ذَا      فِي لُغَةٍ وَالْخُلْفَ فِي الشَّرْعِ خُذَا  
 وَكَوْنُهُ مُرَادِفًا لِلْوَاجِبِ      قَدْ صَحَّحُوا وَالْخُلْفَ لِلْفُظِّ انْسُبِ  
 وَيُسْتَفَادَانِ بِالْأَمْرِ تَارَةً      وَتَارَةً تُصَرِّحُ الْعِبَارَةُ  
 بِلَفْظِ قَرَضٍ وَوُجُوبٍ وَعَلَى      كَتَبَ وَحَقٌّ وَوَعِيدٍ حَصَلَا  
 بِتَرْكِهِ كَذَلِكَ إِحْبَاطُ الْعَمَلِ      وَغَيْرِ ذَلِكَ فَخُذْ نِلْتَ الْأَمَلِ  
 يَنْقَسِرُ الْوَاجِبُ لِلْمُعَيَّنِ      كَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ كُنْ مِمَّنْ  
 وَوَاجِبٍ مُخَيَّرٍ مِثْلُ خِصَالِ      كَفَّارَةِ الْيَمِينِ فَاحْفَظْ مَا يُقَالُ  
 فَوَاحِدٌ غَيْرُ مُعَيَّنٍ يَجِبُ      تَعْيِينُهُ بَدَأَ بِفِعْلِ الْمُتَنَصِّبِ  
 وَإِنْ يُؤَدِّي كُلُّهَا مَرَّتَبَهُ      فَالْوَاجِبُ الْأَوَّلُ عَالِي الْمَرَّتَبَةِ  
 وَإِنْ مَعًا يُثَابُ بِالْأَعْلَى كَمَا      يَأْتُمُّ بِالْأَدْنَى بِتَرْكِ مُجَرِّمًا  
 وَبَاعْتِبَارِ وَقْتِهِ مُوسَّعُ      مَا كَانَ وَقْتُهُ سِوَاهُ يَسْعُ  
 مِثْلُ الصَّلَاةِ وَمُضَيِّقٌ إِذَا      لَمْ يَشْمَلِ الْوَقْتُ كَصَوْمٍ فَادْرِ ذَا  
 وَلَا تُؤَخَّرُ وَاجِبًا مُوسَّعًا      إِلَّا بِعَزْمٍ فَعَلِهِ فَلْتَسْمَعَا  
 وَبَاعْتِبَارِ فَاعِلٍ يَنْقَسِرُ      إِلَى كِفَائِيٍّ وَعَيْنِي يُعْلَمُ  
 فَأَوَّلُ وَاجِبٍ كُلِّ شَخْصٍ      فَلْيَحْرِصِ الْجَمِيعُ كُلَّ الْحَرْصِ

وَالثَّانِ مَا لَوْ قَامَ بَعْضُ أَجْزَى      أَوْ لَمْ يَقُمْ كُلُّ بَائِثٍ يُجْزَى  
فَأَوَّلُ كَالصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ      وَالثَّانِ كَالْجِهَادِ قَتْلِ النَّفْسِ  
وَمَنْ يَظُنُّ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ      كِفَايَةً سِوَاهُ حَثْمًا يَعْمَلُ  
إِنْ يَفْعَلِ الْجَمِيعُ كَانَ فَرَضًا      لِكُلِّهِمْ إِذْ لَمْ يَخُصَّ بَعْضًا (٣٥)  
وَفَرَضُ عَيْنٍ مِنْ سِوَاهُ أَفْضَلُ      وَعَكْسُهُ بَعْضٌ رَأَى يُفْضَلُ  
وَبِالشَّرُوعِ يُلْزَمَانِ مُطْلَقًا      وَخُلْفُ بَعْضِهِمْ لِهَذَا مَا ارْتَقَى  
وَالْوَاجِبَاتُ بَيْنَهَا تَفَاضُلُ      فَطَلَبُ الْأَكْمَلِ مِنْهَا أَفْضَلُ  
ثُمَّ الزِّيَادَةُ عَلَى مَا وَجَبَا      إِنْ لَمْ تَكُنْ لَازِمَةً لَنْ تُوجَبَا  
وَالْأَمْرُ بِالشَّيْءِ يَكُونُ أَمْرًا      بِالْإِزْمِ لَهُ فَخُذُهُ خَيْرًا  
ثُمَّ الْوَسَائِلُ لَهَا أَحْكَامُ      مَقَاصِدُ فَمَا بِهَا يُرَامُ  
مُحَرَّمَاتٌ حُرِّمَتْ وَمَا وَجَبَ      وَاجِبَةٌ كَمَا لِنَدْبِ انْتِسَابِ  
وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ عَظِيمَةٌ      فِي طَائِفَةِ مَسَائِلِ جَسِيمَةٍ  
بِذَا عَرَفْتَ أَنَّ مَا لَيْسَ يَتِمُّ      إِلَّا بِهِ الْوَاجِبُ حَثْمًا قَدْ لَزِمَ  
أَمَّا الَّذِي الْوُجُوبُ لَا يَتِمُّ      إِلَّا بِهِ فَلَيْسَ فِيهِ حَثْمٌ (٣٥)  
كَالاسْتِطَاعَةِ لِحَجٍّ وَكَذَا      مِلْكُ النَّصَابِ لِلزَّكَاةِ فَأَيْدَا

مَا لَا يَتِمُّ وَاجِبٌ نَوْعَانِ مَا  
 كَالسَّغْيِ لِلْجُمُعَةِ وَالطَّهَارَةِ  
 فَالْنَّصُّ وَالْقَاعِدَةُ الْمَذْكُورَةُ  
 وَالثَّانِ مَا كَانَ مُبَاحًا مِثْلُ أَنْ  
 وَمِنْ هُنَا أَنَّ الْمُبَاحَ قَدْ يَجِبُ  
 وَقَدْ يَكُونُ نَدْبًا أَوْ مَكْرُوهًا أَوْ  
 وَالنَّهْيُ عَنْ شَيْءٍ يَكُونُ نَهْيًا  
 إِلَّا بِهِ كَمَا إِذَا تَخَطَّلَطُ  
 وَالنَّهْيُ فَرَعُ الْأَمْرِ إِذْ هُوَ الطَّلَبُ  
 لَا يُمْكِنُ امْتِثَالُ أَمْرِ مُطْلَقٍ  
 وَذَلِكَ تَابِعُ الْأَدْلَةِ فَقَدْ  
 مِمَّا مَضَى يَبِينُ أَنَّ مَا يَتِمُّ  
 أَرْبَعَةٌ أَحَدُهَا الْوَاجِبُ ذَا  
 وَثَانِيهَا الْمُبَاحُ مِثْلُ خَصْلَةٍ  
 كَمُطْلَقِ الْعِثْقِ وَرَابِعُ بَدَأَ  
 يَكُونُ مَأْمُورًا بِشَرْعٍ عِلْمًا  
 أَيْ لِلصَّلَاةِ جَاءَ فِي الْعِبَارَةِ  
 هُمَا دَلِيلَانِ فَخُذْ مَا أَثْبَتُوا  
 تَضَرَّرَ مَالُكَ تُزَكِّي فَاعْلَمَنَّ  
 أَوْ يَلْزَمُ الْأَصْلَ الْجَوَازَ فَاسْتَجِبْ  
 مُحَرَّمًا حَسَبَ التَّعَلُّقِ رَأَوْا  
 عَمَّا اجْتِنَابُهُ يَكُونُ أَعْيَا  
 زَوْجٌ بَغَيْرِهَا فَدَعُ تَغْتَسِبُ  
 وَهُوَ لِفِعْلٍ أَوْ لِتَرْكِ اصْطَحَبَ  
 إِلَّا بِتَحْصِيلِ مُعَيَّنٍ فَفَقِ  
 يُنْدَبُ أَوْ يُبَاحُ أَوْ كُرْهُا وَرَدَّ  
 بِهِ امْتِثَالُ وَاجِبٍ قَدْ يَنْقَسِمُ  
 مِثَالُهُ الْإِمْسَاكُ فِي الصَّوْمِ خُذَا  
 كَفَّارَةٍ وَغَيْرُ نَهْيٍ يَنْتَلُو تِي  
 بِأَنَّهُ الَّذِي بِنَهْيٍ أُبْعِدَا

مِثْلُ صَلَاةٍ صَلَّيْتُ فِي دَارٍ      مَغْصُوبَةٍ فَفِيهِ خُلِفَ جَارِي  
صَحَّحَهَا مَنْ فَكَّ بَيْنَ الْأَمْرِ      وَالنَّهْيِ مَعَ تَأْثِيمِهِ بِالْوَزْرِ  
وَمَنْ رَأَى عَدَمَ فَكٍّ أَبْطَلَا      وَذَا هُوَ الَّذِي أَرَاهُ أَعْدَلَا

### الْحَرَامُ

ثُمَّ الْحَرَامُ ضِدٌّ وَاجِبٌ عُرِفَ      فَاعِلُهُ ذُمَّ وَلَوْ قَوْلًا وَصِفَ (١٥٧٠)  
أَوْ عَمَلِ الْقَلْبِ وَيُدْعَى مَغْصِيَّةً      ذَلَمًا عَقُوبَةً وَتِلْكَ مُخْزِيَّةً  
سَيِّئَةٌ فَاحِشَةٌ مَحْظُورًا      وَحَرَجًا إِثْمًا كَذَا مَرْجُورًا  
كَذَاكَ مَمْنُوعًا قَبِيحًا دُعِيَا      كَذَاكَ تَحْرِيجٌ لَهُ قَدْ وَعِيَا  
وَتُسْتَفَادُ حُرْمَةً مِمَّا أَتَى      تَوْضِيحُهُ لَدَى النُّصُوصِ ثَبَتَا  
كَالنَّهْيِ وَالتَّحْرِيمِ وَالْحَظَرِ وَذَمِّ      فَاعِلُهُ وَيُوعِيدُ مَنْ أَلَمَ  
إِجَابِ تَكْفِيرِ بِفَعْلٍ وَكَذَا      لَا يَنْبَغِي هَذَا وَمَا لَكُمْ بِذَا  
وَلَا يَحِلُّ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَا      يَصْلُحُ وَصَفٌ بِالْفَسَادِ ثَقَلَا  
مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ لَا يُحِبُّهُ      وَلَا يَكْلَمُ وَيَرْضَى رَبُّهُ  
وَلَا يُزَكِّيهِ كَذَا لَا يَنْظُرُ      وَنَحْوُ ذَا مِمَّا النُّصُوصُ تَشْرُ  
وَجَائِزٌ نَهَى لِوَاحِدٍ بِلَا      عَيْنٍ كَأَخْتَيْنِ بِوَطْءٍ حُظَلَا (١٥٧١)

وَجَازَ فِعْلٌ وَاحِدٌ وَوَاحِدٌ لَهُ ثَوَابٌ وَعِقَابٌ وَارِدٌ  
 وَوَاحِدٌ بِالنُّوعِ مِنْهُ وَاجِبٌ وَمِنْهُ مَا بِحُرْمَةٍ يُجْتَنَّبُ  
 مِثْلُ السُّجُودِ لِلإِلَهِ الْحَقِّ وَغَيْرِهِ الْأَصْنَامِ ذَاتِ السُّحْقِ  
 أَمَّا الَّذِي بِالشَّخْصِ قُلٌ يَمْتَنِعُ مِنْ جَهَةِ إِيْجَابِهِ وَيُمْنَعُ  
 وَجَازَ مِنْ وَجْهَيْنِ كَالصَّلَاةِ فِي مَقْصُوبَةٍ وَلَمْ تَجْزُ وَلَمْ تَفِ  
 أَيْ لَا بِهَا أَوْ عِنْدَهَا الطَّلَبُ قَدْ سَقَطَ فِي الْقَوْلِ الصَّحِيحِ  
 وَثَوْبَةُ الْخَارِجِ مِمَّا غَضَبَا صَحِيحَةٌ فِيهِ وَإِثْمًا جَانِبًا  
 عِنْدَ الْخُرُوجِ وَالَّذِي قَدْ نَزَلَ عَلَى جَرِيحٍ إِنْ بَقِيَ قَدْ قَتَلَ  
 وَمِثْلُهُ إِنْ يَنْتَقِلُ ضَمِنَ ثُمَّ تَوْبَتُهُ تَصِحُّ إِنْ كَانَ نَدِمَ  
 وَيَحْرُمُ اتِّتِقَالُهُ عَلَى الْأَصَحِّ أَمَّا إِذَا أَدْنَى فَلَا خُلْفَ وَضَحَّ

(٥٠)

### تنبيه

تَحْرِيمُ شَيْءٍ مُطْلَقًا قُلٌ يَقْتَضِي تَحْرِيمَ كُلِّ جُزْئِهِ فَلْتَرْتَضِ  
 كَمَيْتَةً وَكَالْخَنَازِيرِ فَلَا يَحِلُّ شَيْءٌ فَاجْتَنِبْهُ مُسْجَلًا  
 سَدُّ الدَّرَائِعِ مِنَ الْقَوَاعِدِ ذَاتِ الْأَهْمِّيَّةِ عِنْدَ الْقَاصِدِ  
 كَحُرْمَةِ الْحَيْلِ إِذَا يَنْدَرِجَانِ تَحْتَ الْقَوَاعِدِ الْمَفْرُوعَةِ الْبَيَانِ

## الْمَنْدُوبُ

فِي اللُّغَةِ الْمَنْدُوبُ مَدْعُوٌّ مُهِمٌّ      فِي الشَّرْعِ مَا أَثِيبَ مَنْ بِهِ مُلِمٌّ  
 فِعْلاً وَقَوْلًا عَمَلُ الْقَلْبِ وَلَا      يُعَاقَبُ التَّارِكُ مُطْلَقًا جَلًّا  
 يُدْعَى بِسُنَّةٍ وَطَاعَةٍ كَذَا      نَفْلٌ تَطَوُّعٌ وَقَرْيَةٌ خُذًا  
 إِحْسَانًا أَوْ مُرَغَّبًا وَمُسْتَحَبٌّ      فَسُنَّةٌ أَعْلَى يَلِيهَا فِي الرُّتَبِ  
 فَضِيلَةٌ نَافِلَةٌ تَلِي وَقَدْ      رُجِّحَ كَوْنُهُ بِتَكْلِيفٍ وَرَدٌ  
 وَهُوَ مَأْمُورٌ بِغَيْرِ جَزْمٍ      جَائِزٌ تَرَكٌ لِقَلِيلِ الْحَزْمِ  
 وَاجِبُ الْاِعْتِقَادِ يُؤْتَى فَوْرًا      بِلَا لَزُومٍ شَارِعٌ بَلْ أُخْرَى  
 وَاسْتِثْنَايَ النَّسْكَ حَيْثُ وَجَبَا      إِذِ الْمُضْيِ فِي الْفَسَادِ أُوجِبَا  
 وَعِنْدِي اسْتِثْنَاءُ ذَا لَا يُحْمَدُ      إِذِ الدَّلِيلُ عَنْ قَبُولٍ يَبْعُدُ

## الْمَكْرُوهُ

ثُمَّتَ مَا يُمْدَحُ فَاعِلٌ وَلَا      يُذَمُّ تَارِكٌ بِمَكْرُوهٍ جَلًّا  
 وَهُوَ تَكْلِيفٌ وَمَنْهَى وَلَا      يَنَالُهُ مُطْلَقُ الْأَمْرِ فَاعْقِلًا  
 وَالْمُتَأَخِّرُونَ لِلنَّزْهِهِ قَدْ      اسْتَغْمَلُوهُ غَالِبًا فَلَا تَعْدُ  
 أَمَّا لَدَى السَّلَفِ فَالْمُحَرَّمُ      قُلٌّ غَالِبٌ وَفِيهِ أَخْطَا أَمَمٌ  
 مِمَّنْ تَأَخَّرُوا عَلَى الْأَيْمَةِ      فَمَا أَحَقَّ النُّقْلَ بِاللَّائِمَةِ



إِذْ عَدَلُوا عَنْ لَفْظٍ تَحْرِيمٍ إِلَى  
 فَهَؤُلَاءِ خَفَّفُوا فَحَمَلَهُ  
 لِيَتْرَكَ الْاَوَّلَى كُلُّ ذَا لِلْجَهْلِ  
 وَهَكَذَا «لَا يَتَّبَعِي» قَدْ فَهَمَا  
 كَرَاهَةً تَوَرُّعاً مِنْهُمْ جَلَا  
 بَعْضٌ عَلَى التَّنْزِيهِ بَعْضٌ جَعَلَهُ  
 بِقَصْدِهِمْ وَسُوءِ فَهَمِ النُّقْلِ  
 بَغَيْرِ مَا فِي النَّصِّ يُعْنَى مُحْكَمًا

### الْمُبَاحُ

فِي اللَّغَةِ الْمُبَاحُ مُعْلَنٌ وَمَا  
 مَا فِعْلُهُ وَتَرْكُهُ قَدْ أُرْنَا  
 فِي كَوْنِهِ مُكَافَأً بِهِ اخْتِلَافُ  
 أَلْفَظُهُ الْإِحْلَالُ وَالْإِبَاحَةُ  
 رَفَعُ الْجُنَاحِ وَكَذَا التَّخْيِيرُ  
 وَهِيَ قِسْمَانِ إِبَاحَةُ غَدَتِ  
 عَقْلِيَّةٌ وَهِيَ بِالِاسْتِصْحَابِ أَوْ  
 رَفَعُ إِبَاحَةٍ لِذَاتِ الشَّرْعِ قُلْ  
 وَمُوجِبَ اسْتِصْحَابِ الْعَقْدِ رَفَعُ  
 ثُمَّ الْمُبَاحُ غَيْرُ مَأْمُورٍ سِوَى  
 أَذِنَ فِيهِ وَاصْطِلَاحًا عُلِمَا  
 لَا دَمَّ لَا مَدْحَ لِذَاتِهِ دَنَا  
 وَكَوْنُهُ مِنْهُ أَرَاهُ يَأْتِلِفُ  
 وَالْإِذْنُ وَالْعَقْوُ فَكُلُّ مُثَبَّتٍ  
 وَنَحْوُهَا مِمَّا بِهِ التَّغْيِيرُ  
 شَرْعِيَّةٌ وَهِيَ الَّتِي تَقَدَّمَتْ  
 بَرَاءَةٌ أَصْلِيَّةٌ لَهَا دَعَا  
 سُمِّيَ نَسْخًا ذَاتَ عَقْلٍ لَا تَقُلْ  
 وَالشَّرْطُ لَا شَرْعِيَّةٌ قَدْ امْتَنَعَ  
 مَا بِهِ تَحْصِيلُ لِيُوجِبَ حَوَى

إِنْ نُسِخَ الْوُجُوبُ فِيهِ اشْتَرَكَا      إِبَاحَةُ وَالنَّدْبُ وَالْخُلْفُ صَكَ<sup>(١)</sup>  
وَأِنْ عَنِ التَّحْرِيمِ نَهَى صُرْفَا      حَقِيقَةُ بَقَى كُرَّةٌ عَاكِفَا

### تَنْبِيْهٌ

وَحُكْمُ الْأَشْيَاءِ الَّتِي يُنْتَفَعُ      بِهَا كَذَا الْعُقُودِ إِذَا لَا يُشْرَعُ  
فَرَضًا أَوْ الشَّرْعُ لَهَا أَبَانَا      لَكِنَّهُ بِالْجَهْلِ مَا اسْتَبَانَا  
إِبَاحَةُ إِذْ خُلِقَتْ لِلنَّفْعِ      قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ حَبْرُ الشَّرْعِ  
الْأَصْلُ فِي الْعِبَادَةِ التَّوْقِيفُ      فَلَا زِيَادَةَ وَلَا تَطْفِيفُ  
وَلَا يَصِحُّ لِلَّذِي بَعْدُ أَتَى      إعْطَاؤُهُ حُكْمًا قُبَيْلُ ثَبَاتَا  
إِذْ حُكْمُهُ مُبَيَّنٌ فِي الشَّرْعِ      فَلَا تُمَارَ جَاهِلًا بِالْوَضْعِ  
وَكُلُّ ذَا فَرَضٍ وَتَخْمِينٍ فَلَمْ      يَزَلْ إِحَاطَةُ الشَّرِيعَةِ الْأَمَمِ  
﴿ فِي كُلِّ أُمَّةٍ ﴾ ﴿ وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ ﴾      إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ ﴿ حُجَّتِي

### تَنْبِيْهٌ آخَرُ: فِي بَيَانِ مَعْنَى الْإِلْهَامِ، وَحُكْمِهِ

إِلْهَامُنَا وَهُوَ الَّذِي يُحَرِّكُ      الْقَلْبَ بِالْعِلْمِ لِكَيْمَا يُدْرِكُ  
بِهِ الطَّمَأْنِينَةَ تَحْصُلُ وَقَدْ      دَعَى إِلَى الْعَمَلِ غَيْرُ مُسْتَتِدِّ  
عَلَى الصَّوَابِ بَعْضُهُمْ يَسْتَتِدُّ      إِلَيْهِ وَهُوَ زَائِفٌ مُفَنَّدُ

(١) أي لزم، قال في «القاموس»: صكاه: لزمه. انتهى، أي فيه خلاف بين العلماء.

ضَلَّ بِهِ مُعْظَمُ مَنْ تَعَبَّدَا بِالْجَهْلِ وَالْهَوَى فَبَاءَ بِالرَّدَى  
حَادُوا بِهِ عَنْ مَنَهِجِ الْكِتَابِ وَسُنَنِ النَّبِيِّ ذِي الْخَطَابِ

### المبحث الثالث: في الحكم الوضعي

#### وفيه مسائل

#### المسألة الأولى: في بيان تعريفه

فِي الاصْطِلَاحِ خَبَرٌ قَدْ اسْتَفِيدَ مِنْ نَصْبِ شَرْعِنَا مُعَرِّفًا يُفِيدُ

لِحُكْمِهِ وَلَيْسَ تَكْلِيفٌ وَلَا كَسْبٌ وَلَا عِلْمٌ وَقُدْرَةٌ جَلَا

شَرْطًا سِوَى السَّبَبِ لِلْعِقَابِ أَوْ لِنَقْلِ مِلْكٍ دُونَ ذَيْنَ قَدْ تَفَوَّا

#### المسألة الثانية: في بيان الفرق بين الحكم التكليفي والوضعي

يَتَضَرَّحُ الْفَرْقُ مِنَ الْوَجْهَيْنِ فَمِنْهُمَا الْأَوَّلُ دُونَ مَسْنُونِ

عِلْمُ الْمُكَلَّفِ وَقُدْرَةُ عَلَى فِعْلٍ لَدَى الْأَوَّلِ شَرْطٌ يُعْتَلَى

كَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ أَمَّا الْوَضْعِيُّ فَلَيْسَ شَرْطًا كَصَيِّ أَرْع<sup>(١)</sup>

يُضْمَنُ غُرْمٌ<sup>(٢)</sup> الْمُتْلَفَاتِ إِنْ بَدَا وَإِنْ يَكُنْ غَيْرَ مُكَلَّفٍ غَدَا

هَذَا الضَّمَانُ حُكْمٌ وَضَعُ بَدَلُ إِثْلَافِهِ ذَا سَبَبٍ مُقَابِلُ

(١) بفتح الهمزة، أي استمع، يقال: أرعى كاصغى وزنا ومعنى.

(٢) الغُرْم بالضم: ما يلزم أدائه، كالغرامة، والمُغْرَم كُمُكْرَم. أفاده في «القاموس».

ثَانِيهِمَا الْأَوَّلُ أَمْرٌ وَطَلَبٌ      كَالْأَمْرِ بِالصَّلَاةِ فَاسْتَمَعَ بِالرَّغْبِ  
خِلَافَ حُكْمِ الْوَضْعِ لَيْسَ بِطَلَبٍ      بَلْ هُوَ إِخْبَارٌ مِنَ الشَّرْعِ انْتُخِبَ

### الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ : فِي بَيَانِ أَقْسَامِهِ

أَقْسَامُهُ قُلُّ عِلَّةٍ كَذَا السَّبَبُ      وَمَنْعُ شَرْطٍ وَبَعْضُ قَدْ ذَهَبَ  
فَزَادَ صِحَّةً كَذَاكَ ضِدُّهَا      قَضَاءُ الْأَدَاءِ أَيْضًا عَدُّهَا  
إِعَادَةٌ وَرُخْصَةٌ عَزِيمَةٌ      فَعِنْدَهُ لِلْوَضْعِ مُسْتَقِيمَةٌ

(١٦٥٠)

#### الْعِلَّةُ

أَقْسَامُهَا ثَلَاثَةٌ مَا أَوْجَبَا      حُكْمًا لِشَرْعٍ وَهُوَ قَدْ تَرَكَبَا  
مِنْ مُقْتَضِيهِ شَرْطُهُ كَذَا الْمَحَلُّ      وَأَهْلِهِ وَالثَّانِ مُقْتَضٍ حَصَلَ  
لِلْحُكْمِ لَوْ لِمَانِعٍ تَخَلَّفَا      أَوْ قَاتَ شَرْطُ الْحُكْمِ إِذْ عَنَّهُ  
وَالثَّالِثُ الْحُكْمَةُ مَا يُنَاسِبُ      يَنْشَأُ عَنْهُ حُكْمُهُ الْمُصَاحِبُ

#### السَّبَبُ

فِي اللَّغَةِ السَّبَبُ مَا تُوصَّلَا      بِهِ لِغَيْرِهِ وَشَرْعًا قَدْ جَلَا  
مَا يَلْزَمُ الْوُجُودُ مِنْ وَجُودِهِ      لِذَاتِهِ وَالْعَكْسُ فِي وَرُودِهِ  
فَعِنْدَهُ يُوجَدُ حُكْمٌ لَا بِهِ      يُطْلَقُ لِلْأَشْيَاءِ فَلْتَنَبَّهِ

أَحَدُهَا مُقَابِلُ الْمُبَاشَرَةِ      وَعِلَّةُ الْعِلَّةِ ثَانِيًا ثَرَّةُ  
ثَالِثُهَا بِدُونِ شَرْطٍ عِلَّةُ      شَرْعِيَّةٌ رَابِعُهَا كَامِلَةٌ  
وَهُوَ قِسْمَانِ لَوْ قُتِلَ نُسَبًا      مِثْلُ زَوَالِ الظُّهْرِ أَيْ لِيَجِبَا  
وَمَعْنَوِيٌّ وَهُوَ مَا يَسْتَلْزِمُ      لِحُكْمَةٍ بَاعِثَةٌ ثَحْتُمُ  
كَمِثْلِ إِسْكَارٍ لِتَحْرِيمِ كَذَا      وَجُودُ مَلِكٍ لِاتِّفَاعِ أَخِذَا

### الشَّرْطُ

الشَّرْطُ فِي اللُّغَةِ قُلٌّ عَلَامَةٌ      وَفِي اصْطِلَاحِ الشَّرْعِ خُذْ مَا أَثْبَتُوا  
مَا يَلْزِمُ الْعَدَمُ إِذْ يَنْعَدِمُ      لَا مِنْ وَجُودِهِ وَجُودٌ يَلْزِمُ  
أَوْ عَكْسُهُ لِذَاتِهِ فَإِنْ أَخْلَ      عَدَمُهُ بِحُكْمَةِ السَّبَبِ نَلْ  
شَرْطًا بَدَأَ لِسَبَبٍ أَوْ لَزَمَا      مَا يَقْتَضِي نَقِيضَ حُكْمِ أُبْرَمَا  
فَشَرْطُ حُكْمٍ قَسَمُوهُ أَرْبَعَةً      أَحَدُهَا الْعَقْلِيُّ عَقْلٌ وَضَعَهُ  
مِثْلُ حَيَاتِنَا لِعِلْمِ شَرْطًا      وَالثَّانِ شَرْعِيٌّ هُوَ الَّذِي سَطَا  
بِالْقَصْدِ هَاهُنَا وَقِسْمَيْنِ بَدَأَ      شَرْطٌ وَجُوبٌ كَالزَّوَالِ إِذْ غَدَا  
شَرْطَ صَلَاةِ الظُّهْرِ شَرْطُ صِحَّةِ      مِثْلُ الْوُضُوءِ لَأَدَا الْفَرِيضَةِ

وَاللَّفَوِيُّ ثَالِثٌ كَالسَّبَبِ      كَأَنْتَ طَالِقٌ إِذَا لَمْ تَرْغَبِ<sup>(١)</sup>  
وَالرَّابِعُ الْعَادِيُّ كَالْغَدَاءِ      أَيْ لِلَّذِي يَعِيشُ بِاِغْتِدَاءِ

### الْمَانِعُ

وَمَانِعٌ مَا مِنْ وُجُودِهِ الْعَدَمُ      وَلَيْسَ فِي عَدَمِهِ شَيْءٌ أَلَمْ  
وَهُوَ إِمَّا مَانِعٌ لِلْحُكْمِ      مِثْلُ أُبُوَّةٍ لِقَصِّ الظُّلْمِ  
أَوْ مَانِعٌ لِسَبَبِ كَالدَّيْنِ مَعَ      مِلْكٍ نَصَابٍ لِلزَّكَاةِ قَدْ دَفَعُ  
وَتَصْنِبُهَا مُفِيدَةٌ لِمَا اقْتَضَتْ      حُكْمٌ إِلَى الشَّرْعِ انْتِسَابُهُ ثَبَتَ

### الصِّحَّةُ وَالْفَسَادُ

وَمِنْ خِطَابِ الْوَضْعِ صِحَّةٌ فَسَادُ      عَلَى الَّذِي رَجَّحَهُ ذُووُ اعْتِمَادِ  
بِصِحَّةِ الْعِبَادَةِ الْمُرَادُ      اسْقَاطُهَا الْقَضَاءَ لَا تَعَادُ  
أَوْ الْمُوَافَقَةَ لِلْأَمْرِ وَفِي      تَعَاقُدِ تَرْتُّبِ الْحُكْمِ الْوَفَى  
فَبِإِذْ يَصِحُّ الْعَقْدُ قَدْ تَرْتَّبَا      أَثَرُهُ كَالْمَلِكِ بَيْعًا صَحْبًا  
وَإِذْ عِبَادَةٌ تَصِحُّ أَجْزَأَتْ      أَيْ أَسْقَطَتْ تَعَبُّدًا حَيْثُ كَفَتْ  
كَوْنِ الْقَبُولِ لِأَزَمِ الصِّحَّةِ فِي      ثُبُوتِ أَوْ نَفْيِ مُرَجَّحًا يَفَى  
قَابِلَهَا الْفَسَادُ وَالْبُطْلَانُ      وَفَرَقَ ذَيْنِ قَدْ رَأَى النُّعْمَانُ

(١) وفي نسخة بدل هذا الشطر: كَإِنْ تَرَكْتَ الْعِلْمَ إِنَّكَ غَيِّ

## تنبيه

وَصِرْجَةً مَعَ إِثَابَةٍ تَجِي  
وَتَارَةً يُثَابُ دُونَ صِرْجَةٍ  
ثُمَّ الْكَمَالُ وَاجِبٌ وَمُسْتَحَبٌ  
فَأَوَّلُ وَإِنْ أَتَى بِمَا اسْتُحِبُّ  
وَالنَّقْصُ نَوْعَانِ فَنَقْصُ وَاجِبٍ  
وَالْفُقْهَاءُ حَمَلُوا مَعْنَى الْكَمَالِ  
وَالْحَقُّ أَنَّهُ لَدَى الشَّرْعِ حُمِلَ  
كَنْصٌ لَا صَلَاةَ أَوْ مَنْ غَشَّيْنَا  
النَّفْسَ لِلْكَمَالِ إِنْ أَرَادَ مَا  
وَإِنْ أَرَادَ مَا اسْتُحِبُّ وَهَمَا  
فَلَيْسَ مِنَّا لَيْسَ مِنْ خِيَارِنَا  
أَوْ صَارَ مِنْ غَيْرِ ذَوِي الْإِسْلَامِ  
وَالْحَقُّ أَنَّ ذَا الضَّمِيرِ يَنْصَرِفُ  
لَهُمْ مُوَالَاةٌ وَحُبٌّ مُطْلَقٌ

فِي عَمَلٍ كَمُلَ وَفَقَ الْمَنْهَجُ<sup>(١)</sup>  
وَتَارَةً لِعَكْسِ هَذَا أَثْبَتَ  
إِنْ يَقْتَصِرُ عَلَى الَّذِي لَهُ وَجِبٌ<sup>(٢)</sup>  
فَالثَّانِ قُلْ وَهُوَ كَمَالٌ مَنْ قَرِبَ  
وَنَقْصَ مَا اسْتُحِبُّ أَيْضًا أَصْحَبَ  
عَلَى الَّذِي اسْتُحِبُّ غَالِبًا يُقَالُ  
عَلَى الَّذِي وَجِبَ حَقُّ مَا نُقِلَ  
قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ مَنْ قَالَ لَنَا  
وَجِبَ قَدْ صَدَقَ إِذْ قَدْ فَهَمَا  
إِذْ لَمْ يَقَعْ فِي الشَّرْعِ هَذَا فَاعْلَمَا  
قَوْلُ لِمَنْ أَرْجَأَ لَا تُجْزِ هُنَا  
قَوْلُ الْخَوَارِجِ أُولِي الْمَلَامِ  
لِلْكَامِلِينَ فِي الثَّوَابِ فَاغْتَرَفَ  
بِغَشِّهِ لَهُمْ غَدَا يُفَارِقُ

(١) أي وفق الطريق الشرعي.

(٢) أي وجب عليه، فاللام بمعنى على.

لَكِنَّهُ بَغَيْرِهِمْ لَا يُلْحَقُ      وَإِنْ كَبِيرَةٌ أَتَتْهُ تُسْحَقُ<sup>(١)</sup>  
وَتَقْصُ وَاجِبِ الْعِبَادَاتِ أَتَى      نَوْعَيْنِ نَوْعٌ مُبْطِلٌ قَدْ ثَبَتَا  
كَتَقْصِ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ وَتَلَا      مَا لَيْسَ يُبْطِلُ كَوَاجِبِ جَلَا  
فِي الْحَجِّ أَوْ فِيهَا بِسَهْوٍ يُجْبَرُ      بِالدَّمِّ وَالسَّجُودِ حِينَ يُذْكَرُ

### الْأَدَاءُ وَالْإِعَادَةُ وَالْقَضَاءُ

فِعْلُ الْعِبَادَةِ لَوْ قَتَّهَا الْأَدَا      وَفِعْلُهَا أَخْرَى إِعَادَةً بَدَا  
وَفِعْلُهَا بَعْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ      هُوَ الْقَضَاءُ رَافِعاً لِلْمَقْتِ  
ثُمَّ الْأَدَاءُ وَالْقَضَاءُ يَجْتَمِعَانِ      فِي الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ فَافْعَلْ  
وَتَّارَةً يَنْفَرْدُ الْأَدَاءُ      كَجُمُعَةٍ لَيْسَ لَهَا قَضَاءُ  
وَتَّارَةً يَنْفَرْدُ الْقَضَاءُ      كَحَائِضٍ لَيْسَ لَهَا أَدَاءُ  
وَتَّارَةً قَدْ يُنْفَيَانِ مِثْلُ مَا      يُرَى لِنَفْلٍ مُطْلَقٍ قَدْ انْتَمَى

### الْعَزِيمَةُ، وَالرُّخْصَةُ

فِي اللَّغَةِ الْعَزِيمَةُ الْقَصْدُ غَدَا      مُؤَكَّدَا وَفِي الشَّرِيعَةِ بَدَا  
حُكْمًا يَقِي بِهِ الدَّلِيلُ الشَّرْعِي      بِلاَ مُعَارِضٍ لَهُ ذِي مَنَعٍ  
فَتَشْمَلُ الْأَحْكَامَ أَمَّا الرُّخْصَةُ      فَإِنَّهَا فِي اللَّغَةِ السُّهُولَةُ



فِي الشَّرْعِ حُكْمٌ ثَابِتٌ عَلَى      دَلِيلِنَا الشَّرْعِيِّ مِنْ أَجْلِ التَّنَافُ  
أَيِّ لِمُعَارِضٍ تُرَجَّحَ فَمَّا      غَيْرَ مُخَالَفٍ دَلِيلًا عُلِمَا  
فَلَيْسَ رُخْصَةً كَذَا مَا خُفِّفَا      عَنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ نِعْمَ شَرَفَا  
وَقَدْ تَجَيَّ الرُّخْصَةُ لِلْوُجُوبِ أَوْ      لِلتُّدْبِ أَوْ إِبَاحَةٍ كَمَا رَأَوْا  
كَأَكْلِ مَيْتَةٍ وَقَصْرٍ مَنْ سَفَرُ      وَجَمْعِهِ ثُمَّ بِهِذَا قَدْ ظَهَرَ  
أَنَّهَا لَا تَقَعُ ذَاتَ حُرْمَةٍ      كَذَاكَ لَا تُوصَفُ بِالْكُرَاهَةِ

### المبحث الثاني: في بيان لوازم الحكم الشرعي

#### وفيه مطلبان

#### المطلب الأول: في التحسين، والتقبيح العقليين

الْحُسْنُ وَالْقُبْحُ يُقَالَانِ عَلَى      مَعْنَى الْمُلَائِمَةِ لِلطَّبِيعِ جَلَا  
كَحُسْنِ إِتْقَانِكَ لِلْفَرِيقِ أَوْ      ضِدَّ كَقُبْحِ ضَرْبِ سِلْمٍ رَأَوْا  
وَأُطْلِقَا أَيْضًا عَلَى الْكَمَالِ      كَالْعِلْمِ وَالنَّقْصِ كَجَهْلِ خَالِ  
هُمَا بَدِئَيْنِ الِاعْتِبَارَيْنِ بِلَا      خُلْفٍ إِلَى الْعَقْلِ اتِّسَابًا حَصْلًا  
وَأُطْلِقَا أَيْضًا عَلَى الثَّوَابِ      مَذْحٍ وَذَمٍّ وَعَلَى الْعِقَابِ  
وَهَذَا الْإِطْلَاقُ مَحَلٌّ لِلتَّنَزَاعِ      بَيْنَ الطَّوَائِفِ فَأَحْسِنِ السَّمَاعَ  
فَدُوْا اعْتَزَالِ لِلْعُقُوبِ نَسَبًا      الْحُسْنُ وَالْقُبْحُ فَحَقًّا جَانِبًا

وَالْحَقُّ بَيْنَ ذَيْنِ قَدِ أَفَاقَا	وَالْأَشْعَرِي نَفَاهُمَا إِطْلَاقَا
لَا جَوْرَ لَا ظُلْمَ وَلَا فِيهِ شَطَطُ	مَذْهَبُ أَهْلِ سُنَّةٍ هُوَ الْوَسَطُ
نُلْخِصُ الْأُصُولَ حَتَّى نَصْحَبَا	وَقَبْلَ أَنْ نَشْرَحَ هَذَا الْمَذْهَبَا
تَعْلِيلَ أَفْعَالِ إِلَهٍ الرَّحْمَةِ	أَوَّلُهَا قَدْ يُثَبِّتُونَ الْحُكْمَةَ
عَلَى مَصَالِحِ الْعِبَادِ تَحْصُلُ	فَأَمْرُهُ وَنَهْيُهُ مُشْتَمِلُ
قَدْ مُلَّا بَذَا فَخُذْهُ بِالْقَبُولِ	وَكَيْفَ وَالْقُرْآنُ سُنَّةُ الرَّسُولِ
(١٧٣٠) أَوِ الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ الْفِعْلُ فُعِلْ	فَتَارَةً تُذَكِّرُ لَمْ قَدْ تُعِلْ
تُذَكِّرُ تَارَةً أَدَاءً تُعْتَمَدُ	وَتَارَةً يُذَكِّرُ (مِنْ أَجْلِ) وَقَدْ
يَذَكِّرُهُ صَرَاخَةٌ فَلَا عَجَبُ	كَأَلْفَا وَ«كَيَّ» «لَعَلَّ» «إِنَّ» وَالسَّبَبُ
جَمِيعُهَا جَمِيلَةٌ مُسْتَحْسَنَةٌ	الْبَتَّانِ أَفْعَالُ الْإِلَهِ حَسَنَةٌ
الْمَلِكِ الْأَعْلَى نُعُوثًا تُعْرِفُ	ثَالِثُهَا أَنَّهُمْ قَدْ وَصَفُوا
أَثَبَتَهُ الرَّسُولُ عَنْ وَحْيِ السَّمَاءِ	حَيْثُ بِهَا وَصَفَ نَفْسَهُ وَمَا
وَعَايِرَ تَكْوِينِ وَلَا تَمْثِيلِ	مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلَا تَعْطِيلِ
عَلَى الْإِلَهِ جَلَّ مَا لَا يَجِبُ	رَابِعُهَا أَنَّهُمْ لَمْ يُوجِبُوا
فَضْلًا وَنِعْمَةً بِفَيْضِ قُدْسِهِ	إِلَّا الَّذِي أَوْجَبَهُ بِنَفْسِهِ

خَامِسُهَا أَنَّهُ لَا يُعَذَّبُ  
 سَادِسُهَا قَرَّرَ شَرْعُنَا الَّذِي  
 فَحَسَّنَ الْحَسَنَ ثُمَّ أَمَرَ  
 سَابِعُهَا لَا دَخَلَ لِلْعَقْلِ لَدَى  
 وَلَا تَعَلَّقَ لِمَدْحٍ عَاجِلًا  
 وَإِنَّمَا طَرِيقُ ذَاكَ السَّمْعُ  
 إِلَّا إِذَا الْحُجَّةُ قَامَتْ تُرْهِبُ  
 فِي الْعَقْلِ وَالْفُطْرِ عِنْدَ الْمُحْتَذَى  
 وَقَبَّحَ الْقَبِيحَ ثُمَّ زَجَرَ  
 اثْبَاتِ أَحْكَامَ شَرِيعَةِ الْهُدَى  
 وَلِلثَّوَابِ وَالْعِقَابِ آجِلًا  
 مِنْهُ يُحَقِّقُ بِهِذَا الْقَطْعُ

### تَفْصِيلُ مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي الْحُسْنِ وَالْقُبْحِ

اعْلَمْ بِأَنَّ الْحُسْنَ وَالْقُبْحَ صِفَةٌ  
 بِالْعَقْلِ أَوْ بِالْفِطْرَةِ السَّالِمَةِ  
 فَهَذِهِ الطُّرُقُ لَا تَخْتَلِفُ  
 وَأَنَّ مَا حَسَّنَ عَقْلٌ قَدْ عَلِمَ  
 وَتَارَةً تَغِيبُ عَنْ عُقُولِنَا  
 وَأَنَّ مَا عُرِفَ حُسْنُهُ كَذَا  
 مَدْحٌ وَلَا ذَمٌّ وَلَا ثَوَابٌ  
 بِالْوَحْيِ عَنْ رُسُلِ الْكِرَامِ الْبَرَّةِ  
 ثَابِتَةٌ لِلْفِعْلِ يَا ذَا الْمَعْرِفَةِ  
 أَوْ بِطَرِيقِ الشَّرْعَةِ الْحَكِيمَةِ  
 بَلْ كُلُّهَا فِي الصِّدْقِ قَدْ تَأْتَلَفُ  
 حِكْمَتُهُ كَذَاكَ شَرْعٌ فَاغْتَنِمْ  
 فَمَا لَنَا إِلَّا الْقَبُولُ بِالْهَنَاءِ  
 قُبْحُهُ بِالْعَقْلِ فَمَا لَهُ احْتَذَى  
 إِلَّا إِذَا جَاءَ بِهِ الْخَطَابُ  
 إِذْ حُجَّةُ اللَّهِ بِهِمْ مُقَرَّرَةٌ

هَذَا بَيَانُ الْمَذْهَبِ الْمَرْضِيِّ      مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ السُّنِّيِّ  
 أَمَّا الَّذِينَ أَثْبَتُوا الْعَقْلِيَّ فَقَطُ      أُولُو اعْتِزَالٍ رَكِبُوا بَحْرَ شَطَطٍ  
 وَارْتَكَبُوا الْمَحَازِيرَ<sup>(١)</sup> الْكَثِيرَةَ      أَقْبَحُ بِهَا شَنْيَعَةٌ جَرِيرَةٌ  
 أَوَّلُهَا تَمْجِيدُ عَقْلِهِمْ فَمَا      أَذْرَكَهُ أَصْلٌ لِشَرْعٍ بِئْسَمَا<sup>(٢)</sup>  
 الثَّانِ أَنَّهُمْ عَلَى ذَا قَدِّ بَنَوْا      إِيْجَابَ الْأَصْلَحِ<sup>(٣)</sup> أَلَا قَدْ اعْتَدَوْا  
 ثَالِثُهَا بَنَوْا عَلَى هَذَا الثَّوَابِ      وَالْمَدْحِ وَالذَّمِّ كَذَلِكَ الْعِقَابُ  
 وَهَذِهِ الْأُمُورُ لَيْسَتْ تُدْرِكُ      إِلَّا مِنَ السَّمْعِ فَهُمْ قَدْ أَفْكُوا<sup>(٤)</sup>  
 رَابِعُهَا تَشْبِيهِهُمْ سُبْحَانَهُ      بِخَلْقِهِ أَقْبَحُ بِوَصْفِ شَانِهِ  
 أَمَّا الْأَشَاعِرَةُ نَافُوا الْعَقْلِيَّ      لَهُمْ مَحَازِيرُ فَحَبِذْ نَقْلِي  
 أَوَّلُهَا أَنَّهُمْ قَدْ خَالَفُوا      بَدَاهَةَ الْعَقْلِ السَّلِيمِ جَازَفُوا  
 إِذْ سَوَّوْا الظَّالِمَ بِعَدْلِ فَحْشَا      بِضِدِّهِ فَبِئْسَ رَأْيَا وَخُشَا

(١) أصله محاذير بالياء حُذِفَتْ لِلزَّنْ، وهو جمع محذور.

(٢) أي بئسما اعتقلوه.

(٣) بدرج الهمزة بعد نقل حركتها.

(٤) من باب ضرب، وعلم: أي كذبوا.

بَلْ جَوَزُوا الْأَمْرَ بِشِرْكٍ وَكَذًا  
وَاللَّهُ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ  
وَالثَّنَانِ أَنَّهُمْ نَفَوْا عَنْ رَبِّنَا  
يَأْمُرُ وَيَنْهَى لَا لِحِكْمَةٍ وَلَا  
بُطْلَانٍ هَذَا وَاضِحٌ بِالسُّنَّةِ  
مُخَالِفٌ أَيْضاً صَرِيحُ الْعَقْلِ  
ثَالِثُهَا جَعْلُهُمُ اتِّقَا الْعَذَابِ  
دَلِيلَ الْإِتِّقَا لِحُسْنِ الْعَقْلِ  
لَأَنَّ إِثْبَاتَ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ  
فَهَذِهِ الْمَحَازِرُ الْخَطِيرَةُ  
أَمَّا أَوْلُو السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ  
فَأَتَّبَعُوا الْحِكْمَةَ وَالتَّعْلِيلَ  
وَنَزَّهُوا اللَّهَ تَعَالَى أَمْرَهُ  
نَهْيًا عَنِ التَّوْحِيدِ ذَا هُوَ الْبَدَا  
ذُو حِكْمَةٍ بِالْفَقَةِ الثَّنَاءِ  
حِكْمَةٌ فَعِلِهِ الْبَلِيغَةُ الثَّنَا  
يَخْلُقُ لِلْحِكْمَةِ بِئْسَ مَثَلًا  
وَبِالْقُرْآنِ وَخِيَارِ الْأُمَّةِ<sup>(١)</sup>  
فَاتَّبَعَ الْحَقُّ تَكُنْ ذَا فَضْلٍ  
قَبِيلَ بَعَثِ الرُّسُلِ مَعَهُمُ الْكِتَابِ  
وَالْقُبْحُ مَا أَقْبَحَ ذَا فِي النُّقْلِ  
لَيْسَتْ مِنَ الْمَعْقُولِ بَلْ مِنْ  
لَا زِمَةَ ذَوِي الْهَوَى الْحَقِيرَةِ  
فَابْتَغَدُوا عَنْ هَذِهِ الْبَشَاعَةِ  
لِلَّهِ مَا أَعْظَمَهُ سَبِيلًا  
بِالْفَحْشِ وَالْقُبْحِ فَمَا أَكْبَرَهُ

(١) المراد بهم السلف الصالح.

وَأَثْبَتُوا تَحْسِينَ عَقْلِ وَافَقَا      نَقَلًا أَوْلُو هُدَى وَعِلْمٍ وَتَقَى  
فَاسْئَلْكَ سَبِيلَهُمْ تَنَلْ كُلَّ الْهُدَى      وَلَا تَحِذْ عَنْهُمْ يَنَالُكَ الرَّدَى

### تَنْبِيْهَانِ

(١٠٨٨) أَوَّلُ ذَيْنِ أَنْ شُكِرَ الْمُنْعَمُ      عَلَى الَّذِي مَضَى بَنُوهُ فَاعْلَمْ  
فَذُو اعْتِزَالٍ وَاجِبٌ بِالْعَقْلِ      وَالْأَشْعَرِيُّ قَائِلٌ بِالسُّنْقَلِ  
كُلٌّ عَلَى الْأَصْلِ الَّذِي لَهُ سَبَقُ      أَمَّا أَوْلُوا السُّنَّةِ رَأَيْهُمْ أَحَقُّ  
فَشُكْرُ مُنْعَمٍ لَدَيْهِمْ وَاجِبٌ      بِالسَّمْعِ وَالْعَقْلِ وَنِعْمَ الصَّاحِبُ  
ثَانِيهِمَا كَثُرَ خَلْطٌ بَيْنَ مَا      رَأَاهُ أَهْلُ سُنَّةٍ وَمَا ائْتَمَى  
إِلَى الْأَشَاعِرَةِ فِي مَسْأَلَةٍ      تَحْسِينَ عَقْلِ وَكَذَا مَا تَلَّتِ  
أَيُّ شُكْرِ مُنْعَمٍ فَبَعْضٌ وَحْدًا      الْمَذْهَبَيْنِ فَالصَّوَابُ مَا اقْتَدَى  
فَالْحَقُّ أَنَّ الْمَذْهَبَيْنِ افْتَرَقَا      كَمَا مَضَى تَفْصِيلُهُ مُحَقَّقًا  
لَكِنَّهُ يُمَكِّنُ إِرْجَاعُ الْخِلَافِ      لِلْفُظْرِ فَلْيُشْرَحْ بِمَا يَنْفِي التَّنَافُ

## المطلب الثاني: في التكليف

## وفيه ثلاث مسائل

## المسألة الأولى: في بيان تعريفه

فِي اللُّغَةِ التَّكْلِيفُ إِلْزَامٌ لِمَا فِيهِ مَشَقَّةٌ وَفِي الشَّرْعِ سَمًا

إِلْزَامٌ مُقْتَضَى خِطَابِ الشَّرْعِ وَالْمُقْتَضَى الْأَحْكَامُ فَافْهَمْ وَضَعِي

## المسألة الثانية: في بيان شروط التكليف العائدة إلى الفعل المكلف به

أُولَى الشُّرُوطِ كَوْنُ ذَا الْفِعْلِ وَثَانِيهَا كَوْنُهُ أَيْضًا قَدْ عَلِمَ

ثَالِثُهَا كَوْنُهُ مَقْدُورًا عَلَيْهِ حَتَّى يُحْصَلَ بِسَعْيِهِ إِلَيْهِ

لِذَلِكَ التَّكْلِيفُ بِالْمُحَالِ لِذَاتِهِ كَانَ مِنَ الْمُحَالِ

شَرْعًا وَأَمَّا الْمُسْتَحِيلُ لِذِي شَرْعًا وَأَمَّا الْمُسْتَحِيلُ لِذِي

فَأَوَّلُ كَالْجَمْعِ بَيْنَ الْمُتَضَادِّ وَالثَّانِ إِيْمَانٌ لِأَصْحَابِ الْعِنَادِ

وَمِنْ هُنَا لَا يُطْلَقُ التَّكْلِيفُ بِغَيْرِ مَا يُطَاقُ يَا حَصِيفُ

بَلْ يَجِبُ التَّفْصِيلُ مِثْلَ مَا سَبَقَ وَاعْنِ بِالْفَاضِلِ بِدَرْسِهَا أَحَقُّ

قُدْرَةُ اسْتِطَاعَةٍ وَطَاقَةٍ مُجْمَلَةٌ لِفَضْلِهَا مُحْتَاجَةٌ

فَقُدْرَةُ شَرْعِيَّةٍ مُصَحَّحَةٍ لِفِعْلِ مَنْ كُلفَ وَهِيَ مُصْلِحَةٌ

وَهِيَ الَّتِي فِي قَوْلِهِ ﴿مَنْ أَسْتَطَاعَ﴾	بِهَا يُنَاطُ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ الْمُطَاعُ (١٠٠)
وَقُدْرَةٌ مُوجِبَةٌ لِلْفِعْلِ	اِقْتَرَنْتَ وَحَقَّقْتَ بِالْعَدْلِ
وَهِيَ مَنَاطٌ لِلْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ	فَنُسِبَتْ لَهُ فَكُنْ مِمَّنْ سَبَرَ
فَالِاسْتِطَاعَةُ بِمَعْنَى الْأَوَّلِ	شَرَطُ التَّكَالُيفِ الْمُحَقَّقِ الْجَلِيِّ
فَلَا يُكَلِّفُ إِلَّا إِلَهَ أَحَدًا	إِلَّا بِهَا فَافْهَمْ لَقِيتَ الرِّشْدَا
وَهِيَ بِمَعْنَى الثَّانِ لَا تُشْتَرِطُ	وَذَا بِاجْتِمَاعِ عَدَاكَ الْغَلَطُ
وَفِي مُقَارِنَتِهَا لِلْفِعْلِ أَوْ	قَبِيلُهُ النَّزَاعُ وَالْفَصْلُ رَأَوَا
فَالِاسْتِطَاعَةُ الَّتِي تُشْتَرِطُ	فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ فَلَمْ يَشْتَرِطُوا
قِرَائَتُهَا الْفِعْلُ وَأَمَّا الثَّانِيَّةُ	تُقَارِنُ الْفِعْلَ فَخُذْهُ وَاعِيَّةُ
وَأَعْلَمْ بِأَنَّ مَا بِهِ يُكَلِّفُ	أَرْبَعَةَ وَكُلُّهَا نَعْرِفُ
فِعْلٌ صَرِيحٌ كَالصَّلَاةِ فِعْلٌ	السِّنَّةُ وَذَاكَ قَوْلُ فَصْلٍ (١٠١)
تَرَكَ وَذَا التَّحْقِيقُ فِعْلٌ وَهُوَ كَفُ	نَفْسٍ عَنِ الْمَنْهْيِ عَنْهُ الْمُقْتَرَفُ
وَالرَّابِعُ الْعَزْمُ الْمُصَمَّمُ عَلَى	فِعْلٍ وَكَوْنُهُ مِنَ الْفِعْلِ جَلَا
وَأَنَّهُ لَا يَجِبُ التَّكْلِيفُ مَعَ	جَهْلٍ بِذَا التَّصَوُّصِ جَاءَتْ تُتْبِعُ



كَقَوْلِهِ ۖ ﴿مُعَذِّبِينَ حَتَّى﴾ وَ﴿حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ ۖ خُذْ بَيِّنَةً<sup>(١)</sup>  
وَقَوْلِهِ ﴿فِي أُمِّهَا رَسُولًا﴾ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ۖ فَاتْلُهَا مَقْبُولًا  
كَذَا حَدِيثُ مَنْ أَسَا مُصَلِّيًّا إِذْ لَمْ يَقُلْ لَهُ الرَّسُولُ صَلِّ يَا  
صَلَاةَ عُمْرِكَ مُعِيدًا بَلْ أَمَرَ  
وَالْمُسْتَحَاضَةُ الَّتِي قَدْ اشْتَكَّتْ تَرْكُ الصَّلَاةِ مَا قَضَتْ مَا فَوَّتَتْ  
كَذَاكَ بَعْضُ الصَّحْبِ لَمَّا سَأَلَا  
إِذْ بَيَّنَّ النَّبِيُّ مَا يُرَادُ عَنْ خِيَطِي الْأَبْيَضِ وَالضَّدِّ الْجَلَى  
مِنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ الْعَظِيمَةِ وَلَمْ يَقُلْ صَوْمُكَ قَدْ يُعَادُ  
فَلَمْ يَجْزْ تَكْفِيرُ أَوْ تَفْسِيقُ مَنْ تَفَرَّعَتْ مَسَائِلُ جَسِيمَةٍ  
كَذَاكَ لَا يُحْكَمُ بِالنَّارِ عَلَى لَمْ يَدْرِ إِرْسَالِ النَّبِيِّ الْمُؤْتَمَنُ  
كَذَاكَ يَسْقُطُ عَنِ الْجَاهِلِ مَا مِنْ جَهْلِ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ فَاعْقِلَا  
هَذَا هُوَ الْحَقُّ لَدَى الْمُحَقِّقِينَ وَقَتُ خَطَابِهِ مَضَى وَأَنْصَرَمَا  
وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ الْخَطِيرَةُ فَاسْلُكْ سَبِيلَهُمْ بِصِدْقٍ وَيَقِينٍ  
حَقَّقَهَا ذُو الْخَبْرَةِ الشَّهِيرَةُ

(١) بفتح الموحدة، وتشديد التاء المثناة، أي أخذ بتة، أي قطع.

أَعْنِي ابْنَ تَيْمِيَّةَ لَمْ أَرِ أَحَدًا      حَقَّقَ مِثْلَهُ وَنِعَمَ الْمُعْتَمَدُ

### الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ: فِي بَيَانِ شُرُوطِ التَّكْلِيفِ الْعَائِدَةِ إِلَى الْمُكَلَّفِ

الشَّرْطُ فِي الْمُكَلَّفِ الْعَقْلُ كَذَا      فَهُمُ الْخِطَابُ فَافْهَمَنَّ الْمَأْخَذَا

فَخَرَجَ الْمَجْنُونُ وَالصَّبِيُّ      وَكُلُّ مَنْ عَنِ وَعْهِهِ خَلْسِي

وَلَا خِلَافَ فِي انْتِفَا التَّكْلِيفِ      صَبِيٌّ أَوْ مَنْ جُنَّ كُنْ مِمَّنْ فَطَنَّ

أَمَّا الزُّكَاةُ وَالَّذِي قَدْ أَتْلَمَا      أَوْ جَنِيًّا فَلَيْسَ مِمَّا كَلَّمَا

وَأَيُّمَا خِطَابُ وَضَعِ رِبْطَا      أَحْكَامُهُ بِسَبَبٍ قَدْ ضُيْطَا

وَمُخْطِئٌ وَمَنْ نَسِيَ وَنَائِمٌ      لِفَقْدِ قَصْدٍ تُرْفَعُ الْمَآئِمُ

وَوَجِبَ الْقَضَا وَغُرْمُ الْمُتْلَفَاتِ      لِأَنَّ الْأَسْبَابَ عَلَيْهِمْ قَائِمَاتُ

كَذَلِكَ الْمُغْمَى عَلَيْهِ الْأَظْهَرُ      يُلْحَقُ بِالنَّائِمِ فِيمَا سَطَرُوا

وَلَمْ يُكَلَّفْ غَافِلٌ لَا يَعْلَمُ      أَمَّا إِذَا فَرَّطَ فَهُوَ آثِمُ

أَمَّا الَّذِي غَضِبَ إِنْ لَمْ يَعْقِلِ      فَلَا طَلَاقَ بِاتِّفَاقٍ يَنْجَلِي

وَإِنْ يَكُنْ يَشْعُرُ وَهُوَ قَاصِدُ      فَوَاقِعُ وَالْخُلْفُ فِيهِ بَائِدُ<sup>(١)</sup>

(١) أي ذاهب، يعني أنه ليس في وقوعه خلاف، يقال: باد الشيء يبيد: إذا ذهب، وانقطع. أفاده في

أَمَّا الَّذِي اشْتَدَّ بِهِ وَلَمْ يُزَلْ      عَقْلُهُ فَلَا ظَهَرَ أَنْ لَا يَنْفَصِلُ<sup>(١)</sup>  
تَصَرُّفُ السَّكْرَانِ فِيهِ اخْتِلَافًا      وَعَدَمُ الصَّحَّةِ قَوْلُ الْحُنْفَا  
وَمُكْرَهٌ إِنْ كَانَ مِثْلَ آلَةٍ      غَيْرُ مُكَلَّفٍ لِعَدَمِ الطَّاقَةِ  
وَإِنْ يَكُ الْإِكْرَاهُ دُونَ ذَلِكَ      فَإِنْ عَلَى قَوْلٍ يَقْلُهُ سَالِكًا  
وَإِنْ عَلَى فِعْلٍ وَكَانَ لِإِلَالَةٍ      وَسِعَهُ الْفِعْلُ فَخُذْهُ بِاتِّسَابِهِ  
وَمَا لِمَخْلُوقٍ فَلَا وَأَوْخِذَا      كَقَتْلِ مَعْصُومٍ فَلَا عَفْوَ لِذَا  
وَالْفَرْقُ أَنَّ الْفِعْلَ لَا يَرْتَفِعُ      فَسَادُهُ خِلَافَ قَوْلٍ يَقَعُ  
وَأَعْلَمُ بِأَنَّ أَهْلَ كُفْرٍ خُوطِبُوا      أَنْ يُؤْمِنُوا بِلَا خِلَافٍ يُنْسَبُ  
أَمَّا بغيرِهِ فالاختلافُ جَا      وَالْقَوْلُ بِالْخِطَابِ أَقْوَى حُجَجًا  
إِذَا عَلِمْتَ مَاضِي لَكَ اتَّضَحَ      شُرُوطُ تَكْلِيفٍ لِأَمْرَيْنِ وَصَحَّ  
الْفَهْمُ وَالْقُدْرَةُ أَنْ يَمْتَثِلَا      إِنْ وَاحِدٌ فَقَدْ فَالْتَّكْلِيفُ لَا

### المبحث الثالث: في بيان قواعد في الحكم الشرعي

أَوَّلُهَا بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ أُنًى      تَعْبِيرُهُمْ عَنْ حُكْمٍ شَرَعَ يَا فَتَى  
إِذْ عَنْهُمَا الْأَحْكَامُ لَيْسَتْ تَخْرُجُ      كَذَا الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ أَدْرَجُوا

(١) أي لا ينقطع النكاح، ولا يقع الطلاق.

كَذَلِكَ التَّحْرِيمَ وَالْإِجَابَا  
وَعَبَّرُوا أَيْضًا بِحُكْمِ الشَّرْعِ  
لِكَوْنِهِ الْأَصْلَ الْمُهِمَّ وَلِذَا  
وَتَأْنِيهَا عَدَمُ اخْتِزِ الْحُكْمِ  
لَأَنَّهُ لَا حُكْمَ إِلَّا لِلْحَكِيمِ  
فَلَيْسَتْ الْأَحْكَامُ تَثْبُتُ بِلَا  
أَصْلٍ عَظِيمٍ مِنْ أَصُولِ الدِّينِ  
فَالنَّصُّ إِنْ أَوْجَبَ أَوْ يُحَرِّمُ  
مِنْ الْقَوَانِينِ الَّتِي بِهَا هَدَمُ  
ثَالِثُهَا إِذَا عَلِمْتَ مَا مَضَى  
لِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ «لِتَقَرُّوْا»  
رَابِعُهَا حُكْمُ الشَّرِيعَةِ بُنِيَ  
مُكَمَّلٌ لَهَا وَلِلْمَفَاسِدِ  
قَدْ أَطْلَقُوا لَهُ فَلَا عِتَابَا  
عَنْ حُكْمٍ تَكْلِيفٍ بِدُونِ  
يُرَادُ بِالْإِطْلَاقِ فَادِرِ الْمَأْخِذَا  
إِلَّا مِنَ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ الْمُحْمِي  
سُبْحَانَهُ لَهُ الثَّنَاءُ الْمُسْتَتْدِيمُ  
أَدْلَى شَرْعِيَّةٍ فَلْتَقَبَلَا  
فَلَا تَمَلْ لِذِي الْهَوَى الْمُهِينِ  
يُقْبَلُ لَا الَّذِي افْتَرَاهُ الْمُجْرِمُ  
أَحْكَامَ شَرْعِ اللَّهِ بِتَسْمَا ظَلَمُ  
قَوْلٌ بِلَا عِلْمٍ مُحَرَّمًا أَضَا  
وَأَجْمَعَ الْكُلُّ عَلَى ذَا فَاحْذَرُوا  
عَلَى مَصَالِحِ الْعِبَادِ قَدْ عُنِي<sup>(١)</sup>  
مُعْطَلٌ بِهِ الْجَمِيعُ يَهْتَدِي

(١) وفي نسخة: يَعْتَنِي.

فَالشَّرْعُ عَدْلٌ كُلُّهُ وَرَحْمَةٌ  
تَعْمُ كُلَّ الْخَلْقِ هَدْيٌ حِكْمَةٌ  
خَامِسُهَا أَعْلَى الْمَصَالِحِ احْتِرَامُ  
وَإِنْ يَكُنْ أَذْوُنُهَا قَدْ انْخَرَمَ  
مِثَالُهُ تَرَكُ بِنَاءِ الْكَعْبَةِ  
إِذْ هَدْمُهَا فِيهِ اجْتِلَابُ الْفِتْنَةِ  
سَادِسُهَا يَبِينُ مِمَّا قَدْ مَضَى  
أَنْ مُرَادَ الشَّرْعِ بِالْأَمْرِ أَضًا  
وَالنَّهْيُ تَحْصِيلُ الْمَصَالِحِ فَقَطُ  
أَمَّا الْمَشَقَّةُ فَلَيْسَتْ تُرْتَبِطُ  
كَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ  
وَطَلَبُ الْعِلْمِ وَحَاجٌّ وَاجْتِهَادُ  
أَمَرْنَا اللَّهَ بِهَا لِلنَّفْعِ مَعِ  
مَشَقَّةٍ إِذْ بِالتَّوَابِ يُنْتَفَعُ  
سَابِعُهَا إِذَا عَلِمْتَ ذَا اسْتَقَرَّ  
مِنْ بَابِ أَوْلَى أَنَّ الْأَمْرَ<sup>(١)</sup> مَا صَدَرَ  
بِخَالِصٍ أَوْ رَاجِحِ الْفَسَادِ  
إِذْ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لَهُ الْهَادِي  
ثَامِنُهَا أَنَّ مِنَ الْأَحْكَامِ  
مَا كَانَ نِعْمَةً بِشَكْلِ سَامِي  
وَذَاكَ كَالْإِجَابِ لِلْمَعْرُوفِ  
وَالنَّهْيِ لِلْمُنْكَرِ ذِي الصُّنُوفِ  
وَبَعْضُهَا يَأْتِي عُقُوبَةً عَلَى  
جَرِيمَةٍ فَقِيهِ نَفْعٌ حَصَالًا  
وَبَعْضُهَا يَكُونُ مِحْنَةً فَقَدْ  
بَانَ لَكَ السَّرُّ بِحِكْمَةِ الصَّمَدِ

(١) بنقل حركة الهمزة إلى اللام ودرجها.

فَتَارَةً تُعَلِّمُ فَالْأَمْرُ امْتِثِلْ      سَهْلًا وَتَارَةً مَرَامُهَا جُهْلُ  
مَحْضُ تَعَبُّدٍ بِهَا ابْتِلَاءُ      لِسُتَعْلَمِ الطَّاعَةَ وَالْإِبَاءُ  
كَمَا ابْتَلَى اللَّهُ خَلِيلَهُ الْوَفَى      بِذَبْحِ نَجْلِهِ بِهِ قَدْ اصْطَفَى  
تَأْسِغُهَا النَّظَرُ فِي الْمَالِ      مَبْنَى الشَّرِيعَةِ بِكُلِّ حَالِ (٥٨٨)  
سَدُّ الذَّرَائِعِ وَتَحْرِيمُ الْحِيلِ      مِنْ ذَا كَمَا الْغُلُوفُ فِي الدِّينِ حَظْلُ  
عَاشِرُهَا مَبْنَى الشَّرِيعَةِ عَلَى      يُسْرٍ وَدَفْعِ الْعُسْرِ حَيْثُ حَصَلَا  
مِنْ ذَاكَ شَرْطُ الْإِسْطِطَاعَةِ لَدَى      مُكَلَّفٍ حَتَّى يَقُومَ بِالْأَدَا  
وَالْحَادِي الْعَشَرَ لَا تُبْنَى عَلَى      نَادِرَةِ الصُّورِ بَلْ بِمَا انْجَلَى  
بِكَثْرَةِ لِذَاكَ تُلْغَى الْمَصْلَحَةُ      جُزْئِيَّةً لِضِدِّهَا الْمُرْجَحَةُ  
وَالثَّانِي الْعَشَرَ أَنَّهَا عَلَى      تَسْوِيَةٍ مَبْنِيَّةٌ فَلَا تَعْقِلَا  
فَالْمُتَمَاتِلَيْنِ سَوَتْ وَالنَّظِيرُ      أُلْحَقَ بِالنَّظِيرِ يَدْرِ ذَا الْبَصِيرُ  
وَالثَّلَاثَ الْعَشَرَ قَدْ تَجْمَعُ مَا      اخْتَلَفَا إِذَا اشْتَرَاكَ قَدْ سَمَا  
فِي سَبَبٍ كَخَطَاٍ وَعَمْدٍ      أَيُّ فِي ضَمَانِ الْمَالِ فَافْهَمُ قَصْدِي (٥٨٩)

إِذْ عَلَّةُ الضَّمَانِ إِثْلَافٌ وَقَدْ  
 وَالرَّابِعَ الْعَشَرَ قَدْ يَنْقَسِمُ  
 الْأَوَّلُ الثَّابِتُ لَا يُغَيَّرُ  
 كَالْوَأَجِبَاتِ وَالْمُحَرَّمَاتِ  
 وَالثَّانِ مَا يَصْلَحُ لِلتَّغْيِيرِ  
 وَالْخَامِسَ الْعَشَرَ قَدْ بَانَ بِمَا  
 لَدَى اخْتِلَافِ الْوَقْتِ وَالْحَالِ  
 وَلَيْسَ ذَلِكَ لَا ضَطْرَابَ الْحُكْمِ  
 وَإِنَّمَا ذَا لاختلاف السَّبَبِ  
 وَالسَّادِسَ الْعَشَرَ قَدْ يَخْتَلِفُ  
 إِذْ كُلُّ وَاحِدٍ مُكَلَّفٌ بِمَا  
 لَيْسَ كَجَاهِلٍ لِيَنْشُرَ عِلْمَهُ  
 وَحَاكِمٍ يُخَالِفُ الْمُقْتِي إِذْ

اشْتَرَكَا وَالْإِثْمُ فِي الْعَمْدِ فَقَدْ<sup>(١)</sup>  
 الْحُكْمُ قِسْمَيْنِ فَخُذْهُ تَعْنَمُ  
 دَوْمًا فَلَا اجْتِهَادَ فِيهِ يَظْهَرُ  
 وَكَالْحُدُودِ وَالْمَقْدَرَاتِ  
 وَالْاجْتِهَادِ حَسَبَ الْحَالِ دُرِي  
 سَبَقَ أَنَّ الْحُكْمَ خُلْفُهُ سَمَا  
 إِذَا اقْتَضَتْ مَصَالِحُ النَّاسِ وَيَانُ  
 حَاشَا وَكَالَّا لَا تَزْعُ بِجُرْمِ  
 فَاخْتَلَفَ الْحُكْمُ الْمُحِيطُ الرِّغْبِ  
 الْحُكْمُ مِنْ شَخْصٍ لِشَخْصٍ يُعْرَفُ  
 يَقْضِيهِ حَالُهُ فَمَنْ تَعَلَّمَا  
 بِالصَّبْرِ وَالْعِلْمِ يَنَالُ غُنْمَهُ  
 يُنْفِذُ الْحُكْمَ عَلَى الَّذِي أُخِذَ

(١) أي فحسب.

كَذَا الْغَنِيِّ يُسْأَلُ عَنْ حُقُوقِ مَالٍ      لَيْسَ عَلَى الْفَقِيرِ وَجْهٌ لِلسُّؤَالِ  
وَقَادِرٌ لِلْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ      مُطَالِبٌ مَا لَيْسَ لِلضَّعِيفِ  
خُلَاصَةُ الْكَلَامِ أَنَّ الشَّرْعَ قَدْ      كَلَّفَ كُلًّا وَسُعَهُ بِلاَ نَكْدِ  
وَالسَّابِعَ الْعَشَرَ أَنَّهُ جَرَى      أَحْكَامُ ذِي الدَّارِ عَلَى مَا ظَهَرَ  
فَاللَّهُ لَمْ يَحْكَمْ بِعِلْمِهِ عَلَى      عِبَادِهِ فِيهَا بَلَى بِمَا انْجَلَى  
مِنْ سَبَبِ ظَهَرٍ إِلَّا إِنْ أَتَى      دَلِيلُ خُلْفِهِ تَرَاهُ تَبَيَّنَا  
وَالثَّامِنَ الْعَشَرَ أَنَّ الْحُكْمَ قَدْ      يَتَّبِعُ مَا الْعَامِلُ إِيَّاهُ قَصَدَ  
إِذَا تَبَيَّنَ وَإِلَّا اعْتُـبِرَا      (١٠٠)      ظَاهِرُهُ أَمَثَلَةٌ لِيَذَا تُرَى  
مِنْ تِلْكَ بَيْعِ إِسْلَاحٍ قَدْ عُرِفَ      قِتَالُ مُسْلِمٍ بِهِ فَلَا تَحِفُ  
أَمَّا لِمَنْ يُعْرِفُ أَنْ يُجَاهِدَا      بِهِ فَطَاعَةٌ وَغَنَمٌ وَهُدَى  
كَذَلِكَ لَحْمُ الْحَيَوَانِ إِنْ أَهْلُ      بِهِ لِفَيْرِ اللَّهِ جَلَّ قَدْ حُظِلُ  
لَوْ أَمْسَكَ الْإِنْسَانُ عَنْ مُفْطَرٍ      عَادَةً أَوْ شُغْلًا فَلَا صَوْمَ دُرِي  
أَوْ دَارَ حَوْلَ الْبَيْتِ شَيْئًا يَطْلُبُ      فَلَيْسَ طَائِفًا ثَوَابًا يَرْغَبُ



أَوْ جَامَعَ الرَّجُلُ أَجْنَبِيَّةً	يُظَنُّهَا زَوْجَتَهُ الْمَرْضِيَّةَ
أَوْ أَمَةً لَمْ يَكُ أَثِمًا بَلَى	بِنِيَّةِ الْخَيْرِ ثَوَابًا حَصَّالًا
وَإِنْ يُجَامِعُ زَوْجَةً يَظُنُّهَا	خِلَافَهَا أَثِمَ إِذْ سَاظَنُهَا <sup>(١)</sup>
وَإِنْ تُرِدْ أَدْلَةً لِمَا مَضَى	فَاسْمَعْ لِمَا يُلْقَى إِلَيْكَ مُرْتَضًى
كَ«إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» أَوْ	إِذَا التَّقَوَّا بِالسَّيْفِ بِالْإِثْمِ نَأَوَّا
وَصَيْدُ بَرٍّ حَلَّ مَا لَمْ يُصْطَدَّ	لِمُحَرِّمٍ فَذَا لِحُسْنِ الْمَقْصَدِ
وَالتَّاسِعُ الْعَشَرُ أَنَّ الْحُكْمَ لَا	يُخَالِفُ الْعَقْلَ السَّلِيمَ الْأَعْدَلَا
فَخَبِرَ الرُّسُلَ عَلَى قِسْمَيْنِ مَا	بِهِ الْعُقُولُ شَهِدَتْ وَسَلَّمَا
وَمِنْهُ مَا الْعُقُولُ لَا تُدْرِكُ بَلْ	تُجِيزُهُ تَرَاهُ حَقًّا يُقْتَبَلُ
لِكَوْنِهِ غَيْرَ مُحَالٍ مِثْلَمَا	فِي بَرْزَخٍ وَكُلُّ غَيْبٍ قَدْ سَمَا
فَلَيْسَ فِي الشَّرْعِ أَتَى مُحَالٌ	عَقْلًا وَإِنْ قَدْ حَاوَلَ الضَّلَالُ
فَإِنْ يُخَلُّ يَكُنْ لِكِذْبِ الْخَبَرِ	أَوْ لِفَسَادِ الْعَقْلِ فَلْتَسْتَبْصِرْ
مُتَمِّمُ الْعِشْرِينَ أَنَّ الْحُكْمَ قَدْ	أَحَاطَ أَفْعَالِ الْعِبَادِ وَانْفَرَدَ

(١) من إضافة المصدر إلى مفعوله، أي لسوء ظنه لها، حيث ظنها أجنبية.

قَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ جَمِيعَ مَا نَهَى	أَوْ أَمَرَهُ أَوْ غَيْرَ ذَا لِذِي النُّهَى
وَالْحَادِ <sup>(١)</sup> وَالْعِشْرُونَ أَنَّ الْحُكْمَ	مَوْضَحًا مُبَيَّنًا لِذِي الْحَجَا
وَجُمْلَةَ الْكَلَامِ مَا اللَّهُ تَرَكَ	وَلَا رَسُولُهُ لِكُلِّ مَنْ سَأَلَكَ
مِنْ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ إِلَّا	قَدْ بَيَّنَّا بَيَانًا صِدْقٍ جَلًّا
لَكِنْ بَيَانُ بَعْضِهِ قَدْ يَظْهَرُ	وَبَعْضُهُ يُدْرِكُهُ مَنْ يَمْهَرُ
فِي ذَا تَرَى اخْتِلَافَ أَهْلِ الْعِلْمِ	حَيْثُ اخْتِلَافُ ذَوْقِهِمْ فِي الْفَهْمِ
وَالثَّانِ وَالْعِشْرُونَ أَنَّ الشَّرْعَ قَدْ	يَعْتَبِرُ الْمَعَانِ لَا الْأَلْفَاظَ قَدْ <sup>(٢)</sup>
فَحَسَرَمَ الْأَشْيَا لِأَجْلِ مَفْسَدَةٍ	وَلَيْسَ ذَا لِلصُّوَرِ الْمُجَرَّدَةِ
فَتَتَّبِعُ الْمَفْسَدَةُ الْحَقِيقَةَ	فَالِاسْمُ لَا يُغَيِّرُ الطَّرِيقَةَ
إِذْ لَوْ تَبَدَّلَ بِالِاسْمِ الْحُكْمُ	لَذَهَبَ الدِّينُ وَزَالَ الرَّسْمُ
فَأَيُّ شَيْءٍ نَفَعَ الْمُشْرِكَ إِذْ	صَنَمُهُ سَمَّى إِلَهًا يَتَّخِذُ
وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ صِفَاتِ مَنْ عُبِدَ	شَيْءٌ وَلَا حَقِيقَةٌ فِيهِ شُهِدَ

(١) أصله: والحادي، فحذفت الياء للوزن.

(٢) (قد) الأولى هي التحقيقية، والثانية بمعنى (حسب).

وَهَكَذَا تَسْمِيَةُ الْإِشْرَاكِ      تَقَرُّبًا لِمَلِكِ الْمُلَاكِ  
كَذَاكَ تَسْمِيَةُ مَنْ قَدْ عَطَّلَا      صِفَاتِ رَبَّنَا بِتَنْزِيهِهِ غَلَا  
وَجُمْلَةُ الْكَلَامِ أَنَّ الْأَسْمَاءَ      تَغْيِيرُهَا لَمْ يُعْطِ شَرْعًا حُكْمًا  
وَالثَّلَاثُ الْعِشْرُونَ حُكْمُ الشَّرْعِ      وَاجِبٌ اعْتِقَادُهُ بِالْقَطْعِ  
فَلْتَعْتَقِدْ وَجُوبَ وَاجِبٍ كَذَا      تَحْرِيمَ مَا حُرِّمَ وَالنَّدْبَ خُذَا  
وَالْكُرَّةَ وَالْمُبَاحَ ثُمَّ مَنْ جَعَدَ      مَا بِالضَّرُورَةِ مِنَ الدِّينِ وَرَدَ  
فَكَافِرٌ وَإِنْ يَكُنْ قَدْ أَمَكْنَا      فِيهِ الْخِلَافُ لَمْ يُكْفَرْ عَلْنَا  
وَالرَّابِعُ الْعِشْرُونَ أَنَّ الْأَخْذَ بِهِ      مُحْتَمٌّ عَلَى السَّدَّامِ فَاثْنَيْهِ  
وَالْخَامِسُ الْعِشْرُونَ أَنَّ الْعِلْمَ بِهِ      (١٩٥)      فَرَضُ كِفَايَةٍ لِكُلِّ مُنْتَبِهٍ  
وَفَرَضُ عَيْنٍ إِنْ يَكُنْ تَعَيَّنَا      عَمَلُهُ لِكُلِّ شَخْصٍ عَيْنَا  
وَالسَّادِسُ الْعِشْرُونَ إِنَّمَا حُتِمَ      تَبَاعُهُ لِقَادِرٍ وَقَدْ عَلِمَ

**الفصلُ الثَّاني: في دَلالاتِ الألفاظِ، وطُرُقِ الاستنباطِ**

**وفيه مباحثُ**

**المبحثُ الأولُ: في المبادئِ اللُّغويَّةِ**

**وفيه مسائلُ**

## المسألة الأولى: في بيان علاقة اللغة العربية بالشرعة

اعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ الْكِتَابَ  
كَذَا الرَّسُولُ عَرَبِيٌّ وَلِدًا  
لِذَا أَسَالِيبُ الْكِتَابِ وَافَقَا  
فَفِيهِ جَا الْإِيجَازُ وَاخْتِصَارُ  
مِنَ الْفُنُونِ وَكَذَا السُّنَّةُ قَدْ  
إِذْ أُوتِيَ النَّبِيُّ جَوَامِعَ الْكَلِمِ  
إِذَا عَرَفْتَ ذَا فَفَهْمُكَ الْمُرَادُ  
إِلَّا بِفَهْمِكَ لُغَاتِ الْعَرَبِ  
نَحْوُ وَصَرْفٍ وَاشْتِقَاقٍ وَلُغَةٍ  
مُكْمِلُهَا الْبَيَانُ وَالْمَعَانِي  
وَالْخَطُّ وَالتَّأْرِيخُ وَالْإِنْشَاءُ  
تُنْمِي الْقَرِيحَةَ وَذَهْنًا تَشْجِدُ  
قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ أَوْسَعُ  
جَمِيعَهَا لَمْ يُخَصَّ إِلَّا ذُو نِسْبَا

بِلُغَةِ الْعَرَبِ اللَّذِيذَةُ الْخُطَابُ  
مِنْ أَفْصَحِ الْعَرَبِ قُرَيْشٍ فَاهْتَدَى  
أَسَالِبُ<sup>(١)</sup> الْعَرَبِ الْعَجِيبَةِ النَّقَا  
وَالْعَامُ وَالْخَاصُّ وَمَا يُخْتَارُ  
نَالَتْ مَكَائِسَ رَفِيعَةَ السُّنَدِ  
مِنْ وَصْمَةِ الْعُجْمَةِ وَالْعِيَّ سَلِمَ  
مِنَ النَّصُوصِ لَمْ يَكُنْ سَهْلَ  
مُحَقِّقًا عُلُومَهَا بِالرَّغْبِ  
هَذِي الْأَسَاسُ فَاجْتَهِدْ أَنْ تَبْلُغَهُ  
وَقَرُضُ شِعْرِ وَالْعَرُوضُ دَانُ  
قَافِيَةٍ فَذِي بِهَا الْغِنَاءُ  
تُزِيلُ جَاشَكَ وَوَهْنًا تَنْبِيذُ  
أَلْسِنَةَ لِسَانِ عَرَبٍ أَنْفَعُ  
لَكِنْ عَنِ الْأُمَّةِ لَيْسَ ذَاهِبًا

(١٩٦٠)

(١) بحذف الياء التي بعد اللام للوزن.

فَكُلُّهَا يَجْمَعُ كُلُّهَا وَلَا      عَنْ كُلِّهَا يَغِيبُ شَيْءٌ مُسْجَلًا  
كَجَمْعِهَا السُّنَنَ كُلُّهَا فَلَا      يَفُوتُهَا شَيْءٌ بِحَمْدِ ذِي الْعُلَى  
قَالَ وَلَا يَعْلَمُ إِضْطِحَ الْجُمْلُ      مِنْ الْكِتَابِ مَنْ يَكُونُ ذَا خَلَلٍ  
بِجَهْلِهِ سَعَةً أَلْسُنِ الْعَرَبِ      وَمَا لَهَا مِنَ الْمَزَايَا تُنْتَخَبُ  
أَمَّا الَّذِي يَعْلَمُهَا عَنْهُ انْتَقَتْ      الشُّبُهَةُ الَّتِي بِجَهْلِهَا اخْتَفَتْ

(١٩٧٠)

### الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ مَبْدَأِ اللُّغَاتِ

قَدْ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ لِلتَّوْقِيفِ قَدْ<sup>(١)</sup>      وَبَعْضُهُمْ إِلَى اصْطِلَاحِ اسْتِنْدِ  
وَعَبِيرُ ذَلِكَ وَأَوَّلُ رَجَحٍ      وَلَا نَرَى أَثَرَ خُلْفِهِمْ وَضَحٍ  
لَيْسَ بِهِ ارْتِبَاطُ أَمْرٍ يُعْتَقَدُ      وَلَا تَعَبُدٌ إِلَيْهِ يُسْتَتَدُ  
لِذَا نَرَى الْخَوْضَ فَضُولًا فِيهِ      فَلَا نُمَدُّ بَحْثَنَا إِلَيْهِ

### الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: فِي بَيَانِ الْأَشْتِقَاقِ

مِنْ أَشْرَفِ الْعُلُومِ الْأَشْتِقَاقُ رَدُّ      لَفْظٍ لِأَخَرٍ مُوَافَقًا وَرَدُّ  
أَيُّ فِي الْحُرُوفِ وَالْمَعَانِي ثُمَّ لَا      بُدَّ مِنَ التَّغْيِيرِ فِيهِ مُسْجَلًا  
أَصْغَرُ إِنْ فِي الْحَرْفِ وَالتَّرْتِيبِ      وَافَقَ وَالْأَوْسَطُ فِي الْحَرْفِ فَقَدُ  
أَكْبَرُ فِي الْمَخْرَجِ وَهُوَ يَطْرُدُ      وَقَدْ يَخُصُّ مَا لِأَجْلِهِ يَرُدُّ

(١) أي فحسب.

إِطْلَاقُهُ قَبْلَ قِيَامِ الْوَصْفِ جَا  
تَجَوُّزًا إِنْ كَانَ فِعْلٌ يُرْتَجَى  
أَمَّا صِفَاتُ اللَّهِ قُلْ حَقِيقَةٌ  
قَدِيمَةٌ هَذَا الصَّوَابُ الْمُثَبَّتُ  
حَقِيقَةٌ حَالِ قِيَامِ الْوَصْفِ  
وَدُونَ صِدْقٍ أَصْلِهِ لَا يَكْفِي  
يَجِبُ أَنْ يُشْتَقَّ مِنْ مَعْنَى سُمِّيَ  
مَحَلِّهِ عَلَى الصَّوَابِ فَأَعْلَمَا  
وَغَيْرَ مَخْلُوقٍ يَكُونُ الْخَلْقُ  
لَدَى أُولَى السُّنَّةِ نَعَمْ الصَّدَقُ

### المسألة الرابعة : في بيان الأسماء الشرعية

وَقَسَّمُوا الْأَلْفَاظَ لِلْحَقِيقَةِ  
وَالْمَجَازِ وَهِيَ قَدْ قُسِّمَتْ  
أَيُّ لَاصِطِلَاحِيَّةٍ أَوْ لُغَوِيَّةٍ  
وَضَرْبِيَّةٍ عُرْفِيَّةٍ فَاسْتَثْبِتْ  
وَالْخُلْفُ فِي الْأَسْمَاءِ ذَاتِ الشَّرْعِ  
هَلْ نُقِلَتْ عَنْ لُغَةٍ لِلنَّفْعِ  
أَوْ قَدْ تُصَرَّفُ كَعُرْفٍ سَامِي  
حَقِيقَةٍ فِي الشَّرْعِ أَمَّا فِي اللُّغَةِ  
فَهِيَ مَجَازٌ ذَا اخْتِلَافٍ نَسَفَهُ  
وَالْحَقُّ أَنَّ الشَّرْعَ حَيْثُ حَدَّدَا  
أَوْ قَدْ تُصَرَّفُ كَعُرْفٍ سَامِي  
لَمْ يَلْزَمْ النُّقْلُ وَلَا الزِّيَادَةُ  
مُرَادُهُ بِالشَّرْعِ حَيْثُ وَجَدَا  
وَقَدَّمَ مَنْ بَيَّانَ الشَّارِعِ عَلَى  
إِذِ الْمُرَادُ فَهْمُنَا مُرَادُهُ  
هَذَا هُوَ الْحَقُّ طَرِيقُ السَّلَفِ  
بَيَّانٍ غَيْرِهِ لَزُومًا مُسْجَلًا  
وَمَنْ بِإِحْسَانٍ هَدَاهُمْ يَمْتَنِّي

أَمَّا طَرِيقَةُ أُولَى الْأَهْوَاءِ	فَهِيَ ارْتِكَابُ مَنْهَجِ الْأَرَاءِ
يُفَسِّرُونَ النَّصَّ حَسَبَ اللُّغَةِ	دُونَ السِّقَاتِ لِبَيَانِ الشَّرْعَةِ
فَفَسَّرَ الْمُرْجِئَةُ الْإِيمَانَا	مُجَرَّدَ التَّصَدِيقِ يَا خُسْرَانَا
فَوَاجِبُ الْمُسْلِمِ أَنْ يَرْجِعَ فِي	بَيَانِ الْأَلْفَافِ إِلَى النَّهْجِ الْوَفِيِّ
وَهُوَ بَيَانُ اللَّهِ وَالرَّسُولِ	فِيهِ كِفَايَةُ ذَوِي الْعُقُولِ
ثُمَّ اعْلَمَنَّ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ	أَرْبَعَةٍ مِنَ الْأُمُورِ تَقْتَرِنُ
أَوَّلُهَا أَنْ تَعْرِفَ الْحُدُودَا	شَرْعاً لِأَلْفَافٍ لِكَيْ تَسُودَا <sup>(١)</sup>
ثُمَّ الْوُقُوفُ عِنْدَهَا بِحَيْثُ لَا	يُدْخَلُ فِيهَا غَيْرُهَا مِمَّا خَلَا
كَذَاكَ لَا يُخْرَجُ مِنْهَا إِلَّا ذَا	هُوَ التَّعَدِّي لِلْحُدُودِ مَا أَخْذَا
إِنَّ تَعَدِّي الْحُدُودِ يَحْصُلُ	إِمَّا بِنَقْصٍ أَوْ بِزَيْدٍ يُجْعَلُ
فَأَوَّلُ كَنْقْصٍ بَعْضُ الْأَشْرِيَةِ	عَنِ اسْمِ خَمَرٍ فَيُظْلَمُ شَرِيَةِ
وَالثَّانِ كَالِدِخَالِ فِي التَّجَارَةِ	لِصُورٍ مِنَ الرِّبَا الْمُؤَبَّقَةِ
ثَانِي الْأُمُورِ حَمْلُ الْأَفَافِ الْكِتَابِ	عَلَى الَّذِي اعْتِيدَ لِعَصْرِ ذِي الْخَطَابِ <sup>(٢)</sup>

(١) أي للعصر النبوي الذي جاء الخطاب المباشر له x.



وَلَا يَصِحُّ حَمْلُهَا عَلَى الَّذِي حَدَّثَ بَعْدَهُ فَذَا حَمْلٌ بِذِي

وَتَالِثُ الْأُمُورِ أَنْ تُرْعَى السِّيَاقُ وَمُقْتَضَى الْحَالِ لِيَحْصُلَ الْوِفَاقُ

وَانْظُرْ إِلَى الْقَرَائِنِ الَّتِي أَتَتْ دَلَالَةُ الْأَلْفَافِ عِنْدَهَا وَفَتْ

وَفَرَّقَنَّ بَيْنَ الْكَلَامِ الْمُتَّصِلِ بِقَيْدِهِ وَبَيْنَ مَا لَا يَتَّصِلُ (ع)

رَابِعُهَا اعْتِبَارُ قَصْدِ الْقَائِلِ لِاخْتِلَافِ حَسَبِ الدَّلَائِلِ

### الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ : فِي الْحُرُوفِ الَّتِي يَحْتَاجُ الْفَقِيهُ إِلَيْهَا

«إِذَا» جَوَابًا وَجَزًا مُصَاحِبُ فَقِيلَ دَائِمًا وَقِيلَ غَالِبُ

لِلشَّرْطِ «إِنْ» وَالنَّفْيِ وَالزِّيَادَةِ وَالشُّكِّ وَالْإِبْهَامَ «أَوْ» أَفَادَةَ

وَمُطْلَقِ الْجَمْعِ وَتَفْصِيلًا وَ«بَلْ» وَكَ «إِلَى» كَذَا عَلَى التَّخْيِيرِ دَلَّ

«أَيُّ» لِبَدَأِ الْأَوْسَطِ أَوْ ذِي الْقُرْبِ أَوْ ذِي الْبُعْدِ وَالتَّفْسِيرِ أَيْضًا قَدْ رَأَوْا

لِلشَّرْطِ «أَيُّ» وَلِلْاسْتِفْهَامِ ثُمَّ مَوْصُولَةٍ مَعْنَى الْكَمَالِ قُلْ يُضَمُّ

لِلْمَاضِ «إِذْ» ظَرْفًا وَمَفْعُولًا بَدَلُ وَوَصْلَةٍ إِلَى بَدَأِ مَا فِيهِ «أَلْ»

وَرَجَّحْنُ مَجِيئُهَا مُسْتَقْبَلًا وَذَاتُ جَرٍّ بِالزَّمَانِ اتَّصَلَ

وَعَالَلَتْ حَرْفًا وَقِيلَ ظَرْفًا وَلِلْمُفَاجَاةِ بِخُلْفٍ تُلْفَى

فِي غَالِبٍ وَلِلْمُفَاجَاةِ خُذًا (ع) فِي غَالِبٍ وَلِلْمُفَاجَاةِ خُذًا

فَقَلِيلَ حَرْفٍ وَيُقَالُ ظَرْفٌ	مَكَانٍ أَوْ ظَرْفٌ زَمَانٍ يَقْفُو
«إِلَى» لِلانْتِهَاءِ وَمَعْنَى «فِي» وَ«مَعَ»	و «مِنْ» وَ«عِنْدَ» وَلِتَبْيِينِ تَقَعِ
و«الْبَاءُ» لِلانْصَاقِ وَالتَّعْدِيَةِ	وَالسُّبُوبِيَّةِ وَالْأَسْتِعَانَةِ
وَقَسَمٍ وَبَدَلٍ وَ«مَعَ» وَ«فِي»	«عَلَى» وَ«عَنْ» وَ«مِنْ» «إِلَى» قَابِلٌ تَقِي
وَأَكْدَتِ وَ«بَل» لِعَطْفِ الْمُفْرَدِ	وَإِنْ تَلَا الْجُمْلَةَ ذَا لَمْ تُفْرِدِ
بَلْ أَضْرِبَتْ مِنْ غَرَضٍ لِيُغَرِّضَ	أَوْ أَبْطَلَتْ كَ«بَلْ عِبَادٌ» فَارْتَضِ
«بَيْنَ» كَ«غَيْرُ» وَكَ«مِنْ أَجْلِ» وَ«ثُمَّ»	عَطْفًا وَتَشْرِيكًَا وَمُهْلَةً تَضُمُ
كَذَاكَ تَرْتِيبًا وَهَذَا الْأَرْجَحُ	فِي ذِي الثَّلَاثَةِ كَمَا قَدْ أَوْضَحُوا
«حَتَّى» لِلانْتِهَاءِ وَالتَّعْلِيلِ	وَمِثْلَ «إِلَّا» جَاءَ فِي الْقَلِيلِ
وَاسْتُعْمِلَتْ مِثْلَ «إِلَى» ، وَالْوَاوِ أَوْ	لِلابْتِدَاءِ «مَاءٌ دَجَلَةٌ» رَوَوْا
وَفِي دُخُولِ الْغَايَةِ الْأَصَحُّ لَا	تَدْخُلُ مَعَ «إِلَى» وَ«حَتَّى» دَخَلَا
وَقَلِيلَ فِيهِمَا إِذَا جِنْسًا دَخَلَ	فِي ذَاتِ عَطْفٍ اتَّفَقَهُمْ حَصَلَ
وَحَيْثُمَا دَلَّ دَلِيلٌ لِلدُّخُولِ	أَوْ عَكْسِهِ فَهُوَ حَقِيقٌ بِالقَبُولِ
و«رُبَّ» لِلتَّعْلِيلِ وَالتَّكْثِيرِ	أَوْ أَوَّلٍ وَقَلِيلٍ لِلْأَخِيرِ
«عَلَى» لِلانْتِعَالِ وَمِثْلَ «مَعَ» وَ«فِي»	و«مِنْ» وَ«عَنْ» «لَكِنْ» مَزِيدَةٌ تَقِي

وَاللَّامُ وَالْبَاءُ وَسُمِّيَ كَ «فَوْقُ» قَدْ	أَمَّا عَلَا يَعْلُو فَفِعْلًا يُعْتَمَدُ
ب «عَنْ» تَجَاوَزَ ابْتَدَى اسْتَعْلَى ابْدَلَ	سَبَّبَ بِفَا عَقَّبَ وَرَتَّبَ تَعَتَّلَ
و «فِي» لُظِرْفِي الْمَكَانِ وَالزَّمَنُ	عَلَّنَ «إِلَى» «عَلَى» «مَعَ» وَالْبَاءُ وَ «مِنْ»
أَكْدَ وَقَاسَى عَوَّضَنَ وَ «كَيْ» كَ «أَنْ»	وَاللَّامُ «كُلُّ» فِيهِ الْاسْتِغْرَاقُ عَنْ
أَفْرَادَ نُكْرٍ أَوْ مُعَرَّفٍ جُمِعَ	أَجْزَاءُ مُفْرَدٍ مُعَرَّفٍ تَبِعَ (نَحْوُ)
وَأِنْ تَكُنْ فِي حَيْزِ النَّفْيِ أَتَتْ	كَسَبَقِ فِعْلٍ أَوْ أَدَاؤِ قَدْ نَفَتْ
تَوَجَّهَ النَّفْيُ إِلَى الشُّمُولِ ثُمَّ	أُثْبِتَ لِلْبَعْضِ وَإِلَّا فَلْيَعْمَ
وَالسَّلَامُ لِلْمَلِكِ وَالْاِخْتِصَاصُ أَوْ	أَكْذَبَهَا وَعَدَّ صَيَّرَ إِذْ رَأَوْا (١)
عَلَّنَ وَمَلَكَ أَوْ كَ «فِي» «عِنْدَ» «عَلَى»	«بَعْدَ» وَ «مِنْ» وَ «عَنْ» وَ «مَعَ» وَ كَ «إِلَى»
«لَكِنْ» لِالِاسْتِدْرَاكِ وَالْعُطْفِ إِذَا	يَقَعُ فِي نَفْيٍ أَوْ النَّهْيِ اخْتَدَى
إِنْ مُفْرَدٌ يَلِي وَلَا بُتْدَاءً إِنْ	قَبِيلَ جُمْلَةٍ يَجِيءُ فَاسْتَتَبَنَ
«لَوْلَا» امْتِنَاعَ لَوْجُودِ فِي الْجَمَلِ	اسْمِيَّةً وَفِي الْمُضَارِعِ اخْتَمَلَ
عَرْضًا وَتَحْضِيضًا وَفِي الَّذِي	وَبَّخَ وَالنَّفْيُ لَهُ لَا يُرْتَضَى

(١) وفي نسخة: (رَوَّوْا).

و«لَوْ» لَشَرَطِ الْمَاضِ عَكْسَ «إِنْ» وَقَلَّ	مُسْتَقْبَلًا وَخَلْفَ الْاِمْتِنَاعِ حَلَّ
فَقَلِيلَ لَا وَسَيَبُوْنِهِ جَا لِمَا	كَانَ سَيَأْتِي لِسِوَاهُ فَاعْلَمَا
لِلْمُعَرِّبِينَ وَالَّذِي فِي الْفَنِّ شَاعَ	قَوْلُهُمْ حَرْفُ اِمْتِنَاعٍ لَا اِمْتِنَاعَ
وَالْمُرْتَضَى اِمْتِنَاعُ مَا يَلِيهِ مَعَ	كَوْنِهِ يَسْلُزِمُ تَالِيًا يَقَعُ
ثُمَّ إِذَا نَاسَبَ تَالٍ يَنْتَفِي	إِنْ أَوَّلًا خِلَافُهُ لَمْ يَخْلُفِ
كَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ «لَوْ كَانَ» لَا	ذُو خَلْفٍ وَيَتَّبِعُ الَّذِي تَلَا
إِنْ لَمْ يُسَنَّفِ وَيَأُولَى نَاسَبَا	كَقَوْلِهِ «لَوْ لَمْ يَخَفْ مَا أَذْنَبَا»
أَوْ بِالْمُسَاوِي نَحْوُ «لَوْ لَمْ تَكُنْ	رَبِيبَتِي» الْحَدِيثُ أَوْ بِالْأَدْوَنِ
لِلْعَرَضِ وَالْحَاضِ وَلِلثَّمَنِي	قَدْ وَرَدَتْ لَدَى أَهْلِ الْفَنِّ
وَجَا لِقَلَّةِ كَ«رُدُّوا السَّائِلُ»	وَمَصْنَدِيًّا عِنْدَ بَعْضِ النَّاقِلِ
«لَنْ» حَرْفُ نَفْيٍ نَاصِبٌ مُؤَكِّدٌ	نَفْيٍ عَلَى الْأَصَحِّ لَا مُؤَبِّدٌ
وَلِلدُّعَاءِ جَا وَ«مَا» اسْمًا وَرَدَتْ	مَوْصُولَةً وَذَا تَعَجُّبٍ أَتَتْ
نَكْرَةً مَوْصُوفَةً وَشَرْطًا	كَذَاكَ الْاِسْتِفْهَامَ خُذْهُ ضَبْطًا
وَحَرْفَ نَفْيٍ وَرَدَتْ وَزَائِدَةٌ	وَمَصْنَدِيَّةٌ فَخُذْهَا فَائِدَةٌ
بَعْضُ وَبَيِّنٌ وَابْتَدَى وَعَلَّلَ	بِ«مِنْ» وَلِلْفَصْلِ أَتَتْ وَالْبَدَلِ

وَالنَّصُّ لِلْعُمُومِ أَوْ مِثْلَ «إِلَى»  
 لِشَرْطِ «مَنْ» وَالْوَصْلِ وَاسْتِفْهَامِ  
 لِطَلَبِ التَّصْدِيقِ «هَلْ» وَمَا أَتَى  
 وَقَوْلُهُ فِي «الْجَمْعِ» لِلِإِيجَابِي  
 لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ لَدَى الْبَصْرِ  
 وَمِثْلَ «أَوْ» وَ«مَعَ» وَ«رُبَّ» وَالْقَسَمِ  
 وَ«عَنْ» وَ«فِي» وَ«عِنْدَ» وَالْبَاءِ وَ«عَلَى»  
 وَذَاتِ وَصْفٍ كُفْرًا أَوْ تَمَامِ  
 تَصَوُّرًا كَهَلْ أَخُوكَ ذَا الْقَتْلِ  
 كَابْنِ هِشَامٍ لَيْسَ بِالصَّوَابِ<sup>(١)</sup>  
 السَّوَاوُ لَا تَرْتِيبَ لَا مَعِيَّةَ  
 حَالٍ وَالِاسْتِثْنَاءِ ثُمَّ الْبَابُ ثُمَّ

### المسألة السادسة : في بيان الاشتراك

تَعَدُّ الْمَعْنَى فَقَطْ مُشْتَرَكُ  
 لِلطَّهْرِ وَالْحَيْضِ وَفِي الْأَفْعَالِ  
 وَضِدِّهِ وَفِي الْحُرُوفِ مِثْلُ «مِنْ»  
 وَالْحَقُّ أَنْ يَجُوزَ حَمْلُ الْمُشْتَرَكِ  
 كَذَلِكَ إِطْلَاقُ اللَّفْظَةِ عَلَى  
 وَهُوَ ظَاهِرٌ لِذَيْنِ وَامْتِنَعِ  
 يَقَعُ فِي الْأَسْمَاءِ كَ«قُرْءٍ» سَلَكُوا  
 كَنَحْوِ «عَسْعَسَ» لَدَى الْإِقْبَالِ  
 لِلْبَعْضِ أَوْ بَيَانِ جِنْسٍ فَاسْتَبْنِ  
 فِي مَعْنِيَّتِهِ أَوْ فِي أَكْثَرِ اشْتِرَاكِ  
 حَقِيقَةٍ وَالضُّدُّ رَاجِعًا جَلًّا  
 إِذَا تَنَافَى كَمِثْلِ أَفْعَلْ جَمَعَ

(١) هذان البيتان مقتبسان من «الكركب الساطع» للسيوطي.

أَمْرًا وَتَهْدِيدًا بِذَا قَدْ أُلْحَقَا      أَيِ الْمَجَازَانِ اسْتِوَاءٌ حَقَّقَا

### الْمَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ: فِي بَيَانِ التَّرَادُفِ

تَعَدُّدُ اللَّفْظِ فَقَطُ تَرَادُفُ      وَفِي وَقُوعِهِ الْخِلَافُ يُعْرَفُ

فِي الْأَسْمِ كَالْأَسَدِ وَالسَّبْعِ وَفِي      فَعْلٍ كَمِثْلِ اقْعُدْ وَاجْلِسْ<sup>(١)</sup> يَا

وَفِي الْحُرُوفِ مِثْلُ حَتَّى وَإِلَى      وَهُوَ عَلَى نَوْعَيْنِ قِسْمٌ قَدْ جَلَا

أَيُّ بِاعْتِبَارِ الذَّاتِ قَطُّ كَالْحِنْطَةِ      وَالْبُرِّ وَالْقَمْحِ وَمَا أَشْبَهَ تَى<sup>(٢)</sup>

وَالثَّانِ مَا يَدُلُّ بِاعْتِبَارِ مَا      تَبَايَنَتْ مِنَ الصِّفَاتِ فَاعْلَمَا

تِلْكَ كَأَسْمَاءِ الْإِلَهِ وَكَمَا      إِلَى الْكِتَابِ أَوْ نَبِيِّهِ ائْتَمَى

وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَذِي تَرَادُفَتْ      بِنِسْبَةِ الذَّاتِ وَقَدْ تَبَايَنَتْ

بِنِسْبَةِ الصِّفَاتِ وَابْنُ الْقَيْمِ      حَقَّقَ ذَا الْفَرْقِ فَخُذْهُ تَغْنَمْ

وَقَالَ أَيْضًا لُكْنَةٌ لَطِيفَةٌ      لَمْ نَرَهَا لِفَيْرِهِ مُنِيفَةٌ

أَسْمَاؤُهُ جَلٌّ وَأَسْمَاءُ الْكِتَابِ      كَذَلِكَ أَسْمَاءُ النَّبِيِّ الْمُسْتَطَابِ

تَكُونُ أَعْلَامًا مُفِيدَةً الْمَعَانِ      وَهِيَ أَوْصَافٌ جَلِيلَةٌ حِسَانِ

(١) بقطع الهمزة للوزن.

وَلَا تُنَافِي الْعِلْمِيَّةُ وَذَا      هُوَ الطَّرِيقُ الْحَقُّ نِعَمَ الْمُحْتَذَى  
فَالْخَالِقُ الْبَارِي الْمُصَوِّرُ الصَّمَدُ      أَسْمَاؤُهُ وَهِيَ صِفَاتُ تُعْتَمَدُ  
كَذَلِكَ الْقُرْآنُ بِالْفُرْقَانِ قَدْ      وَصِفَ وَالنُّورَ وَغَيْرُ ذَا وَرَدُ  
كَذَلِكَ أَسْمَاءُ النَّبِيِّ مُحَمَّدُ      وَالْعَاقِبُ الْمَاحِي الْمُقْضَى أَحْمَدُ  
فَكُلُّهَا أَسْمَاءُ مَدْحٍ وَصِفَةٍ      لَا مَحْضُ أَعْلَامٍ فَكُنْ ذَا مَعْرِفَةٍ

### تَنْبِيْهَانِ

#### الأول: في بيان مقتضى العطف

عَظْفُكَ لِلشَّيْءِ عَلَى الشَّيْءِ اقْتَضَى      تَغَايُرًا بَيْنَهُمَا قَدْ نَهَضَا  
مَعَ اسْتِثْرَاكِ دَيْنٍ فِي الْحُكْمِ وَذَا      لَهُ مَرَاتِبٌ سَتَأْتِيكَ خُذَا  
أُولَى الْمَرَاتِبِ تَبَايُنٌ وَذَا      أَعْلَى كَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ احْتَذَى  
وَالثَّانِ مَا بَيْنَهُمَا تَلَازُمٌ      ﴿ وَتَكْتُبُوا الْحَقَّ ﴾ مَثَالٌ سَالِمٌ  
وَالثَّلَاثُ عَظْفٌ لِبَعْضِ الشَّيْءِ      عَلَيْهِ كَ﴿ الْوُسْطَى ﴾ فَكُنْ ذَا فِئَةٍ  
وَعَظْفُكَ الشَّيْءِ عَلَى الشَّيْءِ رَابِعٌ      إِلَى اخْتِلَافِ الصِّفَتَيْنِ رَاجِعٌ  
مِثْلُ ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ ﴾ «الْبَقَرَةُ»      تَغَايُرُ الصِّفَاتِ عَظْفًا يَسْرَهُ

#### الثاني: في دلالة الاقتران

إِذَا الْقِرَانُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ أَتَى      لَفْظًا فَلَا قِرَانَ حُكْمًا ثَبَتَا  
فِي غَيْرِ مَذْكُورٍ إِلَّا بِحُجَّةٍ      عَلَى الَّذِي اخْتِيرَ لَدَى الْأَيْمَةِ  
إِضْمَارُ شَيْءٍ فِي الَّذِي عَظِفَ لَا      يُلْزَمُ فِي قَرِينِهِ أَنْ يَحْصُلَا

## مَبْحَثُ النَّصِّ

### تَمْهِيدٌ

يَنْقَسِمُ اللَّفْظُ إِلَى النَّصِّ وَمَا      ظَهَرَ وَالْمُجْمَلُ عِنْدَ الْفُهِمَاءِ  
لَأَنَّهُ إِمَّا عَلَى مَعْنَى يَدُلُّ      بِإِلَّا احْتِمَالَ غَيْرِهِ ذَا النَّصِّ قُلْ  
أَوْ مَعَهُ أَظْهَرُ فَهُوَ الظَّاهِرُ      أَوْ الْمُسَاوِي مُجْمَلٌ يَا مَاهِرُ  
يَحْتَاجُ لِلْبَيَانِ وَالظَّاهِرُ قَدْ      يَأْتِي مُؤَلًّا فَخَمْسَةٌ فَقَدْ

### تَعْرِيفُ النَّصِّ، وَبَيَانُ حُكْمِهِ

مَا لَيْسَ يَحْتَمِلُ إِلَّا وَاحِدًا      مِنَ الْمَعَانِي النَّصُّ نِلَتْ الرُّشْدَا  
أَوْ هُوَ مَا يَنْفَسِيهِ يُفِيدُ      مِنْ غَيْرِ الْاحْتِمَالِ يَا سَعِيدُ  
كَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ (عَشْرَةٌ      كَامِلَةٌ) وَحُكْمُهُ الْمُثَبَّتُ  
وَجُوبُ أَخَذِنَا بِإِلَّا عُدُولُ      عَنْهُ لِغَيْرِ نَسْخِهِ الْمَعْدُولُ (ع)

### مَبْحَثُ الظَّاهِرِ

الظَّاهِرُ الَّذِي غَدَا يَحْتَمِلُ      أَكْثَرَ مِنْ مَعْنَى وَلَكِنْ يَعْدُلُ  
لِأَحَدِ الْمَعَانِ أَوْ تَبَادُرًا      مَعْنَى لَهُ مَعَ احْتِمَالِ آخَرَا  
كَأَسَدٍ لِلْحَيَوَانِ الْمُفْتَرَسِ      مَعَ احْتِمَالِ لِلشُّجَاعِ الْمُخْتَلِسِ  
وَحُكْمُهُ الْمَصِيرُ لِلظَّاهِرِ لَا      يُعْدَلُ إِلَّا إِنْ دَلِيلٌ قَدْ جَلَا  
يَصْرِفُهُ لِاحْتِمَالٍ وَهُوَ مَا      يَدْعُوهُ التَّأْوِيلُ خُذْهُ مَعْنَمَا



## مَبْحَثُ الْمُؤُولِ

### وَفِيهِ مَسَائِلُ

#### الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي مَعْنَى التَّأْوِيلِ

لَهُ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْمَعَانِي      مِنْ تِلْكَ لِلسَّلَفِ مَعْنَيَانِ  
 الْأَوَّلُ الْحَقِيقَةُ الَّتِي يَأْوُلُ      إِلَيْهَا الْأَمْرُ<sup>(١)</sup> قَدْ أَتَى بِذَا نُقُولُ  
 إِذْ قَدْ أَتَى اسْتِعْمَالُهُ مِنَ السَّلَفِ      لَمْ يَأْتِ تَأْوِيلٌ وَهَذِهِ سَلَفُ<sup>(٢)</sup>  
 وَكَانَهَا التَّفْسِيرُ وَالْبَيَانُ      كَقَوْلِهِمْ تَأْوِيلُ ذَا يُبَانُ  
 ثَالِثُهَا لِلْمُتَأَخِّرِينَ جَا      لَدَى الْأَصُولِيِّينَ صَارَ مِنْهَجًا  
 وَهُوَ صَرْفُ اللَّفْظِ عَمَّا رَجَعَا      لِعَكْسِهِ أَيْ بِدَلْسِيلِ جَنَحَا

#### الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ أَنْوَاعِهِ

أَنْوَاعُهُ ثَلَاثَةٌ مَا كَانَ عَنْ      مَا صَحَّ مِنْ دَلِيلِهِ قَدْ اقْتَرَنَ  
 نَحْوُ ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ﴾      أَيْ إِنْ أَرَدْتُمْ مِنْنِي الصَّلَاتِ  
 وَالثَّانِ أَنْ يَكُونَ صَرْفُ اللَّفْظِ عَنْ      ظَاهِرِهِ لِمَا يُظَنُّ بِأَلْوَهْنِ  
 دَلِيلَ صَرْفِهِ وَلَيْسَ صَارِفًا      وَذَا هُوَ الْفَاسِدُ عِنْدَ مَنْ وَفَى<sup>(٣)</sup>

(١) بنقل حركة الهمزة إلى اللام، وحذفها؛ للوزن.

(٢) أي حيث يقولون في بعض الآيات: ذهب تأويلها، وفي بعضها: لم يأت تأويلها.

(٣) وفي نسخة: (عِنْدَ الْحُنَفَاءِ).

مِنَ الْبُعِيدِ حَمْلُ «أَيْمًا امْرَأَةً» عَلَى الصَّغِيرَةِ أَسَاءَ مَنْ رَأَهُ  
 كَذَا الْإِمَامَ وَحَمْلُ «أَمْسِكَ» بِابْتِدَائِي وَبَيِّضَةِ عَلَى الْحَدِيدِ فَتَدْرُ  
 «سِتِّينَ مَسْكِينًا» بِمُدٍّ أَوَّلًا «مَنْ لَمْ يُبَيِّتْ» عَنْ صَوَابِ حَوْلًا  
 وَخَبَرَ الْجَنِينَ لِلتَّشْبِيهِ وَآيَةَ الزَّكَاةِ لِلتَّشْبِيهِ  
 عَلَى الْمَصَارِفِ وَلَى فِيهِ نَظَرُ وَحَمْلُ ذِي الْقُرْبَى عَلَى الْفَقِيرِ ذُرْ  
 وَحَمْلُ «مَنْ مَلَكَ ذَا رَحْمٍ» عَلَى الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ تَكْلُفًا جَلًّا  
 وَ«يَشْفَعُ الْأَذَانُ» شَفَعَ مَا مَضَى جَعَلَهُ حَمْلٌ ضَعِيفٌ أَبْغَضَا  
 ثَالِثُهَا صَرْفُهُ لَيْسَ لِذَلِكَ ثَالِثُهَا صَرْفُهُ لَيْسَ لِذَلِكَ ثَالِثُهَا  
 كَحَمْلِ ذِي حَقٍّ وَنَفْسٍ طَائِشَةٍ أَنْ تَذْبَحُوا بَقْرَةً فِي عَائِشَةٍ

### الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ: فِي بَيَانِ شُرُوطِهِ

شُرُوطُهُ أَرْبَعَةٌ فَالْأَوَّلُ كَوْنُ الْمُؤَوَّلِ غَدًا يَحْتَمِلُ  
 وَالسَّانِ أَنْ يَأْتِيَ لَذَا بِالْحُجَّةِ مَعْنَى الْمُؤَوَّلِ لَهُ فِيهِ اللَّغَةُ  
 ثَالِثُهَا إِثْبَاتُ صِحَّةِ الدَّلِيلِ إِذْ مُدْعَى الظَّاهِرِ جَنْبُهُ أَصِيلُ  
 رَابِعُهَا سَلَامَةُ الدَّلِيلِ عَنْ مُعَارَضِ يَرُدُّهُ إِلَى الْوَهَنِ

(١) يقال: طاش فلان: إذا ذهب عقله، والمراد به بعض الشيعة، الذين جُنُّوا بسبب اتباع الهوى والشیطان..

### (تَنْبِيهَاتُ)

أَوَّلُهَا فَاصِلُ مَا صَحَّ وَمَا      بَطُلَ بِالْدَّلِيلِ جَاءَ مُحْكَمًا  
فَكُلُّ مَا يُوَافِقُ النُّصُوصَ صَحَّ      وَكُلُّ مَا خَالَفَ بَاطِلًا وَضَحَّ  
وَالثَّانِ حَمْلُكَ النُّصُوصَ قَدْ حُتِمَ      عَلَى الَّذِي يَظْهَرُ إِلَّا إِنْ لَزِمَ  
دَلِيلُ مَا يَصْنُفُهَا فَيُتَّبَعُ      ثَالِثُهَا إِنْ الدَّلِيلُ قَدْ سَطَعَ  
قَرِيبَ الاحْتِمَالِ يَكْفِي أَدْنَى      وَإِنْ يَكُنْ وَسَطًا فَوْسَطُ يُعْنَى  
وَإِنْ بَعِيدًا فَقَوِيًّا يَطْلُبُ      أَوْ لَا دَلِيلَ بَاطِلٌ يُجْتَنَّبُ

### مَبْحَثُ الْمَجْمَلِ

#### وَفِيهِ مَسَائِلُ

#### الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى : فِي بَيَانِ مَعْنَاهُ

فِي اللَّفْظِ الْمَجْمَلُ قُلُ مَجْمُوعُ      وَفِي اصْطِلَاحِ خُلْفُهُمْ مَسْمُوعُ  
فَهُوَ لَدَى السَّلَفِ مَا احْتَاجَ إِلَى      بَيَانِهِ لِكُنْ يَصْرِحُ عَمَلًا  
كَأَخْذِهِ صَدَقَةٌ مُطَهَّرَةٌ      فَإِنَّ تَبْيِينَ الرَّسُولِ أَظْهَرَةٌ  
أَمَّا الْأَصُولِيُّونَ قَالُوا الْمَجْمَلُ      أَكْثَرُ مِنْ مَعْنَى غَدَا يَحْتَمِلُ  
مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ لِوَاحِدٍ كَمَا      فِي الْقُرْءِ لِلْحَيْضِ وَلِلطُّهْرِ انْتَمَى  
يَكُونُ فِي حَرْفٍ وَفِي مُرَكَّبٍ      وَاسْمٍ وَمَرْجِعِ الضَّمِيرِ فَارْتَبِ  
وَصِفَةٍ تَعْدُّ الْمَجَازَ أَوْ      عَامٍ بِمَجْهُولٍ مُخَصَّصًا رَأَوْا

## الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ حُكْمِهِ، وَذِكْرِ أَمْثَلَةٍ مِمَّا اخْتَلَفَ فِي كَوْنِهَا مُجْمَلَةً، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْهُ

وَحُكْمُهُ أَنَّهُ لَا يُعْمَلُ بِهِ	إِلَّا بِحُجَّةٍ تُعَيِّنُ النَّبِيَّ
فِي «حُرْمَتِ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ» أَوْ	آيَةِ حِلِّ الْبَيْعِ إجمالاً أَبَوْا
وَآيَةِ الْقَطْعِ وَمَسْحِ الرَّأْسِ مَعَ	«وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَا» تَبَعَ
وَنَحَوِ «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ»	فَنَفَيْهِ الصَّحَّةَ فِيهِ مُنْجَلَى
إِذِ الْمُرَادُ وَاضِحٌ وَإِنَّمَا	فِي النُّورِ وَالْقُرْءِ وَجَسْمِ عُلَمَا
وَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ «أَوْ يَعْفُو»	«وَالرَّاسِخُونَ» مُبْتَدَأٌ أَوْ عَطْفُ
وَفِي ضَمِيرِ «فِي جِدَارِهِ» وَقَدْ	يُرْجَحُ الْعَوْدُ إِلَى لَفْظِ «أَحَدُ»
كَذَلِكَ «الْمُخْتَارُ» بِالْحَرْفِ يُرَى	تَمْيِيزُ مَا اشْتَبَاهَهُ فِيهِ جَسَرَى
وَاحْمِلْ عَلَى الشَّرْعِيِّ ذَاتَ مُحْمِلٍ	شَرَعَ مَعَ اللَّغَةِ فِي الْقَوْلِ الْجَلِيِّ
كَذَلِكَ ذُو حَقِيقَةٍ فَالْعُرْفُ ثُمَّ	اللُّغَةُ الْمَجَازُ بَعْدَهَا أَثَمُ

## الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: فِي وَقُوعِ الْمُجْمَلِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ

وَفِي الْكِتَابِ وَالْحَدِيثِ وَقَعَا	وَالظَّاهِرِيُّ فِيهِمَا قَدْ مَنَعَا
وَقَدْ يَكُونُ اللَّفْظُ مُجْمَلًا ثَبَتَ	مِنْ جِهَةٍ وَضَحَ مِنْ أُخْرَى وَقَتَ
وَاللَّفْظُ ثَارَةً لِمَعْنَى يَرُدُّ	وَتَارَةً لِأَخْرَيْنِ يُقْصَدُ
عَلَى الْأَصَحِّ مُجْمَلٌ فَإِنْ يَفِي	ذَا مِنْهُمَا يُعْمَلُ بِهِ وَيُوقَفُ

## مَبْحَثُ الْبَيَانِ، وَفِيهِ ثَلَاثُ مَسَائِلَ

## الأولى: في بيان تعريفه

إِخْرَاجُهُ مِنْ حَيْزِ الْإِشْكَالِ      إِلَى تَجَلِّيهِ الْبَيَانُ الْغَالِي  
وَهُوَ الْمُبَيِّنُ وَيُطْلَقُ عَلَى      مَا حَصَلَ الْبَيَانُ عِنْدَ الثُّبُلَا  
فَهُوَ كُلُّ مَا أَزَالَ مُشْكَلًا      تَقْيِيدًا أَوْ تَخْصِيصًا أَوْ نَسْخًا جَلَا  
كَذَلِكَ التَّأْوِيلُ وَالْبَيَانُ قَدْ      يُطْلَقُ لِلإِضَاحِ مُطْلَقًا وَرَدَ  
سَبْقَهُ الْإِجْمَالُ أَمْ لَا فَالْبَيَانُ      يَأْتِي ابْتِدَاءً أَوْ بَعْدَ إِجْمَالٍ يُبَانُ (٥٨٣)

## المسألة الثانية: في بيان طريقه

وَيَحْصُلُ الْبَيَانُ مِنْهُ عَزَّ جَلَّ      أَوْ مِنْ رَسُولِهِ فَكُلُّ مُقْتَبَلٍ  
أَوْ فِعْلِهِ إِقْرَارِهِ كِتَابَتِهِ      سُكُوتِهِ وَتَرْكِهِ إِشَارَتِهِ  
كَوْنُ الْبَيَانِ رُتْبَةٌ أَدُونِ مَنْ      مُبَيِّنٍ يَجُوزُ عِنْدَ مَنْ فَطِنَ  
لَيْسَ دَلَالَةً فَقَدْ جَازَ الْبَيَانُ      لِمُتَوَاتِرِ بِأَحَادٍ تُصَانُ  
وَلَيْسَ شَرْطًا عِلْمُهُ لِلْكَُلِّ      بَلْ جَازَ وَصَفُ بَعْضِهِمْ بِالْجَهْلِ

## المسألة الثالثة: في بيان حكم تأخير البيان

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُؤَخَّرَ الْبَيَانُ      عَنْ وَقْتِ حَاجَةِ الْمُكَلَّفِ الْمَعَانِ

لأنه يوقع في التكليف ما  
جوز به بعض ولكن قال لا  
وجوز الجمهور تأخير عنه  
وربما الحاجة تدعوك إلى  
فواجب تعجيله إذا يخاف  
وجاز تدريج البيان وكذا  
ووجب اعتقاد عام والعمل  
ليس يطاق وهو ممنوعاً سماً  
يقع فالإجماع حتماً حصلاً  
وقت الخطاب لاحتياج فأنصرن  
تعجيله أو ضده فلتعقلاً  
فوائده بلا تمكن السلاف  
تأخير إسماع مخصص خذاً  
كل الأدلة كذا عند النبل

(٢٨٠)

## فائدة

اعلم بأن ما بيانه حتم  
وكل ما بيانه قد حرم  
وإن يجز بيانه وكثمه  
فحرم التعريض فيه تغنيم  
تعريضه جاز بلى قد حتماً  
حسب المصالح يكون حكمه

## مَبْحَثُ الْأَمْرِ وَفِيهِ مَسَائِلُ الْأُولَى : فِي بَيَانِ تَعْرِيفِهِ

حَقِيقَةُ فِي الْقَوْلِ فِي الْفِعْلِ مَجَازٌ      نَوْعٌ مِنَ الْكَلَامِ خُذُهُ بِاعْتِرَازِ  
وَحَدُّهُ اسْتِدْعَاءُ مُسْتَعْلٍ لِمَنْ      دُونُهُ فِعْلًا أَيْ بِقَوْلِ كَافِهِمْ  
لَمْ يُشْتَرَطْ إِرَادَةُ الْفِعْلِ بَلَى      إِرَادَةُ النُّطْقِ اعْتِبَارُهُ عِلًّا

## الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ : فِي بَيَانِ صِيغِهِ

(٢١٩) لِلأَمْرِ صِيغَةٌ عَلَيْهِ قَدْ تَدُلُّ      بَدَأَ يَقُولُ السَّلَفُ الْغُرُقُ قُلْ  
وَقَدْ نَفَى صِيغَتُهُ الْمُبْتَدِعَةَ      إِذِ الْكَلَامُ عِنْدَهُمْ مَعْنَى مَعَهُ  
أَيُّ هُوَ مَعْنَى قَائِمٌ بِالذَّاتِ لَا      لَفْظَ لَهُ أَقْبَحُ بِيْهَتَانِ جَلًّا  
لَأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلنَّصِّ مَعَ      لُغَةٍ أَوْ عُرْفٍ فَيُسَّسُ الْمُتَّبِعُ  
صِيغَةُ الَّتِي لَهُ تُسْتَعْمَلُ      أَرْبَعَةٌ فَفِعْلُ أَمْرٍ كَ «ادْخُلُوا»  
فِعْلٌ مُضَارِعٌ بِإِلَامِ الْأَمْرِ      كَذَا اسْمُ فِعْلٍ كَ «عَلَيْكُمْ» فَادِرٍ  
وَمَصْنَدٌ يَنْوِبُ عَنْ فِعْلٍ كَمَا      فِي قَوْلِهِ «ضَرَبَ الرَّقَابَ» فَاعْلَمَا

## الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ : فِي بَيَانِ دَلَالَتِهِ عَلَى الْوُجُوبِ

الْأَمْرُ لِلْوُجُوبِ إِنْ تَجَرَّدَا      عَنِ الْقَرَائِنِ فَخُذْ نِلْتَ الْهُدَى

هَذَا هُوَ الْحَقُّ الَّذِي بِهِ السَّلَفُ      قَالُوا وَجُمُهورُ الوُعَاةِ مِنْ خَلْفِ  
﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ ﴾ حُجَّةٌ جَلَا      كَذَا ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا ﴾  
كَذَلِكَ «لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ» مَعَ مَا      قَدْ أَجْمَعَ الصَّحْبُ الْكِرَامُ فَاعْلَمَا<sup>(١)</sup>  
عَلَى امْتِثَالِهِ بِلَا اسْتِفْصَالِ      كَمَا تَمَسَّكَ بِلَا جِدَالِ  
أَهْلُ اللُّغَاتِ كُلُّهُمْ إِذْ لَوْ أَمَرُ      السَّيِّدُ الْعَبْدَ فَخَالَفَ اسْتَقَرَّ  
لَهُ عَلَى خِلَافِهِ الْمُعَاقِبَةُ      لَوْلَا الْوُجُوبُ مَا رَأَوْا مُعَاتِبَةَ  
تَنْبِيْهٌ

صَيَغَتُهُ تَرْدُ لِلْمَعَانِي      مِنْهَا الْوُجُوبُ وَهُوَ الْأَصْلُ الدَّانِي  
وَالنَّدْبُ وَالْإِرْشَادُ وَالْإِبَاحَةُ      وَالْإِذْنُ وَالتَّأْدِيبُ وَالْإِهَانَةُ  
إِكْرَامُ الْإِنْعَامِ وَالتَّعْجِيبُ      تَقْوِيزُ الدُّعَاءِ وَالتَّكْذِيبُ  
تَمَنُّ التَّعْجِيزُ وَالْإِثْذَارُ      مَشُورَةُ تَكْوِينُ اعْتِبَارُ  
خَبَرُ امْتِنَانِ التَّسْخِيرُ      تَسْوِيَةُ تَهْدِيدُ التَّحْقِيرُ  
إِرَادَةُ امْتِثَالِ الْخِصَامِ      سِتُّ وَعِشْرُونَ لَهَا التَّمَامُ

### الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: فِي دَلَالَتِهِ عَلَى الْفَوْرِ

اخْتَلَفُوا فِيهِ إِذَا تَجَرَّدَا      عَنِ الْقَرَائِنِ لِفَوْرِ أَوْ بَدَا

(١) وفي نسخة «الرُّحْمَا».



(١٣٠) لِيُضِدَّهُ وَالْأَوَّلُ الْحَقُّ لِمَا      ظَوَاهِرُ النَّصِّ عَلَيْهِ حَكَمًا  
كَقَوْلِهِ «وَسَارِعُوا» وَ«اسْتَبِقُوا»      كَمَا أُولُوا اللُّغَةَ أَيْضًا أَطْبَقُوا  
وَأَيْضًا السَّلَامَةُ الْمُحَقَّقَةُ      تَحْصُلُ بِالْفَوْرِ لَدَى مَنْ حَقَّقَهُ

### المسألة الخامسة : في دلالة على التكرار

اِخْتَلَفُوا هَلْ يَقْتَضِي التَّكْرَارَ إِنْ      غَيْرَ مُقَيَّدٍ بِمَرَّةٍ يَبِينُ  
أَوْ ضِدِّهَا أَوْ صِفَةٍ أَوْ شَرْطٍ      قِيلَ نَعَمْ وَقِيلَ لَيْسَ يُعْطَى<sup>(١)</sup>  
وَأَوَّلًا رَجَّحَهُ ابْنُ الْقَيِّمِ      إِذْ هُوَ غَالِبُ النُّصُوصِ فَاعْلَمْ

### المسألة السادسة : في الأمر بعد الحظر

إِنْ وَرَدَ الْأَمْرُ بُعِيدَ النَّهْيِ قَدْ      يُفِيدُ مَا كَانَ قُبِيلُ يُعْتَمَدُ  
مِنْ نَدْبٍ أَوْ وَجُوبٍ أَوْ إِبَاحَةٍ      بِذَا يَقُولُ جَلَّةُ الْأَيْمَةِ  
وَهُوَ الَّذِي إِلَيْهِ يَنْحُو السَّلَفُ      حُجَّجُهُ كَالشَّمْسِ ظَهْرًا تُعْرَفُ

### المسألة السابعة : هل يستلزم الأمر الإرادة؟

(١٣١) إِنَّ الْإِرَادَةَ عَلَى نَوْعَيْنِ      قَدْرِيَّةٌ شَامِلَةٌ الْكَوْنَيْنِ  
كَقَوْلِهِ ﴿يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾      فَهَذِهِ رِضَاةٌ لَا تُقَيَّدُ  
إِرَادَةٌ دِينِيَّةٌ شَرْعِيَّةٌ      مَحْبُوبَةٌ لِرَبِّنَا مَرْضِيَّةٌ

(١) أي لا يُعطي وجوب التكرار، بمعنى لا يقتضيه.

كَقَوْلِهِ ﴿ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ ﴾ ثُمَّ هَذِهِ قَدْ تَقَعُ أَوْ لَا بَلْ تَعْمُ  
فَأَمْرُهُ سُبْحَانَهُ يَسْتَلْزِمُ إِرَادَةَ شَرْعِيَّةٍ تَحْتَ  
لَا تَلْزِمُ الْإِرَادَةَ الْكَوْنِيَّةَ إِذْ رَبُّنَا ذُو الْحِكْمَةِ الْعَلِيِّ  
يَأْمُرُ بِالْأَمْرِ يُرِيدُ شَرْعًا وَلَا يُرِيدُ أَنْ يَكُونَ صُنْعًا  
وَالْحِكْمَةُ ابْتِلَاؤُهُ كَيْ يُعْرِفَا مَنْ كَانَ طَائِعًا وَمَنْ قَدْ أَنْفَا

### السَّأَلَةُ الثَّامِنَةُ: الْأَمْرُ بِالشَّيْءِ هَلْ يَسْتَلْزِمُ النَّهْيَ عَنْ ضِدِّهِ؟

الْحَقُّ أَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ فَلَا يَسْتَلْزِمُ النَّهْيَ عَنِ الضِّدِّ اعْقِلَا  
لَفْظًا وَيَسْتَلْزِمُ فِي مَعْنَاهُ إِذْ دُونَهُ لَمْ يَأْتِ مَا عَنَاهُ  
وَهَكَذَا الْعَكْسُ وَلَوْ تَعَدَّدَا الضِّدُّ وَالضُّدْبُ كَأَيْجَابٍ بَدَا

### تَنْبِيهَاتٌ

أَمْرٌ مُعَلَّقٌ بِشَرْطٍ أَوْ صِفَةٍ لَيْسَ بِعِلَّةٍ لِأَهْلِ الْمَعْرِفَةِ  
لَمْ يَتَكَرَّرْ وَالْقَضَاءُ أَوْجَبُوا بِالْأَمْرِ الْأَوَّلِ عَلَى مَا صَوَّبُوا  
وَالْأَمْرُ بَعْدَ الْحَظَرِ وَاسْتِثْنَانٍ إِبَاحَةٌ أَوْ عَنْ سَوْأَلِ الْعَانِي  
وَرَجَّحُوا هَذَا وَلَكِنْ لِي نَظَرُ إِذْ احْتِجَّاجُهُمْ عَلَيْهِ مَا ظَهَرَ

وَالْأَمْرُ بِالْأَمْرِ بِشَيْءٍ لَا يُرَى      أَمْرًا بِهِ نَحْوُ «مُرُوا» كَمَا جَرَى  
«أَوْلَادَكُمْ» لَيْسَ خِطَابًا لِلصَّبِيِّ      بَلِ الْوُجُوبُ لِلْوَلِيِّ نَجْتَبِي  
وَأِنْ يَكُنْ حَصَلَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ      كـ «فَلْيُرَاجِعْهَا» فَيُصَرِّفُ إِلَيْهِ  
أَمْرٌ بِمَوْصُوفٍ إِذَا أَمْرٌ وَرَدَّ      بِصِفَةِ الْفِعْلِ عَلَى الْقَوْلِ الْأَسَدُ  
وَالْأَمْرُ بِالِاتِّمَامِ مُطْلَقًا غَدَا      أَمْرًا بِالِاثْنَانِ بِمَا فِيهِ بَدَا  
مِنْ وَاجِبٍ وَمُسْتَحَبٍّ مِثْلَمَا      فِي «وَأَتَمُّوا الْحَجَّ» جَاءَ مُحْكَمًا

### مَبْحَثُ النَّهْيِ

### وَفِيهِ مَسَائِلُ

### الأولى : في بيان تعريفه

اعْلَمْ بِأَنَّ النَّهْيَ عَكْسُ الْأَمْرِ      فَكُلُّ مَا مَضَى عَلَيْهِ يَجْرَى  
عُرِفَ بِاسْتِدْعَاءِ تَرْكِ فِعْلٍ      مُسْتَعْلِيًا بِالْقَوْلِ فَاحْفَظْ نَقْلِي

### المسألة الثانية : في بيان صيغته، والمعاني التي تأتي له

صِيغَتُهُ الَّتِي أَتَتْ «لَا تَفْعَلْ»      تَحْرِيمُهَا حَقِيقَةُ قُلْ يَنْجَلِي  
وَهِيَ تَجِيءُ لِمَعَانٍ جَمَّةٍ      كَرَاهَةِ تَحْقِيرِ مَا قَدْ ذَمَّه  
بَيَانُ عَاقِبَتِهِمْ يَأْسٌ كَذَا      إِرْشَادُ الْأَدَبِ هَدًى مَنْ بَدَا

إِبَاحَةُ التَّرْكِ وَإِقَاعُ أَمْنٍ<sup>(١)</sup> تَسْوِيَّةُ تَصْبِيرُ مَنْ فِي الْحُزْنِ  
وَلَا لَتِمَاسٍ وَلَا تَحْذِيرٍ دُعَا كَلَّ رَبَّنَا لَا تَوَاخِذْنَا ﴿ وَوَزَّرْنَا ضَعَا  
فَإِنْ تَجَرَّدَتْ عَنِ الْقَرَائِنِ فَهِيَ لِتَحْرِيمٍ بِلَا مَطَاعِينَ  
هَذَا هُوَ الْأَرْجَحُ وَالصَّوَابُ وَغَيْرُهُ كَأَنَّهُ السَّرَابُ

### الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ: فِي بَيَانِ أَنَّ النِّهْيَ لِلدَّوَامِ وَالْفَوْرِ، وَالتَّكْرَارِ

النِّهْيُ لِلدَّوَامِ وَالْفَوْرِ وَإِذْ يَقُولُ لَا تَفْعَلْ لِمَرَّةٍ فَخُذْ  
تَكَرَّرَهُ وَالنِّهْيُ عَنْ وَاحِدٍ أَوْ لَا جَمْعًا أَوْ جَمِيعًا أَوْ فَرَقًا رَأَوْا

### الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: فِي بَيَانِ أَنَّ النِّهْيَ يَقْتَضِي الْفَسَادَ

النِّهْيُ يَقْتَضِي الْفَسَادَ مُطْلَقًا لِذَاتِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَحَقَّقْنَا  
عِبَادَةً أَوْ عَقْدًا أَوْ مُعَامَلَةً فَالْكُلُّ فَاسِدٌ وَلَا مُجَادَلَةَ  
هَذَا هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ السَّلَفُ وَالْمَذْهَبُ الْحَقُّ الدَّلِيلُ يَأْلَفُ  
مِنْ الْأَدْلَةِ حَدِيثُ (مَنْ عَمِلَ) جَوَابُهُ (رَدُّ) فَمَا مِنْهُ قَبْلُ  
كَذَا اسْتَدَلَّ الصَّحْبُ فِي فُسَادِ عَقْدٍ بِنَهْيِهِ بِلَا نَكَارٍ<sup>(٢)</sup>  
وَأَيْضًا الْمَنْهِيُّ عَنْهُ رَاجِحٌ مَفْسَدَةٌ قُلْتُ بِهِ الْمَصَالِحُ  
لَكِنْ إِذَا دَلَّ دَلِيلٌ يَقْتَضِي أَنَّ لَا فُسَادَ فَاَعْمَلْ بِمَا ارْتَضِي

(١) بدرج الهمزة؛ للوزن.

(٢) أي دون إنكار عليهم، فيكون إجماعاً منهم، وفي نسخة: (بلا انتقاد).

كَالْنَهْيِ عَنْ تَصْرِيَةٍ كَذَا الْجَلْبُ      أَنْ يُتْلَقَ مِثْلُ هَذَا يُجْتَنَّبُ  
لِحَقِّ مُسْلِمٍ فَإِنْ تَسَامَحَا      ارْتَفَعَ النَّهْيُ فَخُذْهُ وَاضِحَا

### تَنْبِيهَاتٌ:

اعْلَمْ بِأَنَّ جِنْسَ فِعْلٍ مَا أَمَرَ      أَعْظَمُ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْهِي حُظِرَ  
وَعَكْسُهُ كَذَا ثَوَابُ مَا وَجِبَ      أَعْظَمُ مِنْ تَرْكِ الَّذِي النَّهْيُ اصْطَحَبَ  
كَذَا عِقَابُ تَرْكِ وَاجِبٍ عَلَى      فِعْلٍ الْمُحَرَّمَاتِ أَعْلَى مَنْزِلًا  
دَلِيلُ هَذَا أَكْلُ آدَمَ كَمَا      إِبْلِيسُ أَنْ أَبَى السُّجُودَ أَجْرَمَا  
وَأَيْضًا الشَّهْوَةُ مَصْدَرُ ارْتِكَابِ      نَهْيٍ وَفِي الْأَمْرِ تَكْبِيرُ يُعَابُ  
وَأَيْضًا الطَّاعَةُ مَقْصُودُ الرُّسُلِ      وَالْاجْتِنَابُ لِأَزْمٍ بِهِ كَمُلُ

### مَبْحَثُ الْعَامِّ، وَفِيهِ مَسَائِلُ

#### الأولى: في بيان تعريفه

لَفْعَةُ الشَّامِلُ أَمَّا فِي اصْطِلَاحِ      فَهُوَ الَّذِي اسْتَفْرَقَ مَا لَهُ صَلَاحُ  
فِيهِ بِوَضْعٍ وَاحِدٍ وَدَفْعَةٍ      بِغَيْرِ حَصْرِ ذِي الْقِيُودِ أَثْبَتَ  
قَدْ أَخْرَجْتُ مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَفْرَقًا      كَرَجُلٍ إِذَا لِشَخْصٍ أُطْلِقَا  
وَخَرَجَ الْمُشْتَرَكُ الَّذِي وَضِعَ      لِعِدَّةٍ إِذْ لَيْسَ وَاحِدًا جُمِعَ  
وَخَرَجَ الْمُطْلَقُ إِذْ يَسْتَفْرَقُ      لَا دَفْعَةَ بَلْ بَدَلِيًّا يُخَدِّقُ

وَخَرَجَتْ أَسْمَاءُ الْأَعْدَادِ<sup>(١)</sup> فَهِيَ تَدُلُّ بِالْحَصْرِ الَّذِي قَدْ يَنْتَهِي

### الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ أَقْسَامِهِ

يَنْقَسِمُ الْعَامُ إِلَى أَقْسَامٍ عَدِيدَةٍ بِحَسَبِ الْمَرَامِ

فَبَاعْتِبَارِنَا لِمَا فَوْقُ وَمَا تَحْتَ لِمَا لَيْسَ أَعَمُّ قُسِمَا

مِنْهُ كَمَعْلُومٍ وَمَذْكُورٍ وَمَا هُوَ أَعَمُّ وَأَخَصُّ فَاعْلَمَا

أَعْنِي بِنِسْبَةِ لِمَا تَحْتَ وَمَا فَوْقُ كَحَيَوَانٍ<sup>(٢)</sup> وَإِنْسَانٍ سَمَا

فَالأَوَّلُ يُدْعَى بَعَامٍ مُطْلَقٍ لِلثَّانِ نَسَبِيٌّ إِضَافِيٌّ بَقِيَ

وَبَاعْتِبَارِ مَا يُرَادُ يَنْقَسِمُ لِلْعَامِ قَدْ أُريدَ عَامٌ فَاسْتَقِمَ

وَالْعَامُ قَدْ أُريدَ خَاصٌّ مِثْلَمَا ﴿ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ ﴾ لِشَخْصٍ عُلِمَا

وَبَاعْتِبَارِ أَنَّهُ يُخَصُّ جَا قُسِمَ لِلْمَحْفُوظِ عَنْ أَنْ يُخْرَجَا<sup>(٣)</sup>

وَعَامٌ خُصَّ نَحْوُ ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ بِغَيْرِ لَبْسٍ

مِثَالُ الْأَوَّلِ<sup>(٤)</sup> وَأَمَّا الثَّانِي فَفِي ثَبُوتِ الْخُسْرِ لِلْإِنْسَانِ

(١) بدرج الهمزة للوزن.

(٢) يسكون الياء للوزن.

(٣) أي عن أن يُخرج منه شيء، بل بقي على عمومته.

(٤) بدرج الهمزة للوزن.

ثُمَّ الصَّحِيحُ أَنَّهُ يُحْتَجُّ بِهِ      مَحْفُوظًا أَوْ مُخَصَّصًا فَلْتَتَنِيهِ  
دَلِيلُهُ تَمَسُّكَ الصَّحَابَةِ      بِهِ عَلَى الْإِطْلَاقِ دُونَ مَرِيَّةٍ  
وَإِنْ تَعَارَضَا فَقَدِّمُ مَا حُفِظَ      إِذْ هُوَ حُجَّةٌ بِإِجْمَاعِ لُفْظِ

### المسألة الثالثة : في بيان صيغه

صِيغُهُ الْأَلْفَاظُ دَالَّةٌ عَلَى      مَعْنَى الشُّمُولِ لُغَةً قَدْ انْجَلَى  
إثْبَاتُهَا مَذْهَبُ كُلِّ الْعُلَمَاءِ      أَنْكَرَهَا قَوْمٌ جُفَاءً لَوْ مَا  
أَسْمَاءُ الاستِفْهَامِ وَالشَّرْطِ كـ «مَنْ»      لِعَالِمٍ وَ«مَا» بِغَيْرِهِ اقْتَرَنَ  
وَ«أَيْنَ» «أَيُّ» «حَيْثُ» لِلْمَكَانِ مَعَ      «مَتَى» وَ«أَيُّ» كُلُّ مَا مَضَى جَمَعَ  
نَعَمْ «مَنْ» «أَيُّ» ضَمِيرًا فَاعِلًا      كَذَاكَ مَفْعُولًا كَمَنْ جَاءَ وَصِلًا  
«كُلُّ» «جَمِيعٌ» «مَعْشَرٌ» وَ«عَامَةٌ»      «مَعَاشِرٌ» «قَاطِبَةٌ» وَ«كَافَةٌ»  
وَعَدَّ بَعْضُ «سَائِرًا» وَانْتَقَدَا      بِكَوْنِهِ بِمَعْنَى «بَاقٍ» وَرَدَا  
وَالْجَمْعُ مُطْلَقًا مُعَرَّفًا بِلَامٍ      أَوْ بِالِإِضَافَةِ كـ «صَالِحِي الْأَنَامِ»  
أَوْ اسْمُ جِنْسٍ قَدْ غَدَا مُعَرَّفًا      تَعْرِيفَ جِنْسٍ لَا بِعَهْدٍ صُرْفًا  
وَإِنْ يَكُنْ عُرْفٌ أَوْ احْتِمَالٌ      عَارِضَ لَا عُمُومُهُ يُنَالُ  
وَمُفْرَدٌ بِلَامٍ غَيْرِ الْعَهْدِ قَدْ      حُلِّيَ فَالْعُمُومُ فِيهِ يُعْتَمَدُ

وَمُفْرَدٌ أَضْيَفٌ لِلْمَعْرِفَةِ      نَكِيرَةٌ فِي نَهْيٍ أَوْ نَافِيَةٍ  
يَكُونُ وَضْعًا وَكَذَا نَصًّا أَتَى      وَظَاهِرًا كـ «لَا جَبَانَ» ثَبَتًا  
أَوْ فِي سِيَاقٍ مُثَبَّتٍ لِلَامْتِنَانِ      كَذَا لِلِاسْتِفْهَامِ ذِي النُّكِيرِ بَانَ  
أَوْ فِي سِيَاقِ الشَّرْطِ ثُمَّ لَا يَعْمُ      إِنْ لَمْ يُضَفْ جَمْعٌ مُنْكَرٌ فَوْمٌ  
عَلَى أَقْلٍ الْجَمْعُ يُحْمَلُ وَذَا      ثَلَاثَةٌ وَاثْنَانِ قَوْلٌ حُبْدًا  
إِذِ الْأَدِلَّةُ عَلَيْهِ وَاضِحَةٌ      كَالشَّمْسِ فِي الْأَفْقِ تَكُونُ  
كَقَوْلِهِ جَلَّ ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ ﴾      بَعْدَهُ ﴿ إِخْوَةٌ ﴾ أَبَانَ فَضْلَهُ  
وَ﴿ مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ ﴾ مَعَ ﴿ وَإِنْ      طَائِفَتَانِ ﴾ وَ﴿ لِحُكْمِهِمْ ﴾ فَدِنْ  
وغيرها مِنَ الْأَدِلَّةِ الَّتِي      تُخَوِّجُ تَأْوِيلًا يَجِي بِالْكُفَّةِ  
ثُمَّ الْمُرَادُ غَيْرُ لَفْظِ جَمْعٍ أَوْ      «نَحْنُ» وَ«قُلْنَا» وَ«قُلُوبُ» قَدْ رَأَوْا  
مَعْيَارُهُ صِحَّةُ الْاسْتِثْنَاءِ لَا      مِنْ عَدَدٍ بِذَا يَقُولُ النَّبَلَا  
وَمِنْهُ مَا يَكُونُ عَمَّ عُرْفًا      أَوْ جَاءَهُ الْعُمُومُ عَقْلًا صِرْفًا  
وَمِنْهُ عُرْفًا الْخَطَابُ وَجْهًا      إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَاحِبِ السَّبْهَا

(٤٠)

(٣١)



لَأَنَّهُ أَسْوَةٌ كُلِّ أُمَّةٍ      فَأَمَرُهُ أَمْرٌ لَهُمْ بِالْقُدْوَةِ  
كَذَا خِطَابُهَا يَعْمُهُ إِذَا      لَمْ يَأْتِ مَا يَخْصُهَا فَيُحْتَدَى  
كَذَا خِطَابُهُ لَوَاحِدٍ يَعْمُ      وَفِعْلُهُ مِثْلُ خِطَابِهِ يَوْمٌ<sup>(١)</sup>  
قَوْلُ الصَّحَابِيِّ قَضَى بِالشُّفْعَةِ      وَنَحْوُهُ يَعْمُ عِنْدَ النُّخْبَةِ  
لَفْظُ رِجَالٍ لِلنِّسَاءِ لَا يَعْمُ      كَالرَّهْطِ وَالْعَكْسِ كَذَلِكَ تَوْمٌ  
وَالنَّاسُ وَالْقَوْمُ لِكُلِّ عَمَّا      وَ«الْمُسْلِمُونَ» وَ«افْعَلُوا» قَدْ أَمَّا  
بِالْخُلْفِ وَالْحَقُّ إِلَى اللَّفْظِ يَعُودُ      إِذِ اتَّفَقَهُمْ فِي الْأَحْكَامِ يَسُودُ  
إِذْ بَعْضُهُمْ قَالَ دَخَلَنَ فِي اللَّفْظِ      وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ شَرَعَ سَوْغَةً  
وَإِخْصَاةٌ عُمُومَةً لِدَكَرٍ      كَذَلِكَ لِلْأُنْثَى أَتَى فِي الْأَشْهُرِ<sup>(٢)</sup>  
فِي الشَّرْطِ «مَنْ» أَنْثَى تَعْمٌ وَكَذَا      «الْمُؤْمِنُونَ» النَّاسُ عَبْدًا أَخَذَا  
فِي «النَّاسِ» كُفَّارٌ وَجِنٌّ دَخَلَا      إِلَّا إِذَا قَرِينَةً قَدْ حَظَلَا  
وَنَحْوُ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ الْخُلْفُ فِي      شُمُولِهِ الْأُمَّةَ وَالْحَقُّ يَفِي  
إِنْ شَارَكُوهُمْ لِمَعْنَى مَا طَلَبَ      إِلَّا فَلَا دُخُولَ هَذَا الْمُتَخَبُّ

(١) أي يقصد الأمة بالتعميم.

يَا أَيُّهَا النَّاسُ يَعْمُ الْمُصْطَفَى	وَعَائِبًا إِذَا مُكَلَّفًا وَفَى
وَفِي عُمُومِ قَوْلِهِ الْمُخَاطَبُ	يَدْخُلُ إِنْ يَصْلَحُ لَهُ التَّخَاطُبُ
تَضَمَّنُ الْعَامَ لِمَدْحٍ أَوْ لِدَمِّ	لَا يَقْدَحُ الْعُمُومُ فِي الْقَوْلِ الْأَتَمِّ
وَأَيَّةُ الْأَمْرِ بِأَخْذِ صَدَقَةٍ	تُعْمُ إِلَّا بِدَلِيلٍ طَرَقَهُ
قِرَآنُ لَفْظٍ مَا اقْتَضَى اتِّحَادًا	فِي الْحُكْمِ إِلَّا لِدَلِيلٍ حَادَا
إِضْمَارُ شَيْءٍ فِي الَّذِي عُطِفَ لَا	يُوجِبُ فِي الْمَعْطُوفِ إِضْمَارًا جَلَا <sup>(ع)</sup>
فِعْلُهُ لَا يَعْمُ أَقْسَامًا وَلَا	جِهَاتِهِ وَ«كَانَ يَجْمَعُ» تَلَا
بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ لَدَى السَّفَرِ لَا	سَفَرًا أَوْ وَقْتًُا يَعْمُ نُقْلًا
وَهَكَذَا قَالُوا وَلِي فِيهِ نَظَرُ	إِذْ كَوْنُهُ يَعْمُ وَاضِحًا ظَهَرُ
وَلَفْظُ «كَانَ» لِدَوَامِ الْفِعْلِ مَعَ	تَكَرَّارِهِ عَلَى الْقَوِيِّ الْمُتَّبِعِ
فِي فِعْلِهِ أُمَّتُهُ لَمْ تَدْخُلِ	بَلْ بِدَلِيلٍ خَارِجٍ إِنْ يَنْجَلِي
مِنْ قَوْلٍ أَوْ قَرِينَةٍ أَوْ قَيْسِ	وَفِيهِ مَا مَرَّ بِغَيْرِ لَبْسِ
لِقَوْلِهِ جَلَّ ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ﴾	كَذَا ﴿وَمَا ءَاتَاكُمْ﴾ نَصُّ يَعْمُ

## تَنْبِيهَاتٌ

دَلَالَةٌ اقْتِضَا وَالْإِضْمَارِ تَعْمٌ      كَذَلِكَ «لَا أَكُلُ» مِثْلَهَا تَوْمٌ  
 وَإِنْ أَكَلْتُ فَفُلَانٌ مُفْتَقٌ      تَعْمِيمٌ مَفْعُولَاتِهِ الْمُصَدِّقُ  
 فَلَوْ نَوَى مُعَيَّنًا فَبَاطِلُنَا      يُقْبِلُ لَوْ زَادَ لَحِيْمًا عَيْنًا  
 قَبْلَ مُطْلَقًا ثُمَّ الَّذِي يَعْمُ      شَيْئًا فَمَا بِهِ اغْتِلَاقٌ قَدْ يَوْمُ  
 نَفْسِي الْمُسَاوَاةُ يَعْمُ وَكَذَا      كُلُّ الْمَفَاهِيمِ مُعَمَّمًا حَذَا  
 فِيمَا سِوَى الْمَنْطُوقِ فَاخْصُصْ      بِهِ يُخَصُّ كُلُّ مَا قَدْ عَمَّمَا  
 وَالْعَامُ إِنْ خُصَّ حَقِيقَةً يُرَى      وَحُجَّةٌ إِنْ بِمُعَيَّنٍ جَرَى  
 وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا أُرِيدُ      بِهِ الْخُصُوصُ إِذَا تُرِيدُ تَسْتَفِيدُ  
 أَنَّ الَّذِي بِهِ يُرَادُ أَكْثَرُ      وَالسَّانِ عَكْسُهُ عَدَاكَ الضَّرَرُ  
 إِنْ تَرَكْتَ الرَّسُولَ الْاسْتِفْصَالَ      دَلٌّ عَلَى الْعُمُومِ لَا إِشْكَالًا  
 كَتَرَكِهِ اسْتِفْصَالَ مُسْلِمٍ عَلَى      عَشْرٍ مِنَ النِّسَاءِ كَيْفَ حَصَلَ  
 هَلْ عَقْدُهُ مُرْتَبِّ أَوْ جَا مَعَا      قَوْلُ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ سَطْعًا  
 أَيْ تَرَكْتُ الْاسْتِفْصَالَ فِي حِكَايَةِ      حَالٍ مَعَ احْتِمَالِ ذَاتِ الْخَاصَةِ  
 مُنْزَلٌ مَنَزَلَةَ الْعُمُومِ فِي      قَوْلٍ وَالْإِسْتِدْلَالُ حُسْنُهُ يَفِي

(٣٣١)

(٣٣٥)

إِنَّ الْجَوَابَ السُّؤْلَ سَاوَى وَاسْتَقْلَ      يَتَّبَعُهُ فِي كُلِّ مَا عَلَيْهِ دَلٌّ  
وَأِنْ يَكُنْ أَحْصَ خَصٌّ أَوْ أَعَمٌّ      أَوْ جَا عَلَى خَاصٍ بِلا سُّؤْلٍ فَعَمٌّ  
قَطْعِيَّةُ الدُّخُولِ صُورَةُ السَّبَبِ      فَلَا تُخَصُّ فِي الصَّحِيحِ الْمُنتَخَبِ

### المسألة الرابعة: هل دلالة العام قطعية أم ظنية؟

دَلَالَةُ الْعَامِ عَلَى الْمَعْنَى وَفَتْ      قَطْعِيَّةٌ فِيهِ اتِّفَاقٌ قَدْ ثَبَتَ  
أَمَّا دَلَالَتُهُ فِي الْأَفْرَادِ      بِالْقَطْعِ وَالظَّنِّ اخْتِلَافٌ بَادٍ  
وَالْحَقُّ أَنَّ الْعَامَ مَحْمُولٌ عَلَى      عُمُومِهِ مِنْ غَيْرِ بَحْثٍ حَصَالاً  
وَأِنْ أَتَى مُخَصَّصٌ صَحَّ عُمَلُ      بِهِ وَإِنْ فِي رُتْبَةٍ كَانَ سَفِلُ  
ثُمَّ لَفْظُ الْعَامِ بَعْدُ يُعْمَلُ      بِهِ لِمَا بَقِيَ دَلِيلٌ شَامِلُ  
عُمُومُ الْأَشْخَاصِ غَدَاً يَسْتَلْزَمُ      عُمُومَ الْأَحْوَالِ وَهَذَا الْمُكَرَّمُ  
كَذَلِكَ الْيَقَاعُ وَالْأَزْمِنَةُ      وَالْمُتَعَلِّقَاتُ كُلًّا أَثْبَتُوا

## مَبْحَثُ التَّخْصِصِ وَفِيهِ مَسَائِلُ الْأُولَى: فِي بَيَانِ تَعْرِيفِهِ

إِخْرَاجُ بَعْضِ مَا يَكُونُ دَخْلًا      لَوْلَاهُ فِي الْعُمُومِ تَخْصِصًا جَلًّا  
وَأَجْمَعُوا عَلَى جَوَازِهِ إِذَا      دَلَّ دَلِيلٌ إِنْ يَصِحُّ مَأْخِذًا  
وَجَازَ مُطْلَقًا وَلَوْ مُؤَكَّدًا      وَلَوْ فَني الْجَمِيعِ إِلَّا وَاحِدًا  
وَلَا يُخَصَّصُ سِوَى مَا شَمَلًا      فِي الْحَسِّ أَوْ فِي الْحُكْمِ

### فَائِدَةٌ

مَا قِيلَ لَيْسَ فِي الْكِتَابِ يُوجَدُ      مَا لَمْ يُخَصَّ مِنْ عُمُومٍ يُورَدُ  
أَيُّ غَيْرِ أَرْبَعٍ مِنَ الْآيَاتِ      فَتَدُّهُ الْإِمَامُ ذُو الْهَبَاتِ  
أَعْنِي ابْنَ تَيْمِيَّةَ مُبْدِعُ الْجَوَابِ      فَقَالَ غَالِبُ عُمُومَاتِ الْكِتَابِ  
مَحْفُوظَةٌ لَيْسَ لَهَا تَخْصِصُ      فَاقْتَفِ ذَا فَإِنَّهُ مَفْحُوصُ

## الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ الْفَرْقِ بَيْنَ التَّخْصِصِ وَالنَّسْخِ

الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّسْخِ جَا      مِنْ سِتَّةِ الْوُجُوهِ خُذْهُ مِنْهَجًا  
أَوَّلُهَا هَذَا بَيَانُ أَنَّ مَا      خَصَّوهُ لَمْ يَرَدْ بِلَفْظِ فَاعِلِمَا

وَالنَّسْخُ إِخْرَاجٌ لِمَا يُرَادُ	دَلَالَةُ اللَّفْظِ لَهُ يُفَادُ
وَالثَّانِ شَرْطُ النَّسْخِ أَنْ تَرَاحِيَا	وَجَازَ فِي التَّخْصِصِ أَنْ تَأْخِيَا
ثَالِثُهَا النَّسْخُ يَجِي فِي الْوَاحِدِ	وَلَا يُخَصَّصُ سِوَى ذِي الْعَدَدِ
رَابِعُهَا النَّسْخُ يَكُونُ بِالْخَطَابِ	وَجَازَ فِي التَّخْصِصِ مَا قَدْ
خِطَابًا أَوْ عَقْلًا وَعُرْفًا قَارِنًا	أَيُّ لِلْخِطَابِ كُلِّهَا مَا اسْتُهِجِنَا
خَامِسُهَا التَّخْصِصُ عَمَّ الْخَبَرَا	وَالنَّسْخُ بِالْإِشْءِ خُصَّ فَاخْبُرَا
سَادِسُهَا الْمَنْسُوخُ مَا دَلَّ عَلَى	مَا تَحْتَهُ خِلَافَ مَا خُصَّ جَلَا

### الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ الْمُخَصَّصَاتِ

ثُمَّ الْمُخَصَّصُ هُوَ الْمُخْرَجُ جَا	إِطْلَاقُهُ عَلَى الدَّلِيلِ مَنِهَجَا
هُوَ الْمُرَادُ هَاهُنَا نَوْعَانِ	الْأَوَّلُ الْمُتَفَصِّلُ الْمَعْنَانِي
وَهُوَ الَّذِي بِنَفْسِهِ اسْتَقْلًا	بِلَا ارْتِبَاطٍ بِكَلَامٍ أَصْلًا
كَالْحِسِّ وَالْعَقْلِ وَكَالْإِجْمَاعِ	وَالنَّصِّ فَافْهَمَهُ بِعَقْلِ وَاعِ
وَقَوْلِ صَاحِبِ مَعَ الْقِيَاسِ	كَذَلِكَ الْمَقْهُومُ عِنْدَ النَّاسِ
وَالثَّانِ مَا اتَّصَلَ مَا لَا يَسْتَقِلُّ	بِنَفْسِهِ بَلْ بِكَلَامٍ مُتَّصِلِ
كَالشَّرْطِ وَالصِّفَةِ ثُمَّ الْبَدَلِ	وَعَايَةِ كَذَاكَ الْاسْتِثْنَا يَلِي

مِثَالُ حَسٍّ (أَوْ تَيْتٌ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ)      وَاعْتَرَضُوا هَذَا فَحَقَّقْ يَا أَخِي  
بِأَنَّهُ عَامٌّ بِهِ أُرِيدَ مَا      يَخُصُّ أَيُّ لَيْسَ بِتَخْصِصٍ سَمَّا  
وَأَنَّ مَا خَرَجَ بِالْحَسِّ مُنْعٍ      دُخُولُهُ تَحْتَ الْعُمُومِ فَأَقْتَنِعْ  
ثُمَّ دَلِيلُ الْعَقْلِ ضَرْبَانِ فَمَا      جَازَ وَرُودُ الشَّرْعِ خَلْفَهُ سَمَّا  
وَهُوَ الْبِرَاءَةُ فَلَا يَجُوزُ أَنْ      يَخُصَّ إِذْ دَلِيلُ شَرْعِنَا قَمَنْ  
أَمَّا الَّذِي مَا جَازَ أَنْ يَرِدَ مَا      خَالَفَهُ شَرْعًا يَخُصُّ فَاعْلَمَا  
كَخَلْقِهِ سُبْحَانَهُ لِكُلِّ شَيْءٍ      صِفَاتُهُ تُخَصُّ مِنْ ذَا يَا أَخِي  
إِذْ دَلَّ عَقْلُنَا عَلَيْهِ وَانْتَقَدَ      بِأَنَّهُ تَحْتَ الْعُمُومِ مَا وَجِدَ  
أَوْ مِنْ قَبِيلِ مَا الْخُصُوصُ قَصِيدَا      وَالْخُلْفُ لَفْظِيًّا لِبَعْضِهِمْ بَدَا  
أَوَّلُ مَا اتَّصَلَ الْاسْتِثْنَاءُ جَا      إِخْرَاجَ مَا لَوْلَاهُ حَثْمًا وَلَجَا  
فِي لُغَةٍ بِأَدَوَاتٍ «إِلَّا»      أَوْ أَخَوَاتِهَا فَخَذُّهَا نَقْلًا  
فَلَا يَصِحُّ مِنْ مُنْكَرٍ وَلَا      مِنْ غَيْرِ جِنْسٍ عِنْدَ بَعْضِ الْفُضَّلَا  
كَوْنُهُمَا مِنْ وَاحِدٍ قَدْ صَدَرَا      شَرْطٌ وَإِلَّا فَانْفِصَالُهُ يُرَى  
مُرَادُ مَنْ قَالَ «عَلَيَّ عَشْرَةٌ»      إِلَّا ثَلَاثَةٌ فَسَبْعَةٌ نَرَهُ  
«إِلَّا» قَرِينَةٌ تُخَصُّ وَوَرَدَ      هُنَاكَ أَقْوَالٌ وَهَذَا الْمُعْتَمَدُ

(٢٣٩٠)

(٢٤٠)

وَشَرَطُ الاسْتِثْنَاءِ أَنْ يَتَّصِلَ  
هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ وَالْبَعْضُ يَرَى  
نَيْتُهُ قَبْلَ التَّمَامِ وَالْطِّقَا  
وَأَسْتَثْنِ مَا قَلَّ وَمَا اسْتَفْرَقَ لَا  
إِلَّا إِذَا الْكَثْرَةُ مِمَّا خَرَجَا  
وَحَيْثُ يَبْطُلُ وَمِنْهُ اسْتِثْنَى  
وَجُمْلٌ تَعَاطَفَتْ إِنْ وَقَعَا  
فَالْجُلُّ لِلْكُلِّ وَلِلْأَخِيرَةِ  
عَنِ الْقَرَّائِنِ وَالْأَعْمَالِ  
دَلِيلُهُ اخْتَارَهُ بَعْضُ الْفُضَلَاءِ  
وَهُوَ الَّذِي ظَهَرَ لِي إِنْ صَلَحَا  
ثُمَّ الاسْتِثْنَاءُ مِنْ نَفْيِ ثَبُوتِ  
فِي عَادَةٍ فِي لَفْظٍ أَوْ حُكْمٍ جَلَا  
صِحَّةَ فَصْلِهِ وَلَكِنْ أَنْكَرَا  
لِغَيْرِ ظَالِمٍ وَأَخَّرَ مُطْلَقَا  
فِي الْأَكْثَرِ الْخِلَافُ وَالْحَظْلُ  
أَتَتْ فَلَا مَنَعَ فَخُذْهُ مِنْهَجَا  
أَعِدْ لِمَا قَبْلُ بِخُلْفٍ يُعْنَى  
بَعْدَهَا الاسْتِثْنَاءُ خُلْفٌ سَطَعَا  
بَعْضُ أَعَادَهُ وَذَا إِنْ خَلَّتْ  
بِهَا وَوَقَفْهُ إِلَى أَنْ انْجَلَى  
وَتَجَلُّ تَيْمِيَّةَ شَادَ الْأَوَّلَا<sup>(١)</sup>  
لِلْكُلِّ وَالْمَانِعُ مِنْهُ نَزَحَا<sup>(٢)</sup>  
وَعَكْسُهُ بِالْعَكْسِ عِنْدَ مَنْ ثَبَتَ

(١٩٢)

(١) أي قوى قول الجمهور، وهو عوده إلى الجميع.

(٢) من باب نفع، أي بعد، بمعنى أنه لا يوجد مانع من عوده إلى الجمل كلها.



وَأِنْ عَلَى مِثْلِ أَتَى مَعْطُوفًا      فَالْثَّانِ لِلأَوَّلِ قَدْ أَضِيفَا  
وَأِنْ بِلَا عَطْفٍ أَتَى فَاسْتِثْنَا      مِنْ مِثْلِهِ وَصَحَّ قَوْلُ يُعْنَى <sup>(١)</sup>  
وَالْثَّانِ شَرْطٌ وَالْمُرَادُ اللَّغْوِي      وَمَنْ يُعَمِّمُ وَسَمُوهُ بِاللَّغْوِي  
مُخْرِجُ مَا لَوْلَاهُ <sup>(٢)</sup> كَانَ دَخَلَا      مُمْتَحِدًا وَمُمْتَعِدًا جَلَا  
جَمْعًا وَإِبْدَالًا كَذَا الْجَزَا يَرِدُ      تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ أَمْرٌ قَدْ عُهِدَ  
وَمَا يُرَى مُؤَخَّرًا فَمَا سَبَقَ      يَدُلُّ لِلْجَزَاءِ عِنْدَ مَنْ حَدَقَ  
إِخْرَاجُ الْإِكْثَرِ يَصِحُّ وَهُوَ فِي      وَصَلُ بِمَشْرُوطٍ كَالِاسْتِثْنَاءِ <sup>(٢٠٢٣)</sup> يُفَى  
وَجُمْلٍ تَعَاطَفَتْ كَأَكْرَمَا      زَيْدًا وَأَعْطَى عَامِرًا إِنْ قَدِمَا  
وَالثَّالِثُ الصِّفَةُ مَا أَشْعَرَ مَا      أَفْرَادُ عَامٍ وَصَفُهَا بِهِ سَمَا  
فَشَمِلَ الْبَيَانَ وَالنَّفْعَ وَحَالَ      وَهِيَ كَالِاسْتِثْنَاءِ فِي عَوْدِ ثُنَائِ  
وَلَوْ تَقَدَّمَ وَأَمَّا الرَّابِعُ      فَعَايَةُ مَا الْحَرْفُ مِنْهَا وَاقِعُ  
بُعِيدَ لَفْظٍ عَمَّ كَالِاسْتِثْنَاءِ      فِي الْوَصْلِ وَالْعَوْدِ بِلَا اسْتِثْنَاءِ

(١) أي هذا قول يُقصد؛ لقوة حجته.

(٢) بحذف الصلة للوزن.

وَتُخْرِجُ الْأَكْثَرَ قُلُومًا مُخَالِفًا      مَا بَعْدَهَا لِلَّذِي قَبْلُ يُؤْلَفُ  
 إِذَا تَقَدَّمَ عُمُومٌ شَمِلًا      فَإِنْ خَلَا فَلَا خِلَافَ حَصَلًا  
 وَغَايَةً مَعَ الْمُفِيدِ اتَّحَدَا      أَوْ يَتَعَدَّدَانِ تِسْعَةً بَدَا  
 خَامِسُهَا بَدَلُ بَعْضٍ وَالَّذِي      مِنَ التَّوَابِعِ يَخُصُّ يَحْتَذِي  
 طَرِيقَ الْإِسْتِثْنَاءِ مِثْلُ الْبَدَلِ      عَطْفُ الْبَيَانِ مَعَ تَوْكِيدِ يَلِي

### تَنْبِيْهٌ

وَجَازَ تَخْصِيصُ الْكِتَابِ      وَسُنَّةُ أَيِّ مُطْلَقًا فَلَا عِتَابُ  
 وَسُنَّةُ بِهَا كَذَاكَ مُطْلَقًا      وَبِكِتَابِ اللَّهِ كُلُّ يَنْتَقَى  
 وَقَصَدُوا مُسْتَدَّ الْإِجْمَاعِ      فَهُوَ الَّذِي يَخُصُّ عِنْدَ الْوَاعِي  
 لَوْ أَجْمَعُوا عَلَى خِلَافٍ نَصٍّ      تَضَمَّنَ النَّاسِخَ لَدَى الْفَحْصِ  
 فِعْلُ النَّبِيِّ خَصٌّ إِنْ عَامَّ شَمِلَ      وَإِنْ عَلَى وَجُوبِ الْإِتْبَاعِ دَلٌّ  
 خَاصٌّ فَذَا الدَّلِيلُ نَاسِخًا جَرَى      إِقْرَارُهُ يَخُصُّ لَا نَسْخًا يُرَى  
 قَضِيَّةُ الْعَيْنِ تَخُصُّ مِثْلُ مَا      أَبَاحَ لِلْقَمَلِ الْحَرِيرِ فَاعْلَمَا  
 وَمَذْهَبُ الصَّاحِبِ مَا لَيْسَ مَجَالٌ      لِرَأْيِهِ وَإِنْ يَكُنْ فَالْخُلْفُ جَالٌ  
 إِنْ لَمْ يُخَالِفْ غَيْرُهُ وَاسْتَشْرَا      كَانَ بِهِ التَّخْصِيصُ عِنْدِي أَظْهَرَا

وبالمفاهيم يخصُّ مطلقاً  
أما القياسُ إنْ يَكُنْ جلياً  
هذا هو الحقُّ وخلفٌ قد بدا  
فعلُ الفريقينِ لدى النّهي عن  
على الذي حرّره مَنْ حقّقاً  
جاء به التّخصيصُ كُنْ حفيّاً  
فأعملُ بما له الدليلُ أيّداً  
صلاةُ عصرهم لحربٍ مُتخِنِ  
يَرْجِعُ للتّخصيصِ بالقياسِ لَذَا  
اختلَفَ الحُذّاقُ في الذي احتدّى  
فصوّبَ ابنُ حَزْمٍ المُفوّتَا  
وهو الذي يَكُونُ عِنْدِي أثبَتَا  
ونَجَلُ تيميةَ عكسه يَرى  
لأنّ نهيه لتأكيد جَرى

### المسألة الرابعة : في بيان تعارض الخاص والعام

قدّم ما خصّ إذا تعارضاً  
نهج الصّحابة وَمَنْ قد تبعاً  
إذ فيه إعمالُ الدّليّين معاً  
وأيضاً الخاصُ يرى أقوى الحججِ  
هذا هو الرّأي القويّ المرتضى  
حجّته كالشمسِ ظهراً سَطعاً  
كما هو الغالبُ قصداً وضيغاً  
فأعملُ بما فيه ولا تخش الحرجِ  
من جهةٍ فبالمرجحِ يُنصّ  
ولم تُقيّد عادةً ولم تُخصّ  
تخصيصُها الظاهرُ خُذْ بالوعى  
بعودٍ مُضمّرٍ لبغضٍ لبيداً

## مَبْحَثُ الْمُطْلَقِ، وَالْمُقَيَّدِ وَفِيهِ مَسَائِلُ الْأُولَى: فِي تَعْرِيفِهِمَا

فَمَا تَنَاوَلَ لِوَاحِدٍ بِلَا عَيْنِهِ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ انْجَلَى  
حَقِيقَةً شَامِلَةً لِلْجِنْسِ قَدْ دَعَاهُ بِالْمُطْلَقِ فَاتَّبَعَ مَا وَرَدَ  
فَخَرَجَ الْعَامُ وَالْفَاضِلُ الْعَدَدُ كَذَا الْمَعَارِفُ كَزَيْدٍ وَأَسَدٌ<sup>(١)</sup>  
وَوَاجِبٌ مُخَيَّرٌ وَالْمُشْتَرَكُ إِذِ الْحَقَائِقُ يَخْلُضُ قَدْ سَلَكَ  
وَمَا تَنَاوَلَ مُعَيَّنًا كَذَا مَا كَانَ مَوْصُوفًا بِزَائِدٍ خُذَا  
اسْمَ مُقَيَّدٍ كَمَثَلِ رَقَبَةٍ مُؤَمَّنَةٍ أَوْ ذَا الْعَظِيمِ الْمُتَقَسِّبَةِ

(٢٤٣)

## الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ أَقْسَامِهِمَا:

ثُمَّ الْمُقَيَّدُ مَرَاتِبٌ عَلَى قَدْرِ قِيُودِهِ فَمَا قَدْ انْجَلَى  
قِيُودُهُ أَكْثَرُ أَعْلَى مَنَزَلًا نَحْوُ ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ﴾ لَ<sup>(٢)</sup> مَنْ تَلَا  
وَقَدْ يَكُونُ اللَّفْظُ مُطْلَقًا عَلَى وَجْهِ مُقَيَّدٍ مِنْ آخِرٍ<sup>(٣)</sup> جَلَا  
وَيَأْتِيَانِ تَارَةً فِي الْأَمْرِ وَتَارَةً فِي خَبَرٍ فَلْيَتَدَرَّ

(١) المراد اسم رجل بعينه، لا الحيوان المعروف.

(٢) فعل أمر من ولي إذا تبع، أي اتبع من قرأ الآية بتمامها.

(٣) بنقل حركة الهمزة إلى نون (من).

### المسألة الثالثة: في بيان حمل المطلق على المقيد

إِذَا أَتَى الْمُطْلَقُ فِيمَا يَسْتَقِلُّ      مُقَيَّدٌ جَا فِي كَلَامٍ مُتَفَصِّلٍ  
حُمِلَ مُطْلَقٌ عَلَى الْمُقَيَّدِ      إِذَا دَلِيلٌ صَحَّ عِنْدَ الْمُهْتَدِي  
حُكْمُهُمَا وَفَقًا وَخُلْفًا مَا سَمَا      لِلْعَامِ وَالْخَاصِّ كَمَا تَقَدَّمَا  
بِهِ الْكِتَابَ قَيِّدُنْ وَبِالسُّنَنِ      وَهِيَ بِهِ كَذَا بِهَا كُلُّ حَسَنِ  
وَالْقَيْسِ وَالْمَفْهُومِ ثُمَّ مَذْهَبِ      صَحْبِ عَلَى الْقَوْلِ الَّذِي قَدْ اجْتَبَى

### المسألة الرابعة: في بيان موانع حمل المطلق على المقيد

يُمْنَعُ إِنْ وَرَدَ قَيِّدَانِ بِضِدِّ      وَلَا مُرَجَّحَ لِوَاحِدٍ وَجِدُّ  
صَوْمُ الظُّهَارِ قَدْ يُرَى تَتَابَعًا      وَفَرَّقَ الصِّيَامَ مَنْ تَمَتَّعَا  
أَمَّا قَضَاءُ رَمَضَانَ أُطْلِقَا      فَلَا يَحِقُّ الْحَمْلُ بَلْ صُمُّ مُطْلَقَا  
كَذَا إِذَا قَرِينَةُ مَانِعَةٍ      مِنْ حَمْلِهِ لِاحْتِمَالِ إِذْ لَا نَافِيَةٌ  
وَتِلْكَ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ مِثْلَمَا      أَمَرَ قَطَعَ خُفُّهُ مَنْ أَحْرَمَا  
ذَا بِالْمَدِينَةِ وَأَيْضًا أُطْلِقَا      لُبْسُهُ فِي عَرَفَةٍ تَحَقَّقَا  
لِذَاكَ أَحْمَدُ يَرَى النَّسْخَ هُنَا      لِأَنَّهُ لَا وَجْهَ لِلْقَيِّدِ دَنَا

## الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: فِي بَيَانِ أَحْوَالِ الْمُطَلَّقِ وَالْمُقَيَّدِ بِالنِّسْبَةِ لِلْحَمْلِ وَعَدَمِهِ

يَنْقَسِمُ الْمُطَلَّقُ وَالْمُقَيَّدُ	إِنْ لَمْ تَكُنْ قَرِينَةً تُقَيَّدُ
أَرْبَعَةً أَوَّلَهَا الْحُكْمُ اتَّفَقَ	مَعَ سَبَبٍ فَالْحَمْلُ لِلْجُلِّ بَرَقَ <sup>(١)</sup>
وَالثَّانِ أَنْ يَتَّفَقَ الْحُكْمُ وَلَا	يَتَّفَقَ السَّبَبُ فَالْحَمْلُ جَلًّا
لِلأَكْثَرَيْنِ ثُمَّ ثَالِثٌ جَلًّا	عَكْسُهُ فَالْحَمْلُ لَدَى الْأَكْثَرِ لَا
وَرَابِعٌ خَلْفُهُمَا فَاتَّفَقُوا	أَنَّهُ لَا حَمْلَ هُنَا يُحَقِّقُ
وَهَذِهِ الْأَقْسَامُ خَاصَّةٌ بِمَا	كَانَ الْمُقَيَّدُ بِوَحْدَةٍ سَمًا
فَإِنْ يَكُنْ قَيِّدَانِ ضِدَّانِ فَلَا	حَمْلَ بِالِاتِّفَاقِ إِنْ بَعْدَ جَلًّا
أَمَّا إِذَا أَمَكَنَّ أَنْ يُرْجَّحَا	بَعْضٌ عَلَى الْأَرْجَحِ حَمْلٌ وَضَحًا
كَالصَّوْمِ فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ	أَشْبَهُ بِالظَّهَارِ فِي التَّغْيِينِ
مِنَ التَّمَتُّعِ يَكُونُ أَقْرَبًا	فَحَمْلُهُ عَلَيْهِ صَارَ يُجْتَنَبُ

(٠٧٤١)

(١) أي لمع، وأضاء، يعني أن الجمهور على الحمل في هذا القسم.

## مَبْحَثُ الْمَنْطُوقِ

## وَفِيهِ مَسْأَلَتَانِ

## الأولى: في بيان تعريفه

هُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ فِي      مَحَلٍّ نَطَقَ وَهُوَ قِسْمَيْنِ يَفِي  
 الْأَوَّلُ الصَّرِيحُ مَا اللَّفْظُ وَضِعَ      لَهُ فَيَشْمَلُ مُطَابِقًا صُنِعَ  
 كَرَجُلٍ دَلَّ عَلَى الْإِنْسَانِ      كَذَا تَضَمُّنًا فَخُذْ بَيَانِي  
 مِثْلُ دَلَالَةِ الثَّلَاثَةِ عَلَى      ثُلُثِهَا الْوَاحِدِ وَادْكُرْ مِثْلًا  
 تَانِيهِمَا غَيْرُ الصَّرِيحِ وَهُوَ مَا      دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ لَا وَضْعًا سَمَا  
 يَدْعُوْنَهُ دَلَالَةَ الْتِزَامِ      كَاثْنَيْنِ لِلزَّوْجِ فَمِنْ مَرَامِي

(٥٦٣٨)

## الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي أَقْسَامِ الْمَنْطُوقِ غَيْرِ الصَّرِيحِ

أَقْسَامُهُ ثَلَاثَةٌ فَالْأَوَّلُ      دَلَالَةُ اقْتِضَا هُوَ الْمُفَصَّلُ<sup>(١)</sup>  
 أَنْ يَتَضَمَّنَ الْكَلَامُ مُضْمَرًا      لَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِهِ لِيُظْهِرَا  
 إِمَّا لِأَنَّ الصِّدْقَ قَدْ تَوَقَّفَا      عَلَيْهِ كَالْحَدِيثِ عَمَّنْ شَرَفَا  
 «وَضَعَ عَنْ أَمَّتِي الْخَطَأَ» إِذْ      تَقْدِيرُهُ الْإِثْمَ الَّذِي بِهِ أُخِذَ

(١) أي المفسر.

أَوْ أَنَّ صِحَّتَهُ عَقْلًا وَقَفَا      كَ﴿ وَسَلَّى الْقَرِيَّةَ ﴾ خُذْ مَا عُرِفَا  
 أَوْ أَنَّ صِحَّتَهُ شَرْعًا مُعَلَّنُ      كَأَعْتَقِ الْعَبْدَ عَلَى التَّمَنُّ  
 وَالسَّانِ قُلْ دَلَالَةُ الْإِشَارَةِ      أَنْ دَلَّ لَفْظٌ فِي سِوَى الْعِبَارَةِ  
 أَيْ غَيْرِ مَقْصُودٍ بِلَفْظٍ لَازِمُ      لَهُ فَبِالْتَّبَعِ قَصْدًا يَلْزَمُ (ع)  
 مِثْلُ اسْتِفَادَةِ أَقْلٍ الْحَمَلِ فِي      سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ النَّصِّ الْوَفِيِّ  
 ثَالِثُهَا دَلَالَةُ الشَّيْءِ قَدْ      يُدْعَى بِالْإِيمَاءِ<sup>(١)</sup> فَخُذْ وَصْفًا وَرَدَ  
 أَنْ يُقَرَّنَ الْحُكْمُ بِوَصْفٍ لَوْلَا      كَوْنُهُ تَعْلِيلًا لِمَا جَاءَ أَحْلَى  
 كَذِكْرِ الْأَبْرَارِ لَدَى لَفِي نَعِيمُ      فَحَقَّقِ الْفَنَّ بِفَهْمٍ مُسْتَقِيمُ

### مَبْحَثُ الْمَفْهُومِ

#### وَفِيهِ مَسَائِلُ

#### الْأُولَى: فِي بَيَانِ تَعْرِيفِهِ، وَأَنْوَاعِهِ:

هُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ فِي      غَيْرِ مَحَلِّ النُّطْقِ قِسْمَيْنِ يَفِي  
 الْأَوَّلُ الْمَفْهُومُ دُوَ الْمُوَافَقَةِ      وَالسَّانِ مَا خَالَفَهُ وَنَافَقَهُ

(١) بدرجة الهمزة بعد نقل حركتها للوزن.



## المسألة الثانية : في بيان مفهوم الموافقة :

هُوَ الَّذِي وَافَقَ مَسْكُوتٌ لِمَا فَحَوَى الْخُطَابَ لِحَنُّهُ التَّشْبِيهُ  
فَقِسْمَانِ أَوْلَى وَهُوَ مَا كَانَ أَحَقَّ مِثْلَهُ تَحْرِيمٌ تَأْفِيفٌ يَدُلُّ  
وَالثَّانِ مَا سَاوَى إِذَا الَّذِي سَكَتَ مِثْلَهُ تَحْرِيمٌ أَكْلَ مَالٍ مَنْ  
وَهُوَ قَطْعِيٌّ إِذَا كَانَ انْتَفَى وَظَنَّ أَنْ<sup>(٣)</sup> ظَنَّ انْتِفَاؤَهُ كَانَ  
فَسَقَ فَالْكَافِرُ أَوْلَى رَدُّهُ دِينُهُ<sup>(٤)</sup> بَيْنَمَا يُرَى ذُو الْفُسْقِ  
نُطِيقَ فِي الْحُكْمِ بِأَسْمَاءٍ سَمَى وَالْقَيْسُ ذُو الْجَلَاءِ يَا نَبِيَّهِ  
بِالْحُكْمِ مَا سَكَتَ عَنْهُ وَانْسَقَ لِحُرْمَةِ الضَّرْبِ وَذَا أَعْلَى الْمُثَلِّ  
عَنْهُ لِمَنْطُوقٍ يُسَاوِي فَلْتَبِتْ يَتِمُّ<sup>(١)</sup> لِلْإِحْرَاقِ دَلٌّ فَاجْمَعَنَّ  
فَارْقُهُ قَطْعًا مِثْلَهُ وَفَى<sup>(٢)</sup> يُقَالُ إِذَا رُدَّتْ شَهَادَةٌ لِمَنْ  
إِذَا رَبَّمَا عَنْ كَذِبِهِ يُبْعَدُهُ مُتَّهَمًا فِي دِينِهِ بِالْحَقِّ

## المسألة الثالثة : في بيان حجيته

قَدْ أَجْمَعَ السَّلَفُ فِي حُجِّيَّتِهِ فَمُنْكَرٌ لَهُ يُرَى مِنْ بَدْعَتِهِ

(١) من بابي تعب وقرب.

(٢) أي تم مثاله بما سبق ذكره من المثالين، تحريم التأفيف، وتحريم أكل مال اليتيم.

(٣) بدرجة الهمزة للوزن.

(٤) بحذف صلة الضمير للوزن.

قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ ذَا مِنْ بَدَعَ      أَهْلُ الظُّوَاهِرِ الَّتِي لَمْ تُبَدَعَ  
قَبْلَهُمْ فَمَا لَهُمْ فِيهَا سَلَفٌ      بَلْ كُلُّ احْتِجٍّ بِهِ وَمَا وَقَفَ  
وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي الدَّلَالَةِ      لَفْظِيَّةٌ أَوْ بِقِيَاسٍ مُثَبَّتِ  
مَنْ قَالَ لَفْظِيٌّ بِهِ نَسَخًا أَجَازَ      مَنْ لَا فَلَا وَذَاكَ لِلتَّرْجِيحِ حَازَ

### المسألة الرابعة: في بيان شرط العمل به

أَنْ يُفْهَمَ الْمَعْنَى مِنَ اللَّفْظِ لَدَى      مَحَلِّ نُطْقِهِ فَخُذْ نِلْتَ الْهُدَى  
وَكَوْنُ مَفْهُومٍ بِحُكْمٍ أَوْلى      أَوْ جَا يُسَاوِي مَا يَنْطُقُ أَذْلَى  
يُفْهَمُ ذَلِكَ مِنَ السِّيَاقِ أَوْ      قَرَأَيْنِ الْأَحْوَالِ حَقَّقْ مَا رَأَوْا

### المسألة الخامسة: في بيان مفهوم المخالفة

مَا خَالَفَ الْمَسْكُوتُ عَنْهُ مَا      فِي الْحُكْمِ مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ ثِقْ  
وَبَدَلِيلٍ لِلْخَطَأِ سُمِّيَا      سِتَّةَ أَقْسَامٍ فَخُذْهَا وَاعْيَا  
أَوَّلُهَا مَفْهُومٌ وَصَنَفَ وَرَدَا      كَصِفَةِ السَّوْمِ لِأَغْنَامٍ بَدَا  
لَيْسَ الْمُرَادُ مِنْهُ نَعْتًا بَلْ كَفَا      مَا صِفَةً يُرَى لِمَعْنَى عُرِفَا  
وَهُوَ حُجَّةٌ بِخُلُوفٍ وَيُرى      ظَرْفًا وَحَالٌ عَلَّةٌ مِنْهُ جَرَى  
وَالثَّانِ تَقْسِيمٌ كَثِيبٌ أَحَقُّ      بِنَفْسِهَا مَعَ ذِكْرِ بَكْرٍ اتَّسَقَ  
ثَالِثُهَا مَفْهُومٌ شَرْطٌ وَالْمُرَادُ      مَا عَلَّقَ الْحُكْمَ عَلَى شَيْءٍ يُرَادُ  
أَيُّ بِإِدَاةٍ «إِنْ» «إِذَا» وَاللُّغَوِي      يُعْنَى وَلَيْسَ مَا مَضَى فَلْتَحْيُو

وَهُوَ أَقْوَى مِنْهُمَا وَقَدْ سُمِعَ  
الرَّابِعُ الْغَايَةُ مَدُّ الْحُكْمِ  
وَخَامِسُ الْأَقْسَامِ مَفْهُومُ الْعَدَدِ  
وَسَادِسُ الْأَقْسَامِ مَفْهُومُ اللَّقَبِ  
وَذَلِكَ كَالْتَّصِيفِ فِي أَعْيَانِ مَا  
لَعَلَّةُ «إِنْ كُنْتَ نَجَلِي فَلْتُطِعْ»  
أَيُّ بِأَدَاتِهَا «إِلَى» «حَتَّى» أَيْ  
تَعْلِيقُ حُكْمِ أَيْ بِمَخْصُوصٍ عَدَدُ  
تَخْصِيفُكَ اسْمًا أَيْ بِحُكْمِ  
يَجْرِي بِهِ الرَّيَا بِنَصِّ أَحْكَمَا

### المسألة السادسة : في بيان حجته

جَمِيعُ أَقْسَامِهِ حُجَّةٌ لَدَى  
مِنَ الْأَدْلَةِ لِلَاخْتِجَاجِ بِهِ  
فَعَمَرُ قَدْ فَهِمَ الْإِثْمَامَ مِنْ  
أَقْرَهُ النَّبِيِّ لَمَّا سَأَلَ  
كَذَاكَ لَا بُدَّ لِذِكْرِ فَائِدَةٍ  
حَشَوُا يُنَزِّهِ كَلَامُ الْعُقَلَاءِ  
أَقْسَامُهُ رَتَّبَ فَقَدَّمَ غَايَةَ  
تَقْسِيمًا الْعَدَدَ ثُمَّ اللَّقَبَا  
بَيْنَ كَلَامِ اللَّهِ وَالنَّاسِ لَدَى  
جَمْعُهُورِهِمْ لَا لَقَبٌ فِي الْمُقْتَدَى  
فَهُمْ أُولَى اللَّفْظِ ذَا فَلْتَنْتَبِهْ  
تَعْلِيقُ قَصْرِهَا بِخَوْفٍ مُقْتَرَنُ  
لَكِنَّهَا صَدَقَةٌ فَلْتَقَبَّلَا  
إِذْ لَوْ يُسَاوِي عَدَمًا جَا زَائِدَةٌ  
فَكَيْفَ بِالْكَلَامِ مِنْ رَبِّ الْعُلَا  
فَالشَّرْطُ فَالْصِّفَةُ خُذْ دِرَايَةَ  
لَيْسَ هُنَا فَرْقٌ يَجِي مُصْطَحِبًا  
دَلَالَةَ الْمَفْهُومِ خُذْ رَشْدًا

(٢٥١)

### المسألة السابعة : في بيان شروط العمل به :

شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ مَنْطُوقٌ ذُكِرَ  
أَيُّ لاختصاصه بحكم مستقر

أَمَّا إِذَا ظَهَرَ ذِكْرُهُ اتَّفَقَ      لِسَبَبٍ فَحُكْمُهُ قَدْ افْتَرَقَ  
وَهِيَ كَثِيرَةٌ فَمِنْهَا أَنْ خَرَجَ      مَخْرَجَ غَالِبٍ كَحَجَرٍ ذِي حَرَجٍ  
كَذَاكَ ذِكْرُهُ جَوَابًا لِلسُّؤَالِ      كَمِثْلِ هَلْ فِي سَائِمٍ زَكَاةُ مَالٍ  
كَذَا عَلَى سَبِيلِ الْاِمْتِنَانِ جَا      كَقَوْلِهِ ﴿لَحْمًا طَرِيًّا﴾ مُخْرَجًا  
أَوْ رَفَعَ خَوْفٍ أَوْ لِيَتَفَخِّيمَ كَذَا      حَادِثَةً جَهْلُ الْمُخَاطَبِ حَدَا  
أَوْ كَانَتْ الصِّفَةُ لَيْسَتْ تُقْصَدُ      فَهَذِهِ الشُّرُوطُ خُذْهَا تَسْعَدُ

### تَنْبِيهَاتٌ

إِذَا بِمَدْحٍ أَوْ بِذَمٍّ خُصًّا      نَوْعٌ فَمَفْهُومٌ رَأَوْهُ يُحْصَى  
قَوْلٌ وَفِعْلُهُ لَهُ دَلَالَةٌ      مِثْلُ الْخَطَابِ رَدُّهُ جَلَالَةٌ  
دَلَالَةُ الْمَفْهُومِ كُلُّهَا تُرَى      بِالِاتِّزَامِ فَلْتُحَقِّقْ نَظْرًا  
وَ«إِنَّمَا» بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ أَفَادُ      الْحَصْرُ نُطْقًا وَلِبَعْضِ اتِّقَادُ  
وَقَدْ يَجِي مُحَقَّقًا لَا تَفْيَا      كَ«إِنَّمَا الْكَرِيمُ» أَلْقِ وَعْيَا  
«تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ» حَصْرٌ نُطْقًا      كَقَوْلِكَ «الْعَالَمُ زَيْدٌ حَقًّا»  
إِنْ لَمْ يَكُنْ عَهْدٌ وَحَصْرٌ يَحْصُلُ      بِتَفْيٍ أَوْ شَبْهِهِ كَذَاكَ يُنْقَلُ  
بِالْفَصْلِ بَيْنَ مُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ      بِمُضْمَرٍ بِالِاسْتِثْنَاءِ فَاحْصُرْ  
تَقْرِيمٌ مَعْمُولٌ يُفِيدُ الْاِخْتِصَاصَ      وَذَا هُوَ الْحَصْرُ وَلِلْسُبُكِيِّ اتِّقَاصُ

أَعْلَى الْمَفَاهِيمِ قُلِ اسْتِثْنَاءُ      وَالنَّفْيِ ثُمَّ غَايَةُ تَلَاءُ  
فَالشَّرْطُ ثُمَّ صِفَةُ مُنَاسِبَةٍ      فَمُطْلَقُ الصِّفَةِ قُلِ مُعَاقِبَةٍ  
فَعَدَدٌ يَلِي فَمَعْمُولٌ سَبَقُ      وَهَكَذَا التَّرْتِيبُ ثُمَّ وَائِسَقُ

### خَاتِمَةٌ

قَدْ حَرَّرَ الْمَسَائِلَ الْفَقْهِيَّةَ      بَعْضُ الْمُدَقِّقِينَ فِي الرُّوْيَةِ  
أَيُّ فِي قَوَاعِدَ تَكُونُ حَاوِيَةً      لِكُلِّ أَنْوَاعِ الْفُرُوعِ طَاوِيَةً  
بَشَكِّ الْيَقِينِ لَا يُزَالُ      وَإِنَّ كُلَّ ضَرَرٍ مُزَالُ  
وَبِالْمَشَاقِ يُجَلِّبُ التَّيْسِيرُ      وَإِنَّهُ لِلْعَادَةِ الْمَصْرِيرُ  
كَذَا الْأُمُورُ بِالْمَقَاصِدِ تُرَى      خَمْسُ قَوَاعِدَ فَأَمْعِنُ نَظْرَا  
وَقَدْ رَأَاهُ بَعْضُهُمْ أَمْرَيْنِ قَدْ      جَلَّبَ الْمَصَالِحَ وَدَرَّءَ مَا فَسَدُ  
وَهَذَا أَخْصَرُ وَأَجْمَلُ فَعُمُ      فِي لُجَّةِ النُّصُوصِ تَلْقَى مَا تَوْمُ

**الفصل الثالث: في الاجتهاد، والتقليد، والفتوى**  
**وفيه ثلاثة مباحث**  
**المبحث الأول: في الاجتهاد**  
**وفيه مسائل**

### المسألة الأولى: في بيان تعريفه

الاجتهاد لغة أن تَبْذُلَا	وُسْعَكَ وَالطَّاقَةَ فِي أَمْرٍ عَلا
أَمَّا فِي الاصْطِلَاحِ فَهُوَ بَدْلُ	وُسْعِكَ فِي النَّظَرِ حَيْثُ يَجْلُو
ذَلِكَ فِي الْأَدْلَةِ الشَّرْعِيَّةِ	مُسْتَنْبِطًا أَحْكَامَهُ الْمَرْعِيَّةِ
فَهُوَ أَعَمُّ مِنْ قِيَاسٍ إِذْ يُخَصُّ	بِلَحْقِ فَرْعٍ أَيْ بِأَصْلِ قَدْ يُنَصُّ
وَأَنَّ الاجتهادَ لَا يَقُومُ بِهِ	إِلَّا فَقِيهٌ النَّفْسِ حَبِيرٌ مُنْتَبِهٌ
وَأَنَّ الاجتهادَ قَدْ يُحَقِّقُ	قَطْعًا بِحُكْمٍ أَوْ بظَنٍّ يُرْفَقُ
وَأَنَّ الاجتهادَ رَأْيُ الْمُجْتَهِدِ	مُحَاوَلًا لِكَشْفِ حُكْمٍ مُسْتَدِدٍّ
وَلَيْسَ تَشْرِيْعًا إِذْ التَّشْرِيْعُ قَدْ	يَخُصُّ مَوْلَانَا وَلَيْسَ لِأَحَدٍ

### المسألة الثانية: في بيان أقسامه

الاجتهادُ بِاعْتِبَارَاتٍ قُسِمَ	لِمُسْتَعَدِّ فَخُذْهُ تَفَتَّنِمْ
فَبِاعْتِبَارِ أَهْلِهِ قِيلَ انْقَسَمَ	أَرْبَعَةَ مُجْتَهِدٍ قَدْ اتَّسَمَ
بِمُطْلَقٍ وَهُوَ الَّذِي قَدْ يَعْلَمُ	نُصُوصَ وَحْيِ اللَّهِ وَهُوَ مُحْكَمٌ
أَقْوَالِ أَصْحَابِ الرَّسُولِ يَجْتَهِدُ	لَدَى النَّوَازِلِ لَنَيْلِ مَا قُصِدُ
فَالنَّوْعُ ذَا جَازٍ لَهُ الْإِفْتَاءُ	وَجَازٍ لِلنَّاسِ بِهِ اقْتِدَاءُ
مُجَدِّدُ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ لَا تُرَى	نَازِلَةٌ إِلَّا لَهَا قَدْ ائْتَبَرَى

وَبَعْدَهُ مُجْتَهِدٌ مُقْسِدٌ      فِي مَذْهَبِ الْإِمَامِ لَا يُقَلَّدُ  
لَهُ وَإِنَّمَا لَهُ مَعْرِفَةٌ      أَقْوَالِهِ أَصُولُهُ يُبَيَّنُ  
مُهَذَّبًا يَسْلُكُ مَسْلَكَهُ قَدْ      وَافَقَهُ رَأْيَا طَرِيقَهُ قَصْدُ  
وَبَعْدَهُ مُقْسِدٌ فِي مَذْهَبِ      وَلَيْسَ يَخْرُجُ وَلَوْ بِمَطْلَبِ  
يَعْلَمُ فَتَوَاهُ وَإِنْ نَصَّ الْإِمَامُ      (٢٥٩٠) وَجَدَ لَا يَعْدُوهُ قَطْعًا لَا كَلَامُ  
بَلْ نَصُّهُ مِثْلُ نُصُوصِ الشَّارِعِ      قَدْ اكْتَفَى بِهِ بِحَزْمِ قَاطِعِ  
وَهَكَذَا وَصِفَ قُلٌّ وَاعْجَبَا      فَشَأْنُ هَذَا الْقِسْمِ صَارَ مُعْجَبَا  
كَيْفَ دَعَاهُمْ اجْتِهَادُهُمْ لِمَا      يَرُدُّهُ مَنْ كَانَ مِنْهُ أَعْلَمَا  
هَلَّا أَجَالُوا نَظَرًا فِي النَّصِّ كَى      يُحَقِّقُوا الصَّوَابَ مِنْهُ دُونَ غَى  
فَإِنْ ذَا وَاجِبُهُمْ كَى يَعْمَلُوا      يَعْلَمُهُمْ إِذْ نِعَمَ مَا قَدْ حُمِّلُوا  
ثُمَّ يَلِي مُجْتَهِدٌ فِي مَذْهَبِ      أَيْ إِمَامٍ عَاجِزٌ عَنْ مَطْلَبِ  
بَلْ حَافِظٌ أَقْوَالِ ذَلِكَ الْإِمَامِ      مُقَلِّدٌ مَحْضٌ جَدِيرٌ أَنْ يُلَامَ  
إِذِ النَّصُوصُ عِنْدَهُ تَبَرُّكُ      أَمَا احْتِجَاجُهُ بِهَا فَمُنْهَكُ  
فَلَوْ رَأَى الْحَدِيثَ صَحَّ خَالَفَا      مَذْهَبَهُ أَعْرَضَ عَنْهُ عَازِفَا<sup>(١)</sup>  
وَهَكَذَا حَقَّقَهُ ابْنُ الْقَيِّمِ      فَقَالَ فِي الْأَوَّلِ أَهْلُ الْقَيِّمِ (٢٦٠)

(١) حال مؤكّد لـ «أعرض»، يقال: عرضت نفسي عن الشيء من باب ضرب: إذا زهدت فيه، وانصرفت عنه، أو ملته. قاله في «القاموس».



يَكُونُ فَتَوَاهُ كَتَوْقِيعِ الْمُلُوكِ وَالثَّانِ كَالْوَكِيلِ فَافْهَمْ ذَا سُلُوكِ  
وَتَالِثٌ وَرَابِعٌ كَخَلْفَا وَبَاعْتِبَارِ نَظَرٍ لِلْمُجْتَهِدِ  
مِنْ حَيْثُ الاسْتِيعَابُ لِلْمَسَائِلِ وَاخْتَلَفُوا هَلْ يَتَجَزَّى الاجْتِهَادُ  
وَالْحَقُّ أَنْ يُفْتِيَ فِيهِمَا اجْتِهَادًا وَبَاعْتِبَارِ عِلَّةِ الْحُكْمِ انْقِسَامُ  
تَحْقِيقُهُ الْمَنَاطَ مَعَ تَنْقِيحِهِ فَقَدْ مَضَى مُفَسَّرًا مُنْقَحًا  
رَابِعُهَا انْقِسَامُهُ بِالنَّظَرِ قِسْمٌ مَسَائِلُ وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ  
فَالْخُلْفُ فِي الْأَوَّلِ هَلْ يُجْتَهِدُ وَالثَّانِ لَا خِلَافَ فِيهِ فَاجْتَهِدُ  
خَامِسُهَا انْقِسَامُهُ بِالنَّظَرِ ثَامٌ وَنَاقِصٌ فَإِنْ كَانَ بَدَلُ

وَالثَّانِ كَالْوَكِيلِ فَافْهَمْ ذَا سُلُوكِ  
نُوبِهِمْ وَمَنْ عَدَاهُمْ جُلْفَا<sup>(١)</sup>  
مُطْلَقٌ أَوْ جُزْئِيٌّ إِذْ يَجْتَهِدُ  
وَفِي اقْتِصَارِهِ لِبَعْضِ السَّائِلِ  
جَوَازُهُ الْحَقُّ فَخُذْهُ بِاعْتِمَادِ  
لَا غَيْرَ مَا حَقَّقَ فَلْيَبْتَغِدَا  
إِلَى ثَلَاثَةٍ فَمَنْ حَازَ اغْتَنِمْ  
تَخْرِيجَهُ فَارْجِعْ إِلَى تَوْضِيحِهِ  
فِي الْمَسْأَلَةِ الْعَاشِرِ كُنْ مِمَّنْ صَحَا  
إِلَى الْمَسَائِلِ فَحَقَّقْ نَظَرِي  
فِيهَا وَآخِرُ مَضَى أَنْ اجْتَهِدُ  
أَمْ لَا؟ وَصَحَّحُوا الْجَوَازَ فَاهْتَدُوا  
مُسْتَكْمِلًا شُرُوطَهُ الَّتِي تَرِدُ  
لِبَدَلِ وَسُوءِ الَّذِي قَدْ يَغْتَرِي  
حَتَّى يُحَسَّ الْعَجْزُ عَمَّا قَدْ حَصَلَ

(١) جمع جَلِيف كَحَلِيف وَخُلَفَاءُ، وَيُقَالُ لَهُ الْجُلْفُ بِكسْرٍ، فَسُكُونٌ، وَهُوَ الرَّجُلُ الْجَاهِلُ.

تَامَ وَإِلَّا نَأْقِصْ وَطَلِبَا  
 سَادِسُهَا انْقِسَامُهُ لِمَا يَصْرَحُ  
 هُوَ الَّذِي صَدَرَ مِنْ مُجْتَهِدٍ  
 وَكَانَ الاجْتِهَادُ فِيهِمَا سَاعَ أَنْ  
 وَالثَّانِ مَا صَدَرَ عَنْ جَهْلٍ  
 بَلْ كَانَ خَالِيًا عَنِ الشُّرُوطِ  
 حَيْثُ غَدَا يَبْذُلُ جُهِدَهُ إِلَى  
 وَلَا بِنَ قِيَمٍ بَحُوثٍ غَالِيَةٍ  
 أَقْسَامُهُ ثَلَاثَةٌ فَالْأَوَّلُ  
 وَثَانِيهَا الصَّحِيحُ وَالثَّالِثُ مَا  
 وَكُلُّهَا السَّلَفُ قَدْ أَشَارُوا  
 وَبَاطِلًا ذَمُّوا نَهَوْا عَنِ الْعَمَلِ  
 وَثَالِثٌ قَدْ سَوَّغُوا الْعَمَلَ بِهِ  
 فَلَا تُفَرِّطُ وَلَا تُفَرِّغُ  
 كَمِثْلٍ مَنْ تَأَخَّرُوا فَاسْتَبَدُّوا

أَنْ يَبْذُلَ الْغَايَةَ حَتَّى يُغْلِبَا  
 وَفَاسِدٌ فَالْأَوَّلُ جَا يَتَضَرَّعُ  
 قَدْ وَجَدَتْ فِيهِ شُرُوطُ الْمُهْتَدِي  
 يَجْرِي الاجْتِهَادُ فِيهِ فَاعْلَمَنَّ  
 نَهَجَ النُّصُوصِ وَاللُّغَاتِ أَهْمَلًا  
 أَوْ هُوَ أَهْلٌ عَيْبٌ بِالْهُبُوطِ  
 مَسَائِلُ فِيهَا اجْتِهَادٌ حُظِلَا  
 فِي الرَّأْيِ أَنْقُلْ لُبَابًا عَالِيَةً  
 رَأْيٍ بِلَا رَيْبٍ تَقُولُ بَاطِلُ  
 نَرَاهُ مَوْضِعَ اشْتِبَاهٍ يُغْتَمَى  
 لَهَا فَأَعْمَلُوا الَّذِي يُخْتَارُ  
 بِهِ وَأَطْلِقُوا اللِّسَانَ بِالْخَبَلِ<sup>(١)</sup>  
 عِنْدَ اضْطِرَارِنَا إِلَيْهِ فَانْتَبِهْ  
 وَلَا تُؤَلِّدْ وَلَا تُؤَسِّعْ  
 بِهِ النُّصُوصَ بِشَمَا قَدْ فَعَلُوا

(١) بفتحيتين: أي بفساده.

### أنواع الرأي الباطل

أَحَدُهَا الرَّأْيُ الْمُخَالِفُ النَّصُوصُ	وَلَا تُرَى فَرِيقَهُ سِوَى اللَّصُوصِ
بُطْلَانُهُ يُعْلَمُ بِالضَّرُورَةِ	مِنْ دِينَ الْإِسْلَامِ فَسِمَ بِفِرْيَةٍ
وَتَانِيهَا الْكَلَامُ فِي الدِّينِ بِأَلَا	عِلْمَ تَخَرُّصًا وَظَنًّا حُطْلًا
مُقَصِّرًا فِي فَهْمِهِ النَّصُوصَا	مُسْتَعْمِلًا آرَاءَهُ خُصُوصَا
ثَالِثُهَا الرَّأْيُ الَّذِي تَضَمَّنَا	تَعْطِيلَ أَسْمَاءِ الْإِلَهِ عَلَانًا
مُتَّبِعًا آرَاءَ أَهْلِ الْبِدْعِ	فِي رَدِّهِمْ نُصُوصَ شَرْعِ فَلْتَعِ
فَقَابَلُوا النَّصُوصَ بِالتَّحْرِيفِ	وَغَيَّرُوا الْمَعْنَى إِلَى السَّخِيفِ
رَابِعُهَا الرَّأْيُ الَّذِي قَدْ أُحْدِثَتْ	الْبِدْعُ الَّتِي بِهِ قَدْ ثَبَّتَتْ
عَمَّ بِهِ الْبَلَاءُ وَغَيْرُ السُّنَنِ	جَنَّبَنَا إِلَهَنَا كُلَّ الْفِتَنِ
فَهَذِهِ الْأَنْوَاعُ كُلُّهَا اتَّفَقَ	سَلَفُ الْأُمَّةِ بِذَمِّ مَا أَحَقَّ

(٢٦٤٠)

### أنواع الرأي المحمود

أَحَدُهَا رَأْيُ الصَّحَابَةِ الْكَرَامِ	أَفْقَهُ الْأُمَّةُ وَقُدُوءُ الْأَنَامِ
أَبْرَهَا قَلْبًا أَقْلُ تَكْلِفِهِ	قَدْ شَاهَدُوا التَّنْزِيلَ أَهْلُ مَعْرِفِهِ
وَعَرَفُوا تَأْوِيلَهُ وَفَهَمُوا	مَقَاصِدَ الشَّرْعِ وَنِعَمَ الْمَغْنَمِ
فَرَأَيْهِمْ خَيْرَ لَنَا مِنْ رَأِينَا	وَكَيْفَ لَا وَقَدْ أَتَانَا عَلَانًا
أَيُّ مَنْ قُلُوبٍ مَلِئَتْ إِيمَانًا	وَحُكْمًا وَاتَّسَعَتْ إِيقَانًا

قُلُوبُهُمْ قَلْبَ النَّبِيِّ شَاكَتْ      وَسَائِطُ الْعُلُومِ عَنْهُمْ رُفِعَتْ  
 فَنَقَلُوا غَضًا طَرِيًّا لَمْ يُشَبَّ      بِمَا يُدْنِسُ نَقَاهُ مِنْ رِيْبٍ  
 وَثَانِيهَا الرَّأْيُ الَّذِي تُفسَّرُ      بِهِ النُّصُوصُ غَوْرُهَا يُبَغَّرُ  
 ثَالِثُهَا الرَّأْيُ الَّذِي قَدْ أَجْمَعُوا      عَلَيْهِ فَاكْتَسَى صَوَابًا يُقْطَعُ  
 رَابِعُهَا الرَّأْيُ الَّذِي أَتَاكَ مِنْ      بُعِيدٍ بِحِثِّكَ الشَّدِيدِ الْمُطْمَئِنِّ  
 مِنْ الْكِتَابِ ثُمَّ سُنَّةٍ فَمَا      (٥٥٣)  
 ثُمَّ بِمَا قَالَ الصَّحَابُ الْبَرَّةَ      الْخُلَفَا قَضَاؤُهُمْ بِهِ سَمَا  
 فَأَنْتَ بَعْدَ ذَا تَرَى مَا الْخَيْرَةُ؟

### المسألة الثالثة: في بيان شروط الاجتهاد

شُرُوطُ الْاجْتِهَادِ قِسْمَانِ قَدْ<sup>(١)</sup>      فَبَعْضُهَا يَرْجِعُ لِلْمُجْتَهِدِ  
 وَبَعْضُهَا يَرْجِعُ لِلْمَسَائِلِ      فَأَوَّلُ قُلْ سِنَّةٌ لِلْسَّائِلِ  
 أَوَّلُهَا إِحَاطَةُ الْمَدَارِكِ      أَحْكَامَ شَرْعِنَا الْعَجِيبِ الْمَسْلُوكِ  
 النَّصُّ وَالْإِجْمَاعُ وَالْقَيْسُ وَمَا      سَبَقَ ذِكْرُهُ مُفَصَّلًا نَمَّا  
 وَذَلِكَ أَنْ يَعْرِفَ مَا تَعَلَّقَا      مِنْهَا بِالْأَحْكَامِ وَلَيْسَ مُطْلَقًا  
 نَاسِخَهَا مَنَسُوخَهَا وَسَبَبَا      نُزُولِ آيَاتِ كَذَاكَ اصْطَحَبَا  
 مَوَاقِعَ الْإِجْمَاعِ وَالْخِلَافِ قَدْ      عَرَفَ صِحَّةَ وَضْعَ مَا وَرَدَ

(١) أي فحسب.

وثنائها ألسنة العرب علم  
 ثالثها معرفة المطلق مع  
 ومجمل والأمر والمنطوق  
 ثم المراد قدر ما تعلقا  
 وهو مدرك مقاصد الخطاب  
 بحيث أصبحت لديه ملكة  
 رابعها بذله قدر المستطاع  
 خامسها استتاده إلى دليل  
 سادسها معرفة الواقعة

بحيث يفهم الكلام الملتئم  
 عام ونص ثم محكم تبع  
 وضدها يفهم بالتحقيق  
 بحجج الأحكام قد تحققا  
 مع الدلالة لألفاظ الكتاب  
 فما أراده سريعا أدركه  
 طاقته دون فتور وانقطاع  
 فلا يقصر على رأي دليل  
 يكون مدركا لحال الفئة

## تنبيه

بدا يبين أن الاجتهاد لا  
 منحه الله اجتهادا ودكا  
 ولا يجوز لامرئ أن يدعي  
 فأنصح لنفسك وجانب الغرور  
 ومع ذا فليس محصورا على  
 كما ادعاه جاهل ذو غمرة  
 فإن ذا تنقيص شرع يبهز  
 بل ذاك فضل الله يؤتيه لمن

يناله إلا الذي قد نبأ  
 فبذل الجهد إلى أن أدركا  
 إلا إذا الشروط كلها يعي  
 فلا تحدثها بما به تبور  
 معين ولا في عصر قد خلا  
 بأنه انقطع منذ فثرة  
 بأن أهله بجهل دجروا  
 يشاء جل الله وأهب المنن

دَلِيلُهُ « وَلَنْ تَزَالَ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي » حَتَّى تَجِيءَ الْآزِفَةُ  
كَذَلِكَ « إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ عَلَى » فَلَا تَكُنْ مِنْ بَجْهَلٍ خُذِلَا  
**تَنْبِيهِ آخِرُ**

قِيلَ الْعِدَالَةُ لِلْاجْتِهَادِ لَا شَرْطُ بَلِ الشَّرُوطُ كُلُّ مَا خَلَا  
وَإِنَّمَا تُشْتَرَطُ الْعِدَالَةُ لِأَجْلِ أَنْ نَقْبِلَهُ أَقْوَالَهِ  
**الشَّرُوطُ الْإِزْمَةُ لِلْمَسَائِلِ**

أَمَّا الشَّرُوطُ لِلْمَسَائِلِ فَهِيَ أَرْبَعَةٌ تَقْصِرُ بِهَا سَيِّئَتُهَا  
أَوَّلُهَا أَنْ لَا تَكُونَ مُجْمَعًا أَوْ بَيِّنَتٍ بِالنَّصِّ فَلْتَقْتَنِعَا  
وَالثَّانِ أَنْ وَرَدَ نَصٌّ اخْتِمْ قَابِلًا التَّأْوِيلَ دُونَ مَا دَخَلَ<sup>(١)</sup>  
ثَالِثُهَا أَنْ لَا تَكُونَ الْمَسْأَلَةُ عَقِيدَةً فَلَا جُتْهَادُ مَهْزَلُهُ  
رَابِعُهَا تَكُونُ مِنْ نَوَازِلٍ أَوْ غَالِبًا تَقَعُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ  
أَمَّا اجْتِهَادُهُ لِمَا لَا يَقَعُ مَشْغَلَةً أَوْ قَائِلَهُ يُضَاعِفُ  
قَدْ دَمَّ أَهْلُ الْعِلْمِ حِفْظَ كَذَا الْأَغَالِيظِ وَبَابِ  
واعتبروا ذلك تعطيل السنن وترك ما يلزم شغلا بالوهن  
دليلهم ﴿ لَا تَسْأَلُوا ﴾ وَأَعْظَمُ الْمُسْلِمِينَ مَنْ سَأَلَ لَا يُجْرَمُ  
حَدِيثُ كُرْهِهِ ثَلَاثًا وَذَكَرَ « وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ » مِنْ أَقْوَى الْخَبَرِ<sup>(٢)</sup>

(١) بفتحيتين أي من غير فساد.

### المسألة الرابعة : في بيان حكم الاجتهاد

جَوَزَهُ جُمُهورُ أَهْلِ الْعِلْمِ      مِنْ حَيْثُ جُمِلَتْهُ خُذْ بِالْفَهْمِ  
 دَلِيلُهُمْ ﴿ إِذْ يَحْكُمَانِ ﴾ وَ « إِذَا      حَكَمَ فَاجْتَهَدَ » فَادِرِ الْمَأْخِذِ  
 كَذَا حَدِيثٌ لِمُعَاذٍ شَهْرًا      وَهُوَ صَاحِبُ بَشَوَاهِدٍ تُرَى  
 وَاجْتَهَدَ النَّبِيُّ فِي وَقَائِعِ      أَسْرَى بِبَدْرِ أَشْهَرِ الْفُطَايِعِ  
 كَذَاكَ إِقْرَارُ الصَّحَابَةِ الْكَرَامِ      لَدَى اجْتِهَادِهِمْ لِمُغْضِلِ الْأَنَامِ  
 وَقَوْلُهُ لِابْنِ مُعَاذٍ سَعْدٌ      حَكَمْتَ فِيهِمْ بِحُكْمِ سَعْدٍ <sup>(١)</sup>  
 أَمَّا عَلَى وَجْهِ مُفَصَّلٍ فَقَدْ      يَجِبُ أَوْ يَحْرُمُ فَادِرِ الْمُسْتَنَدِ  
 أَوْ يُسْتَحَبُّ أَوْ يَكُونُ كُرْهًا      أَوْ ذَا إِبَاحَةٍ فَكُنْ مُنْتَبِهَا  
 وَذَلِكَ بِالنَّظَرِ لِلْمُجْتَهِدِ      وَلِسُؤَالِ الرَّاغِبِ الْمُسْتَرْشِدِ  
 وَحَسَبِ الْحَاجَةِ وَالْأَوْقَاتِ      فَوَاجِبٌ لِكَامِلِ الْحَالَاتِ <sup>(٢)</sup>  
 أَهْلٌ لِلِاجْتِهَادِ فِي مَسْأَلَةٍ      سَاعَ لَهَا اجْتِهَادُهُ لِلْأُمَّةِ  
 وَاشْتَدَّتْ الْحَاجَةُ مَعَ ضَيْقِ حَصْلِ      لِلْوَقْتِ فَاجْتِهَادُهُ حَثْمًا كَمَلِ  
 وَيُسْتَحَبُّ إِنْ يَكُ الْوَقْتُ اتَّسَعَ      وَلَمْ تَقُمْ حَاجَتُهُ فَقَدْ يَسَعِ

(١) بفتح، فسكون، بمعنى اليمن، أي بحكم مبارك، حيث وافق حكم الله ﷻ.

وإنَّ تَكُ الْحَاجَةُ مِمَّا اسْتَبْعَدَا      فَالْأَجْتِهَادُ ذَا كَرَاهَةٍ بَدَا  
وإنَّ يَكُنْ وَقُوعُهَا قَدْ أَمَكْنَا      وَالْوَقْتُ وَاسِعٌ يُبَاحُ عَلَنَا  
وَمَا سِوَى ذَلِكَ قُلٌ مُحَرَّمٌ      فَحَقُّ الْوُجُوهِ وَاحْفَظْ تَغْنَمُ

### المسألة الخامسة: هل كان النبي ﷺ يجتهد؟

اِخْتَلَفُوا هَلِ الرَّسُولُ يَجْتَهِدُ؟      فَالْأَكْثَرُونَ جَوَّزُوهُ وَوَجَدُوا  
وَبَعْضُهُمْ مَنَعَهُ وَالْبَعْضُ فِي      حَرْبٍ رَأَى وَالْبَعْضُ دُو تَوْقُفٍ  
وَالْحَقُّ جَائِزٌ وَوَاقِعٌ فَقَدْ      جَاءَتْ وَقَائِعُ لَهَا قَدْ أَجْتَهِدُ  
وَالْخُلْفُ فِي خَطِئِهِ وَصُوبًا      وَقُوعُهُ بِإِلَّا تَمَادٍ صَاحِبًا  
فَاللَّهُ لَا يَقْرَهُ عَلَيْهِ بَلْ      يُنْزَلُ وَحْيُهُ إِزَالَةَ الْخَلَلِ  
ثُمَّ ذَا الْخُلْفُ لِأَمْرِ سِرْبًا      لِلدِّينِ لَا غَيْرُ فَخُذْهُ رَاغِبًا  
أَمَّا الْأَمْرُ الدُّنْيَوِيُّ فَقَدْ      اتَّفَقُوا فِي كَوْنِهِ فِيهَا أَجْتَهِدُ

### المسألة السادسة: هل كلُّ مجتهدٍ مُصيب؟

هَذَا الْكَلَامُ مُجْمَلٌ يُسْتَفْصَلُ      فَإِنْ يُرَدُّ لِلْحَقِّ قُلٌ لَا يَقْبَلُ  
وإنَّ يُرَدُّ بِهِ إِصَابَةُ الثَّوَابِ      وَالْأَجْرُ عِنْدَ اللَّهِ قُلٌ هَذَا صَوَابُ  
فَالْحَقُّ وَاحِدٌ فَمَنْ يُصِيبُهُ      أَثِيبَ أَجْرَيْنِ بِمَا يُجِيبُهُ  
وَمُخْطِئٌ يَحْظَى بِأَجْرٍ وَاحِدٍ      بِبَدَلِهِ الْجُهْدُ وَإِنْ لَمْ يَهْتَدِ  
لِذَلِكَ أَرَشَدَ النَّبِيُّ الْمُنتَقَى      فِي الْخَبَرِ الَّذِي عَلَيْهِ اتَّفَقَا



ثُمَّ اعْلَمَنَّ أَنَّ الَّذِي قَدَرِ اجْتِهَادَ  
ذَا مَذْهَبِ السَّلَفِ لَا يُكْفَرُونَ  
مُجْتَهِدًا أَخْطَأَ فِي الْأُصُولِ أَوْ  
مَسْأَلَةٍ عِلْمِيَّةٍ أَوْ عَمَلٍ  
كَوْنُهُ مُؤْمِنًا وَأَنْ يَكُونَ ذَا  
وَيَبْذُلَ الْجُهْدَ بِقَدْرِ الْمُسْتَطَاعِ  
دَلِيلُ هَذَا الْخَبَرُ الْمُتَّفَقُ  
أَوْصَى بِنَبِيِّهِ أَنْ يُحَرِّقَ يَظُنُّ  
وَذَلِكَ الْكُفْرُ بِقُدْرَةِ الْإِلَهِ  
كَذَلِكَ مَا مَضَى مِنَ الْأَدْلَةِ  
وَلَا تَقُومُ حُجَّةٌ إِلَّا إِذَا  
وَيُعْذَرُ الْجَاهِلُ كُلُّ ذَا شَمْلٍ  
قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ قَسَمُ الدِّينِ  
فَلَمْ يَكُنْ يُعْرِفُ عِنْدَ السَّلَفِ  
كَذَلِكَ تَقْسِيمُ الْمَسَائِلِ إِلَى

يُعْذَرُ إِنْ أَخْطَأَ وَإِثْمُهُ ابْتِغَاءُ  
(٢٧٢) وَلَا يُفَسِّقُونَ لَا يُؤْتَمُّونَ  
فَرُوعِهِ قَطْعِيًّا أَوْ ظَنًّا رَأَوُا  
وَفَقَّ الضَّوَابِطِ الَّتِي هُنَا تَلِي  
صِدْقٍ لِإِذْرَاكِ الصَّوَابِ الْمُحْتَذَى  
فَالْعُذْرُ مَقْبُولٌ لِكَوْنِهِ أَطَاعَ  
فِيْمَنْ أَسَا الظَّنَّ بِرَبِّ يَخْلُقُ  
لَنْ يَقْدِرَ الرَّبُّ يُعِيدُهُ بِكُنْ  
لَكِنْ خَوْفُهُ حَمَاهُ مِنْ بَلَاءِ  
مِنْ اعْتِبَارِهَا خُلُوصَ النِّيَّةِ  
عِلْمَ بِالْحُكْمِ لِكَيْ يَتَّخِذَ  
(٢٧٣) أَصْلًا وَفَرَعًا لَا تُفَرِّقُ بِخَلَلٍ  
أَصْلًا وَفَرَعًا لَيْسَ بِالْمَتَيْنِ  
وَهَدْيُهُمْ خَيْرٌ فَعِنْدَهُ قِصْفٌ  
قَطْعٍ وَظَنٌّ لَيْسَ هَدْيًا مُسْجَلًا

إِذْ قَطَعُهَا وَالظَّنُّ قُلُّ إِضَافَةٌ      حَسَبَ حَالِ الشَّخْصِ ذِي الْإِنَافَةِ<sup>(١)</sup>  
وَقَوْلُهُ « وَضَعَ عَنْ أُمَّتِيَا »      لَمْ يَفْصِلِ الظَّنَّ مِنَ الْقَطْعِ عِيَا<sup>(٢)</sup>

### الْمَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ : فِي ذِكْرِ تَنْبِيهَاتٍ مُهِمَّةٍ

ثُمَّ اعْلَمَنَّ أَنَّهُ لَا يَخْلُو زَمَنٌ      عَنْ قَائِمٍ بِحُجَّةِ اللَّهِ قَمَنٌ  
لِقَوْلِهِ « وَلَا تَزَالُ » وَكَذَا      بَعَثُ الْمُجَدِّدِ الْحَنِيضِ الْمُحْتَذَى  
وَأَنَّهَا مَعْصُومَةٌ عَنِ الضَّلَالِ      فَلَيْسَ لِلْحَقِّ انْقِطَاعٌ وَزَوَالٌ  
ثُمَّ لَا يَجُوزُ إِنْكَارُ عَلَى      مُخَالِفٍ فِيمَا اجْتَهَادُ انْجَلَى  
لَكِنَّهُ يُرْشَدُ لِلْمَحَجَّةِ      حَتَّى يَكُونَ عَالِمًا بِالْحُجَّةِ<sup>(٣)</sup>  
وَلَيْسَ لِلْمُجْتَهِدِ الْإِلْزَامُ      قَوْلُهُ لِلنَّاسِ فَإِنْ يُلَامُ<sup>(٣)</sup>  
وَأَنَّ مَنْ قَصَرَ أَنْ يَجْتَهِدَا      بِأَحَدِ الْقَوْلَيْنِ أَخَذَهُ هُدَى  
إِذَا يَصِرُّ عَنْدهُ ثُمَّ لَهُ      تَرْكُهُ لِلثَّانِي وَعَى دَلِيلُهُ  
وَأَنَّهُ لَا يَقْطَعُ الْمُجْتَهِدُ      بِقَوْلِهِ مَعَ اخْتِمَالٍ يُوجَدُ

(١) أي صاحب الأوصاف الزائدة، وهو المجتهد الذي يتميز عن غيره بما عنده من صفات الاجتهاد.

(٢) أي احفظن هذا الدليل، وهو فعل أمر من وعى يعني، من باب ضرب، وهو مؤكد بنون التوكيد الخفيفة المبدلة ألفا للوقوف.

(٣) أي فإن ألزمهم يلحقه اللوم بذلك.

وَأَنَّهُ لَا يَخْرُجُ الْمُخْتَلِفُونَ  
فِيمَا تَنَازَعُوا إِلَى الْكِتَابِ  
وَوَاجِبٌ عَلَى الَّذِي قَدَرِ اجْتِهَادُ  
لَهُ اجْتِهَادٌ ضِدُّ هَذَا تَسْبِغَةٌ  
مِنْ ثُمَّ جَا قَوْلَانِ لِلْمُجْتَهِدِ  
وَأَنَّهُ يَجِبُ الْإِنْكَارُ عَلَى  
فِيهَا خِلَافٌ لَمْ تَكُنْ ذَاتَ اجْتِهَادٍ  
خَالَفَ سُنَّةَ صَاحِبَةٍ بَدَتْ  
وَمَا مَضَى مِنَ الشُّرُوطِ الْإِلَازِمَةِ  
لِعَامِلٍ بِالنَّصِّ بَلْ يُشْتَرَطُ  
ثُمَّ اعْلَمَنَّ بِأَنَّهُ لَا يُوجَدُ  
بِخُلْفِهِ الرَّسُولَ مُطْلَقًا لَذَا  
قَدْ فَصَّلَ الْمَسْأَلَةَ الْعَلَامَةَ  
فَقَالَ الْإِعْذَارُ<sup>(٢)</sup> ثَلَاثَةٌ تُرَى

عَنْ وَصْفِ إِيْمَانٍ إِذَا رَدُّ يَهُونُ  
وَسُنَّةُ النَّبِيِّ ذِي الْخِطَابِ<sup>(١)</sup>  
أَنْ يَتَّبِعَ اجْتِهَادَهُ فَإِنْ وَرَدَ  
وَلَا يُتَابِعُ الَّذِي كَانَ مَعَهُ  
مَعَ اخْتِلَافِ الْوَقْتِ لَا فِي وَاحِدٍ  
مُخَالَفِ الْمَسَائِلِ الَّتِي جَلَّ  
كَمَنْ يُخَالَفُ لِقَوْلِ ذِي عِنَادٍ  
أَوْ شَائِعِ الْإِجْمَاعِ فَاحْفَظْ مَا ثَبَتَ  
لِذِي اجْتِهَادٍ لَا تَكُونَ لِإِزْمِهِ  
عِلْمُهُ بِالْحُكْمِ بِطُرُقٍ تُضْبَطُ  
مِنْ الْأَثْمَةِ إِمَامٍ يُلْحَدُ  
يُلْزَمُنَا إِعْذَارُهُمْ يَا حَبِيبًا  
أَعْنِي ابْنَ تَيْمِيَّةَ ذَاكَ الْهَامَةَ  
أَحَدَهَا أَنْ لَا يَكُونَ قَدْ يَرَى

(١) أي الذي خاطبه الله ﷻ بقوله: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ الآية.

(٢) بدرجة المهمة للوزن.

عَدَمُ الْاِعْتِقَادِ فِي ذَا الشَّانِ	أَنَّ النَّبِيَّ قَالَهُ وَالثَّانِي
تَوَهُّمُ النَّسْخِ فَمَا هُوَ لَا يَثُ	أَيُّ بِإِرَادَةِ النَّبِيِّ وَالثَّلَاثُ
لِعِدَّةِ الْأَسْبَابِ فَاضْطِطَ مَا حَوَتْ	وَهَذِهِ الْأَصْنَافُ قَدْ تَفَرَّعَتْ
لَهُ الْحَدِيثُ فَالتَّكْلِيفُ قَدْ خَلَا	أَوَّلُهَا أَنْ لَا يَكُونُ وَصَلًا
لَكِنْ لِضَعْفِهِ أَبَى قَبُولُهُ	وَالثَّانِ أَنْ يَكُونَ قَدْ وَصَلَهُ
سِوَاهُ فِيهِ لِاجْتِهَادِ خَالِفِهِ	ثَالِثُهَا اِعْتِقَادُ ضَعْفِ خَالِفِهِ
شَرْطًا يُخَالِفُهُ أَهْلُ النَّظَرِ	رَابِعُهَا اشْتِرَاطُهُ فِي الْخَبَرِ
لَدَيْهِ لَكِنْ نَاسِيًا قَدْ فَوَّتَا	خَامِسُهَا أَنَّ الْحَدِيثَ ثَبَتَا
لَهُ الْحَدِيثُ أَيُّ لَأَسْبَابِ تُخِلُّ	سَادِسُهَا عَدَمُ فَهْمِ مَا يَدُلُّ
هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ دَلَالَةٍ تَقِي	سَابِعُهَا اِعْتِقَادُهُ أَنْ لَيْسَ فِي
تِلْكَ الدَّلَالَةِ دَلِيلٌ نَاقِضًا	ثَامِنُهَا اِعْتِقَادُهُ أَنْ عَارِضًا
مُعَارِضُ الْحَدِيثِ مِمَّا أَفْسَدَا	تَاسِعُهَا اِعْتِقَادُ أَنْ قَدْ وَجَدَا
مِمَّا يَصُدُّهُ عَنِ التَّعْوِيلِ	مِنْ ضَعْفٍ أَوْ نَسْخٍ أَوْ التَّأْوِيلِ
لَهُ بِمَا لَيْسَ دَلِيلًا مُرْتَضَى	عَاشِرُهَا إِثْبَاتُهُ مُعَارِضًا
حَدِيثُهُ حَيْثُ رَأَوْهُ قَدْ وَهَنَ	كَرَدُ أَهْلِ الْكُوفَةِ الصَّحِيحِ مِنْ
ظُهُورِ مَا لَيْسَ بِظَاهِرٍ نَأَوَا	بِظَاهِرِ الْقُرْآنِ ثُمَّ قَدْ رَأَوَا

وَزَعَمَهُمْ أَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى  
وَرَدِّهِمْ بَعْضَ الْأَحَادِيثِ بِمَا  
فَهَذَا الْعَشْرَةُ الْأَسْبَابُ  
وَقَدْ يَكُونُ مَانِعٌ لِلْعَالِمِ  
لَأَنَّ مُدْرَكَ الْعُلُومِ وَاسِعٌ  
وَكُلُّهَا لَهُ مِنَ الْأَعْذَارِ لَا  
أَنْ تَتَّبَعَ الظَّاهِرَ حُجَّةً فَمَا  
لَزِمَنَا قَبُولُهُ وَلَا نَحْيِدُ  
إِذِ النَّصُوصُ حُجَّةٌ عَلَى الْعِبَادِ  
إِذْ هُوَ عَرْضَةٌ لِكَوْنِهِ خَطَا  
وَلِتَعْلَمَنَّ أَنَّ مِنَ الْمُحَالِ  
بِكُلِّ مَا أَتَى عَنِ النَّبِيِّ  
لَكِنْ حِفْظُهُ لِكُلِّ الْأُمَّةِ  
فَلَمْ تُضَيَّعْ خَبْرًا قَدْ وَرَدَا  
وَأَنَّهُ لَا تَثْبُتُ الْمُخَالَفَةُ

نَصُّ الْكِتَابِ صَارَ نُسْخًا حُظْلًا  
رَأَوْا مِنَ الْقَيْسِ الْجَلِيِّ بِتَسْمَا  
ظَاهِرَةً يَأْتِي بِهَا احْتِجَابُ  
لَمْ نَطْلِعْ عَلَيْهِ لِلتَّفَاهُمِ  
يَصْنَعُ حَصْرَهُ لِمَنْ يُطَالِعُ  
لَنَا إِذِ الْوَاجِبُ شَرْعًا عَلَنًا  
صَحَّ وَوَافَقَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ  
لِعَالِمٍ خَالَفَهُ وَلَوْ مَجِيدُ  
خِلَافَ رَأْيِ عَالِمٍ بِلَا عِنَادِ  
وَهِيَ بَرِيئَةٌ لَهَا نُورٌ سَطَا  
إِحَاطَةً لِأَحَدِ الرَّجَالِ  
فَلَا تَكُنْ بِجَاهِلٍ غَيِّ  
مِمَّا بِهِ يُقْطَعُ فَاحْفَظْ وَاثْبُتْ  
عَنْهُ وَلَا حَرْفًا بِفَضْلِ مَنْ هَدَى  
عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ عِلْمٍ خَالَفَهُ

(٢٧٩) إِلَّا بَعْدَ سَائِغٍ إِذْ هُمْ عَلَى عِلْمٍ وَيَالْوَرَعَ صِيَّتُهُمْ عَالاً  
وَأَنَّهُ حَصَلَ بَعْضُ الْأَنْجِرَافِ فِي نَسْبَةِ الْأَقْوَالِ ذَاتِ  
بَحَيْثُ يَفْزُونَ إِلَى إِمَامٍ مَا قَدْ أَتَى عَنْ بَعْضِ ذِي الْمَلَامِ  
مِنْ مُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَتْبَاعِهِ أَوْ وَهَمَ النَّاسِبُ مِنْ أَشْيَاعِهِ  
بِالزَّيْدِ وَالنَّقْصِ وَفِي فَهْمِ الْمُرَادِ أَوْ لَهُ قَوْلَانِ وَذَا ضَعْفُهُ بَادٍ  
أَوْ قَالَهُ بِخَطِّإٍ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِمَعْصُومٍ فَخَانَ ظَنُّهُ<sup>(٢)</sup>

### المبحث الثاني: في التقليد، وفيه مسائل

#### المسألة الأولى: في بيان تعريفه

(٢٨٠) فِي اللَّغَةِ التَّقْلِيدُ أَنْ تَجْعَلَ فِي عُنُقِ هَذَاكَ قِلَادَةً تَقِي  
أَمَّا اصْطِلَاحًا فَهُوَ أَخْذُ الْقَوْلِ مِنْ غَيْرِهِ بِإِلَاحٍ دَلِيلٍ يُعْلَى  
فَبَيَانُ أَنْ أَخْذَهُ مُجَرَّدٌ عَنْ الْأَدْلَةِ إِذَا يُنْتَقَدُ  
فَأَخْذُ مِنَ النُّصُوصِ لَا يُقَالُ مُقَلِّدٌ بَلْ ذُو أَتْبَاعٍ وَاعْتِدَالُ  
وَلَيْسَ يُوصَفُ مُقَلِّدًا إِذَا عِلْمَ حُجَّةِ الْإِمَامِ الْمُحْتَدَى

(١) أي صاحبة الانقلاع، أي التي لا أصل لها.

(٢) أي خان قوله الذي أخطأ فيه ظنه أنه مصيب فيه.

وَأَيْمًا يُقَالُ تَرْجِيحٌ فَلَا      حَجَرَ عَلَيْهِ إِذْ دَلِيلُهُ جَلَا  
وَأَيْمًا الْمَذْمُومُ أَنْ لَا يَنْظُرَا      دَلِيلُهُ بَلْ تَابِعُ تَهَوُّرَا  
وَأَنَّ مَوْضِعًا لِتَقْلِيدٍ صَالِحٍ      مَوْضِعُ الاجْتِهَادِ قَطْ إِذَا وَضَحَ  
وَذَاكَ مَا جَازَ بِهِ اجْتِهَادُ      أَمَّا الَّذِي يَحْرُمُ قُلُ فُسَادُ

### المسألة الثانية : في بيان حكم التقليد

يَجُوزُ لِلْعَوَامِ إِذْ لَا يَقْدِرُونَ      عَلَى اتِّبَاعِ الْحَقِّ فِيمَا يَنْظُرُونَ  
دَلِيلُهُ قَوْلُ الْإِلَهِ ﴿ فَسْئَلُوا ﴾      وَلَا خِلَافَ فِيهِ فِيمَا يُنْقَلُ  
هَذَا عَلَى الْجُمْلَةِ أَمَّا إِنْ تُرَدُّ      تَفْصِيلُهُ فَاسْمَعْ شُرُوطًا سَتَرْدُ  
أَحَدَهَا يَجُوزُ لِلْعَاجِزِ عَنْ      مَعْرِفَةِ حُكْمِ الْإِلَهِ ذِي الْمِنَّنِ  
وَتَانِيهَا تَقْلِيدُ مَنْ يَجْتَهِدُ      بِالْعِلْمِ وَالصَّلَاحِ جَاءَ يُرْشِدُ  
ثَالِثُهَا أَنْ لَا يَبِينَ لَهُ أَنْ      سِوَاهُ أَرْجَحُ وَلَا يَثْبَعَنْ  
رَابِعُهَا أَنْ لَا يَكُونَ خَالِفًا      (٢٨٠) أَدْلَى صَحِيحَةً بَلَا خَفَا  
خَامِسُهَا أَنَّهُ لَا يُلْتَزَمُ      مُعَيَّنًا فِي كُلِّ مَا يُلَازِمُ  
بَلْ يَطْلُبُ الصَّوَابَ قَدَرِ الْمُسْتَطَاعِ      لِأَنَّهُ أَقْرَبُ شَيْءٍ لِاتِّبَاعِ  
وَمِنْ هُنَا قَدْ حَرَّمُوا التَّنْقِلَ      تَتَّبِعُوا لِرُخْصِ تَسَاهُلًا<sup>(١)</sup>

(١) وفي نسخة بدل هذا البيت:

وَمِنْ هُنَا حَرَّمُوا أَنْ يَنْتَقِلَ      تَتَّبِعِ الرُّخْصَ لَا حَقًّا تَلَا

أَمَّا الَّذِي دُمَّ مِنَ التَّقْلِيدِ      سِتَّةُ أَقْسَامٍ فَخُذْ تَعْدِيرِي  
أَوَّلُهَا الْإِعْرَاضُ عَمَّا أُنْزَلَ      وَعَدَمُ التَّفَاتِهِ وَإِنْ جَلَا  
وَالثَّانِ تَقْلِيدٌ لِمَنْ لَا يَعْلَمُ      أَهْلِيَّةٌ لِلْأَخْذِ عَنْهُ يُكْرَمُ  
ثَالِثُهَا تَقْلِيدُ مَنْ قَدْ عَارَضَا      قَوْلَ الْإِلَهِ وَالرَّسُولِ الْمُرْتَضَى  
رَابِعُهَا تَقْلِيدُهُ مِنْ بَعْدِ مَا      قَدْ وَضَحَ الْحَقُّ لَهُ وَانْتَضَمَا  
خَامِسُهَا تَقْلِيدُ قَادِرٍ عَلَى      الْأَجْتِهَادِ دُونَ حَاجَةٍ إِلَى <sup>(١)</sup>  
مَعَ اتِّسَاعِ الْوَقْتِ لِاجْتِهَادِ      فَإِنَّ ذَا يُؤَمَّرُ بِابْتِعَادِ  
سَادِسُهَا تَقْلِيدُ وَاحِدٍ عَلَى      كُلِّ اجْتِهَادَاتٍ رَأَهُ مُسْجَلَا  
وَذَا مَفَاسِدُهُ لَيْسَتْ تَخْفَى      نَشْرَحُهُ بَعْدُ بِشَرْحِ أَوْفَى

### الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ: فِي بَيَانِ التَّمَذُّبِ، وَفِيهِ أَرْبَعَةُ أُمُورٍ

أَوَّلُهَا مَوْقِفُنَا إِنْ تَسْأَلَ      مِنَ الْأَئِمَّةِ أُولَى الْفَضَائِلِ  
أَبَى حَنِيفَةً وَمَالِكٍ كَذَا      الشَّافِعِيَّ وَأَحْمَدَ وَمَنْ حَذَا  
وغيرهم مِنَ الْأَئِمَّةِ الْكَرَامِ      مَوْقِفُ حُبٍّ وَوَلَاءٍ وَاحْتِرَامِ  
فَكُلُّ مَنْ أَصَابَ مِنْهُمْ يُؤْجَرُ      أَجْرَيْنِ وَالْخَطَأُ مِنْهُمْ يُعْفَرُ  
بَلِ الَّذِي أَخْطَأَ لَهُ أَجْرُ اجْتِهَادِ      فَضْلًا مِنَ اللَّهِ الرَّحِيمِ بِالْعِبَادِ

(١) أي إلى التقليد، ففيه حذف المجرور على قلة.



وَالْإِسْتِعَانَةُ بِرَأْيِهِمْ عَلَى  
 أَمَّا الْمَسَائِلُ الَّتِي لَمْ نَجِدْ  
 نَنْظُرُ فِي اجْتِهَادِهِمْ فَتَتَّبِعْ  
 فَلَا نُقَلِّدُ لَهُمْ تَهَوُّرًا  
 خُلَاصَةُ الْقَوْلِ لَدَيْنَا حَصَلًا  
 نَصِيحَةٌ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ  
 ذَا أَوَّلِ الْأَمْرَيْنِ وَهُوَ أَعْظَمُ  
 وَكُلُّ مَا أَتَى مُخَالَفًا لَهُ  
 وَالثَّانِ مَعْرِفَةُ فَضْلِ هَؤُلَاءِ  
 لَكِنَّ ذَا غَيْرِ مُسَوِّغٍ لَنَا  
 بَلِ الَّذِي يَجِبُ أَنْ نُعْطِيَ مَا  
 هُنَا فَرِيقَانِ يَضِلَّانِ الطَّرِيقُ  
 يُقَدِّمُونَ قَوْلَهُمْ وَإِنْ أَتَى  
 وَآخَرُونَ ضَالُّوهُمْ وَرَمَوْا  
 وَالْوَسْطُ الْحَقُّ هُمْ أَئِمَّةُ

فَهُمُ النَّصُوصُ إِذْ لَهُمْ وَعَى عَلَا  
 لَهَا مِنَ النَّصُوصِ شَيْئًا نَهْتَدِي  
 مَا اتَّضَحَتْ حُجَّتُهُ وَتَنْتَفِعْ  
 بَلْ نَسْتَضِيءُ بِهِمْ تَبَصُّرًا  
 أَمْرَانِ أَعْظَمَانِ حَتَّى نَكْمَلَا  
 وَلِلْكِتَابِ الْوَاجِبِ الْقَبُولِ  
 فَلَيْسَ شَيْءٌ مَا عَلَيْهِ يُعْظَمُ  
 يُرَدُّ دُونَ أَنْ نَرَى مَحَلَّهُ  
 وَرَفَعَهُمْ دَرَجَةً وَمَنْزِلًا  
 تَقْدِيرِمْ رَأْيِهِمْ عَلَى نَصِّ دَنَا  
 يَحِقُّ لِلْكُلِّ طَرِيقًا مُحْكَمًا  
 مَنْ ادَّعَى لَهُمْ إَصَابَةً تَحْقِيقًا<sup>(١)</sup>  
 مُخَالَفَ النَّصِّ الَّذِي قَدْ ثَبَتَا  
 أَقْوَالُهُمْ وَإِنْ أَصَابُوا فَجَفَّوْا  
 خَدَمُوا الْإِسْلَامَ بِمَا قَدْ أَثْبَتُوا

(١) بفتح أوله، وضمه من حاق، أو أحاق بالشيء: إذا أحاط به، أي تحيط تلك الإصابة جميع الأحكام الشرعية.

بِالشَّرْحِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ أَوْ  
 لَكِنَّهُمْ لَيْسُوا بِمَعْصُومِينَ  
 فَيَسْتَحِقُّونَ الثَّنَاءَ الْخَالِدَا  
 ثَانِي الْأُمُور أَنَّهُ هَلْ يَلْزَمُ  
 قِيلَ نَعَمْ وَقِيلَ لَا وَهُوَ الصَّوَابُ  
 عَلَيْهِ بَلْ لَمْ يَرَهُ أَهْلُ الْقُرُونِ  
 فَعَصَرَهُمْ مُبَرِّأً مِنْ نِسْبَةِ  
 بِذَا اسْتَبَانَ أَنَّ هَذَا مُحَدَّثُ  
 وَالْحَقُّ مَا مَضَى عَلَيْهِ السَّلَفُ  
 إِذْ يَتَحَسَّنُ التَّزَامُ حَيْثُمَا  
 وَأَنْ يَكُونَ فِيهِ دَفْعٌ لِلْفَسَادِ  
 ثَالِثُهَا ذِكْرُ ضَوَائِبِ ثُرَى  
 أَوَّلُهَا أَنْ لَا يَكُونَ سَبَبًا  
 بِهِ يُوَالِسُ وَيُعَادِي حَتَّى  
 وَهَكَذَا يَفْعَلُ أَهْلُ الْبَيْدَعِ  
 مُسْتَشْبِطُ الْأَحْكَامِ حَسْبَمَا رَأَوْا  
 فَمَا هَفَوْا لَسُنَا بِمُلْزَمِينَ  
 جَزَاهُمْ إِلَّا لَهُ خَيْرًا تَالِدَا<sup>(١)</sup>  
 تَمْذُهِبُ الْعَوَامِ خُلْفٌ يَنْجُمُ  
 إِذْ لَمْ تَدُلَّ سُنَّةٌ وَلَا الْكِتَابُ  
 ذَاتِ الْهُدَى وَأَهْلُ فَضْلٍ وَمُرُونِ<sup>(٢)</sup>  
 لِأَيِّ مَذْهَبٍ يُرَى فِي الْأُمَّةِ  
 أَحَدُهُ مَنْ جَاءَ بَعْدُ يَنْكُثُ  
 لَكِنْ عَلَى إِطْلَاقِهِ لَا يُؤْلَفُ  
 لَمْ يَسْتَطِعْ إِلَّا بِهِ التَّعَلُّمُ  
 لَا يَتَحَقَّقُ بغيرِهِ الْمُرَادُ  
 عِنْدَ التَّزَامِ مَذْهَبٌ إِذَا جَرَى  
 لِدَعْوَةِ النَّاسِ إِلَيْهِ رَغْبًا  
 شَقَّ الْعَصَا فَكَانَ شَرًّا بَحْتًا  
 قَدْ فَرَّقُوا الْجَمْعَ لِنَيْلِ الطَّمَعِ

(١) أي دائما، يقال: تلد كنصر، وفرح: إذا أقام. قاله في «القاموس».

(٢) أي اللين مع صلابة الدين، يقال: مرن مرونة ومرونا: إذا لان في صلابة. قاله في «القاموس».

وَمِنْ غَرِيبٍ مَا تَرَى مِنَ الْجَفَا  
 هَلْ جَائِزٌ تَنْكِحُ شَافِعِيَّةً  
 أَجَابَ جَائِزٌ مُنْزِلًا لَهَا  
 مُسْلِمَةٌ تُجْعَلُ كَالْيَهُودِ  
 وَالْخُلْفُ فِي الصَّلَاةِ خَلْفَ الشَّافِعِي  
 أَمَّا أَوْلُو السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ  
 يَدْعُونَ كُلُّهُمْ إِلَى التَّاصُرِ  
 وَالثَّانِ لَا يَعْتَقِدُ الْوُجُوبَ فِي  
 ثَالِثُهَا اعْتِقَادُهُ الْإِمَامَ أَنْ  
 رَابِعُهَا احْتِرَازُهُ مِنَ الْوُقُوعِ  
 مِنَ الَّذِي يَأْتِيكَ فِي الَّذِي يَلِي  
 فِيهِ بَيَانٌ لِمَحَازِيرِ وَقَعِ  
 أَوَّلُهَا التَّعَصُّبُ الْمَقْبُوتُ  
 وَثَانِيهَا الْإِعْرَاضُ عَنْ وَحْيِ السَّمَاءِ  
 ثَالِثُهَا اتِّصَارُهُ لِلْمَذْهَبِ

تَسْأُلُ لِبَعْضِ مَنْ تَحَنَّنَا  
 إِذْ هِيَ فِي إِيْمَانِهَا رَدِيَّةٌ  
 مِثْلَ الْكِتَابِيَّةِ مَا أَخَذَلَهَا  
 وَكَالنَّصَارَى مِنْ ذَوِي الْجُحُودِ  
 مِمَّا يُرَى مِنْ أَقْبَحِ الشَّنَائِعِ  
 يَدْعُونَ لِلْسُّنَّةِ كُلِّ الْأُمَّةِ  
 وَلِلتَّوَّاحِمِ لَا لِلتَّنَافُرِ  
 تَبَاعُ وَاحِدٌ عَلَى النَّاسِ يَفِي  
 لَا طَاعَةَ لَهُ يُبْلَغُ السُّنَنُ  
 فِيمَا بِهِ وَقَعَ بَعْضُ ذِي الْخُنُوعِ<sup>(١)</sup>  
 مِمَّا أَنْبَأَ عَلَيْهِ مَنْ بُلِيَ  
 فِيهَا كَثِيرٌ لِمَذَاهِبِ اتَّبَعَ  
 يُفَرِّقُ الْجَمْعَ وَيُمَحِّصُ الصِّيْتَ  
 مُسْتَغْنِيًا عَنْهُ بِرَأْيِ الْعُلَمَاءِ  
 بِالْأَثَرِ الضَّعِيفِ وَاهِي الرُّتَبِ

(١) أي صاحب دُلّ.

وَتَرَكُ مَا صَحَّ مِنَ الْأَخْبَارِ      وَلَوْ لِمُسْلِمٍ مَعَ الْبُخَارَى  
رَابِعُهَا تَنْزِيلُ ذَلِكَ الْإِمَامِ      مَنْزِلَةُ النَّبِيِّ لِأُمَّةِ السَّلَامِ  
وَذَا تَشَابُهُ لِفِرْقَةِ الضَّلَالِ      اتَّخَذُوا الْأَخْبَارَ أَرْبَابَ الْمَنَالِ  
وَمِنْ غَرِيبٍ مَا يُرَى وَيُسَمَّ      قَوْلُ لِبَعْضِهِمْ قَبِيحٌ أَخْنَعُ<sup>(١)</sup>  
وَجَائِزٌ تَقْلِيدُ غَيْرِ الْأَرْبَعَةِ      لِبَنِي ضَرُورَةٍ وَفِي هَذَا سَعَةٍ  
مَا أَسْمَجَ الْحُكْمَ الْبَدِيَّ وَأَشْنَعَهُ      قَصَّ جَنَاحَ الدِّينِ غَيْرَ أَرْبَعَةٍ  
وَقَوْلُ صَاحِبِ الْمَرَاقِي لَيْتَهُ      سَكَتَ لَمْ يَنْطِقْ يَصُونُ صَبِيئَهُ<sup>(٢)</sup>  
وَالْمُجْمَعُ الْيَوْمَ عَلَيْهِ الْأَرْبَعَةُ      وَقَفُّوْا غَيْرَهَا الْجَمِيعُ مَنَعَهُ  
يَا لَيْتَ شِعْرِي مَنْ الْجَمِيعُ      قَدْ حَكَمُوا بِبَاطِلٍ يَمِيعُ<sup>(٢)</sup>  
هَلْ وَرَدَ النَّصُّ عَلَى الْأَرْبَعَةِ      أَوْ هَلْ هُمْ قَطْعًا جَمِيعُ الْأُمَّةِ  
قَدْ وَسَّعَ اللَّهُ فَقَالَ « فَسْأَلُوا »      وَأَهْلُ ذِكْرِهِ الْهُدَاةُ الْكُمَّلُ  
أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَالْحَاصِلُ      أَنَّ الْكَلَامَ ذَا سَمِيعٍ عَاطِلُ  
طَائِفَةٌ تَحْمِلُ عِلْمًا قَائِمَةً      حَتَّى تَجِيءَ السَّاعَةُ الْمُلَازِمَةُ  
هُمْ جَمْعٌ كَثْرَةٌ وَلَيْسُوا قَلَّةً      يَهْدُونَ بِالْحَقِّ حِمَاةَ الْمِلَّةِ  
دَلِيلُهُ حَدِيثُ « مَنْ يُجَدِّدْ »      « وَلَا تَزَالُ » فَالْكَرِيمُ نَحْمَدُ

(١) أي أذل.

(٢) أي يذهب ويتلاشى، من ماع الشيء: إذا ذهب، ومنه حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه مرفوعاً: « لا يكيد أهل المدينة أحداً إلا انماع كما ينماع الملح في الماء »، متفق عليه.

### المسألة الرابعة : في بيان وجوب اتباع الوحي، وأدلتها

وَلْتَعْلَمَنَّ أَنَّ اتِّبَاعَ النَّصِّ      أَصْلٌ عَظِيمٌ فَاتَّبِعْ بِالْفَحْصِ  
وَجَاءَتْ الأدلَّةُ الكَثِيرَةُ      فَاسْمَعْ لَهَا وَأَنْتَ ذُو بَصِيرَةٍ  
﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ ﴾ خُذْ      ﴿ فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ ﴾ إِلَيْهِ فَلْتُلْذِ  
﴿ وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ ﴾ جَا      وَغَيْرُهَا مِمَّا يَكُونُ مِنْهَا  
وَصَنَّفَ الأئِمَّةُ الأَعْلَامُ      فِي ذَلِكَ كُتُبًا دَرَسُهَا يُرَامُ  
لأَحْمَدَ الإمامِ ذِي البِرَاعَةِ      مُؤَلَّفٌ يُسَمَّى «كِتَابُ الطَّاعَةِ»  
وَأَفْرَدَ البابَ لَهُ البُخَارِيُّ      فِي «الْجَامِعِ الصَّحِيحِ» ذِي الْمُقَدَّارِ

### المسألة الخامسة : في بيان الفرق بين الاتباع والتقليد

الأوَّلُ الْعَمَلُ بِالْوَحْيِ وَقَدْ      وَجَدَ هَذَا الاسمُ فِي النَّصِّ وَرَدَ  
﴿ أَتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ ﴾ ﴿ أَتَّبِعْ ﴾ كَذَا      ﴿ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ ﴾ يُحْتَذَى<sup>(١)</sup>  
فَقَدْ تَبَيَّنَ بِذَا مَحَلُّهُ      الْحُكْمُ ذُو النَّصِّ الْمُبِينِ فَضْلُهُ  
وَأِنْ تُرِدْ مَحَلَّ تَقْلِيدٍ فَذَا      الاجْتِهَادُ قَطْ فَفَرِّقْ مَا خُذَا  
فَلَيْسَ تَحْصِيلُ شُرُوطِ الاجْتِهَادِ      لَدَى اتِّبَاعِكَ يُرَى شَرْطًا يُرَادُ  
وَأَمَّا الشَّرْطُ ثُبُوتُ النَّصِّ مَعَ      فَهَمَّكَ لِلْمُرَادِ كُنْ مِنْ جَمْعِ

(١) الأول قوله ﷺ: ﴿ أَتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ [الأعراف: ٣]، والثاني: ﴿ أَتَّبِعْ مَا أَوْحَى إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ﴾ [الأنعام: ١٠٦]، والثالث: ﴿ وَهَذَا يَكْتَبُ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ ﴾ [الأنعام: ١٥٥].

### المسألة السادسة: في بيان حكم إيمان المقلد

إيمانه على الصواب معتبر  
قد فتح الصحب البلاد ودعوا  
فقبلوا إيمانهم إذ ظهرا  
أول واجب على المكلف  
لا نظر وقصده والشك  
وإنما يؤمر بعد ذلك أن  
فليس الاستدلال شرطاً والنظر  
كلاً إلى الإيمان فالتأس وعوا  
لم يسألوا أو أرجؤوا أن ينظروا  
شهادتنا الحق فحقق وأعرف  
كما يرى أهل الكلام الأفك<sup>(١)</sup>  
يعلم سائر شرائع السنن

### المسألة السابعة: في بيان نهي الأئمة الأربعة، وغيرهم عن تقليدهم

اتفقوا أنه ليس أحد  
إلا رسول الله حيث أيدا  
لذلك قالوا كلنا يؤخذ أو  
وقد نهى الأربعة الأئمة  
نعمان رأيي ذا وهذا أحسن  
ومالك يقول نحن بشر  
ذا عصمة في كل شيء يوجد  
بخبر السماء يثري<sup>(٢)</sup> أبدا  
يترك قوله سوى النبي رأوا  
تقليدهم نصحا لكل الأمة  
فمن أتى بخير منه يؤمن<sup>(٣)</sup>  
نصيب لخطي في التصوص

(١) بضم، فسكون، مخفف أفك بضمين، وهو جمع أفوك، كصبور وضمير، وهو الكذاب.

(٢) من باب رمى: أي يتتابع حيناً بعد حين.

(٣) أي نصدق له، وناخذ به.

وَالشَّافِعِي إِذَا يَصِحُّ الْخَبَرُ      فَارْمُوا بِقَوْلِي فَالْمَالُ الْأَثَرُ  
إِذَا رَأَيْتَ حُجَّةً مَوْضُوعَةً      فَدَعْ لَهَا آرَائِي الْمَصْنُوعَةَ  
وَأَحْمَدٌ يَقُولُ لَا تُقْلِدَا      لَا مَالِكًا وَالشَّافِعِي وَأَحْمَدَا  
كَذَاكَ سُفْيَانٌ تَعْلَمَنْ كَمَا      تَعْلَمُوا حَتَّى تَكُونَ فَاهِمَا  
وَقَالَ مِنْ قِلَّةِ عِلْمِ الرَّجُلِ      تَقْلِيدُهُ الرَّجَالَ دِينَهُ الْعَلِي  
وَقَالَ لَا تُقْلِدَنَّ رَجَالًا      لَنْ يَسْلَمُوا مِنْ غَلَطٍ مَقَالَا

### الْمَسْأَلَةُ الثَّامِنَةُ : فِي بَيَانِ الْأَعْذَارِ الَّتِي يَعْتَذِرُ بِهَا الْمُقَلِّدُونَ ، وَتَفْنِيدِهَا

ظَنُّهُمْ أَنَّ الْإِمَامَ يَطْلُعُ      عَلَى التَّصَوُّصِ كُلِّهَا وَيَقْتَنِعُ  
وَأَنَّهُمْ لَوْ قَلَدُوهُ فِي الْخَطَا      لَكَانَ عُذْرُهُمْ بِهِ مُرْتَبِطًا  
وَأَنَّ هَؤُلَاءِ أَئِمَّةَ الْهُدَى      أَعْلَمُ مِنَّا فَاجْتِهَادُهُمْ هُدًى  
أَجِيبَ عَنْ هَذَا بِأَنَّ الْأَدْعَا      لَهُمْ إِحَاطَةٌ بِكَلَامِ شَيْئَا  
فَكُلُّهُمْ بِضِدِّهَا قَدْ اعْتَرَفَ      فَوَصَفُهُمْ بِهَا افْتِرَاءٌ يُقْشَرَفُ  
ثُمَّ الْإِمَامُ رَبِّمَا يَطْلُعُ      عَلَى الْحَدِيثِ عَنْ طَرِيقٍ يُمْنَعُ  
وَرَبِّمَا يَشْرُكُهُ لَأَرْجَحَا      فِي ظَنِّهِ وَالْحَقُّ مَا تَرْجَحَا  
ثُمَّ الْإِمَامُ عُذْرُهُ مُحَقَّقُ      لِبَدْلِهِ الْوُسْعَ فَلَيْسَ يُلْحَقُ  
أَمَّا الْمُقَلِّدُ فَقَدْ أَعْرَضَ عَنْ      نَظَرِهِ نَصِّ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ  
نَزَلَ أَقْوَالُ الرَّجَالِ مَنزِلَهُ      وَخِيَ السَّمَاءَ بِسَمَا قَدْ فَعَلَهُ  
فَذَا هُوَ الْفَرْقُ الْمُؤَكَّدُ الْوَطِيدُ      بَيْنَ الْإِمَامِ وَالْمُقَلِّدِ الْعَنِيدِ  
وَأَيْضًا الْحُجَّةُ فِي الْأَئِمَّةِ      عِنْدَ اتِّفَاقِهِمْ فَلَذِ بِحُجَّتِي

(٢٩٢٠)

(٢٩٢٠)

أَمَّا لَدَى اخْتِلَافِهِمْ فَلَا احْتِجَاجُ  
إِذْ كُلُّهُمْ أَصْحَابُ عِلْمٍ وَعَمَدٌ<sup>(١)</sup>  
فَإِنْ تَقُلَّ قَلْدُتُهُ إِذِ الصُّوَابُ  
إِذَنْ تُرَى مُبْطِلٌ تَقْلِيدِكَ أَوْ  
قَلْنَا إِذَنْ أَوْلَى مِنَ الصَّحْبِ الْكِرَامِ  
فَمَنْ يُقَلِّدُ بَعْضَهُمْ فَذُو لَجَاجٍ  
فَلَا تُفْضَلُ بَعْضُهُمْ بِلَا سَنْدٍ  
مَعَهُ طُولِبَتْ بِحُجَّةِ الْخَطَابِ  
قُلْتَ هُوَ الْأَعْلَمُ مِمَّنْ قَدْ مَضَوْا  
تَبًّا لِمِثْلِ ذَا وَمَا أَخْزَى الْمَلَامِ

### الْمَسْأَلَةُ التَّاسِعَةُ: فِي بَيَانِ حُكْمِ تَتَبُعِ الرُّخْصِ

وَمَنْعُوا تَتَبُعَ الرُّخْصِ مِنْ  
فَلَا يَجُوزُ عَمَلٌ وَإِفْتَاءٌ  
يَطْلُبُ مَا وَافَقَهُ فَيَعْمَلُ  
فَإِنْ ذَا مِنْ أَفْسَقِ الْفُسُوقِ  
أَقْوَالُ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْهَوَى فَدِرْ  
فِي الدِّينِ بِالْهَوَى وَيُسَّسَ مَقْتًا  
يُفْسِي لِحَبِّهِ عَدُوًّا يَخْذُلُ  
وَأَكْبَرَ الْأَثَامِ وَالْمُرُوقِ<sup>(٢)</sup>

(٢٩٤٠)

(١) بفتحيتين جمع عمود، بمعنى السيد، عطف على «أصحاب»، لا على «علم».

(٢) وفي نسخة بدل هذا البيت:

فَذَا مِنْ أَفْسَقِ الْفُسُوقِ أَكْبَرُ كِبَائِرِ الْأَثَامِ بِئْسَ الْمَخْبَرُ



## المبحث الثالث: في الفتوى، ويقال له: الفتيا وفيه مسائل

### المسألة الأولى: في بيان تعريفه

ففي اللغة الفتوى بيان الحكم  
فهو شامل لما المفتي نشر  
كذا من الإجماع أو ما استنبط  
وزد في الاصطلاح شرعاً تحمي  
من الكتاب أو حديث أو أثر  
يفهمه مجتهداً لا شططاً

### المسألة الثانية: في بيان أهمية منصب الفتوى، وخطورته

اعلم بأن من غدا يفتي الورى  
وعادة الملوك في التوقيع قد  
كيف بمن توقيعهُ عن ربّه  
فينبغي إعداده عدته  
وليعلم قدر المقام الأسنى  
ولا يكون بصدرة حرج  
ثمّة من شأنه أن يبادراً  
من قوله فلا يكون مثل من  
وأن فسثواه وإن لم تلزم  
موقع عن الإله فاحذراً  
يروته أرقى مناصب العمدة  
أعلى وأعلى منصباً فائتبه  
وليحزم الأمر يقي أهبتة  
وليسألن توفيقه للحسنى  
من قوله الحق يكن له فرج  
مصدراً الفتوى بما قد حضراً  
أطال فكره كقاض مؤتمن  
حكم معمم لكل مسلم

خِلَافَ حُكْمِ الْقَاضِي إِذَا يَخْصُ قَضَى لَهُ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> قَطْ فَفَرَّقَن

### الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: فِي بَيَانِ حُكْمِ الْفَتَوَى

فِي الْأَصْلِ جَائِزٌ إِذَا الصَّحَابَةُ أَقْرَهُهُمْ كَذَلِكَ مَنْ بَعْدُ تَبِعَ وَأَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿ فَسْأَلُوا ﴾ وَقَدْ يَكُونُ وَاجِبًا لِمَنْ كَمَلَ لِقَوْلِهِ ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ ﴾ وَقَدْ يَكُونُ مُسْتَحَبًّا إِنْ وَجَدَ وَقَدْ يَكُونُ ذَا مُحَرَّمًا إِذَا لِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ ﴿ قُلْ إِنَّمَا كَذَلِكَ مَنْ عَرَفَ حَقًّا يَحْرُمُ اسْمِعْ إِذَا قَوْلُهُ جَلٌّ وَعَلَا وَيَنْبَغِي لِمَنْ يَكُونُ مُفْتِيًّا لَا يُفْتَيْنَ فِي غَضَبٍ أَوْ جُوعٍ أَوْ أَوْ شُغْلٍ قَلْبِهِ وَحَالٍ دَفَعِهِ

أَفْتَوْا كَثِيرًا وَالنَّبِيُّ الْقُدْوَةُ وَحَاجَةُ النَّاسِ إِلَيْهِ تَتَسَبَّعُ وَفِي حَدِيثٍ قَالَ « أَلَا سَأَلُوا » لَدَى احْتِيَاجٍ إِنْ سِوَاهُ مَا حَصَلَ وَكَاتَمُوا الْعِلْمَ بِنَارٍ يُلْجَمُونَ سِوَاهُ وَالْحَاجَةُ لَيْسَتْ ذَاتَ شَدِّ<sup>(٢)</sup> لَمْ يَكْ عَالِمًا بِحُكْمِ نَبِيٍّ حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ ﴿ اَعْلَمَا إِفْتَاؤُهُ بغيرِهِ إِذَا يُجْزَمُ ﴿ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا ﴾ مَا أَهْوَلَا إِفْتَاؤُهُ إِذَا يَكُونُ وَاعِيًّا هَمٌّ وَخَوْفٌ وَتُعَاسُ قَدْ رَأَوْا بَوْلًا وَغَائِطًا لِفَقْدِهِ وَغِيهِ

(١٠٦٦)

(١) أي أو قضى عليه.

(٢) بالفتح مصدر شدَّ الأمرُ بمعنى قوي، أي ليست الحاجة شديدة.

وَلْيَنْظُرَنَّ مَصَالِحًا تَرْتَّبُ      إِنَّ وَجِدَتْ أَفْتَى وَلَا يَرْغَبُ  
دَلِيلُهُ أَنَّ النَّسِيَّ أَمْسَكَ      عَنْ هَذِهِ بَيْتِ اللَّهِ نِعَمَ مَسْلُكًا

### المسألة الرابعة : في بيان أنواع الفتاوى

يَنْظُرُ أَوَّلًا لِقَصْدِ السَّائِلِ      لِيُصَدِّرَ الْفَتْوَى عَلَى الْمَسَائِلِ  
فَقَدْ يَجِي السُّؤَالُ عَنْ حُكْمٍ وَرَدَ      (٢٩٧٠) عَنِ الْإِلَهِ أَوْ رَسُولِهِ اسْتَتَدَ  
أَوْ عَنْ مَقَالٍ لِإِمَامٍ عَيْنًا      أَوْ مَا تَرَجَّحَ لَدَيْهِ بَيْنَنَا  
فَأَوَّلًا بَيِّنَ حُكْمَ اللَّهِ إِنْ      عَرَفَهُ لَا غَيْرُ يُغْنِي يَا فَطِنُ  
وَتَانِيًا أَخْبِرَهُ الْقَوْلَ إِذَا      عِلْمَ بِالْيَقِينِ أَنْ لَهُ احْتِنَازُ  
وَتَالِثًا أَخْبِرَهُ بِمَا غَلَبَ      لَدَيْهِ أَنَّ الصَّوَابَ الْمُتَخَبُّ  
وَالثَّانِ أَنْ يَنْظُرَ فِي وَقُوعِ مَا      سُئِلَ عَنْهُ فَالْجَوَابُ انْقِسَامًا  
إِنْ وَقَعَتْ حَادِثَةٌ لِلْسَّائِلِ      وَهُوَ بِحَاجَةٍ لِحُكْمِ النَّازِلِ  
وَضَاقَ وَقْتُهَا فَعِنْدَ ذَا يَجِبُ      إِفْتَاؤُهُ إِنْ غَيْرُهُ لَمْ يَسْتَجِبْ  
أَمَّا إِذَا حَادِثَةٌ لَمْ تَقَعْ      فَذِي لَهَا ثَلَاثَ حَالَاتٍ تَع  
أَوَّلُهَا مَا فِيهِ نَصٌّ أَوْ حَصَلَ      إِجْمَاعُهُمْ فَأَفْتِ جَائِزٌ كَمَلُ  
وَتَانِيًا بَعِيدَةُ الْوُقُوعِ      فَلْيَبْعُدِ الْمُفْتِيَّ عَنِ الشُّرُوعِ <sup>(١)</sup> (٢٩٨٠)

(١) أي عن الابتداء في الفتوى.

إِذْ كَرِهَ الْكَلَامَ فِيهِ السَّلَفُ      شُغْلًا بِمَا هُوَ أَهَمُّ أَشْرَفُ  
وَأَيْضًا الْفَتْوَى بِرَأْيِ إِمَامَا      ضَرُورَةً جَازَ فَلَا تَقْتَحِمَا  
ثَالِثُهَا حَادِثَةٌ لَا يَنْدُرُ      وَقُوعُهَا وَسَائِلُ يَسْتَبْصِرُ  
لِكَيْ يَكُونَ ذَا بَصِيرَةٍ إِذَا      مَا وَقَعَتْ فَذَا سُؤَالٌ حُبِّذَا  
فَيَسْتَحِبُّ لِلَّذِي يُفْتِي الْجَوَابُ      إِذَا رَأَى مَصَالِحًا قَدْ تُسْتَطَابُ

### الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ : فِي بَيَانِ شُرُوطِ الْمُفْتِي

مَنْ تِلْكَ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا وَقَدْ      تَوَفَّرَتْ شُرُوطُ مَنْ قَدْ اجْتَهَدَ  
مُتَّصِفًا بِالصِّدْقِ وَالْأَمَانَةِ      عَدْلًا يَكُونُ حَسَنَ الطَّرِيقَةِ  
قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ      لَا يَنْبَغِي الْفَتْوَى لِشَخْصٍ إِنْ  
حَتَّى تَكُونَ عِنْدَهُ خَمْسُ خَصَالٍ      هِيَ الدَّعَائِمُ لَدَى فَتَوَى الرِّجَالِ  
أَوَّلُهَا النَّيَّةُ إِذْ لَوْ فَتَيْدَتْ      صَارَتْ فَتَاوَاهُ عَنِ النُّورِ خَلَتْ  
وَتَانِهَا وَجُودُ حِلْمٍ وَوَقَارُ      سَكِينَةٍ تَصُونُهُ عَنِ احْتِيَارِ  
ثَالِثُهَا قُوَّةُ لَدَى الْعَمَلِ      رَابِعُهَا كِفَايَةُ بِهَا اكْتِمَلِ  
خَامِسُهَا مَعْرِفَةُ النَّاسِ فَذِي      وَصِيَّةُ الْإِمَامِ ذِي الْعِلْمِ الشَّدِي

### الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ : فِي بَيَانِ آدَابِ الْمُفْتِي

لَهُ مِنَ الْآدَابِ مَا يَتَّصِفُ      قَبِيلَ فَتَوَاهُ وَبَعْدُ يُوصَفُ

أَثْنَاءَهُ أَيْضًا فَمِنْهَا الْأَوَّلُ  
وَتَانِيهَا أَنْ لَا يُسَارِعَ لَدَى  
ثَالِثُهَا اسْتِشَارَةُ مَنْ يُعْتَمَدُ  
إِلَّا إِذَا يَكُونُ مِمَّا لَا يُشَاغُ  
رَابِعُهَا الْحِفْظُ لِسِرِّ النَّاسِ  
خَامِسُهَا إِنْ يَلْتَبَسُ قَوْلَانِ قِفْ  
سَادِسُهَا إِنْ كَانَ ثَمَّ أَعْلَمُ  
سَابِعُهَا إِنْ غَرَضُ السَّائِلِ لَا  
وَلَا تَدُلُّهُ عَلَى مَقْصِدٍ يَرَى  
ثَامِنُهَا ذِكْرُ الدَّلِيلِ كَيْ قَنَعَ  
تَاسِعُهَا تَوَطُّئُ الْفَتَاوَى إِذَا  
عَاشِرُهَا إِرْشَادُ سَائِلٍ إِلَى  
فَقَدْ أَتَى قَوْلُهُ جَلٌّ وَعَلَا  
الْحَادِي الْعَشَرَ يَنْبَغِي لَهُ  
إِذْ يَنْضَمُّ الدَّلِيلُ الْحُكْمَا

عَدَمُ مَنْ يَكْفِي لَهُ فَيْسُهُلُ  
فَتْوَاهُ بَلْ يَنْظُرُ حَتَّى يُرْشِدَا  
فِي الْعِلْمِ وَالدِّينِ ﴿ وَشَاوَرَهُمْ ﴾ وَرَدَّ  
لِمَنَاعٍ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُدَاغَ  
وَسَثْرُ مَا يَرَاهُ دُونَ بَاسٍ <sup>(١)</sup>  
حَتَّى تَرَى الْحَقَّ بِبُرْهَانٍ عُرِفَ  
أَرْشَدَ سَائِلًا إِلَيْهِ يَحْكُمُ <sup>(٢)</sup>  
يُؤَافِقُ الْفَتْوَى فَأَقْبَتِ عَادِلًا  
غَرَضُهُ لِأَنَّ ذَا إِثْمًا يُرَى  
سَائِلُهُ بِحُجَّةِ الَّذِي طَمِعَ  
كَانَ غَرِيبًا بِدَلِيلٍ يُحْتَذَى  
مُنَاسِبٍ لَهُ يَكُونُ بَدَلًا  
﴿ فَأَضْرِبْ بِهِ ﴾ دَفْعًا لِحِنْثٍ نَزَلَا  
إِيرَادُ لَفْظِ النَّصِّ مَا أَجْمَلَهُ  
أَنْفَعُ لِلْسَّائِلِ يُعْطَى فَهَمَا

(١) بتخفيف الهمزة، أي من دون بأس وجريمة توجب إظهاره مما يستحقون به الحدود، أو التعزير، أو نحو ذلك.

(٢) وفي نسخة: لَهُ يَعْتَنِمُ

وَالثَّانِي الْعَشَرَ بِالْحَقِّ حَكَمٌ  
وَلْيَجْعَلَنَّ مَذْهَبَهُ مُقَسَّمًا  
لِكَوْنِهِ وَافِقَ نَصًّا فَاحْكُمَا  
وَمَا يُخَالِفُ الدَّلِيلَ فَا بُتْعِدْ  
وَالثَّلَاثَ الْعَشَرَ يَنْبَغِي لَكَا  
مَسْأَلُكَ تَفْصِيلَ يَرَاهُ السَّائِلُ  
وَالرَّابِعَ الْعَشَرَ أَنْ يَسْتَفْصِلَا  
وَالْخَامِسَ الْعَشَرَ أَنْ يُنَبِّهَا  
دَلِيلُ ذَا « لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ »  
خَوْفًا عَنِ التَّعْظِيمِ حَيْثُ تُهَيَّا  
وَالسَّادِسَ الْعَشَرَ لَا يَجُوزُ لَهُ  
حَرَمُهُ كَذَا الرَّسُولُ حَيْثُ لَا  
فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ مُهَدَّدًا  
فَالْخَيْرُ أَنْ يَقُولَ أَكْرَهُ كَذَا  
فَهَكَذَا كَانَ طَرِيقُ السَّلَفِ

وَلَوْ يُخَالِفُ مَذَاهِبَ الْأُمَمِ<sup>(١)</sup>  
ثَلَاثَةُ مَا الْحَقُّ فِيهِ نَجْمًا<sup>(٢)</sup>  
مُنْشَرِحَ الصَّدْرِ وَلَا لَوْمَ انْتَمَى<sup>(٣)</sup>  
مَحَلُّ الاجْتِهَادِ عِنْدَهُ اجْتِهَدْ  
بَيَانُ مَا سُئِلَتْ عَنْهُ سَالِكَا  
مُتَضِحَ الْوَجْهِ وَعُسْرُ زَائِلُ  
إِنْ يَكُنِ السُّؤَالُ جَا مُحْتَمِلًا  
إِنْ يَخْشَى فَهْمَ غَيْرِ حَقِّ شُبَّهَا  
فَ« لَا تُصَلُّوا » جَاءَ بَعْدَهُ يَنْوَرُ  
عَنِ الْجُلُوسِ فَافْهَمَنَّ وَاعْيَا  
شَهَادَةً أَنَّ الْإِلَهَ حَلَّاهُ  
يَكُونُ مَنْصُوصًا لِسَلَا يَدْخُلَا  
« وَلَا تَقُولُوا » إِنْ ذَلِكَ اعْتِدَا  
أَرَاهُ ذَا حُسْنٍ وَيَنْبَغِي خُذَا  
لَدَى فَتَاوِيهِمْ فَخُذْهُ تَقْتَفِي

(١) المراد مذاهب كثير من الناس، لا الإجماع؛ لأن الإجماع لا يخالف الحق أبدًا.

(٢) أي ظهر.

(٣) أي لا لوم ينتسب إليك.

وَالسَّابِعَ الْعَشَرَ يَنْبَغِي لَهُ  
بصِدْقٍ إِخْلَاصٍ إِلَى اللَّهِ الْعَلِيِّ  
فَإِنْ يُوفَّقَ يَحْمَدُ اللَّهَ وَإِنْ  
فَالْعِلْمُ نُورُ اللَّهِ يَقْدِرُ فِيهِ  
عَاصِفَةُ الْهَوَى مَعَ الْمَعَاصِي قَدْ  
فَيَنْبَغِي لَهُ الدُّعَاءُ دَائِمًا  
وَالثَّامِنَ الْعَشَرَ إِنْ تَبَيَّنَا  
مَغْشِيرًا فَتَوَاهُ كَالْأَيِّمَةِ  
فَصَدَرَتْ مِنْهُمْ مُنَاقَضَاتُ  
فِي الْعِلْمِ وَالتَّقْوَى وَصِدْقٍ وَوَرَعٍ  
فَإِنْ يَكُنْ خَالَفَ فَتَوَاهُ الْحُجَجُ  
وَالْتَّاسِعَ الْعَشَرَ لَا يُفْتِي بِضِدِّ  
مُتَمِّمِ الْعِشْرِينَ إِنْ سُئِلَ عَنْ  
فَلَا يَمِلُ عَنْ ظَاهِرٍ مُؤَوَّلًا

إِذْ نَزَلْتَ مَسْأَلَةً تَوَجُّهُ  
كَيْ يُلْهِمَ الصَّوَابَ وَالْحَقَّ الْجَلِيَّ  
لَا تَابَ وَاسْتَغْفَرَ بِالذِّكْرِ يَتْنُ  
قَلْبَ عِبَادِهِ بِلُطْفِهِ الْحَفِيَّ  
تُطْفِئُ ذَا النُّورِ وَنَالَهُ نَكْدُ  
حَتَّى يَرَى الْحَقَّ لَدَيْهِ نَاجِمًا  
لَهُ الصَّوَابُ وَاجِبٌ أَنْ يُعْلِنَا  
اخْتَلَفْتَ أَقْوَالُهُمْ لِلْحُجَّةِ  
حَسْبَ الْأَدْلَى وَذَا ثَبَاتُ  
وَلَيْسَ ذَا عَيْبًا وَلَا قَدْرًا وَضَعُ  
بَيْنَ السَّائِلِ أَوْ لَا لَا حَرْجُ  
نُصٍّ وَلَوْ مَذْهَبُهُ بِهِ يَرِدُ  
تَفْسِيرِ آيَةٍ وَشَرْحِ لِسَانِ  
مُتَّبِعًا نَحْلَتَهُ الْمُهَوَّلَا

### المسألة السابعة : في بيان آداب المستفتي

أَوَّلَهَا عَلَيْهِ أَنْ يَجْتَهِدَا  
وَالثَّانِ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُلْزَمَا  
ثَالِثُهَا إِنْ نَفْسُهُ لَمْ تَطْمَئِنَّ  
فِي الْبَحْثِ عَنْ أَوْلَى الْعِبَادِ رَشْدَا  
آدَابَ مَنْ يُفْتَى مُجَلًّا مُكْرَمًا  
سَأَلَ غَيْرَهُ إِلَى أَنْ يَطْمَئِنَّ

رَابِعُهَا إِذَا ابْتُلِيَ بِمَسْأَلَةٍ      عَمِلَ عِنْدَهَا بِفَتْوَى سَأَلَهُ  
ثُمَّ ابْتُلِيَ بِمِثْلِهَا لَا يَعْمَلُ      بِمَا مَضَى لَهُ وَلَكِنْ يَسْأَلُ  
خَامِسُهَا لَا يَنْبَغِي أَنْ يَسْأَلَ      عَنْ غَيْرِ وَاقِعٍ وَذِي بُعْدٍ جَلَا  
مِنْ حُسْنِ إِسْلَامٍ لِمَرَّةٍ تَرْكُهُ      مَا لَيْسَ يَعْنِيهِ وَلَا يُدْرِكُهُ

### خَاتِمَةٌ

ثُمَّ اعْلَمَنَّ صِلَةَ بَابِ الْفَتْوَى      بِبَابِ الاجْتِهَادِ فَهُوَ أَقْوَى  
لِذَا كَثِيرٌ مِنْ مَبَاحِثٍ لِذَا      تُؤْخَذُ مِنْ ذَاكَ فَحَقِّقْ مَا خَذَا  
وَأَنَّ مَنْ يُفْتَى الْوَرَى قَدْ انْقَسَمَ      كَمَا مَضَى فِي الاجْتِهَادِ وَالْصَرَمَ  
وَأَنَّهُ يُفْتَى لِمَنْ لَا تُقْبَلُ      لَهُ الشَّهَادَةُ لِشَيْءٍ يَحْظُلُ  
وَلَا يَجُوزُ أَخْذُ أَجْرَةٍ عَلَى      فَتْوَى وَبَذَلُ بَيْتٍ مَالٍ اقْبَلَا  
أَمَّا الْهَدْيِيَّةُ بِغَيْرِ سَبَبٍ      فَحَسَنٌ قَبُولُهَا لِلْأَدَبِ<sup>(١)</sup>  
وَكُرْهَتْ بِسَبَبِ الْفُتْيَا وَمَا      كَانَ لِتَغْيِيرِ الْحُقُوقِ حُرْمًا  
وَأَنَّهُ يَجُوزُ لِلْحَيِّ الْعَمَلُ      بِقَوْلِ مَنْ مَاتَ إِذَا الدَّلِيلُ دَلَّ  
وَيَجِبُ الْبَحْثُ بِقَدْرِ الْمُسْتَطَاعِ      عَنْ حُجَجِ الْأَقْوَالِ كُنْ مِمَّنْ

(١) أي اقتداءً لأدب النبي ﷺ؛ فإنه كان لا يرد الهدية، ويثيب عليها.

(٢) أي من فعل ذلك فقد أطاع الله ﷻ.



هَذَا أَخِيرُ مَا أَرَدْتُ نُظْمَهُ  
خَتَمْتُهُ لَيْلًا بُعِيدَ الْمَغْرِبِ  
أَيُّ مِنْ جُمَادَى الْأَوَّلِ الَّذِي جَلَا  
لِأَرْبَعِ الْمِئَتَيْنِ بَعْدَ الْأَلْفِ  
وَكَانَ ذَا بِالْبَلَدِ الْحَرَامِ  
حَاوِيَ الْبَهَاءِ وَالْهُدَى وَالْمُكْرَمَةَ  
وَقَدْ حَاوَى ثَلَاثَةَ الْأَلْفِ  
يَصْبُو لَهُ ذُوو النَّشَاطِ وَالْهَمَمِ  
مَنْ شَوَّقُهُمْ إِلَى الْعَلَاءِ وَالشَّرَفِ  
الْفُرْيَاءِ الْعُقُلَاءِ فِي الْوَرَى  
أَوْقَاتُهُمْ مَعْمُورَةٌ بِالْعِلْمِ  
طُوبَى لَهُمْ فَهُمْ خِيَارُ الْأُمَمِ  
أَسْأَلُكَ اللَّهُمَّ أَنْ تَجْعَلَهُ  
وَتَنْفَعَ الْمُتَشَرِّعَ ثُمَّ الْمُتَشَدِّدَا  
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانِي  
حَمْدًا لَهُ فِي أَوَّلِ وَآخِرِ

لَقَدْ أَفَاضَ اللَّهُ لِي كَرَمَهُ  
مَنْ لَيْلَةَ السَّبْتِ لِأَهْلِ الرَّغْبِ  
سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ ثَلَا  
مِنْ هِجْرَةِ النَّبِيِّ بَابِ اللَّطْفِ <sup>(١)</sup>  
حَسْبَ الْقُلُوبِ قِبْلَةَ الْأَنَامِ  
خَيْرَ الْبِلَادِ مَكَّةَ الْمُكْرَمَةِ  
لِمَنْ يُرِيدُ الْفَنَّ مَعْنٍ كَافِي  
أَرْبَابُ الْاجْتِهَادِ رَاسِخُو الْقَدَمِ  
قَدْ أَعْرَضُوا عَنِ الْمَلَاهِي وَالْتَرَفِ  
فَاعْجَبْ لَأَقْوَامٍ مُهَاجِرِي الْكِرَا  
طَلَبًا أَوْ نَشْرًا لَهُ بِالْجَلَمِ  
أَكْرَمَهُمْ بِذَا الْعَظِيمِ النَّعَمِ  
لِوَجْهِكَ الْأَعْلَى وَأَنْ تَقْبَلَهُ  
وَمَنْ تَسَبَّبَ لِنَظْمِي مُرْشِدَا  
لِنَظْمِ ذَا الْفَنِّ الْعَظِيمِ الشَّانِي  
وَوَسَاطِطٍ وَيَاطِينٍ وَظَاهِرٍ

(١) وفي نسخة « عَالِي الرَّصْفِ ».

حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا      سُبْحَانَهُ لَهُ التَّنَا تَبَارَكًا  
 ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الدَّائِمُ      عَلَى نَبِيِّ دَأْبُهُ الْمَكَارِمُ  
 مُحَمَّدٍ مَنْ رُسُلِ رَبِّهِ خَتَمُ      وَصَالِحِ الْأَخْلَاقِ كُلِّهَا أَتَمُ  
 وَالْآلِ وَالصَّحْبِ وَكُلِّ مَنْ قَفَا      وَحَسْبُنَا اللَّهُ الْكَرِيمُ وَكَفَى <sup>(١)</sup>

بِحَمْدِ اللَّهِ

(١) وفي نسخة بدل هذين البيتين:

مُحَمَّدٍ خَاتِمِ رُسُلِ رَبِّهِ      وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَحَزْبِهِ

## فهارس الموضوعات

خُطْبَةُ النَّظْمِ ..... ٥

تَنْبِيْهُ ..... ٦

## المُقَدِّمَةُ

## وَفِيهَا مَبَاحِثُ

الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: فِي التَّمْهِيدِ: ..... ٨

الْمَبْحَثُ الثَّانِي: فِي التَّعْرِيفِ بِأَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ ..... ٩

الْمَبْحَثُ الثَّلَاثُ: فِي بَيَانِ بَعْضِ خَصَائِصِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ ..... ١٠

الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ: فِي بَيَانِ تَعْرِيفِ أَصُولِ الْفِقْهِ ..... ١١

مَوْضُوعُهُ ..... ١١

مَصْدَرُهُ ..... ١٢

فَائِدَتُهُ ..... ١٢

أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ فِيهِ ..... ١٢

النِّسْبُ الْأَوَّلُ: فِي بَيَانِ الْأَدْلَةِ الشَّرْعِيَّةِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ

وَفِيهِ أَرْبَعَةُ فُصُولٍ

الْفَصْلُ الْأَوَّلُ: فِي بَيَانِ الْأَدْلَةِ الشَّرْعِيَّةِ إجمالاً

وَفِيهِ ثَلَاثَةُ مَبَاحِثٍ:

الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: فِي الْكَلَامِ عَلَى الْأَدْلَةِ الشَّرْعِيَّةِ مِنْ حَيْثُ أَصْلُهَا

وَمَصْدَرُهَا: ..... ١٤

خَصَائِصُ أَصْلِ الأدلة: الكتاب والسنة ..... ١٤

الْمَبْحَثُ الثَّانِي: فِي الأدلة الشرعية مِنْ حَيْثُ الْقَطْعُ وَالظَّنُّ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي بَيَانِ مَعْنَى الْقَطْعِ وَالظَّنِّ: ..... ١٨

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: الْعَمَلُ بِالظَّنِّ نَوْعَانِ: ..... ١٨

الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ: الْعَمَلُ بِالْعِلْمِ نَوْعَانِ: ..... ١٨

الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: فِي بَيَانِ أَنَّ الْقَطْعَ وَالظَّنَّ مِنَ الْأُمُورِ النَّسْبِيَّةِ ..... ١٩

الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: فِي بَيَانِ انْقِسَامِ الأدلة الشرعية إِلَى قَطْعِيَّةٍ وَظَنِّيَّةٍ: ... ٢٠

الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: فِي بَيَانِ إِفَادَةِ نُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الْقَطْعَ ..... ٢٢

الْمَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ: فِي بُطْلَانِ الْقَوْلِ بِأَنَّ نُصُوصَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ

لَا تُفِيدُ الْيَقِينَ ..... ٢٣

الْمَسْأَلَةُ الثَّامِنَةُ: فِي بَيَانِ أَوْجُهٍ بُطْلَانِ هَذَا الْقَوْلِ الْفَاسِدِ، وَالرَّأْيِ

الْقَبِيحِ الْكَاسِدِ ..... ٢٤

الْمَسْأَلَةُ التَّاسِعَةُ: فِي بَيَانِ بُطْلَانِ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْفَقْهَ كُلَّهُ أَوْ أَكْثَرُهُ ظُنُونٌ. ٢٦

الْمَسْأَلَةُ الْعَاشِرَةُ: فِي بَيَانِ الْأُمُورِ الَّتِي سَاعَدَتْ عَلَى انْتِشَارِ الْقَوْلِ

بِأَنَّ الْفَقْهَ أَكْثَرُهُ ظُنُونٌ ..... ٢٧

الْمَسْأَلَةُ الْحَادِيَّةُ عَشْرَةٌ: فِي بَيَانِ أَنَّ الأدلة الظننية تَتَفَاوَتْ فِيمَا بَيْنَهَا ... ٢٨

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ عَشْرَةٌ: فِي بَيَانِ هَلْ يَكْفِي فِي مَسَائِلِ أُصُولِ الدِّينِ

الظَّنُّ؟ ..... ٢٨

### الْمَبْعَثُ الثَّالِثُ: فِي ذِكْرِ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ مِنْ حَيْثُ النَّقْلُ وَالْعَقْلُ وَفِيهِ مَسَائِلُ:

- الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي بَيَانِ انْقِسَامِ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ إِلَى ثَقَلِيَّةٍ وَعَقْلِيَّةٍ: ..... ٢٩
- الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ أَنَّ السَّمْعَ أَصْلُ جَمِيعِ الْأَدِلَّةِ ..... ٣٠
- الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: فِي بَيَانِ مُوَافَقَةِ الْمَعْقُولِ لِلْمَنْقُولِ ..... ٣١
- الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: فِي بَيَانِ مَكَانَةِ الْعَقْلِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ ..... ٣٣
- الْفَصْلُ الثَّانِي: فِي بَيَانِ الْأَدِلَّةِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهَا

### وَفِيهِ أْبَعَةُ مَبَاحِثَ:

#### الْمَبْعَثُ الْأَوَّلُ: فِي الْكِتَابِ

### وَفِيهِ مَسَائِلُ:

- الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي تَعْرِيفِهِ: ..... ٣٦
- الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ الْقِرَاءَةِ الشَّاذَّةِ ..... ٣٦
- الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: فِي بَيَانِ هَلْ فِي الْقُرْآنِ لَفْظٌ غَيْرُ عَرَبِيٍّ ..... ٣٧
- الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: فِي بَيَانِ هَلْ فِي الْقُرْآنِ مَحَازٍ؟ ..... ٣٨
- الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: فِي بَيَانِ الْمُحْكَمِ وَالْمُتَشَابِهِ ..... ٣٩
- الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: فِي بَيَانِ طَرِيقَةِ السَّلَفِ فِي الْمُحْكَمِ وَالْمُتَشَابِهِ ..... ٤٠
- تَنْبِيْهُ: ..... ٤٠

المسألة السابعة: في بيان طريقة المبتدعة في العمل بالمحكم والمتشابه ..... ٤١

## الْمَبْحَثُ الثَّانِي: فِي السُّنَّةِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

- ٤٣ ..... الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي تَعْرِيفِهَا:
- ٤٣ ..... الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ أَقْسَامِهَا:
- ٤٤ ..... الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ: فِي بَيَانِ حُجَّتِهَا
- ٤٥ ..... الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: فِي بَيَانِ حُجَّةِ السُّنَّةِ الْإِسْتِقْلَالِيَّةِ
- ٤٦ ..... الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: فِي بَيَانِ حُجَّةِ أَفْعَالِ الرَّسُولِ ﷺ:
- ٤٩ ..... تَنْبِيْهُ:
- ٤٩ ..... الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: فِي حُجَّةِ تَقْرِيرِهِ ﷺ:
- ٤٩ ..... الْمَسْأَلَةُ السَّابِعُ: فِي بَيَانِ حُجَّةِ تَرْكِهِ ﷺ:
- ٥١ ..... الْمَسْأَلَةُ الثَّامِنَةُ: فِي بَيَانِ مَنْزِلَةِ السُّنَّةِ مِنَ الْقُرْآنِ
- ٥٢ ..... الْمَسْأَلَةُ التَّاسِعَةُ: فِي بَيَانِ الْخَبَرِ الْمُتَوَاتِرِ:
- ٥٢ ..... تَعْرِيفُهُ:
- ٥٢ ..... شُرُوطُ الْمُتَوَاتِرِ:
- ٥٣ ..... تَنْبِيْهُ: فِي بَيَانِ طُرُقِ حُصُولِ الْعِلْمِ
- ٥٣ ..... أَقْسَامُ الْمُتَوَاتِرِ:
- ٥٤ ..... دَرَجَةُ الْمُتَوَاتِرِ:

## المَسْأَلَةُ الْعَاشِرَةُ: فِي بَيَانِ خَبَرِ الْآحَادِ

تَعْرِيفُهُ: ..... ٥٤

حُجَّتُهُ ..... ٥٤

أَدَلَّةُ وَجُوبِ الْعَمَلِ بِهِ ..... ٥٥

خَبَرُ الْوَاحِدِ حُجَّةٌ فِي الْأَحْكَامِ وَالْعَقَائِدِ ..... ٥٥

مَاذَا يُفِيدُ خَبَرُ الْوَاحِدِ الْعِلْمَ، أَوِ الظَّنَّ؟ ..... ٥٧

## الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ: فِي الْإِجْمَاعِ

## وَفِيهِ مَسَائِلُ:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي بَيَانِ تَعْرِيفِهِ: ..... ٥٩

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ أَقْسَامِهِ: ..... ٥٩

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: فِي بَيَانِ أَدَلَّةِ حُجَّتِهِ: ..... ٦١

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: فِي بَيَانِ مَنْ هُمْ أَهْلُهُ؟: ..... ٦٢

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: فِي بَيَانِ مُسْتَنَدِهِ ..... ٦٥

المَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: فِي بَيَانِ الْأَحْكَامِ الْمُتَرْتِبَةِ عَلَيْهِ ..... ٦٦

## الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ: الْقِيَاسُ

## وَفِيهِ خَمْسُ مَسَائِلَ:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي تَعْرِيفِهِ: ..... ٦٨

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ أَقْسَامِهِ: ..... ٦٨

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: فِي بَيَانِ حُجَّتِهِ ..... ٧٢

- تَنْبِيْهُ: ..... ٧٤
- الْمَسْأَلَةُ الرَّبْعَةُ: فِي بَيَانِ أَدَلَّةِ الْقِيَاسِ ..... ٧٥
- الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: فِي بَيَانِ شُرُوطِهِ ..... ٧٦

### مَبْحَثُ الْعِلَّةِ

#### وَفِيهِ مَسَائِلُ:

- الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي بَيَانِ تَعْرِيفِهَا، وَأَقْسَامِهَا: ..... ٧٨
- الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ أَنْوَاعِ الْعِلَّةِ: ..... ٧٨
- الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: فِي بَيَانِ مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي التَّعْلِيلِ: ..... ٨٠
- الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: فِي بَيَانِ مَسَالِكِ الْعِلَّةِ ..... ٨٣
- تَنْبِيْهُ: ..... ٨٤
- خَاتَمَةٌ ..... ٨٩
- مَبْحَثُ الْقَوَادِحِ: ..... ٩٠

### الْفَصْلُ الثَّالِثُ: فِي بَيَانِ الْأَدَلَّةِ الْمُخْتَلَفِ فِيهَا

#### وَفِيهِ خَمْسَةُ مَبَاحِثَ:

#### الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: فِي بَيَانِ الاسْتِصْحَابِ

#### وَفِيهِ خَمْسُ مَسَائِلَ:

- الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي بَيَانِ تَعْرِيفِهِ: ..... ٩٤



المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ أَنْوَاعِهِ، وَحُكْمِ كُلِّ نَوْعٍ: ..... ٩٤

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: فِي بَيَانِ شُرُوطِ الْعَمَلِ بِهِ ..... ٩٥

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: فِي بَيَانِ هَلِ النَّافِي يُلْزَمُهُ الدَّلِيلُ؟: ..... ٩٥

### الْمَبْحَثُ الثَّانِي: قَوْلُ الصَّحَابِيِّ

#### وَفِيهِ مَسْأَلَتَانِ:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي بَيَانِ حُكْمِهِ: ..... ٩٦

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ أدْلَةٍ حُجَّتِهِ: ..... ٩٦

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ: فِي بَيَانِ حُكْمِ شَرْعٍ مَنْ قَبَّلْنَا: ..... ٩٨

الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ: فِي الاسْتِحْسَانِ ..... ٩٩

### الْمَبْحَثُ الْخَامِسُ: فِي الْمَصَالِحِ الْمُرْسَلَةِ

#### وَفِيهِ مَسَائِلُ:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي التَّمْهِيدِ وَفِيهِ أَمْرَانِ:

الْأَمْرُ الْأَوَّلُ: أَوْجُهُ التَّلَازُمِ بَيْنَ الْمَصْلَحَةِ وَالشَّرِيعَةِ: ..... ١٠١

الْأَمْرُ الثَّانِي: أَقْسَامُ مُطْلَقِ الْمَصْلَحَةِ ..... ١٠١

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ تَعْرِيفِ الْمَصْلَحَةِ الْمُرْسَلَةِ ..... ١٠٢

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: فِي بَيَانِ أَقْسَامِهَا ..... ١٠٢

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: فِي بَيَانِ حُكْمِ الْاِخْتِجَاجِ بِهَا ..... ١٠٢

الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ فِي بَيَانِ أدْلَةٍ اعْتِبَارِهَا ..... ١٠٣

الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: فِي بَيَانِ سَدِّ الذَّرَائِعِ، وَإِبْطَالِ الْحِيلِ ..... ١٠٣

**الفصل الرابع: في النسخ، والتعارض، والترجيح، وترتيب الأدلة**  
**وفيه أربعة مباحث:**

**المبحث الأول: في النسخ**

**وفيه مسائل:**

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي بَيَانِ تَعْرِيفِهِ: ..... ١٠٥

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ حُكْمِ النَّسْخِ ..... ١٠٥

الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: فِي بَيَانِ حِكْمَةِ النَّسْخِ ..... ١٠٦

الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: فِي بَيَانِ شُرُوطِهِ ..... ١٠٧

تَنْبِيْهُ: ..... ١٠٨

الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: فِي بَيَانِ أَقْسَامِهِ ..... ١٠٩

الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: فِي بَيَانِ الزِّيَادَةِ عَلَى النَّصِّ ..... ١١١

**المبحث الثاني: في التعارض**

**وفيه مسائل:**

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى فِي بَيَانِ تَعْرِيفِهِ: ..... ١١٣

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ مَحَلِّهِ ..... ١١٤

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: فِي بَيَانِ دَفْعِهِ: ..... ١١٤

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ: فِي بَيَانِ التَّرْجِيحِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي بَيَانِ تَعْرِيفِهِ: ..... ١١٥

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ مَحَلِّهِ ..... ١١٥

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: فِي بَيَانِ طَرُقِهِ: ..... ١١٥

الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ: فِي بَيَانِ تَرْتِيبِ الْأَدَلَّةِ ..... ١١٩

الْبَابُ الثَّانِي: فِي الْقَوَاعِدِ الْأَصُولِيَّةِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ

وَفِيهِ ثَلَاثَةُ فُصُولٍ:

الْفَصْلُ الْأَوَّلُ: فِي الْكَلَامِ عَلَى الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ

وَفِيهِ ثَلَاثَةُ مَبَاحِثَ:

الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ فِي بَيَانِ تَعْرِيفِهِ، وَأَقْسَامِهِ: ..... ١٢١

الْمَبْحَثُ الثَّانِي: فِي بَيَانِ أَقْسَامِ الْحُكْمِ التَّكْلِيفِيِّ ..... ١٢٢

الْوَاجِبُ ..... ١٢٢

الْحَرَامُ ..... ١٢٦

[تَنْبِيهُ]: ..... ١٢٧

الْمَنْدُوبُ: ..... ١٢٨

الْمَكْرُوهُ: ..... ١٢٨

المُبَاحُ: ..... ١٢٩

[تَنْبِيهُ]: فِي بَيَانِ حُكْمِ الْأَشْيَاءِ الْمُتَنَفِّعِ بِهَا قَبْلَ وَرُودِ الشَّرْعِ: ..... ١٣٠

تَنْبِيهِ آخَرُ: فِي بَيَانِ مَعْنَى الْإِلْهَامِ وَحُكْمِهِ ..... ١٣٠

الْمَبْحَثُ الثَّلَاثُ: فِي بَيَانِ الْحُكْمِ الْوَضْعِيِّ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي بَيَانِ تَعْرِيفِهِ، وَأَقْسَامِهِ: ..... ١٣١

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْحُكْمِ التَّكْلِيفِيِّ وَالْوَضْعِيِّ: ..... ١٣١

الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ: فِي بَيَانِ أَقْسَامِهِ ..... ١٣٢

الْعِلَّةُ ..... ١٣٢

السَّبَبُ: ..... ١٣٢

الشَّرْطُ: ..... ١٣٣

الْمَانِعُ: ..... ١٣٤

الصِّحَّةُ وَالْفَسَادُ ..... ١٣٤

تَنْبِيهِ: ..... ١٣٥

الْأَدَاءُ وَالْإِعَادَةُ وَالْقَضَاءُ ..... ١٣٦

الْعَزِيمَةُ، وَالرُّخْصَةُ ..... ١٣٦

الْمَبْحَثُ الثَّانِي: فِي بَيَانِ لَوَازِمِ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ

**وَفِيهِ مَطْلَبَانِ:**

- المَطْلَبُ الْأَوَّلُ: فِي التَّحْسِينِ، وَالتَّقْصِيحِ الْعَقْلِيِّينَ: ..... ١٣٧
- تَفْصِيلُ مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي الْحُسْنِ وَالْقُبْحِ: ..... ١٣٩
- تَنْبِيْهَانِ ..... ١٤٢

**الْمَطْلَبُ الثَّانِي: فِي التَّكْلِيفِ****وَفِيهِ ثَلَاثُ مَسَائِلَ:**

- الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي بَيَانِ تَعْرِيفِهِ: ..... ١٤٣
- شُرُوطُ التَّكْلِيفِ الْعَائِدَةُ إِلَى الْمُكْلَفِ ..... ١٤٣
- المسألة الثالثة: فِي بَيَانِ شُرُوطِ التَّكْلِيفِ الْعَائِدَةِ إِلَى الْمُكْلَفِ ..... ١٤٦
- الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ: فِي بَيَانِ قَوَاعِدِ فِي الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ: ..... ١٤٧

**الفصل الثاني: فِي دَلَالَةِ الْأَلْفَاظِ، وَطُرُقِ الاسْتِنْبَاطِ****وَفِيهِ مَبَاحِثُ:****الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: فِي الْمَبَادِي اللُّغَوِيَّةِ****وَفِيهِ مَسَائِلُ:**

- الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي بَيَانِ عِلَاقَةِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِالشَّرِيعَةِ: ..... ١٥٧
- الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ مَبْدَأِ اللُّغَاتِ ..... ١٥٨
- المسألة الثالثة: فِي بَيَانِ الْاِشْتِقَاقِ ..... ١٥٨

- المسألة الرابعة: في بيان الأسماء الشرعية ..... ١٥٩
- المسألة الخامسة: في الحروف التي يحتاج الفقيه إليها ..... ١٦١
- المسألة السادسة: في بيان الاشتراك ..... ١٦٥
- المسألة السابعة: في بيان الترادف ..... ١٦٦

### تنبيهان:

- الأول: في بيان مقتضى العطف: ..... ١٦٧
- الثاني: في دلالة الاقتران ..... ١٦٧

### مبحث النص

#### وفيه مسألتان:

- المسألة الأولى: في التمهيد ..... ١٦٨
- المسألة الثانية: في تعريف النص، وبيان حكمه ..... ١٦٨
- مبحث الظاهر ..... ١٦٨

### مبحث المؤول

#### وفيه مسائل:

- المسألة الأولى: في معنى التأويل ..... ١٦٩
- المسألة الثانية: في بيان أنواعه ..... ١٦٩
- المسألة الثالثة: في بيان شروطه ..... ١٧٠
- تنبيهات: ..... ١٧١

## مَبْعَثُ الْمُجْمَلِ

## وَفِيهِ مَسَائِلُ:

- المَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي بَيَانِ مَعْنَاهُ ..... ١٧١
- المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ حُكْمِهِ، وَذِكْرِ أَمْثَلَةٍ مِمَّا اخْتَلَفَ فِي كَوْنِهَا مُجْمَلَةً  
وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْهُ: ..... ١٧٢
- المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: فِي وَقُوعِ الْمُجْمَلِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ..... ١٧٢

## مَبْعَثُ الْبَيَانِ

## وَفِيهِ ثَلَاثُ مَسَائِلَ:

- المَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي بَيَانِ تَعْرِيفِهِ ..... ١٧٣
- المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ طُرُقِهِ ..... ١٧٣
- المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: فِي بَيَانِ حُكْمِ تَأْخِيرِ الْبَيَانِ ..... ١٧٣

## مَبْعَثُ الْأَمْرِ

## وَفِيهِ مَسَائِلُ:

- فائدة ..... ١٧٤
- المَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي بَيَانِ تَعْرِيفِهِ ..... ١٧٥
- المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ صَيِّغِهِ ..... ١٧٥
- المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: فِي بَيَانِ دَلَالَتِهِ عَلَى الْوُجُوبِ ..... ١٧٥
- تَنْبِيْهُ: ..... ١٧٦
- المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: فِي دَلَالَتِهِ عَلَى الْقَوْرِ ..... ١٧٦

الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: فِي دَلَالَتِهِ عَلَى التَّكْرَارِ ..... ١٧٧

الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: فِي الْأَمْرِ بَعْدَ الْحَظَرِ ..... ١٧٧

الْمَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ: هَلْ يَسْتَلْزِمُ الْأَمْرُ الْإِرَادَةَ؟ ..... ١٧٧

المسألة الثامنة: ..... ١٧٨

تَنْبِيهَاتٌ: ..... ١٧٨

**مَبْحَثُ النَّهْيِ**

**وَفِيهِ مَسَائِلُ:**

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي بَيَانِ تَعْرِيفِهِ ..... ١٧٩

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ صِيَغَتِهِ، وَالْمَعَانِي الَّتِي تَأْتِي لَهُ ..... ١٧٩

الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: فِي بَيَانِ أَنَّ النَّهْيَ لِلدَّوَامِ وَالْفَوْرِ، وَالتَّكْرَارِ ..... ١٨٠

الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: فِي بَيَانِ أَنَّ النَّهْيَ يَقْتَضِي الْفَسَادَ ..... ١٨٠

تَنْبِيهَاتٌ: ..... ١٨١

**مَبْحَثُ الْعَامِّ**

**وَفِيهِ مَسَائِلُ:**

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي بَيَانِ تَعْرِيفِهِ ..... ١٨١

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ أَقْسَامِهِ ..... ١٨٢

الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: فِي بَيَانِ صِيَغِهِ ..... ١٨٣

تَنْبِيهَاتٌ: ..... ١٨٧



المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: هَلْ دَلَالَةُ الْعَامِّ قَطْعِيَّةٌ أَمْ ظَنِّيَّةٌ؟ ..... ١٨٨

### مَبْحَثُ التَّخْصِصِ

#### وَفِيهِ مَسَائِلُ:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي بَيَانِ تَعْرِيفِهِ ..... ١٨٩

فائدة ..... ١٨٩

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ الْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّسْخِ: ..... ١٨٩

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: فِي بَيَانِ الْمُخَصِّصَاتِ: ..... ١٩٠

تنبيه ..... ١٩٤

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: فِي بَيَانِ تَعَارُضِ الْخَاصِّ وَالْعَامِّ ..... ١٩٥

### مَبْحَثُ الْمُطْلَقِ، وَالْمُقَيَّدِ

#### وَفِيهِ مَسَائِلُ:

الأُولَى: فِي تَعْرِيفِهِمَا ..... ١٩٦

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ أَقْسَامِهِمَا ..... ١٩٦

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: فِي بَيَانِ حَمْلِ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ ..... ١٩٧

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: فِي بَيَانِ مَوَانِعِ حَمْلِ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ ..... ١٩٧

المَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: فِي بَيَانِ أَحْوَالِ الْمُطْلَقِ وَالْمُقَيَّدِ بِالنِّسْبَةِ لِلْحَمْلِ

وَعَدَمِهِ ..... ١٩٨

### مَبْحَثُ الْمَنْطُوقِ

#### وَفِيهِ مَسَائِلَتَانِ:

- الأوَّلَى: فِي بَيَانِ تَعْرِيفِهِ ..... ١٩٩
- الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي أَقْسَامِ الْمَنْطُوقِ غَيْرِ الصَّرِيحِ ..... ١٩٩

### مَبْحَثُ الْمَفْهُومِ

#### وَفِيهِ مَسَائِلُ:

- الأوَّلَى: فِي بَيَانِ تَعْرِيفِهِ، وَأَنْوَاعِهِ ..... ٢٠٠
- الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ مَفْهُومِ الْمُوَافَقَةِ ..... ٢٠١
- الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: فِي بَيَانِ حُجَّتِهِ ..... ٢٠١
- الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: فِي بَيَانِ شَرْطِ الْعَمَلِ بِهِ ..... ٢٠٢
- الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: فِي بَيَانِ مَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ ..... ٢٠٢
- الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: فِي بَيَانِ حُجَّتِهِ ..... ٢٠٣
- الْمَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ: فِي بَيَانِ شَرْطِ الْعَمَلِ بِهِ ..... ٢٠٣
- تَنْبِيهَاتُ: ..... ٢٠٤
- خَاتَمَةٌ: ..... ٢٠٥

### الْفَصْلُ الثَّالِثُ: فِي الْاجْتِهَادِ، وَالتَّقْلِيدِ، وَالْمَقْتَوَى

#### وَفِيهِ ثَلَاثَةُ مَبَاحِثَ:

#### الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: فِي الْاجْتِهَادِ

#### وَفِيهِ مَسَائِلُ:

- الْمَسْأَلَةُ الْأَوَّلَى: فِي بَيَانِ تَعْرِيفِهِ ..... ٢٠٧
- الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي بَيَانِ أَقْسَامِهِ ..... ٢٠٧

- ٢١١ ..... أَنْوَاعُ الرَّأْيِ الْبَاطِلِ
- ٢١١ ..... أَنْوَاعُ الرَّأْيِ الْمَحْمُودِ
- ٢١٢ ..... الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ: فِي بَيَانِ شُرُوطِ الاجْتِهَادِ
- ٢١٣ ..... تَنْبِيْهُ:
- ٢١٤ ..... تَنْبِيْهُ آخَرُ:
- ٢١٤ ..... الشُّرُوطُ اللَّازِمَةُ لِلْمَسَائِلِ
- ٢١٥ ..... الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: فِي بَيَانِ حُكْمِ الاجْتِهَادِ
- ٢١٦ ..... الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: هَلْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْتَهِدُ؟
- ٢١٦ ..... الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: هَلْ كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ؟
- ٢١٨ ..... الْمَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ: فِي ذِكْرِ تَنْبِيْهَاتٍ مُهِمَّةٍ

### الْمَبْحَثُ الثَّانِي: فِي التَّقْلِيدِ

#### وَفِيهِ مَسَائِلُ:

- ٢٢٢ ..... الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي بَيَانِ تَعْرِيفِهِ:
- ٢٢٣ ..... الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ: فِي بَيَانِ حُكْمِ التَّقْلِيدِ
- ٢٢٤ ..... الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ: فِي بَيَانِ التَّمَذُّبِ وَفِيهِ أَرْبَعَةُ أُمُورٍ
- ٢٢٩ ..... الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: فِي بَيَانِ وُجُوبِ اتِّبَاعِ الْوَحْيِ، وَأَدْلَتِهِ
- ٢٢٩ ..... الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: فِي بَيَانِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْإِتِّبَاعِ وَالتَّقْلِيدِ
- ٢٣٠ ..... الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: فِي بَيَانِ حُكْمِ إِيْمَانِ الْمُقَلِّدِ
- ٢٣٠ ..... الْمَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ: فِي بَيَانِ نَهْيِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ، وَغَيْرِهِمْ عَنْ تَقْلِيدِهِمْ
- ٢٣١ ..... الْمَسْأَلَةُ الثَّامِنَةُ: فِي بَيَانِ الْأَعْذَارِ الَّتِي يَعْتَذِرُ بِهَا الْمُقَلِّدُونَ، وَتَفْنِيدِهَا

المسألة التاسعة: في بيان حكم تتبع الرخص ..... ٢٣٢

المبحث الثالث: في الفتوى، ويقال له: الفتيا

وفيه مسائل:

المسألة الأولى: في بيان تعريفه: ..... ٢٣٣

المسألة الثانية: في بيان أهمية منصب الفتوى، وخطورته ..... ٢٣٣

المسألة الثالثة: في بيان حكم الفتوى ..... ٢٣٤

المسألة الرابعة: في بيان أنواع الفتاوى ..... ٢٣٥

المسألة الخامسة: في بيان شروط المفتي ..... ٢٣٦

المسألة السادسة: في بيان آداب المفتي ..... ٢٣٦

المسألة السابعة: في بيان آداب المستفتي ..... ٢٣٩

خاتمة: ..... ٢٤٠

فهرس الموضوعات ..... ٢٤٢